الحوار المتوسطي

دورية علمية محكمة يصدرها مخبر البحوث و الدراسات الإستشراقية
في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس- الجزائر

ربيع الثاني 1430 / مارس 2009

العدد الأول

ISSN :1112-945-X

مارس
2009

الحوار المتوسطي

N1

Dialogue
Méditerranéen

Mars
2009

الحـــوار المتوسطـــي

دورية علمية محكمة يصدرها مخبر البحوث و الدراسات الإستشراقية

في حضارة المغرب الإسلامي جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- الجزائر

ربيـــع الثـاني 1430 / مـارس 2009

العـــدد 1

رقم الإيداع القانوني :2009-4402

ردمد : 1112 - 945X

منشورات دار الأصول للطباعة و النشر

سيدي لحسن – سيدي بلعباس

الحــوار المتوسطـي

مدير المجلة

د- حنيفي هلايلي

رئيس التحرير

د- إبراهيم لونيسي

نايب مدير المجلة

د- عبد القادر صحراوي

نايب رئيس التحرير

د- بن عتو بلبروات

هيئة التحرير

د. محمد بوشنافي

د. عباس ميسوري

د. زواوي مربوح

د. ملوك محمد

د.آمحيدة بن براهيم

د.وراد بلعباس

د.سعدي شخوم

أ.زواوي رابس

الهيئة الإستشارية

أ.د- عبد الحميد حاجيات(جامعة تلمسان)

أ..د- عبد العزيز لعرج(جامعة الجزائر)

أ..د- آمحيدة عميراوي(جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة)

أ..د- إبراهيم السعداوي(تونس)

أ..د- محمد صاحي(جامعة وهران)

أ..د- دحو فغرور (جامعة وهران)

أ..د- محمد الأمين بلغيث(جامعة الجزائر)

أ..د- التليلي العجيلي (تونس)

أ..د- صالح فركوس (جامعة قالمة)

أ..د- بلحاج كاملي(جامعة سيدي بلعباس)

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب و الأساتذة و الباحثين المتخصصين.
و تقبل للنشر الدراسات و المقالات المتعمقة و فقا للقواعد التالية:

1. أن يكون محتوى العمل المقترح للنشر أصيلا لم يسبق نشره، و أن لا يتعدى حجمه 15 صفحة و ألا يقل عن 8 صفحات.
2. أن يتبع العمل المقترح للنشر الأصول العلمية المتعارف عليها عالميا، و خاصة ما يتعلق بالتوثيق و إثبات الهوامش و المراجع و الخرائط و الوثائق.
3. ترسل الأعمال المقترحة للنشر في نسختين ورقيتين و نسخة إلكترونية على قرص مدمج، و لا ترد أصولها لأصحابه سواء نشرت أو لم تنشر.
4. تخضع الأعمال المقترحة للنشر في المجلة للجنة العلمية متخصصة لتحكم في مصداقيتها و جودتها بتقارير سرية.
5. في بعض الحالات، تعاد البحوث لأصحابها لإجراء تعديلات عليها بطلب من اللجنة العلمية التي تسهر على العدد المقترح.

المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها
و لا تعكس رأي المجلة.

ترسل المقالات باسم رئيس التحرير:
كلية الآداب و العلوم الإنسانية – جامعة سيدي بلعباس–الجزائر
عبر البحوث و الدراسات الإستشراقية
البريد الإلكتروني: Labo_orient@univ-sba.dz
الموقع الإلكتروني: www-LEO.univ-sba.dz
الفاكس: 0021348544221

فهرس العدد

* كلمة مدير المجلة...ص 5.

الدراسات التاريخية

* د. حيفي هلايلي: "ثنائية توظيف المصادر المحلية و الأوربية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون "...........................ص 7.

* د. محمد بوشنافي: "ظاهرة الصراع السياسي و الاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني(1520-1830) من خلال المصادر... ص 21.

* د. سعدي شخوم: "دور بربر المغرب في الفتوحات الإسلامية -قراءة في آراء المستشرقين على ضوء كلام المتقدمين-..................................ص32.

* أ. صورية مناجر: "فهرسة و تراجم علماء الأندلس لابن الفرضي"..................... ...ص 39.

* د. محمد فتحي:" الموحدون و الحركة الثقافية في المغرب الإسلامي"...................... ص 51.

* دة. فاطمة بلهوا ري: "الرحلة العلمية لعلماء تلمسان إلى فاس في عهد الوسيط"................. ص 59.

* أ. محمد الشريف سيدي موسى: "بجاية من الفتح الإسلامي إلى العهد الحفصي"................. ..ص 66.

* د. بن عتو بلبروات: "أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني"........................ص 74.

* أ. عبد القادر صحراوي: "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق".. ص 83 .

* أة. حياة قنون:"صورة الجزائر في كتابات فرانسيسكو زافا لا الصحفي الأسباني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"..ص 94.

* د. إبراهيم لونيسي:"الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام و تنصير المجتمع في بدايات الاحتلال.. ص 103.

* د. بومدين طاشمة:"التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962"..ص 115.

*أ. عمر بوضربة:" صدى هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر l'Echo d' Alger الكولونيالية".....ص 130.

دراسات خارج الملف

*أ.زواوي رابس:" الفلسفة و حقوق الإنسان".....ص 143.
*أ. محمد سمير عياد:" التنمية المستدامة و البيئة – مقاربة لفهم العلاقة-".....ص 153.
*د.كلثوم مروفل :" مملكة الغرباء الخلاصية في فلسفة ابن باجة".....ص 166.

كلمة مدير المجلة

تعد ظاهرة الاستشراق من أبرز الظواهر الثقافية التي تبقى مفتوحة للسؤال والقراءة ؛ لأن أغلب الأسئلة التي تؤسس هذه الظاهرة الثقافية هي من نوع الأسئلة التي يغلب عليها طابع الإثارة والإغراء بالمتابعة .

لكن أكثر أسئلة الاستشراق إثارة واستفزازاً هي تلك الأسئلة التي اختارت التعايش مع لحظة السقوط الحضاري وتجربة الانهيار الغريب التي عاشتها الأمة الإسلامية.

لقد كانت نية الاستشراق من هذا التوجه العمل على تكريس هذه التجربة واستمراريتها في نسيج الثقافة الإسلامية المعاصرة. فالاستشراق توجّه خاصة إلى ثقافة السقوط ، وبالمقابل أغفل ثقافة البناء ، كل ذلك تحت غطاء البحث العلمي والتفضول الفكري والمعرفي .

من الأفكار التي راجت كثيراً في فضائنا الثقافي مؤخراً : فكرة نهاية الاستشراق ؛ لأن المعطيات الثقافية والحضارية التي كانت من وراء نشأة هذه الظاهرة لم تعد مستمرة في هذا الفضاء ، وهذا ما حوّل الاستشراق من ظاهرة ثقافية إلى ظاهرة تاريخية.

قد ينتهي الاستشراق مصطلحاً ، ولكنه لا ينتهي فكرة ، ولعله اليوم أشد ما يكون ارتباطاً بالمؤسسات الغربية وخدمة لمصالحها ، فمنذ نشأة الاستشراق كان همه المعرفة المرتبطة بالغلبة والهيمنة ، ولئن كان في فترة من الفترات مرتبطاً أشد الارتباط بالكنيسة ، ولا سيما منذ قرار مجمع (فيينا الكنسي ، 1311م - 1312م) ، فإنه ما فتئ يغير جلده دون أن يغير أهدافه ومقاصده .

إن المستشرقين كانوا أول من دعا إلى تدمير آليات الاستشراق التقليدي و لشعورهم بأنه استنفد أغراضه ، ولا بد له إن أراد أن يستمر في الحياة من أن يغير أدواته ، وتلك كانت الأغراض من وراء صيحة (ماكسيم رودنسون) ، إن عزوف المستشرقين منذ فترة عن هذا المصطلح ، ورفضهم أن ينعتوا به ، واكتشافهم بدائل.

لا تزال كلمة "المستشرق " برنارد لويس " لقد ألفينا مصطلح "الاستشراق" في مزابل التاريخ " تتردد في الأوساط العلمية شرقاً وغرباً معلنة نهاية الاستشراق..(1) فهل حقاً ألقي هذا المصطلح في مزابل التاريخ –إن صح التعبير–؟ لقد قال لويس هذه الكلمة معلقاً على نتائج المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في باريس عام 1973.

إن هذا العدد الأول من المجلة قد ضم في كتابه مجموعة من الدراسات و البحوث التي تدخل في مجموعها التنوع الفكري، الذي يجول في فضاءات المعرفة الإنسانية المختلفة،و التي تجمع العلوم الإنسانية و الاجتماعية و السياسية ، انطلاقا من قاعدة أن الحق لايتناقض و الحقائق لا تتنافر في غايتها و منحاها العام.

---

[1]-Bernard Lewis. " The Question of Orientalism." In *New York Review of Books*. June, 24 1982, pp.49-56.

الدراسات التاريخية

ثنائية توظيف المصادر المحلية و الأوربية في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال تجربتي دوفوكس ودي غرامون

د.حنيفي هلايلي
جامعة سيدي بلعباس

لأمد بعيد ظلت المصنفات الأوروبية والوثائق الأجنبية السبيل الوحيد لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، وبالرغم من غياب الوثائق العثمانية والمصادر المحلية سواء المكتوبة باللغة العربية أو التركية عن هذه الدراسات إلاّ أنها كانت حاضرة [1].

لقد ظل الأمل معقودا على استغلالها وإماطة اللثام عن مجموعة من القضايا التي ظلت عسيرة الفهم وصعبة التفسير في ضوء الاعتماد الأحادي على النصوص الأجنبية.

لقد اعتنى ألبير دوفولكس (Devoulx) بالعدد الهائل من الوثائق العثمانية التي اكتشفها حيث قام بضبطها ودراستها، ونشر العديد من ملفات الوثائق في شكل كتب مستقلة أو دراسات بالمجلة الأفريقية، وعلى هذا الأساس كانت محاولته الأولى في توظيف المصادر المحلية لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية.

لكن دوغرامون (H. De Grammont) رفض وبشكل قاطع الاعتماد على المصادر المحلية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وشكك في نزاهتها ومصداقيتها واتهمها بالتحريف والمبالغة، ونادى بالاعتماد على الرحلات الأوروبية وأرشيف الدول الأوروبية والمذكرات ومراسلات القناصل والطابعات الرهبان والجواسيس. وعليه فإنّ جل الدراسات التي كتبها دوغرامون، تعتبر مغرضة وتهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ.

تحاول هذه الدراسة تحديد أبعاد الاختلاف والتكامل بين تجربتي دوفولكس ودوغرامون في محاولتهما كتابة تاريخ الجزائر العثمانية باستعمال مصادر مختلفة، ولكن بإتباع خط واحد في المعالجة التاريخية يتميز بقلة وسرعة الأحكام وسطحية التفسير.

فإلى أي حد استجابت هذه الكتابات في إبراز المعالم الصحيحة لتاريخ الجزائر العثمانية؟ وما هي حدود الاستفادة منها؟[2].

اعتنى عدد من الأوروبيين بالوثائق العثمانية التي تقف عند كثير من القضايا الشائكة، وبالعدد الهائل من الوثائق المكتشفة، وهي وثائق كانت نتيجة تنظيم محكم للبيروقراطية العثمانية. فماهي الإمكانات التي يوفرها الأرشيف العثماني؟[3].

شجعت الإدارة الفرنسية الأساتذة الجامعيين والباحثين (1880-1962) على كتابة تاريخ الجزائر، وهذا منذ تأسيس المدارس العليا بالجزائر تطبيقا لقانون 1880، وافتتاح الجامعة الجزائرية عام 1990، وتأسيس معهد الدراسات الشرقية عام 1933، مما ساعد على تطوير الإنتاج التاريخي من خلال إنشاء الدوريات والمجلات المختصة التي اشتهرت منها: المجلة الأفريقية (Revue Archéologie de la province de Constantine)، والمجموعة الأثرية لقاطعة وهران (Recueil archéologique de la province d'Oran) وحوليات معهد الدراسات العربية (Annales de l'institut des études arabes).

استعمل الفرنسيون المصادر الغربية والأرشيفات الأوروبية التي يتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل والمغامرين وتقارير الجواسيس وانطباعات الرهبان والجواسيس، وبذلك ظلت المصادر المحلية والمتمثلة في الأرشيفات والمخطوطات بالجزائر وتركيا مهملة، مع كونها المادة الخام لهذه الدراسات[4].

إنّ أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية، والتي تمت على يد كتاب فرنسيين، تعتبر دراسات مغرضة، فهي تخدم إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، بحيث أخضعت منهجية التاريخ ومتطلبات البحث إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية.

فالوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقوّمات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدّت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، واعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متماسك وأمّة متكاملة. فالجزائر بهذا المفهوم كان ينظر إليها على أنها جزء من الغرب افتك من طرف الشرق في مناسبتين، الأولى عند الفتح الإسلامي (القرن 7 م)، والثانية مع ظهور الأتراك العثمانيين وتأسيس إيالة الجزائر (ق 16 م).

إنّ جلّ ما كتب حول الفترة العثمانية يعتبر بالنسبة لاهتمامات التاريخ الجزائري من قبيل القضايا الجانبية والموضوعات الهامشية، بحيث ظلّ الاهتمام والتركيز منصب على مدينة الجزائر وعلى ما يهمّ الأوروبيين من نشاطا مثل الاحتكارات التجارية ومشاكل القرصنة (الجهاد البحري) المتعلقة بفداء الأسرى ودفع الإتاوات والهدايا، والحملات البحرية العدائية التي شنّها الأوروبيون على السواحل الجزائرية، وهكذا نرى أنّ إهمال المصادر العربية – التركية والاعتماد الكلّي على الوثائق الأوروبية المتصلة بالفترة العثمانية بالجزائر، كان بمثابة رفض التعرف على الحقيقة التاريخية، ومعاداة للرؤية السليمة للتاريخ[5].

1. مساهمة ألبير دوفولكس (Albert Devoulx):

نشر المحافظ دوفولكس العديد من المواضيع التي تتصل بمدينة الجزائر اعتمادا على وثائق الأرشيف ومجموعات المكتبة العامّة بالجزائر، وعمل على نشرها باللغة الفرنسية مثل دفتر التشريفات ووثيقة عهد أمان، وسجل غنائم البحر، وبيان بثكنات الانكشاريين، وتعريف بحياة البحار الجزائري الرايس حميدو، وسجل أوحاق الجزائر.

في 13 أكتوبر 1848 أعلن مرسوم الجنرال شارون (Charron) القاضي بالاهتمام بمتعلقات الدولة من وثائق ودفاتر ورسوم، وعهدها إلى الوكيل، ونتيجة لهذا المرسوم تعين ألبير دوفو (Albert Devoulx) لهذه المهمة[6]. تعلم هذا الأخير اللغة العربية بمعهد باب عزون وكان لوالده ألفونس دوفو (Alphonse Devoulx)، أثر كبير في اهتماماته واختصاصه فيما بعد. كان يساعد ألبير دوفو جزائريان، حيث ترجما له كلّ الوثائق التركية كما ساعداه على ترجمته للعربية وهما **محمد بن مصطفى ومحمد بن عثمان خوجة**، ولم يفتأ **دوفو** يذكرهما نظير الجزيل العمل الذي أسدياه له لسير أبحاثه التاريخية. نقل دوفو الدفاتر والوثائق من الإدارة الفرنسية المحلية (Domaine)

وأودعها مكتبة الدولة العامة، وتمكن من جمع "الآلاف من الوثائق ويذكر ذلك على لسانه:" من أنه مرت على يديه حوالي مائة ألف وثيقة". وبصريح دراساته التي نشرها بالمجلة الأفريقية (Revue Africaine)، تشهد بأنه اطلع على أشياء كثيرة [7].

ويحق اليوم أن يتساءل الباحث والدارس لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية أين هذه المائة ألف وثيقة التي ذكرها دوفو والتي اطلع عليها طوال إدارته لوثائق الدولة الجزائرية قبل سنة 1830؟.

إذا أخذنا بالاعتبار لحالة أغلبية الدفاتر العربية التركية، يبدو أنّ الأكثرية من هاته الوثائق قد ضاعت، ويذكر دالفان (Delphin) أنّ عددا من مخطوطات ووثائق دوفو قد قام هو نفسه على جمعها وشرائها[8] كما يذكر جون دني (Jean Deny) أنه عثر على 200 وثيقة مخطوطة تهمّ الجزائر من 1754 إلى 1829 وتتناول تاريخ الجيش الانكشاري، تحتوي على 25 فرمانا ورسائل وكلاء الجزائر وقناصلها في مدن البحر الأبيض المتوسط: مثل رسائل حاكم مصر، محمد علي، ويحدس دني الذي اشترى هذه الوثائق من مكتبات باريس، أنه متأتية من وثائق دوفو[9].

وقد أكدّ دالفان الذي اشتغل مع دني تبعية تلك الوثائق إلى دوفو بدليل وجود إمضاء هذا الأخير على بعض الوثائق[10].

وبالرغم من ذلك فقد وضع دوفو ترقيما للدفاتر التي بلغت 508 دفترا، تخص أمور الانكشاريين وتجنيدهم من الامبراطورية العثمانية وجوائزهم العسكرية وأسماء الثكنات والضباط.

وقد حكم عليها دوفو بعدم جدوى هذه الدفاتر بالنسبة للإدارة المحلية بالجزائر، لذا أمر بإيداعها المكتبة الوطنية بالجزائر سنة 1852 [11].

وقد قام فانيان (Fagnan) بترقيمها في الفهرست الذي أقامه للمخطوطات بالمكتبة الوطنية بالجزائر[12].

وبعد موت دوفو سنة 1876 أهمل هذا القسم من الدفاتر والوثائق حتى مطلع القرن العشرين حيث صدر قرار بتاريخ 6 أفريل 1908 يدعو إلى الاهتمام بأرشيف الجزائر.

1. دفتر التشريفات Tachrifat:

وفي فهرس فانيان جاء ما نصه: "تقارير ورسائل وملاحظات باللغة التركية حول تاريخ الجزائر منذ عهد الداي شعبان في 1103هـ، حتى أوائل الاحتلال الفرنسي، النسخ بدأ باسم محمد الكاتب، قسم كبير منها تمّ ترجمته من طرف ألبير دوفو، والمخطوط باللغة التركية، وبالخط الديواني[13].

تعطي دوتر الأهمية لدفتر التشريفات في مجال تقدم حركة البحث في تاريخ الجزائر العثمانية، وحاول ترجمة بعض النصوص فقط، بدءاً من الأحداث التاريخية: الحرب مع المغرب، منذ 1692 و1103هـ، الحملة ضد تونس (1694)، تحرير وهران 1708 في عهد الداي محمد بكداش حوجة (1707-1710)، الحملة الإنجليزية على مدينة الجزائر 1823 وقبلها في عهد الداي عمر باشا (1816-1817)، ثم حملة اللورد اكسموث 1816.

- أحداث الحصار الفرنسي للجزائر (1249هـ/1827م)

- المفتش: الموظفين: الخزناجي، وكيل الخرج، الأمناء ذكر 32 أمين حرفة، الصوان، الأسطول، السفن، الغنائم، الضحايا والأقوات، الضرائب وجباية الأموال.

- فداء الأسرى: المصاريف والطاقم الإداري للعملية.
- العمليات العسكرية في البايلكات، حركة النقود، شبكة توزيع الماء في المدينة.
- الإحصاء العام للأسرى المسيحيين وهذا حسب الأمم الأوروبية[18].

إنّ الأهمية التاريخية لدفتر التشريفات تتمثل في الأرقام المسجلة به فيما يخص عدد الأسرى المسيحيين ما بين 1736-1816.

والجدول التالي يوضح ذلك[19]:

السنوات	عدد الأسرى
1736	1.063
1751	1.773
1770	1.323
1780	1494
1790	715
1800	860
1810	1357
1816	1.016

2. مساهمة هنري دلماس دوقرامون (Henri Delmas de Grammont)

يعتبر كتاب هنري دلماس دوقرامون (1830-1892) المسمى: تاريخ الجزائر تحت الحكم العثماني، الذي صدر سنة 1887 من أشهر الدراسات التاريخية خلال الاستعمار الفرنسي.

استقر دوغرامون بالجزائر منذ 1859، واهتم بالأبحاث حول تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، لم يكن دوغرامون جامعيا أو عسكريا، بل عاصر التحولات الاجتماعية والسياسية لنظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فهو عضو الجمعية التاريخية الجزائرية منذ 1874 ثم رئيسا لها سنة 1878، وكان أحد أعمدة المجلة الأفريقية حيث نشر جلّ أعماله التاريخية.

يعد كتاب دوغرامون حول تاريخ الجزائر العثمانية الفريد من نوعه المكتوب باللغة الفرنسية، حيث اعتمد على مصادر أولية في معالجة مختلف مضامين الفترة[16].

يقول عنه فرندال بروفال بأنه كان مؤرخا من الطراز الأول بفضل تكوينه، وكان شريفا في تحليلاته، مرتبطا بالحدث أكثر من غيره. ومع هذا فإننا نلاحظ من خلال كتابه ارتباطه برسالة اوروبا الحضارية والتفوق الأوروبي على الآخرين، و لم يتمكن من التحرر من هذه الصفة[17].

إنّ تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، يتناول التاريخ السياسي بالدرجة الأولى، وهو عمل قائم على جمع مصادر مختلفة ومتنوعة من شهادات وجرائد معاصرة ومصادر أرشيفية، أوروبية بالدرجة الأولى،ومع هذا فقد وفق في كثير من الأحيان في تفسير أسباب المعارك التي شهدتها الجزائر طوال الفترة العثمانية، وهذا بحكم تجربته السياسية والعسكرية. ولأنّ كتاب دوغرامون يحمل بين طياته الأبعاد السياسية والعسكرية لتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وذلك راجع إلى طبيعة الوسط السياسي الذي عاش دوغرامون بين أحضانه[18].

ومن الأحكام التي طبعت كتاب دوغرامون هو أنّ الصراع في الجزائر كان بين المؤسستين العسكريتين هما: الانكشارية (الأتراك) ورياس البحر (الأعلاج)، وهذه نظرية حول الإدارة والسياسة العثمانية بالجزائر اتخذها كقاعدة لتفسير الأحداث التاريخية وأثرت على المؤرخين الذين جاؤوا من بعده.

صحح دوغرامون بعض الأخطاء الواردة في المصادر الأوروبية (هايدو)[19] ،الذي أخطأ في الشخصيات وبعض الأحداث في تاريخ الجزائر خلال مرحلة البيلربايات.

لقد قرر في كتابه بأنّ الجزائر كانت تعيش من غنائم القرصنة، وهذا غير صحيح على الإطلاق، وقد دحض ناصر الدين سعيدوني في كتابه (النظام المالي للجزائر) وفند هذه الأطروحة[20].

إنّ الإهمال الواضح للمصادر المحلية من طرف دوغرامون جعله لا يثق في صحة الوثائق العربية-العثمانية، ويصفها بالتجريد والمبالغة، ولا يعتمدها في أعماله التاريخية.

ذهب دوغرامون بأنّ الجزائر العثمانية يجب أن تدرس من خلال الروايات والملاحظات الأوروبية لا عن طريق المصادر المحلية، وأنهم المؤرخون المسلمون بتعمد نشر الأخطاء والمبالغات والأكاذيب في حولياتهم وكتاباتهم.

وقد أدّت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري[21]. و الكتاب الذي سوف نتناوله بالتفصيل هو محاولة تزوير دو غرامون لإدعاءاته الإستعمارية في مجال كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني و التقليل من أهمية المصادر المحلية.

تم ترجمة كتاب "غزوات عروج وخير الدين من طرف فانتور دو بارادي (Venture de Paradis)[22]. ويعود تاريخ الترجمة إلى سنوات 1778 -1780 ضمن رصيد المكتبة الوطنية بباريس تحت عنوان:

"Les pieux exploits d'Aroodj et de Kaïreddine"

حاول Sander Rang و Ferdinand Denis منذ 1837 كتابة مشروع تاريخي حول الجزائر تمثل في حملة شارلكان" و"نظرة تاريخية وإحصائية لميناء الجزائر". وكان الهدف من هذا المشروع هو إعلام الرأي العام الفرنسي بخصوصيات تأسيس أيالة الجزائر من طرف الأتراك، ومساندة مشروعهما الرامي إلى ضرورة بناء ميناء بحري بمدينة الجزائر وتدعيم حركة الاحتلال الفرنسي للسواحل الجزائرية ودحض الشعار القائل:" البحر للفرنسيين، واليابسة للجزائريين".

حاول دوغرامون دراسة (كتاب غزوات عروج وخير الدين) من خلال التأكيد على أهمية الاكتشاف الذي تمّ على يد ساندار ودونيس، من خلال كتابهما "تأسيس أيالة الجزائر: تاريخ بربروسة"[23].

وقد قدم المؤلفان الترجمة العربية للمخطوط العربي، الموجود بالمكتبة الوطنية في عهد المستشرق الشهير فانتور دو بارادي.

يشير دوغرامون في حديثه عن المؤلف بأنّ المعطيات المتواجدة بين صفحات المخطوط، إذا ما حاولنا مقارنتها بنصوص الكتابات الإسبانية المعاصرة للمخطوط، فإنها تدل على أهمية الكتاب من خلال تناوله النقدي لتاريخ الجزائر خلال الفترة التركية (العثمانية)[24].

ولكن ما يلاحظ هو أنه بالرغم من الأبحاث الجادة حول الفترة، إلى أنّ مؤلف الكتاب ظل مجهولا بالنسبة للمترجمين.

والكتاب يبدأ بسنة 1470 وهو تاريخ مولد بربروسة وينتهي عند إسهامات خير الدين البحرية عندما كان قبودان باشا (الأميرال) (1538-1546) العثماني في عهد سليمان القانوني (1520-1566).

يتحدث المخطوط عن أصل بربروسة وجهادهم البحري في حوض المتوسط، واستقرارهم في سواحل شمال افريقيا، وتأسيس ايالة الجزائر، ثم ينتهي المخطوط بالحديث عن مأساة حملة شارلكان على مدينة الجزائر (1541).

فوَّن دوغرامون بعض الملاحظات حول كتاب المخطوط؟ إذ يقول: "كتاب أملي باللغة التركية من طرف خير الدين وأخيه عروج ثم نسخ بالعربية، والذي ترجمه إلى اللغة الفرنسية دوبارادي"[25].

إنّ كتاب غزوات خير الدين باشا، كتب بأمر من السلطان سليمان، وأملي من طرف شاوش سينان، وتوجد منه نسختين باللغة التركية، الأولى تحتوي على 89 صفحة والنسخة الثانية على 128 صفحة، كما توجد نسخة منه في حالة جيّدة بمكتبة Barberini بروما[26].

يتهم دوغرامون المؤرخ التركي حاجي خليفة بأنّه اختصر المخطوط وأشار إليه في كتاب "غزوات عروج وخير الدين".

ومن بين النتائج التي توصل إليها دوغرامون مايلي:

1. لم يملي كتاب غزوات لا من طرف خير الدين ولا سينان شاوش ولا غيرهما.
2. لم يكتب تحت أي وصاية من أحد.
3. لم يؤلف المخطوط من طرف عناصر الجيش أو أحد أتباع خير الدين.

ومن هذه الاعتبارات جميعها أن صالح رايس (1552-1556) حرر بجاية من الإسبان سنة 1555، وخير الدين توفي سنة 1546. وهايدو، جعل موت خير الدين سنة 1548 وذلك بسبب حمى أصابته دامت 14 يوما، وأنّ مؤلف غزوات كتب بعد وفاة خير الدين[27].

4. كتاب غزوات يوضح لنا طريقة مقتل عروج (1512-1518) (قتل بالرصاص وهو قرب جدران تلمسان)، لكن الحقيقة أنه قتل قرب وجدة وهو يحاول الهرب إلى فاس طالبا المساعدة من سلطانها (رميا بالسهام) وكان ذلك سنة 1518.
5. يقارن دوغرامون هذه المعلومة برواية الراهب الأسباني ساندوفال (Sandoval) الذي يشير إلى موت أول بربروسة ويشير إلى العلاقات القائمة بين المغرب واسبانيا من خلال سفير أحمد المنصور (1578-1603)

الشعبي الذي كان شاهد عيان حول موت عروج الذي ترك الأمتعة والسلاح والمؤن، هاربا نحو منطقة سيدو ومنحها نحو وجدة.

انتصر عروج على أبي حمو الثالث ملك الزيانيين الموالي للأسبان، في معركة قرب سهل أغبال، ودخل تلمسان في رمضان، سنة 1517م [28]. وسعى عروج إلى إقامة تحالف دفاعي وهجومي مع السلطان الوطاسي محمد البرتغالي (1505-1524) ضد الأسبان، فرحب هذا الأخير بالعرض ووافق عليه.

لكن من خلال رواية هايدو، فإنّ السلطان المذكور الذي كان مشغولا بحروبه ضد البرتغاليين وبمحاولته فرض سيادته على كامل التراب المغربي، وإخضاع زعماء الوحدات السياسية العديدة التي كانت قائمة فيه، رفض التدخل في شؤون تلمسان، وممالكها، ورفض التورط في حرب خارج المغرب ضد عروج [29].

كان ردّ فعل الأسبان سريعا إلى جانب السلطان المخلوع أبي حمو الثالث، فقطعوا أولا خط الرجعة على عروج إلى الجزائر، بقضائهم على حامية قلعة بني راشد الذي كان على رأسها إسحاق بربروسة، ثم حاصروا عروج في تلمسان الذي كان يأمل في وصول المدد إليه من حليفه السلطان الوطاسي، ولما طال الانتظار، حاول الفرار رفقة القليل من جنوده، لكنّ الأسبان أدركوه في منطقة بني يزناسن في ماي 1518 وقتلوه [30]، ونصبوا السلطان الزياني أبي حمو الثالث على تلمسان مقابل دفع ضريبة سنوية لهم، مقدارها 12000 دوكات ذهبية واثنا عشر من الخيل، وستة من إناث الصقور، علامة على التبعية [31].

6. متى وكيف شيدا الأسبان قلعة عسكرية بصخرة البنيون؟ لا يخفى على أحد حقيقة تواجد الإخوة بربروسة بمدينة الجزائر ومحاولتهما تحرير المدينة من التواجد الإسباني، القابع على أرض الصخرة [32].

إنّ القضاء على الحامية الإسبانية كانت البداية الأولى لحكم خير الدين وتأسيسه لإيالة الجزائر.

يعبر مخطوط غزوات عن هذا التأسيس بعبارة "مختصرة" لم نجد الأسباب ولا الكيفية التي شيد بها الإسبان قلعة الصخرة، وهل استوطن المسيحيون بموافقة سكان مدينة الجزائر؟ أو جازوا للتجارة فقط؟

7. لم الحديث عن حملة شارلكان (1541) في 20 صفحة، بينما حملات Francesco devera (1516) و (Hugo de Moncada) (1518)، كان الحديث عنها مختصر [33].

حلص دوغرامون في الأخير على أنّ كاتب المخطوط، ربما يكون مفتيا

أو شيخا صالحا، بالنظر للكرامات والرؤيا التي كانت تنبئ خير الدين دائما بالمؤامرات والدسائس التي تحاك ضده من طرف الأعداء وخاصة من طرف أمير كوكو.

ومن بين الملاحظات التي توصل إليها دو غرامون عند دراسته لمخطوط مجهول غزوات عروج وخير الدين مايلي:

- كانت وفاة خير الدين بثمان سنوات قبل كتابة مؤلف غزوات.
- لم يتعرف صاحب المخطوط على هوية محرّري مدينة بجاية.
- جهل المخطوط الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى مقتل عروج.
- جهل المخطوط كيفية وتاريخ تشييد قلعة البنيون.
- تجاهل أحداث مهمة في تاريخ الإخوة بربروسة.

ويرجح دوغرامون بأنّ كتاب غزوات لم يكن من تأليف خير الدين، ومن الضروري عدم الاعتماد عليه في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية، بالرغم من أنّه مصدر مهم لتاريخ مؤسسي الأيالة: عروج وخير الدين بربروسة.

هذه هي أهمّ الاستنتاجات التي توصل إليها دوغرامون في نقده لكتاب غزوات[34].

إنّ الدراسات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية، التي تمت على يد دوغرامون ودوفو وغيرهما بالرغم من نظره الاختلاف في استعمال المصادر إلى أنّها كانت تهدف بالأساس إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، وإخضاع منهجية التاريخ إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية، فالحكم العثماني في نظر هذه الكتابات كان يقوم على الاستبداد ويتصف بالظلم والعدوان بينما الحضور الفرنسي حسب استنتاجاتهم أقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري.

أدّت هذه النظرة المغرضة إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، واعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متماسك وأمّة متكاملة، وأنّ الجزائر كونها منطقة جغرافية يتعاقب عليها الحكام. وهكذا شبه الكاتب الفرنسي هانك بوك بأنّ الفترة العثمانية "أكثر غموضا من العهد الروماني". إنّ الوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقوّمات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ليخلصوا إلى مقارنته بالحضور الفرنسية.

وبالرغم من هذه الانتقادات فإنّ المساهمة الفرنسية الاستشراقية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، اعتمدت بالدرجة الأولى على مصادر غربية وأرشيفات أوروبية متعددة اللّغات، متجاهلة المصادر المحلية بشكليها المخطوط والوثائقي، استخدم الكتاب الفرنسيون تقنيات البحث الحديث من حيث تصنيف المادّة التاريخية حسب التخصصات والتقيد بالطرق المتعارف عليها في الفهرسة والتبويب، ونقد المصادر، وكان لهما الفضل في تنشيط الإنتاج التاريخي المتصل بالعهد العثماني الذي يحتاج من المدرسة التاريخية الجزائرية إلى إعادة غربلته وكتابته بمنهجية سليمة وأسلوب علمي رصين.

الهوامش

1. بالرغم من الغنى الوثائقي لكتاب برودل إلا أنه ظل يحلم غياب الأرشيف العثماني به ضعفا وكتب ما نصه: "فهناك فراغ مدهش بالنسبة لبلاد التركية ونقطة ضعف في هذا الكتاب، وبإمكان المؤرخين الأتراك والبلقانيين والسوريين والمصريين والمغاربة على ملأ هذه الفراغات ومساعدتنا على هذه المهمة التي لا يمكن أن تكون سوى جماعية.

ينظر:

Braudel (E), la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II, 5ème édition, A. Colin, 1982, TII, p.532.

2. من بين أهم الدراسات التي استنطقت الوثائق العثمانية في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية، مايلي:

- حنيفي، هلايلي، الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرنين 16 و17م، رسالة ماجستير، جامعة وهران 1999، في طريقها إلى الطبع.
- خليفة، حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة 2006، في 3 أجزاء غير منشورة.
- محمد زغبي، أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية 1518-1830، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2008، (تحت إشراف د/هلايلي حنيفي).

3. يوجد باسطانبول أرشيفات مهمّة لها أرشيف TOPKAPISARAY طوب سراي وهو أرشيف يتضمن الوثائق المتعلقة بالأسرة الحاكمة، وأرشيف الوزراء Basbakanlik Arsivi ويتضمن الوثائق الإدارية للدولة العثمانية.
4. MANTRAN, Robert, Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, note pour une étude plus approfondie, Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S., Aix-en-Provence, Paris, 1962, p. 244.
5. ناصر الدين، سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب: بيروت: 2000، ص ص 26-27.
6. Busquet, Raoul, « Le fonds de concessions d'Afrique et l'organisation du gouvernement général de l'Algérie », in, la révolution française, Revue d'histoire moderne et contemporaine, n°5, Paris, Novembre 1908, pp. 385-401.
7. عبد الجليل، التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس: منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، 1983، ص ص 16-17.
8. Delphin (G), « Au sujet des mêmes documents », in, journal Asiatique, Mai-Juin, 1914, p. 168.
9. Deny, jean, « Documents turcs inédits relatifs à l'Algérie des années 1754 à 1829 », in, journal Asiatique, op.cit, pp 705-709.
10. Delphin, op.cit, p 710.
11. قام جون دوني بدراسة هذه الدفاتر ونشر عنها لمحة حولها:

Deny, jean 'Les registres de solde des janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger », in, Revue Africaine, (N°61), 1920, pp 14-46 et 212-261.

كما قام مارسال كولومب بدراسة هذه الدفاتر حول موضوع تجنيد أوجاق الجزائر:

Colombe, Marcel, « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence », in, Revue Africaine, (N°87), pp. 166-181.

12. ينظر حول هذا الموضوع:

FAGNAN (E), Catalogue général des manuscrits de la bibliothèque nationale d'Algérie, 2e édition, Alger, 1995, P.456.

13. ذكر دفتر التشريفات في فهرس فانيان:

FAGNAN, op.cit, p.458.

والداي الذي ذكر هو الداي الحاج شعبان (1688-1695م)، انظر تفاصيل حياته عند:

Mouloud, GAÏD, l'Algérie sous les Turcs, 2e, éditions Mimouni, Boumerdes, 1991, P.149.

14. Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. par A. Devoulx, Alger, imp., du gouvernement, 1852.

ويحتوي الكتاب على 99 صفحة.

15. Ibid, p.86.

16. ولد دوغرامون بفرنسا في 5 أوت 1830، من عائلة أرستقراطية أمضى نصف عمره بالجزائر التي انتقل إليها سنة 1850 في إطار الخدمة العسكرية، كرس معظم حياته في التأليف والأبحاث المهتمة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وهو أحد المؤسسين البارزين للجمعية التاريخية الجزائرية منذ 1874، وارتبط اسمه بالمجلة الإفريقية للمزيد حول حياته أنظر:

R.A (N°36), 1892, pp. 289-311.

17. Fernand, Braudel, l'histoire au quotidien, 2e, Editions de Fallois, Paris, 2001, pp.328-334.
18. De Grammont (H.D), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, (Présentation de Lemnouar Merouche, éditions Bouchène, France, 2002, pp 7-13.
19. Haëdo (F.D.de), Histoire des Rois d'Alger, Trad. par H.D. de Grammont, Alger, 1881.
20. ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
21. محمد، الميلي، "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر"، مجلة الأصالة، عدد 14-15، 1973، ص 58.
22. جون ميشال فونتور دوبرادي من مواليد 1739 بمرسيليا تعلم اللغتين العربية والتركية بمعهد اللغات الشرقية بباريس. كلفته مهمة سفير فرنسا في أمة القناصل الفرنسية لدى الإمبراطورية العثمانية، كما كان مستشار نابليون بونابرت خلال حملته على مصر (1798-1801) توفي سنة 1799 [illegible]

Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII[e] siècle (Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, ed Sindabad, Paris, 1983, pp 10-14.

23. SANDER, RANG et FERDINAND, DENIS, Fondation de la régence d'Alger, histoire des BARREROUSSE, Paris, Librairie orientale, 1837, T I, P.5.
24. Henri de GRAMMONT, le R'AZAOUAH est-il l'œuvre de kheir-ed- din Barberousse, imprimerie, ville neuve, sur-lot, 1873, in – 8°.

والمخطوط موجود بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 942.

والمخطوط موجود أيضا بعنوان: مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1623.

25. Le R'AZAOUAT est-il l'œuvre de Keir-ed-Din Barberousse,Villeneuve-sur-lot,1882. , p.32.
26. Hamer, Histoire de l'empire ottomane, TV, p.5.
27. Haedo, op.cit., p68.

28. أنظر أحمد [illegible] عروج الدين والسلطان:

Ibid. pp. 25-27.

29. Ibid, pp. 32-33.
30. Graulle (A), « La mort et le tombeau de baba Aroudj », in Revue de l'occident Musulman et de la méditerranée, Aìx-en- Provence, T24, 1913, p.246.
31. Haedo, op.cit. p.27.

وأيضا:

Marmol, (L) de Caravajal, Description général de l'Afrique, (Trad. Perrot d'Albancourt), Paris. 1667, T2, p.339.

32. البنيون، منارة بحرية تبعد عن مدينة الجزائر بـ 200م، قريبة من باب عزون، قدرت حاميتها من الجنود من الإسبان بـ 200 رجلا.

ولقد دمّرها خير الدين سنة 1529 رغم مقاومة قائدها الإسباني (Martin de Vargos).

أنظر: Haedo, pp. 66-68

33. حول حملة شارلكان على مدينة الجزائر، راجع: مجهول غزوات عروج، ص 115.

Marmol, op.cit, T2, pp 403-408.

Haedo, pp 63-65.

مولاي بلحميسي، "غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر 1541"، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، الجزائر، العدد 6-7، 1974، ص ص 34-56.

34. ذكر فهرس فانيان مخطوط غزوات بالنص التالي:

كتاب رقم 1622: غزوات عروج وخير الدين بربروسة من البداية إلى حملة شارلكان على مدينة الجزائر 1541/948. نسخه من طرف محمد بن رمضان الدلسي" ترجم من اللغة التركية إلى العربية من طرف موجه الملق الحنفي بالجزائر، ومحمد الكرغلي، وهو يقع في 58 صفحة بخط مغربي ومداد أسود:

انظر:

FAGNAN, (Ed), op.cit, pp.451-452.

ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520-1830) من خلال المصادر الأجنبية

د. محمد بوشنافي
جامعة سيدي بلعباس

تحاول معظم المصادر الغربية، عند حديثها عن النظام السياسي الجزائري إبان العهد العثماني (1520-1830)، أن تعطينا صورة قاتمة عنه، من خلال إبراز الفوضى السياسية التي عرفتها هذه المرحلة، والتي تظهر في تزايد عدد الاغتيالات السياسية التي مست حكام الإيالة آنذاك. أو من خلال التنافس الشديد على السلطة، وطبيعة الأشخاص الذين مارسوا هذه المهام، والذين كان معظمهم من فرقة الإنكشارية وطائفة رياس البحر، كما أنهم كانوا من الأميين الذين لم يتوفروا على أي نصيب من الخبرة السياسية، التي تمكنهم من الإشراف الجيد على شؤون الإيالة. فنتج عن ذلك انتشار الفوضى والاضطرابات، وأصبحت الجزائر نتيجة لذلك، حسب هذه المصادر، مرتعا خصبا من اللصوص والفارين من العدالة، الذين هيمنوا على ثروات البلاد وأثروا على حساب الأغلبية الساحقة من السكان. فما مدى مصداقية هذه الكتابات؟ وما هي الجوانب السياسية التي أغفلت في الحديث عنها؟ وألم يكن أصحابها بمثابة جواسيس لبلدانهم، حاولوا من خلال كتابة مذكراتهم وملاحظاتهم أن يقدموا معلومات هامة لدولهم تسهل للاعتداء على الجزائر آنذاك؟

زار الجزائر خلال هذا العهد عدد لا يحصى من الأوروبيين والأمريكان (رحالة، قناصلة، رهبان، وأسرى أسرهم رياس البحر خلال عملياتهم الحربية في أعالي البحار)، وقد استقر الكثير منهم لمدة طويلة من الزمن في الجزائر، مما مكنهم من دراسة أوضاع المجتمع الجزائري عن قرب، فدرسوا عاداته وتقاليده، وأسلوب حياته اليومية، والعلاقات بين مختلف فئاته، غير أن اهتمامهم انصب أكثر على الجوانب السياسية والعسكرية، فدرسوا نظام الحكم من خلال إبراز طرق تعيين الباشاوات، وعلاقة هذا الأخير بموظفي الحكومة، كما ركزوا اهتمامهم على نظام الجيش وأسهبوا في الحديث عنه، وعلاقته حتى بالسياسة، والجدول رقم (01) يبرز لنا أسماء بعض الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني، وتركوا لنا ملاحظاتهم وانطباعاتهم.

الإسم	سنة القدوم إلى الجزائر
هايدو Haedo	1634
الأب دان Père Dan	1637
دارندا D'Aranda	1640
دابر Dapper	1686
بيسونال Peyssonnel	1725
الدكتور شو Dr Shaw	1732
لوجي دي تاسي Laugier De Tassy	1724
فونتور دي بارادي Venture De Paradis	1788
كيرسي Kercy	1791
بوتان Boutin	1808
دبوا تانفيل Dubois Thainville	1809
شالر Shaler	1822
سيمون بفايفر Simon Pfeiffer	1830

ومن بين القضايا التي أثارتها هذه الكتابات، وارتبطت بالجانب السياسي، تلك المتعلقة بكيفية استيلاء عروج وأخيه خير الدين على الحكم في الجزائر[1] فحسب "هايدو Haedo" في "طوبوغرافية Topographie" أن عروج اغتال سليم التومي، حاكم المدينة الشرعي، وذلك لما خنقه في حمامه، بينما كان متوضئا لأداء صلاة الظهر[2] غير أنه لا يعطينا الدافع الحقيقي الذي جعل عروج يقدم على هذا الفعل، في حين أن "لوجي دي تاسي Laugier De Tassy"

يمكن أن يفصل أكثر في هذه القضية، لما يقدم السبب الذي دفع عروج إلى اغتيال ابن التومي، والذي يحصره في إعجاب عروج "زفيرة" زوج ابن التومي، فقرر التخلص منه حتى يتمكن من الزواج منها، غير أن هذه الأميرة –حسب بعض المصادر– فضلت الموت بتجرع السم على الزواج منه [3]. وبالتالي فإن هذه المصادر تميل إلى بعد ديني أو وطني لما قام به عروج، ومن ذلك مثلا أن ابن التومي كان على اتصال بالإسبان، لذلك دبر معهم مؤامرة ضد عروج وأخيه لطردهما من المدينة [4]، فكان هذا الاتصال الدافع الرئيسي للاغتيال.

شكلت الأحداث السابقة الذكر بداية لعهد جديد في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري، فأصبح حكامها ينحدرون على الأغلب من المتطوعين من خارج البلاد، أي من الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت بداية ذلك إرسال السلطان سليم الأول (1512-1520) ألفين من جنود الفرقة الانكشارية إلى جانب أربعة آلاف متطوع، واستمر هذا العمل طيلة العهد العثماني.

وبالرجوع إلى المصادر الغربية، نجدها تعطينا أوصافا عن هؤلاء المتطوعين، فهي تجمع كلها على أنهم ينحدرون إلى أدنى الطبقات الاجتماعية في بلدانهم الأصلية، وأنهم من ذوي الأخلاق السيئة والسوابق العدلية، فيذكر "هايدو" أن معظمهم "كانوا من المتسولين واللصوص الذين قدموا إلى الجزائر طمعا في جمع الثروة"، فشبههم بأولئك الإسبان الذين هاجروا إلى الهند لنفس الغاية [5]. وبالتالي أصبحت الجزائر توفر ملجأ لكل المغامرين والمطرودين الوافدين من كل جهات البحر المتوسط، من مختلف الأجناس، حتى من أواسط آسيا، كما يقول "فيشر Fisher Sir Godfrey" وغيره [6].

ولعل هذه الأوصاف تحتوي على نسبة عالية من الصدق، وما يؤكد ذلك ما ذكره حمدان خوجة من أن عملية التجنيد توسعت لتشمل حتى المسيحيين واليهود الذين كانوا يتظاهرون بالإسلام ليتمكنوا من الانخراط في الجيش الجزائري، وبالتالي الاستفادة من امتيازات هذه الفرقة [7]. وفي هذا الإطار يقول: "إنه كان يقتصر على تجنيد الرعاع والصعاليك، فإن المتكلفين بالتجنيد كانوا يقصدون أبواب السجون لأن كثيرا من الأسرى كانوا قد أسلموا أو تهودوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون حشروا أنفسهم" [8].

وهكذا نلاحظ أن الغربيين الذين كتبوا عن الجزائر خلال العهد العثماني، قد أثارتهم ظاهرة الانكشارية، فسطروا الكثير من الملاحظات حول تصرفاتهم وأخلاقهم، وإذا كان بعضهم يلوم طباعهم وتصرفاتهم لأسباب مختلفة مثل ما ذكره "هايدو" وغيره، كالأميرال الروسي "كوكوفسوف Kokovtsov" الذي زار الجزائر عام 1787 حين يقول بأنه "أشقياء تتفوق على الأتراك قبحا وسوء أخلاقها... ولا ينتظر منها شيء حسن" [9]، فإن مصادر غربية أخرى تبدي إعجابا بتصرفات هؤلاء، وعلى سبيل المثال أن أحد القناصلة يشبهها "بتصرفات الأشخاص المنظمين في مؤسسات دينية"، أما السيد "فليب سيدني Phillipe Sidney" فيذكر بأنه "يجب أن نتعلم الكثير منهم" [10]. وعكس الشيء يذكره "هايدو" الذي لم يخف حقده على هؤلاء، فنجده يذكر بأن الجنود

الإنكشارية كانوا يتميزون بالخضوع والطاعة لضباطهم، ومعاملتهم الإنسانية لبعضهم بعضا وبيع الأسلاب، فكانوا لا يتخاصمون فيما بينهم، ويحافظون على نظافتهم ونظافة ألبستهم.(11)

أما عند حديثنا عن طبيعة النظام السياسي آنذاك، فإن المصادر الغربية مثل "شو Shaw"، تعتبر أن نظام الحكم في الجزائر العثمانية كان جمهوريا عسكريا، فهو جمهوري لأن الباشا كان ينتخب مدى الحياة، ولكن دون أن يكون حكمه وراثيا، وعسكري لأن الشخص المنتخب كان من بين أفراد الجيش أي أن الجنود الانكشارية ورياس البحر هيمنوا على مقاليد الحكم، واحترفوا يعينون من يرضونه للحكم ويعزل أو يقتل من لا يخدم أهدافهم دون رغبة سكان البلد.(12)

كما تركز هذه الكتابات على الصراع الذي كان محتدما بين جيش البر وجيش البحر من أجل الهيمنة على السلطة، ويبرز هذا الصراع بشكل جلي بعد انقضاء عهد الأغوات (1659-1671)، الذي سيطر فيه الانكشاريون على الحكم، فعينوا أربعة أغوات منهم، قتلوا جميعهم وبعد مقتل آخر آغا عام 1671، سيطر رياس البحر على الحكم وعينوا واحدا منهم بلقب داي (13)، غير أن جنود البر سرعان ما استرجعوا هيمنتهم على السلطة عام 1688، بعدما أجبروا الداي حسين ميزومورتو (1683-1688) على الاستقالة، واستمر هذا الوضع إلى غاية الاحتلال الفرنسي عام 1830.

ومن القضايا السياسية التي تطرحها الكتابات الغربية في الحديث عنها، طريقة انتخاب الباشاوات، والتي أجملوها في ثلاث طرق، ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف التي تتم فيها عملية التعيين.

1- الطريقة الانتخابية:

وتتم في الظروف العادية، أي عند انتقال السلطة بطريقة عادية بمجرد وفاة الباشا يعقد الديوان اجتماعا طارئا، حيث يذيع خبر وفاة الباشا في كل أرجاء مدينة الجزائر، وهكذا يتوجه الجنود المتواجدون في المدينة إلى قصر الجنينة(14) لانتخاب حاكم جديد للإيالة، والذي من المفترض أن يكون من بين أهم موظفي الحكومة، أي الخزناجي أو آغا الانكشارية أو خوجة الخيل، غير أن هذا التقليد لم يحترم في كل الحالات، فكان بإمكان أي جندي أن يتولى المنصب إذا تحصل على مساندة الأغلبية، وهنا كان المرشح يتقدم أمام الآغا (القائد الأعلى للجيش)، ويبدي الجنود بآرائهم فيه بكل ديمقراطية، فإذا نال الأغلبية يصبح الحاكم الجديد للإيالة، أما إذا لم يتحصل على ذلك فينسحب تاركا مكانه لمرشح آخر، ويتواصل الأمر بهذا الشكل حتى يتم الإجماع على مرشح واحد.(15)

كما تطلعنا نفس المصادر على المراسيم التي كانت تصاحب تولي الباشا الجديد لمنصبه، ومن بينها أنه كان يلبس القفطان رمز الحكم ثم يجلس على عرش الإيالة، فيحييه جميع الحاضرين بأصوات مرتفعة مرددين عبارة(16):

"A la bonne heure, ainsi soit-il ! que dieu lui accorde (en le nommant par son nom) félicité et prospérité, à la bonne heure, ainsi soit-il !"

"كما اخترناه، فليكن هكذا، يارب أعطه ازدهارا".

ثم يتقدم أمام الكل المفتي ليقرأ عليه وأعيانه بصوت عال، ومضمونها أن الله أوكل إليه حكم هذا البلد ورعيته ، وأن عليه معاقبة الأشرار ومكافأة الأخيار، وأن يسهر على ضمان تسديد منتظم لأجور الجنود، وأن يسهر على حفظ النظام وازدهار الإيالة، وتحديد أسعار مناسبة للمواد الغذائية الأساسية خدمة للفقراء.

"Dieu l'a appelé au gouvernement de l'Etat et au commandement de la milice, qu'il doit user de son pouvoir pour punir les méchans et favoriser les justes. Mettre tous ses soins à faire prospérer le pays : fixer le pris des denrées en faveur des pauvres."[17]

وبعد انتهاء مراسيم التنصيب يتقدم الحاضرون لتهنئة الباشا الجديد، ويكون ذلك بتقبيل يده، وإبداء مظاهر الطاعة والإخلاص له، ثم يعلن الخبر في كل المدينة وإطلاق نيران المدافع من حصون المدينة وقلاعها، كما يرسل مبعوث إلى السلطان لإعلامه بأمر التعيين، والحصول على موافقته.[18]

ب- طريقة العهد والتعيين:

وهي من الطرق التي ذكرها الكتاب الغربيون الذين زاروا الجزائر وأطلعوا على نظامها السياسي، فكان الباشا قبل وفاته، يعين خليفة له، شريطة أن ينال هذا الأخير موافقة أعضاء الديوان وفرقة الانكشارية، ومن نماذج هذه الطريقة، ما قام به الداي إبراهيم (1732-1745) لما أوصى بالمنصب من بعده لخليفته إبراهيم كوتشوك (1745-1748).[19]

أما الداي محمد بن عثمان باشا (1766-1791)، فتولى شؤون الحكم بعد وصية أوصى بها الداي علي باشا بوصباع (1754-1766)، والذي كان قبل وفاته قد جمع كبار موظفيه وأوصاهم بتولية محمد باشا من بعده[20].

ج- طريقة المؤامرات والاغتيالات

تركز الكتابات الغربية على هذه الطريقة بكثير من التفصيل والتدقيق، لإبراز مدى تدهور الوضع السياسي للإيالة الجزائرية آنذاك، والفوضى التي دبت في دواليب مؤسسات الحكم، فمصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا تخلو من الحديث عن الصراعات على الحكم، وما كان ينجر عن ذلك من انقلابات واغتيالات كان لها أثرها السلبي على الوضع العام للإيالة، فأصبح تولي الحكم والمخاطر المحدقة بصاحبه أشبه ما تكون بالجلوس على بركان معرض للانفجار في أي وقت.

وبحسب هذه المصادر دائما، فإن تدخل الجنود الإنكشارية في الشؤون السياسية وطمعهم لرواتبهم العسكرية كان السبب المباشر في حدوث هذه الاضطرابات، فكانوا بمجرد تراجع أعطياتهم أو تأخر في دفع علوفاتهم (أجورهم)، أو رفضهم الخروج في حملة عسكرية، أو هزيمتهم في الحرب، يثورون على الباشا فيحضرونه أمام خيارين، إما التنازل عن كرسي الحكم أو القتل، فقد ثار الجنود على الداي شعبان (1688-1695) بسبب إقحامهم بمعركة.

الحملات العسكرية ضد تونس والمغرب، فاضطرا بسببه أن حتفه بأمر من خليفته الداي أحمد باشا (1695-1698)، وذلك بعدما تعرض لعذاب شديد بهدف إجباره على كشف المكان الذي خبأ فيه ثروته[21].

وهكذا أصبح انتقال السلطة من باشا لآخر يتم في جو من الصراع والاقتتال بين أفراد الانكشارية، فكانت كل فرقة منهم تسعى جاهدة لتنصيب أحد أفرادها على كرسي الحكم، ويكون النصر في آخر المطاف للفئة القوية، التي تسارع إلى القصر الملكي لتنصيب مرشحها، بعدما تتخلص من الباشا السابق بطلقة نارية أو طعنة خنجر أو خنقه، غير أنها قد تدخل في مواجهات دامية مع فرقة أخرى داخل القصر نفسه، والتي قد تدوم لفترة طويلة من الزمن، فكان رفع العلم الأحمر على أبواب القصر بمثابة الإعلان على تواصل الاقتتال، والذي لا ينتهي إلا بعد رفع العلم الأخضر، وعندها تسارع الفئة المنتصرة إلى تعيين مرشحها، فيلبس القفطان الذي ما زال يقطر بدم سابقه القتيل، أما الحاضرون من أعضاء الديوان وغيرهم فما عليهم إلا المبايعة وإبراز مظاهر الخضوع خوفا من العقاب الشديد، وبعدها يبادر الحاكم الجديد إلى التخلص من موظفي سابقه وتعيين أنصاره، كمكافأة لهم على مساعدتهم له للوصول إلى هذا المنصب[22] وحتى يضمن تضامنهم في المستقبل.

أصبح بقاء الباشا المعين بواسطة الانقلاب محددا بفترة زمنية قصيرة، فقد يتعرض لنفس المصير بعد أيام قليلة أو ساعات فقط، ويذكر "لوجي دي تاسي" أنه تم اغتيال خمسة دايات في يوم واحد بسبب الصراع الذي نشب بين الفرق الانكشارية بعد اغتيال الداي محمد بكير باشا (1748-1754)، ودفنوا جميعهم عند باب الواد بعد اغتيالهم[23] ورغم أن بعض الكتابات تعتبر هذه الحادثة نوعا من الأسطورة، فإنها تعبر بصدق عن مدى تدهور الوضع السياسي للإيالة الجزائرية، وازدياد عدد الاغتيالات السياسية التي ذكرها الرحالة والقناصل الأوربيون وغيرهم.

أصبحت حياة الباشا مهددة بالأخطار في كل زمان ومكان، وبات يعيش حالة من الخوف والحذر الدائمين من الاغتيال، فانصب اهتمامه على كشف المؤامرات التي تحاك ضده والتخلص من كل شخص يساوره شك اتجاهه، فقد تخلص الداي ابراهيم الملقب بالمجنون من ألف وسبعمائة شخص خلال الشهر الأول من توليه الحكم فقط[24]، أما الداي عبدي باشا (1724-1732)، فكان يتخلص من كل شخص يشك فيه لما جعله يتعرض لثلاث محاولات اغتيال نجا منها كلها[25].

ونتيجة لذلك أصبح الباشا سجين قصره لا يغادره إلا بعد تشديد الحراسة من حوله، ورغم ذلك فقد يتعرض لطلقة نارية تنهي حياته وتزيحه من الحكم، ففي عام 1724 اغتيل الداي محمد بن الحسن (1718-1724) من طرف عصابة من رياس البحر بينما كان متوجها إلى الميناء[26]، وحتى داخل قصره فإن الباشا لم يكن في مأمن من الخطر، فقد يفقد حياته على يد أحد مقربيه، فقد اغتيل الداي علي باشا (1809-1815) عام 1815 داخل حمامه من طرف وكيل الخرج، بعدما أغلق عليه باب الحمام وزاد من سخونة الماء[27]. وقد دفع هذا الوضع المضطرب الأب "لو Fau" الذي قدم إلى الجزائر في عام 1720 على وصف حياة الداي البائسة بقوله: "إن الداي في معظم الأحيان

لا يخرج من قصره، فقد يحدث أنه إذا خرج منه أن تستقبله طلقة من بندقية تخلصه من لقب الداي ومن حياته معا"[28].

وفي ظل هذه الظروف المضطربة يحمل الداي شؤون البلاد والعباد، وركز اهتمامه على إرضاء الجنود الذين أوصلوه إلى هذا المنصب بشتى الطرق، كالزيادة في أجورهم وترقيتهم في المناصب، وبالتالي أصبح أسيرا لأطماعهم ونزواتهم، لقد وصفه "كوندامين Condamine" بأنه "مستبد وليس له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح الفرصة"[29].

أما الكاتب الإسباني "خوان كانو khouane Cano" فيصفه بأنه رجل غني ولكنه ليس سيد ثروته، أب بدون أطفال، زوج بدون امرأة، طاغية بدون حرية، ملك العبيد وعبد لأتباعه".

Riche sans être maitre de ses trésors, père sans enfants, époux sans femme, dispote sans liberté, roi des esclaves et esclave de ses sujets.[30]

غير أن أخطر ظاهرة نتجت عن هذا الأسلوب في تعيين الدايات وعزلهم، أن تولى هذا المنصب أشخاص لا دراية لهم بشؤون الحكم، وذلك بعدما أصبح هم الانكشارية تعيين من يحقق أهدافهم المادية ويخدم مصالحهم دون مراعاة الكفاءة والخبرة، فتذكر المصادر أنه بعد إغتيال الداي شعبان عام 1695 نصب الجنود واحدا منهم يدعى أحمد، كانوا قد صادفوه في الشارع يمارس مهنة ترقيع الأحذية، فحملوه على أكتافهم إلى قصر الجنينة[31].

ويظهر أن العملية تكررت مرات عديدة، فقد قال الداي بابا علي (1754-1766) يوما لأحد عبيده واصفا له حاله قبل أن يصبح السيد الأول للإيالة.

"لاحظ دور الصدفة في حياة الإنسان وكيف توصله إلى قيادة الرجال، فمنذ أربعين سنة كنت أرعى الأغنام في إحدى قرى آسيا، واليوم أنا ملك عظيم"، فرد عليه العبد "بل وملك عظيم لأن كل ملوك أوربا يسعون للحصول على صداقتك بأي ثمن كان".

" Remarque un peu combien la providence est grande, et comment elle distingue, conduit, élève les hommes qui doivent commander aux autres, il y a quarante ans, je gardais les moutons dans un village d'Asie, Aujourd'hui je suis roi et grand roi, ajoutait l'esclave, puisque tous ceux de l'Europe recherchent et achètent ton amitié"[32]

من خلال استقرائنا لهذه المعلومات المستقاة من ملاحظات الغربيين الذين زاروا الإيالة الجزائرية في مراحل تاريخية مختلفة، يمكننا أن نستخلص عددا هاما من الملاحظات ذات الصلة بالنظام السياسي الجزائري آنذاك، فحسبها أن تعيين الحكام كثيرا ما كان يتم في ظل صراعات دموية يذهب ضحيتها مقتل العديد من الموظفين والجنود، ومن حسن حظ الإيالة أن هذا الصراع والاقتتال انحصر داخل مقر الحكم ولم يمتد إلى الشارع، باعتبار أن السكان المحليين لم يكونوا طرفا فيه ففضلوا الالتجاء إلى بيوتهم وغلق أبوابها عليهم في انتظار توقف الاقتتال، وخوفا من الفوضى والنهب اللذان يقترفهما الجنود في أحياء مدينة الجزائر خلال مدة الاقتتال على الحكم، فكان هذا الحياد أكثر الإيجابية، فمن

ناحية حب البلاد حربا أهلية قد تكون لها آثار وخيمة على كل جوانب الحياة ومن ناحية أخرى تؤدي إلى حسم الصراع في فترة قصيرة من الزمن.

وخلاصة القول، فإنه لا يمكن لأي دارس الاستغناء عن المصادر الأجنبية عند دراسة الجزائر خلال العهد العثماني، فهي تحوي معلومات دقيقة وجد هامة عن جوانب متعددة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية آنذاك، كما تمكننا من معرفة نظرة الآخر إلى هذا المجتمع، غير أنه لا بد من توخي الحذر والحيطة من هذه المعلومات لما فيها من دس وتغليط نابع عن حقد وكره للإيالة الجزائرية وحكامها الذين كانوا في صراع مرير ضد القوى الأوروبية، والتي تبرز في كثرة الحملات التي شنتها هذه القوى ضد الجزائر طيلة هذا العهد والتي توجت بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830.

سنحاول من خلال الجدول رقم (5) إبراز أسماء باشوات الجزائر الذين تعرضوا للاغتيال، وأسباب ذلك، مع ملاحظة أن هذه المعلومات مستنبطة من مصادر أجنبية، وذلك لقلة المصادر المحلية التي تحدثت في هذا المجال:

	الاسم	فترة الحكم	طريقة الاغتيال
عهد البايلربايات 1544-1587	حسن قورصو	1556-1557	قتل حيا على الخطاطيف المرصوصة على جدار باب عزون، بعد تمرده على [illegible].
	كره أوغلي (تكلرلي)	1557	قتل من طرف قائد تلمسان، لما كان يهم بالفرار إلى مقام سيدي عبد الرحمن.
عهد الباشوات 1587-1659	فترة هدوء واستقرار		
عهد الأغوات 1659-1671	خليل آغا	.1659-1660	قتل من طرف أنصاره الذين أوصلوه إلى الحكم.
	رمضان آغا	.1660-1661	اتهم بتحريض الصراع بين الإنكشارية والرياس بسبب توزيع الغنائم.
	شعبان آغا	.1661-1665	اتهم بالتهاون في تحصين السواحل واتخاذ التدابير العسكرية لصد الغارات الأوروبية.
	علي آغا	.1665-1671	اتهم بتشجيع الخلاف بين الإنكشارية والرياس، فعذب لإرغامه على كشف المكان الذي خبأ فيه ثروته.

عهد الدايات 1671-1830.	بابا حسن باشا	1683-1682	أعدم من طرف الجيش.
	الحاج شعبان باشا	1695-1688	أعدم خنقا بعد تعذيب شديد مارسه عليه الانكشارية ليكشف عن المكان الذي خبأ فيه ماله.
	الحاج مصطفى باشا	1705-1700	أعدم خنقا.
	محمد بكداش باشا	1710-1707	أعدم خنقا من طرف الجيش.
	دالي ابراهيم باشا	1710	حاول هتك عرض امرأة فأطلقت عليه رصاصتين، ولكنه نجا ولجأ إلى القصر، حيث قتل هناك بعد رميه بقنبلة من أعلى القصر.
	محمد بن حسن باشا	1724-1718	قتل بطلقات نارية من طرف أحد أعدائه قرب مقر البحرية.
	ابراهيم كوتشوك	1748-1745	وضع له أحد الانكشاريين السم فمات مسموما.
	محمد بن بكير باشا	1754-1748	قتل خنقا في قصر الجنينة.
	مصطفى باشا	1805-1795	قتل ذبحا وسحبت جثته عبر شوارع المدينة.
	أحمد باشا	1808-1805	قتل رميا بالرصاص وهو يحاول الهروب من القصر.
	علي باشا الغسال	1809-1808	حاول الانكشارية إجباره على شرب السم وبعد رفضه خنقوه.
	حاج علي باشا	1815-1809	قتل خنقا في الحمام.
	محمد باشا	1815	قتل خنقا في قصر الجنينة.
	عمر باشا	1817-1815	قيد ونفذ فيه الحكم خنقا دون أن يبدي أي مقاومة.

الهوامش

(1) كان قدوم الإخوة بربروس إلى الجزائر بعد طلب قدمه سكانها إلى عروج وخير الدين لما كانا بمدينة جيجل لتخليصهم من التواجد الإسباني الذي كان متمركزا في قلعة "الصخرة Peñon" منذ عام 1511. كما أن السكان هم الذين طالبوا بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية أي قدوم العثمانيين لم يتم بالقوة أو السيطرة، راجع:

التميمي، عبد الجليل: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519". **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 06، تونس، جويلية 1976، ص ص119-120.

(2) Haedo (Fray Diego De). « Histoire des rois d'Alger. » Traduit et Annotée par H.D. De Grammont, **R. AF** n°15, 1870, pp.56-57.

(3) Laugier De Tassy. **Histoire du royaume D'Alger (1724)**.Editions loysel, Paris, 1992, p.22.

(4) يذكر السيد توفيق المدني أن هذه الوثيقة موجودة في أرشيف سيمانكس بإسبانيا، راجع:

المدني، أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا **1492-1792**، الطبعة الثانية، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 175.

(5) Haedo. « Histoire des rois d'Alger ».**R.AF**.1880, p.238.

(6) Fisher, Sir Godfrey, **Légende Barbaresque : Guerre, Commerce et piraterie en Afrique du nord de 1415 à 1830** (Traduit et Annoté par Hellal Farida). O.P.U, Alger, 1991, p.101.

(7) تتمثل هذه الامتيازات في الأجرة التي كانت تدفع للجندي كل شهرين للعزاب والمتزوجين، خلال المناسبات، وحصوله على أربع خبزات يوميا مجانا، ونصيب من اللحم مع السماح له بشراء كمية من اللحم بثلث سعره المعروض في السوق. لمزيد من التوضيح أنظر:

بوشنافي، محمد: **الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر (1700-1830)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، وهران، 2002، ص ص 87-95.

(8) خوجة، حمدان بن عثمان: المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 149.

(9) Cannard (M). « Une Description de la cote Barbaresque au XVIII siècle par un officier de la marine Russe ». **R.AF.** Tome 92, 1951, p.177.

(10) Sir Godfrey, **op.cit**, p.96.

(11) Haedo (Fray Diego De). « Topographie et Histoire d'Alger ». Traduit de l'espagnol par Monnereau et Berbrugger. **R.AF**, n°15, 1870, pp.318-319.

(12) Shaw. **Voyage dans la régence d'Alger**. Traduit de l'Anglais par J.Mac Carthy, 2ème édition, Editions Bouslama, Tunis, 1980, pp.149-152.

(13) الداي، كلمة عثمانية تعني الخال.

(14) بقي قصر الجنينة في أسفل مدينة الجزائر، وكان مقر كرسي الباشوات الجزائر إلى غاية عام 1817، لما قام الداي علي خوجة (1817-1818)، بنقل مقر الحكم إلى حصن القصبة في أعلى مدينة الجزائر لأسباب أمنية واستراتيجية.

(15) سبنسر، وليم: **الجزائر في عهد رياس البحر** (تعريب وتعليق زيادة عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 74.

(16) Shaw. **Op.cit**, p.153. et Tassy. **Op.cit**, p.129.

[17] Shaw. **Op.cit**, p.153.

[18] حفظ موجود، 1231/6/22556هـ، المركز الوطني للأرشيف بالجزائر.

[19] Venture De Paradis (Jean-Michel). **Tunis et Alger au XIII siècle**, mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Editions Sindbad, paris, p.205.

[20] يعتبر الداي محمد بن عثمان باشا من أبرز الدايات الذين حكموا الجزائر، فقد حكم خمسة وعشرين سنة وتميز عهده بالاستقرار وكثرة الإصلاحات مع وجود بايات أقوياء في الأقاليم كالباي صالح باقليم قسنطينة (1771-1792)، والباي محمد الكبير (1779-1797) بالبايلك الغربي.

[21] انظر: Renaudot (M). **Tableau du Royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer**, $2^{ème}$ édition, librairie universelle de p.Mongie Aîné , paris, 1830, p.90.

[22] Tassy, **op.cit**, p.130.

[23] حول هذه الحادثة راجع: **Ibid**, p.134. وكذلك: Emirit, Marcel. « Un Astronome Français à Alger en 1729 ». **R.AF**. T81, 1940, p.228.

[24] Tassy, **op.cit**, p.130.

[25] جون ب. وولف، الجزائر وأوربا **1500-1830** ترجمة وتعليق سعد الله أبو القاسم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 433.

[26] Tassy, **Op.cit**, p. 135

[27] Boyer, pièrre. **La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française**, Librairie Hachette, paris, 1963, p.94.

[28] Fau (Le R.P. de la Mercy). « Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui arrive le 13 Février 1729 ». **R.AF**, T85, 1940, p.252.

[29] Emerit, Marcel. « Le voyage de la codamine à Alger 1731. ». **R.AF**, 1954, p.292.

[30] Grammont (H.D). **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)**. Ernest Leroux éditeur, paris, 1887, p.231.

[31] **Ibid**, p.266.

[32] Renaudot (M). **Op. cit**, p.86.

بلاد برابر المغرب
في الفتوحات الإسلامية
قراءة في آراء المستشرقين على ضوء كتابات المتقدمين

الخلوم سعدي
جامعة سيدي بلعباس

تعتبر دراسة الفتوحات الإسلامية من أهم المواضيع التي أشبعت بحثا لكن يغلب على هذه الدراسات الإجمال والعموم، بمعنى أن هذه البحوث قد اهتمت بالفتوحات حسب أقسام المناطق الكبرى، ولم تهتم بالأقاليم وهذا الأمر واحد لدى المؤرخين القدامى والمحدثين، فهناك مؤلفات وكتب خاصة ببلاد ما وراء النهرين وخراسان مثل كتاب فتوح البلدان للبلاذري وفتوحات مصر والأندلس مثل فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم وكتاب فتوح الأندلس لابن القوطية

فهذه الكتب وحتى بعض الدراسات الحديثة[1] اهتمت بعموم الأخبار وكررتها و لم تهتم بالأقاليم التي تحولت في فترات إلى دول بعد ذلك وكانت محطة مهمة في الفتح ولعبت دوراً هاما فيه، فلا نجد مثلا كتاب يتحدث عن فتح فارس مفرداً ولا نجد كتاباً يتحدث عن فتح خراسان وهكذا، وقد أصبح هذا الفراغ ممراً للمستشرقين ليعطوا[2] آراء حول فتح هذه المناطق يلاحظ الدارس بعدها عن الموضوعية وذلك عبر وصف الفتوحات الإسلامية بأنها عربية وتضخيم ما لاقاه المسلمون من حروب مع البربر ومحاولة إعطائها الصبغة العنصرية بدل وضعها في إطارها التاريخي الصحيح[3].

ونلاحظ أنه حتى بعض الكتاب العرب المحدثين قد تأثروا بهذا الأمر عبر وصفهم للفتح الإسلامي بالفتح العربي الإسلامي، ووصف عملية الفتوحات بأنها تحرير للبربر من هيمنة الروم وهذا نجده في بعض الدراسات الحديثة ونلاحظ أن هذه الدراسات سواء دراسات المستشرقين، فبينما كان يعتبرها البعض احتلالا عربيا يرى البعض أن البربر كانوا عبر عون للعرب في فتوحاتهم لم أقصى المغرب و الأندلس[4] أو العربية الحديثة قد تأثرت بالمحيط الذي ظهرت فيه فالأولى ظهرت في الحقبة الاستعمارية وسياساتها، والثانية ظهرت في مرحلة الحركة التحررية التي مست أغلب العالم الإسلامي، وتأثرت بدورها بهذا الأمر، فعلت المصطلحات الخاصة بتلك الفترات على الكتابة التاريخية بالقرن الأول الهجري (القرن السابع الميلادي) الذي له ظروفه ومصطلحاته التي حري بالدارس والباحث أن يلتزم بها، والحقيقة أنه إذا حاول الباحث التصدي لدراسة هذا المجال يلاحظ صعوبة التحلي بالموضوعية العلمية عند تعرضه لمثل هذه الأبحاث وخاصة فيما يتعلق بالحروب التي كانت بين الفاتحين المسلمين والبربر، وكذلك موقف ولاة الأمويين من البربر وسياساتهم اتجاههم وما ترتب عليها، من الصعوبات كذلك هو أن أغلب المصادر والروايات التي غطت هذه المرحلة المشرقية أما المغربية فقد جاءت بعد مرحلة الفتح بسنوات إذ لم تنقل بظروف، كما يمكن ملاحظته هو صعوبة تحديد المجال الجغرافي للمغرب الأوسط الذي اختلف فيه الجغرافيون فضلاً عن المؤرخين.

وهذه العوائق لا تعني استحالة البحث، خاصة أنه إذا علمنا أن المكتبة المسلمة لا تخلوا من مصادر ودراسات مهمة ومفيدة يمكن عن طريق تركيبها أن تعطي مجالاً مهماً في مثل هذه المواضيع، والدارس لما ألف فيما يخص تاريخ المغرب يلاحظ عموماً أنها تنقسم إلى قسمين: من حيث العلاقة بموضوع الفتح فهناك المصادر التي تتحدث عن فتح ومفردة بفتح المغرب أهمها كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس لعبد الرحمن بن عبد الحكم (ت 257هـ/870-871م) وكذلك كتاب أخبار إفريقية والمغرب لإبراهيم الرقيق القيرواني (ت 417هـ/1026م)، وكتاب الإمامة والسياسة والذي يذكر الدكتور محمود علي مكي أنه لمؤلف مصري أحد أحفاد موسى بن نصير رغم أنه اشتهر أنه من وضع ابن قتيبة الدينوري رغم أن بعض قصصه قد غلب عليه الطابع الخيالي، وهناك القسم الثاني وهي كتب التراجم وأخبار المغرب وأهمها كتاب طبقات علماء إفريقية لأبي العرب تميم وكتاب معالم الإيمان في ذكر أهل القيروان لعبد الرحمن الدباغ وكتاب البيان المغرب في أخبار المغرب لابن عذاري المراكشي، وهذا بالإضافة إلى كتب التاريخ المشرقية التي أرخت لأخبار المغرب عموماً مثل كتاب تاريخ الأمم والملوك للطبري وكتاب الكامل في التاريخ

لابن الأثير، أما من حيث الفترة التاريخية، فهناك المصادر الرئيسية والمصادر غير الرئيسية، فالأول أهمها كتاب ابن عبد الحكم والرقيق القيرواني وطبقات علماء إفريقية، أما الثانية فأهمها البيان المغرب لابن عذاري المراكشي.

والدراسة هنا الموضوع تتناول العرض لأوضاع المغرب قبل الفتح عبر الحديث عن أوضاعه السياسية والاجتماعية وأهم مكوناته البشرية، ثم نعرض لمراحل الفتح وأهم مواقع المسلمين لفتحهم أرض المغرب، ثم مراحل الفتوحات ونتائجها الممتدة الأوجه، وأخيرا نلخص لأهم النتائج الخاصة بالموضوع الذي يعالج مدى توافق حالة الفتح بالمغرب الأوسط بتلك التي في المشرق أم أن هذه المنطقة قد تميزت بخصائص دون غيرها.

وتبقى هذه الدراسة مجرد عملية بحث تهدف إلى تحديد معالم الفتوحات بالمغرب الأوسط وتغطية أهم مرحلة في تاريخ هذه المنطقة بقصد إيجاد الرابط التاريخي الذي يجمع بين مختلف مراحل تاريخ المغرب الأوسط مع باقي أمصار المغرب الإسلامي وكذا العالم الإسلامي.

تكونت جيوش الفاتحين من العرب و الفرس[4] وكذا المصريين وحتى البربر بعد أن فتحت أطرابلس[5] (طرابلس الغرب) وإفريقية، وكان العرب من الصحابة والتابعين يشكلون قادة الفتح ورؤوسه والموجهين، وكان البقية بمثابة الجنود الذين سيحملون المشعل فيما بعد.

وكان المغرب الأوسط يتشكل من قبيلتين كبيرتين هما زناتة وصنهاجة وكانتا في صراع دائم، وبقي هذا الصراع حتى بعد الفتح واستقرار الإسلام في المغرب الأوسط، وسنحاول التركيز على زناتة نظراً لكونها تنتشر في أغلب نواحي المغرب الأوسط ودورها البارز في بداية الفتح، عكس صنهاجة التي لم يتضح دورها إلا بعد ذلك. ويقال أن إسم زناتة وضعته العرب وحده هو، ومن المؤرخين من قال بأنهم تسموا به، إلا أنه يمكن القول أن أصول هذه الحروف من لغتهم فهي أصلها من جانا وهو أبو هذه القبيلة كلها (الجيل) وهو جانا بن يحيى أو [illegible] ويقال جانان، وأهم بطونها مغراوة، وبنو يفرن وجراوة وبنو برنيان وورجدة وغمرة وبنو [illegible] وبنو تيغرست وبنو مرين وبنو زندال وكانت الرياسة فيهم لجراوة قبل الإسلام ثم لمغراوة وبني يفرن، ولما احتل الرومان المغرب الأوسط، دانوا بالنصرانية، صارت زناتة تؤدي لهم فروض الطاعة والولاء في أوقات معينة، وكانوا يشكلون جندا لهم في حروبهم وأثناء حركة الفتح ظهرت الكاهنة رئيسها وأكبر القبائل تأثيرا لهم كانت جراوة إلا أنها اندثرت واضمحل دورها.

وكانت جراوة من ولد كراو بن الديرت بن جانا، وكانت الكاهنة المسماة دهيا بنت تابنة بن نيفان بن باورا بن مصكسري بن أفرد بن وصيلا ابن جراو، وكان لها ثلاثة أبناء ورثوا القيادة، وقد حكمت الكاهنة خمسا وثلاثين سنة وفي رواية خمسا وستين سنة وكانت هي التي سلطت برابر كسيلة (الأوربة) على عقبة بن نافع الفهري فقتلته، وأثناء قتالها ظاهرها بنو يفرن كذلك وأغلب زناتة وبتر البربر ولكن حسان بن النعمان استطاع أن يقضي عليها[6] حيث كان أحد قادته أحد أبنائها الذين أسرهم حسان بن النعمان[7] وهذا سنة 74هـ وكانت الكاهنة إبان غزو حسان

قبل الوفاة. أشارت عليهما بذلك، وقد حسن إسلامهما وأثرهما على مغراوة ومن انضوى إليهم بجبل أوراس، ثم اضمحل أمر مغراوة وبقيت بعض فلولهم بسواحل مليلة (مليانة).

أما مغراوة فقد وقع زعيمها وزمازين صقلاب (صولات بن وزمار) جدّ بني خزر وهو يومئذ أمير مغراوة وأخذ إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه وأسلم على يده، فأطلق عثمان بن عفان سراحه وأقره على قومه وهناك بعض الروايات تذكر بأنه عاد وافداً وأسلم على يده[9]، فأقره على قبيله مغراوة فكانت الإمارة له فيهم إلى أيام بني أمية بالأندلس (138هـ-399هـ)، وقد كان لإسلام وزمازين صقلاب أثر هام على الفتح الإسلامي إذ سرعان ما تحولت مغراوة إلى زعامة زناتة وأصبحت زناتة بقيادتهم سنداً للفاتحين في قتال البربر أنفسهم كالكاهنة التي حثتهم على قتالهم على الإسلام ثم قاتل بهم صنهاجة السوس من الملثمين الذين كانوا على الفروسية حتى انتهى إلى تاورت[9] ورغم ذلك عادت البربر وخاصة كسيلة بن لزم لقتال المسلمين وقد ساعده في ذلك سكر عبد بن رومي بن مازرت الأوربي[10].

ولم يقف دور البربر عند هذا الحد بل أن موسى بن نصير عندما تولى أمر المغرب جعل طارق بن زياد[11] وكان تحت قيادة طارق بن زياد سبعة وعشرين ألفاً من العرب، واثني عشر ألفا من البربر وهنا اعتمد البربر بمساعدة العرب أساليب التعليم لنشر الإسلام بين بقية البربر وسعوا إلى تعليمهم الفقه وأشهر من سعى في هذا الأمر كان أحد موالي عقبة بن نافع يسمى شاكر صاحب الرباط.

وهكذا نلاحظ أن اضطراب الفتح في المغرب الأوسط لم يكن نتيجة الاختلاف العرقي كما يظنه بعض الدارسين، وإنما نتيجة صراعات سياسية وحتى شخصية أثرت مباشرة على سير الفتح، ونضيف إلى كل هذا أن فتح المغرب الأوسط كان في عهد بني أمية الذي كثرت فيه الصراعات السياسية، ولهذا نجد مؤرخاً مثل ابن خلدون أن البربر قد ارتدوا اثني عشر مرة من طرابلس إلى طنجة[12] ورغم أن هذا القول قد نجد فيه بعض المبالغة إذ أن الأساليب التي استعملها بعض الولاة وكذا أطماعهم مع البربر هي التي ساهمت في مثل هذه الصراعات، وإلا كيف نفسر أن البربر قد سهل إسلامهم على يد أبي المهاجر وكذا إسماعيل بن عبد الله الأنصاري وطارق بن زياد الذي في عهده تم إسلام أهل المغرب الأقصى وبنيت المساجد ومن أوائلها مسجد أغمات[13].

ثم اجتاز كثير من بربر المغرب الأوسط وطارقاً نحو الروم إلى الأندلس لغزوها بعد أن دانت لهم أرض المغرب وهذا بعد سنة 85هـ[14]

ويمكن أن نقول كذلك هو أن الفاتحين كانوا يستعينون بمن يدخل في الإسلام ليتحولوا بدورهم إلى قادة جدد ليواصلوا حركة الفتح، ليس في الأندلس فقط بل حتى داخل المغرب الأوسط كما ذكرنا. أما حركات الردة التي كانت فلم تخلو منها أرض إسلامية خاصة إذا درسنا مثل هذه العمليات في بلاد وراء النهرين (دجلة والفرات) فإننا نجد أن بعض المناطق في هذه الفترة عرفت حركات ردة مشابهة كالتي وقعت في المغرب[15] هذا إذا سلمنا بصحة القول بأن البربر قد ارتدوا اثني عشر مرة، ويجب أن لا ننسى هنا أن بعض الولاة قد أساءوا معاملة البربر في الوقت

الذي كان يحتضنهم يشكل عنصراً يعيق المسلمين ورغم سهولة فتح باقي أمصار المغرب وهذا يتضح في دور قبيلة زناتة وخاصة مغراوة ولهذا كان أمر فتح المغرب شاقاً لم يكن إلا في عهد الأدارسة الذين نصرتهم قبيلة أوربة البربرية وساعدتهم في نشر الإسلام في منطقة في أقصى غرب المغرب الأوسط، وهكذا كان المسلمون ينظرون إلى الفتح إلى أنه عملية دينية تطالبهم بالتزام بأحكام الإسلام وشرائعه ولم يكن ينظر لها على أنها حركة دولة ذات قومية معينة تسعى لفرضها، ومع ذلك كان السير الإيجابي يساهم في نشر الإسلام وتطوره لهذه المناطق وإنما عكس الأمر، ثارت القبائل التي تتعامل معها، ولهذا نجد بعض القبائل قد حسن إسلامها ولعبت الدور الأساسي في تاريخ المغرب مثل قبيلة مغراوة الزناتية، لكن قبائل أخرى كانت أفكار الخوارج قد تسربت إليها مستغلة انحرافات الولاة وهو ما أدى إلى أحداث خطيرة عرفها المغرب الأوسط ويعلق ابن خلدون على هذا قائلاً: "ثم بعثت فيهم -أي البربر- عروق الخارجية فدانوا بها ولقنوها من العرب الناقلها من منبعها بالعراق، وتعددت طوائفهم وتشعبت طرقها من الإباضية والصفرية، وفشت هذه البدعة وأطلقها رؤوس النفاق من العرب وجراثيم الفتنة من البربر ذريعة إلى الانتزاء على الأمر فاختطوا في كل جهة ودعوا إلى قبائلهم طغام البربر. تلقنوا عليهم مذاهب كفرها، ويلبسون الحق بالباطل إلى أن رسخت فيهم كلمات منها وتوشحت بينهم عروق من غراسها"[16].

ورغم هذا يجب أن لا ننسى هنا بأن صنف آخر من البربر، قد حمل راية الفتح وكانوا بعشرات الآلاف وفتحوا الأندلس، وكان لهم الدور الأساسي في تلك العمليات وهم باب الأندلس للمسلمين، وقد تم استكمال فتح الأندلس في رأس مائة الثانية للهجرة"[17].

ويمكن أن نسجل هنا ملاحظة وهي أن سبب إقبال البربر البتر دون غيرهم على الإسلام هو سبب المعاملة السيئة للروم لهم عكس البرانس الذين كانوا على مقربة منهم -كما حدث مع كسيلة- بل أن بعض أمراء الروم كانت نظرتهم للبربر سيئة"[18]. ومع ذلك كله كان المسلمون لا يعتمدون على هذه الوسائل فقط بل أنهم يجتهدون في ترسيخ مبادئ الإسلام السمحة وكان عقبة بن نافع قد بنى ثلاثة مساجد الأول بالقيروان والثاني بدرعة والثالث بالسوس الأقصى"[19].

وبعد هذه الأحداث ورغم محاولات الفرق الإسلامية، فإن الإسلام قد انتشر في هذه المناطق وبرزت دول بربرية صرفة رفعت راية الإسلام، وكان لها دور حضاري وأساسي في الحفاظ على دولة الإسلام ومن أهم هذه الدول نذكر دولة بني زيري الصنهاجية (362-543هـ)(973-1148م) التي استطاعت القضاء على ثورة الفرق الإسلامية بالمغرب وكذا دولة المرابطين اللمتونية التي كان لها الفضل في الحفاظ على الأندلس وعدم سقوطها في الفترة بعد 5هـ/11م معركة الزلاقة وإليهم يرجع الفضل في تأخير سقوطها أكثر من قرون.

إلا أن هذا مما يعد عاملاً عسير ثقل في تطورات حركات الفتح وكذا محاولات الفرق السياسية استغلال تعثر عملية الفتح في المغرب الأوسط لصالحها.

المواضع

1- مثل كتاب: حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار المستقبل، الإسكندرية.

2- حول هذا الموضوع يمكن مراجعة دراسة: محمد بن عميرة، حول منهج كتابة المؤرخين الفرنسيين لتاريخ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد الخامس 1408هـ/1988، ص ص: 69-80.

3 جوزيف رينو، الفتوحات الإسلامية في فرنسا و إيطاليا و سويسرا، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية-دار الحداثة بيروت، ط1: 1984، ص:39.

4- ذكر أبو زكريا في كتاب السير الأوائل الذين دخلوا من المشرق إلى المغرب:

- أبو زكريا يحي بن أبي بكر، كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص: 43 وما بعدها.

5- أطرابلس: أو طرابلس كانت مدينة حصينة عليها سور من الحجارة وكان بها الشوارع والأسواق وبها بعض الصناعات، وهي كثيرة الزيتون والنخل والتين:

الإدريسي (أبي عبد الله الشريف)، وصف إفريقيا والأندلس، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص: 198.

6- عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، 1968، القسم الأول، مج6، ص: 18.

7- أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب والأندلس، تحقيق محمد الحجيري، دار الفكر، ط1 1996، ص: 339.

8- ابن خلدون، المصدر السابق، ص: 215-216.

9- هي مدينة السوس الواقعة بعد تيوين، وكان بها الفواكه الطيبة والزروع والنخيل، وكذا صناعة الأنسجة من الأكسية والثياب والشيم أي سكانها من البربر المصامدة وبين الساحلين مسيرة يوم من البساتين والأشجار:

الإدريسي، وصف إفريقيا، ص ص: 130-132.

10- ابن خلدون، العبر، مج6، ص: 216.

11- هو طارق بن عبد الله بن ولغو بن ورفجوم بن نبرغاسن بن ولهاص بن يطوفت بن نفزاو فهو نفزاوي عن ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنسال، سي كولان، دار الثقافة بيروت 1980، ج1، ص: 43. ويقول ابن عبد الحكم وابن بشكوال أن اسمه: طارق بن عمرو، وكان حسن الكلام ينظم ما يجوز كتبه، وأما المعارف السلطانية فيكفيه أنه كان واليا على الأندلس، وكان قد رحل مع سيده موسى بن نصير إلى الشام وانقطعت أخباره:

أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1998/1419، ج1، ص: 188.

12- ابن خلدون، نفسه.

13- كانت أغمات كثيرة النبات والأعشاب، ومرعاها الأشجار والبساتين وبها المياه العذبة وكانت مدينة عامرة لها بعض الحالات سكانها أغنياء في سنة وكانوا أمنا ويكتنفها جبل درن وأهل أغمات من قبيلة هوارة:

الإدريسي، وصف إفريقيا، ص: 134-135.

[34] - ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص: 43.

[35] - يذكر ابن الأثير مثل هذه الأحداث عند حديثه عن فتح سجستان سنة 31هـ حيث انتقض أهلها وتوجه إليهم الربيع بن زياد الحارثي والتقى معه يوم [illegible] بصلح [illegible] وهو ما حدث [illegible] حيث بعد أن [illegible] بن عمير وكفر أهلها وهو ما حدث مع أهل طبرستان والتقى الأمر بالصلح الذي عقد فيه [illegible] الأمان لأهلها [illegible] ألا يقاتل بينهم وبين [illegible] وقد [illegible] ما أدوا الجزية كل سنة [illegible] وما أخذوا [illegible] وأسلموا الطريق [illegible] المسلمين [illegible] لم [illegible] منهم [illegible]:

محمد بن محمد بن عبد الكريم (ابن الأثير) ت 630هـ، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1403/1983، ج3، ص ص: 10-42.

[36] - ابن خلدون، العبر، ج4، ص: 220-221.

ويذكر ابن الأثير أحد الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الأفكار حيث أن المنصور العباسي طلب من عبد الرحمن بن حبيب والي إفريقية والمغرب سنة 137هـ أن يرسل له [illegible] فرد عبد الرحمن بن حبيب إن إفريقية إسلامية كلها وأن السبي قد انقطع وكذا [illegible] المنصور [illegible]:

ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص: 280.

[37] - لمعرفة المزيد حول فتح الأندلس يمكن مراجعة الكتب التالية:

(ابن القوطية) (أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي ت 927/367)، تاريخ افتتاح الأندلس.

(المقري) (أحمد محمد)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.

[38] - فقد واصل سليمان [illegible] بن [illegible] وأصحابه [illegible] ولا [illegible] ابن عذاري، البيان، ج1، ص: 26.

[39] - نفسه ص: 27.

فهرسة و تراجم علماء الأندلس لابن الفرضي

الأستاذة ماهر صورية
جامعة سيدي بلعباس

يعد كتاب "تاريخ علماء الأندلس" لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، المعروف بابن الفرضي، من ذخائر الأندلس الثقافية، فهو مصنف رائد في ميدان التاريخ والسير، ترجم فيه المؤلف لفقهاء الأندلس وولاته، وعلمائه، ومن نبغ فيه من أهل الفقه، والحديث، والأدب، والرواية منذ الفتح الإسلامي، وحتى أواخر القرن الرابع الهجري.

تتسم أنواع الكتابة التاريخية لابن الفرضي، من خلال إعطاء صورة متصلة لطبقات العلماء والفقهاء، فأفرد كتابه تأليف تاريخي يسجل فيه الوقائع السياسية لعصره، لكنه تراجع عن هذه الأولى لأسباب لم يذكرها ليكتب تراجم أسماه عنوان "تاريخ الفقهاء والقضاة ورواة العلم والأدب من أهل الأندلس"[1].

إن الإنتاج التاريخي للوسط العلمي والفقهي، كان أساسا في تدوين كتب الصلات و التراجم، وهي التآليف التي تحتوي على مادة بيوغرافية وبيبلوغرافية. وقد انتشرت هذه الكتب على الخصوص ببلاد الأندلس قبل أن تسود بلاد المغرب.

من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة تسليط الضوء على تراجم علماء الأندلس في القرون الأولى من خلال تصفح كتاب علماء الأندلس لابن الفرضي.

أولا: حياته:

هو أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، المعروف بابن الفرضي[2]، مؤرخ، حافظ، أديب، ولد بقرطبة سنة 351هـ/962م، ونشأ فيها يتلقى العلم من كبار حفاظها وعلمائها. وتولى قضاء بلنسية في دولة محمد المهدي المرواني، ورحل من الأندلس إلى المشرق سنة 382هـ/993م، فحج، وأخذ من العلماء، وسمع منهم وكتب من أماليهم. ثم عاد إلى قرطبة، واستقر فيها، إلى أن قتله البربر يوم دخولها، في داره في السادس من شوال سنة 403هـ/1013م.

وروى الحميدي، عن أبي محمد علي بن أحمد الحافظ، عن أبي الوليد بن الفرضي، أنه قال: "تعلقت بأستار الكعبة، سألت الله تعالى الشهادة ثم انحرفت وفكرت في هول القتل، فندمت وهممت أن أرجع فأستقيل الله ذلك، فاستحييت. قال أبو محمد: فأخبرني من رآه بين القتلى ودنا منه فسمعه يقول بصوت ضعيف وهو في آخر رمق: "لا يكلم واحد في سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله، إلا جاء يوم القيامة وجرحه يثعب[3] دما، اللون لون الدم، والريح ريح المسك". كأنه يعيد على نفسه الحديث الوارد في ذلك. قال: ثم قضى نحبه على إثر ذلك"[4].

ويقال: إنه بقي بعد القتل ثلاثة أيام في داره لا يجرؤ أحد على الدخول إليه من هذه الفتنة، فدفن متغيرا من غير غسل ولا كفن ولا صلاة"[5].

1. جهود ابن الفرضي في تحصيل العلم:

نشأ ابن الفرضي منذ نعومة أظافره، محبا للعلم والعلماء، مقبلا على الاستزادة من كافة فروع الثقافة، تلقى العلم بقرطبة عن علمائها وشيوخها مختلف أنواع العلوم والآداب، حتى أصبح مشهورا، فتلقى العلم بالأندلس وسمع من أبي جعفر أحمد بن عون الله، والقاضي أبي عبد الله مفرج، وأبي محمد عبد الله قاسم بن سليمان القرشي، وخلف بن القاسم، وأبي محمد بن أسد، وأبي أيوب سليمان بن حسن بن الطويل، وأبي بكر عباس بن أصبغ، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي زكرياء يحيى بن مالك بن عائذ، وأبي محمد بن حرب[6].

في سنة 382هـ رحل إلى المشرق طلبا للمزيد من العلوم والمعارف، فحج، وأخذ بمكة عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن الدخيل المكي، وأبي الحسن علي بن عبد الله بن جهضم. وأخذ بمصر عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس، وأبي بكر الخطيب، وأبي محمد الحسن بن إسماعيل الضراب، وأخذ بالقيروان عن أبي محمد بن أبي زيد الفقيه، وأبي جعفر أحمد بن دحون، وأحمد بن نصر الداودي[7].

ثم عاد إلى قرطبة وقد أحاط بعلوم واسعة مكنته من تصدر حلقات العلم والرواية والأدب، وشهدت الشهادة من علماء عصره للأخذ عنه، كأبي عمر بن عبد البر الحافظ، وأبي عبد الله الخولاني، وأبي بكر بن محمد بن إسحاق المهلبي[8].

2. ثقافته الموسوعية:

عني ابن الفرضي كثيرا بسماع ورواية وكتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفة تراجم علمائه ورواته. ترك عددا من المؤلفات القيمة في التاريخ والأدب والحديث، ذكر الرواة منها: كتاب "تاريخ علماء الأندلس"[9]، وكتاب "المؤتلف والمختلف" في الحديث، وكتاب "المتشابه" في أسماء رواة الحديث وكناهم، وكتاب "أخبار شعراء الأندلس"[10].

ويذكر ابن خير الأشبيلي في فهرسته بأن تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي يتضمن أسماء الحفاظ للحديث المعتنين بالسنن ومن برع منهم في الأدب[11].

ولأبي الوليد بن الفرضي شعر حسن، لطيف المعاني، تداوله الناس في مجالسهم ومصنفاتهم، نذكر منه قوله وهو في طريقه إلى المشرق، وهو من البحر الطويل[12]:

مضت لي شهور –منذ غبتم– ثلاثة وما خلتني أبقى –إذا غبتم– شهرا
ووالله ما فارقتكم عن قلىً لكم ولكنها الأقدار تجري كما تجري

ويروى أنه كان جامعا للكتب، وقد تولى قراءة الكتب في عهد الدولة العامرية، واستقضي ببلنسية، وكان حسن البلاغة والخط[13].

وفي مجال منزلته وأقوال العلماء فيه:

عرف ابن الفرضي بغزارة العلم وسعة الرواية، وجودة التأليف وحسن الدراية بالحديث والأدب والشعر، قال أبو عمر بن عبد الله الحافظ: "كان فقيها عالما في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال". كان حسن الصحبة والمعاشرة، حسن اللقاء"[14].

وقال عنه أبو عبد الله الخولاني: "كان من أهل العلم جليلا، ومقدما في الآداب، نبيلا مشهورا بذلك"[15].

وقال أبو مروان بن حيان: "لم نر مثله بقرطبة في سعة الرواية، وحفظ الحديث، ومعرفة الرجال، والافتنان في العلوم، إلى الأدب البارع"[16].

- من أبرز من ترجم لهم ابن الفرضي في كتابه: (أبان بن عيسى بن دينار، وأحمد بن زياد بن دينار، وأحمد بن زياد بن عبد الرحمن اللخمي، وأحمد بن خالد، وأحمد بن بقي بن مخلد، وأحمد بن محمد بن عبد البر، وأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي، وبقي بن مخلد، وإسماعيل بن إسحاق الحافظ المؤرخ، وعبد الملك بن حبيب ومحمد بن حارث الخشني، ومحمد بن وضاح القرطبي)[30].

أ. الموارد:

تعد الموارد التي استمد منها ابن الفرضي مادة كتابه من الشيوخ والموارد بحيث انعكست على مدى موسوعيته وثقافته، وجهوده في تحصيل العلم.

ومن أشهر موارد كتابه تاريخ علماء الأندلس:

- **خالد بن سعد**[31]: وقد نقل ابن الفرضي من كتابه برواية إسماعيل بن إسحاق الحافظ[32]، 247 رواية[33].
- **محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي**[34]: اقتبس الفرضي منه 120 رواية[35].
- **أحمد بن محمد بن عبد البر**[36]: استعان به ابن الفرضي في تراجم كتابه، برواية محمد بن رفاعة الشيخ الصالح[37]، وبلغت عدد الروايات المقتبسة منه 117 رواية[38].
- **إسماعيل بن إسحاق**[39]: اقتبس منه ابن الفرضي 89 رواية[40].

ب. التراجم:

حرص ابن الفرضي عند ترجمته على ما يلي:

1. التزامه الإيجاز والاختصار في التعريف بأعلامه، حتى لا يخرج عن الخطة التي رسمها لنفسه في مقدمة كتابه: "هذا الكتاب جمعناه في فقهاء الأندلس وعلمائهم ورواتهم، وأهل العناية منهم، ملخصا على حروف المعجم قصدنا فيه قصد الاختصار؛ إذ كانت نيتنا قديما أن نؤلف في ذلك كتابا مركبا على البلدان يشتمل على الأخبار والحكايات... فجمعنا هذا الكتاب مختصرا"[41].
2. حرص المؤلف على عدم تكرار أسانيده، أو إعادة تفصيل أسماء الذين أخذ عنهم من العلماء والشيوخ "وتركنا تكرار الأسانيد خوفا أن نقع فيما رغبنا عنه من الإطالة"[42].
3. ذكر اسم الشخص المترجم له، ونسبه، وكنيته، وموطنه، وتاريخ وفاته، ومكانها.
4. ذكره الشيوخ الذين تتلمذ عليهم المترجم له، والعلماء الذين سمع منهم أو روى عنهم، والعلماء الذين تتلمذوا عليه، أو رووا عنه.
5. ذكره البلدان التي زارها، أو أقام فيها، في الأندلس وخارجها، وذكره العلماء الذين التقاهم أو أخذ عنهم فيها.

6. التركيز على الجانب العلمي لدى المترجم لهم (الفقه، الحديث، الرواية، السماع، الحفظ)، وإغفاله الجانب الأدبي لديهم وإن كانوا من الشعراء، خلافا كما فعل الذين صنفوا في تاريخ علماء الأندلس من بعده كابن بشكوال والحميدي والضبي.
7. تجاوزه الجانب العلمي لدى بعض المترجمين لهم إلى الجانب الخلقي، حيث كان يسرد بعض طباع الرجل وخصاله، أو يذكر حرفته، كقوله في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن فروة: "وكان مغفلا يذهب في شرب النبيذ الصلب مذهب أهل العراق"[43]، وقوله في ترجمة إبراهيم الزاهد: "كان صياغا"[44].
8. بالرغم من حرصه على تزويد الترجمة بتاريخ الوفاة ومكانها، فإن ابن الفرضي أغفل ذلك في كثير من تراجمه، لبعد عهده بأصحابها، أو لعدم معرفة شيوخه الذين روى عنهم هذا.

2. منهج ابن الفرضي:

إن الغرض من تأليف الكتاب كما يقول ابن الفرضي: "وغرضنا فيه: ذكر أسماء الرجال، وكناهم، وأنسابهم، ومن كان يغلب عليه حفظ الرأي منهم، ومن كان الحديث والرواية أملك به، وأغلب عليه، ومن كانت له إلى المشرق رحلة، وعمّن روى، ومن أجل من لقي، ومن بلغ منهم مبلغ الأخذ عنه ومن كان يشاور في الأحكام ويستفتي، ومن ولي منهم خطة القضاء، ومن المولد والوفاة أمكنني"[45].

يمكننا تحديد منهج ابن الفرضي في كتابه على النحو التالي:

- تصديره الكتاب بمقدمة تشتمل على دوافع تأليفه، ومنهجه، ومصادره.
- تضمينه الكتاب تراجم لألف وستمائة وواحد وخمسين رجلاً من أعلام الأندلس وعلمائها المؤرخين (1651).
- ترتيبه أسماء الأعلام وفقا لحروف الهجاء، وترتيب الأعلام في كل باب وفقا لتقادم وفياتهم.
- تخصيصه فصلا مستقلا في كل من أبواب الحروف للأسماء المفردة. وكذلك كان يلحق بأسماء الغرباء الوافدين على الأندلس من البلدان الأخرى.
- استخدام صيغ عديدة مصاحبة للسرد الذي اعتمد عليه مثل: قال[46]، وقال لي[47]، وذكره[48]، وحدثنا[49]، وقال لنا[50]، وأخبرنا[51]، وأخبرني[52]، وصححه[53]، وذكر لي[54]، وحدثني[55]، وقال الرازي[56]، وسمع من علي بن خالد[57]، وروى عن[58]، ووجدت بخط[59].

ثالثاً: المظاهر الحضارية في كتاب ابن الفرضي

لم يكتف ابن الفرضي بسرد المعلومات التقليدية المتصلة بالمترجمين (من نسب وكنية، وبلد، ومولد، ووفاة، وتلاميذ)، ساعدت طبيعة تراجم العلماء على إبراز الظواهر الحضارية -الثقافية والاجتماعية- المرتبطة بحياة هؤلاء المترجمين خاصة، وبلاد الأندلس عامة. ومن ذلك: الترجمة للعلماء في شتى فروع المعرفة، فنجد النحاة والعروضيين[60]، والشعراء[61]، ومن لهم صلة بالحديث[62]، والأدب[63]، وأهل الحديث ومعرفة الرجال[64]، وعلماء اللغة[65]، والقراءات[66]، والطب[67].

كما نجد صنفاً هائلاً من المؤلفات الكثيرة في مختلف العلوم اللغوية وأحكام القرآن[68]، وكتب التفسير[69]، والحديث[70]، والزهد[71]، وأحكام القرآن[72]، إلى جانب المؤلفات التاريخية، وطبقات الفقهاء والتابعين[73].

لقد حظي العلماء في الأندلس بمكانة اجتماعية مرموقة، وولوا مناصب مختلفة، وكان لهم دورهم في حركة المجتمع الأندلسي، فكان بعضهم يستقدم من قريته إلى قرطبة، للقيام بالناس في رمضان[74]، والبعض يقرأ على الخليفة (هشام المؤيد)[75].

لقد كان الناس بالأندلس يعرفون للعلماء قدرهم، وكانت جنائزهم وهم يدخلون إلى مثواهم الأخير خير شاهد على عظم مكانتهم في نفوس المجتمع، إذ كان الازدحام لتشييعهم عظيماً[76].

لقي كتاب ابن الفرضي رواجاً كبيراً في أوساط العلماء، حيث درس في حلقات العلم في كافة أرجاء بلاد الأندلس. لم يكن ابن الفرضي يعلم أنه أسس بها من فنون الكتابة التاريخية عرف باسم "الصلة"، الذي تميز بكتابة تراجم قصيرة، بنفس الكيفية، وإقصاء النخب السياسية منه، إذ خصص ابن الفرضي كتابه لفئات العلماء فقط.

لقد نضجت مدرسة التراجم الأندلسية على يد ابن الفرضي في القرن الرابع الهجري، وحققت قفزة كبرى، سواء على مستوى الشمول والضخامة، وكثرة عدد العلماء الذين ترجم لهم، أم على مستوى التدقيق والتوثيق، والمنهج الذي وضعه، على مستوى الموارد التي استعان بها.

كان كتاب ابن الفرضي عمدة تراجم الأندلسيين بالنسبة للمصادر التي أتت بعده. وهذا ما جعله يحظى بعمليات تذييل وإيصاله بكتب أخرى على فترات متتالية، وكانت عملية التذييل الأولى من إنجاز أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال القرطبي (ت 578هـ/1183م) بعنوان "كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس"، وبعد ذلك قام ابن الأبار القضاعي بتذييل صلة ابن بشكوال في مؤلفه "كتاب التكملة لكتاب الصلة".

تواصل تذييل كتب الصلة في بلاد المغرب بعد نزوح الجماعات الأندلسية إليها. يرجع الفضل في كتابه الصلة إلى استقرار الجاليات الأندلسية ببلاد المغرب وتحولها إلى ذاكرة جماعية مشتركة بين وطنهم القديم (الأندلس) والجديد. ويعتبر الوزير لسان الدين بن الخطيب من آخر من اهتم بفن الصلة إذ أشار إلى ذلك في كتابه "كتاب عوائد الصلة" وهو كتاب صلة على صلة ابن بشكوال[77].

لقد كان تأثير ابن الفرضي في المؤرخين الذين جاؤوا من بعده ليس عند حد النقل عنه، بل في إتباع منهجه وطريقته في التنظيم والتبويب، واختيار الموضوع.

ملحق[79]

الهوامش

1 - نشر إبراهيم الأبياري، تاريخ علماء الأندلس، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، بدون تاريخ.

2 - ترجمته في الكتب التالية:

- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)، الصلة في تاريخ علماء الأندلس، (تحقيق: صلاح الدين الهواري)، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1423هـ/2003م، ج1، ص ص 212-216.
- الحميدي (أبو عبد الله)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، (تقديم وشرح وفهرسة: صلاح الدين الهواري)، صيدا: المكتبة العصرية، ط1، 1427هـ/2006م، ص 244-246.
- الضبي (أبو جعفر أحمد بن يحيى بن عميرة)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (شرح وفهرسة: صلاح الدين الهواري)، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1426هـ/2005م، ص ص 311-312.
- ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (تحقيق: علي عمر)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1423هـ/2003، ج1، ص 398.
- ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (تحقيق: يوسف علي الطويل-مريم قاسم الطويل)، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998، ج3، ص 86.

3 - يقصد: بمثل.

4 - الضبي، المصدر السابق، ص 312.

5 - ابن خلكان، المصدر السابق، ص 87.

6 - ابن بشكوال، المصدر السابق، ج1، ص 212.

7 - نفسه، ص 213.

8 - نفسه، ص ص 213-214.

9 - ورد: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس هذا العنوان في كتاب الديباج، ج1، ص 397، والبغية، ص 312.

10 - الحميدي، المصدر السابق، ص 246.

11 - عن عمر الأصيلي، المصدر السابق، ص ص 218-220.

12 - بغية الملتمس، ص 312.

13 - الصلة، ص 214.

14 - نفسه، ص 213.

15 - نفسه.

16 - نفسه، ص 314.

17 - جذوة المقتبس، ص 244.

18 - ابن خلكان، المصدر السابق، ج3، ص 86.

19 - هو أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي، مؤرخ، محدث، أخذ العلم عن ابن حزم، وأقام ببغداد، وتوفي فيها سنة 488هـ/1095م.

انظر: ابن خلكان، ج4، ص 282.

[20] - أبو جعفر، أحمد بن عميرة الضبي: مؤرخ، من علماء الأندلس ولد في بلش، وأقام في مرسية إلى أن توفي سنة 599هـ/1203م.

[21] - أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال: مؤرخ، من أهل قرطبة توفي سنة 578هـ/1183م.

[22] - ابن بشكوال، المصدر السابق، ص 17.

[23] - ابن خلكان، ج3، ص 87.

[24] - ابن الفرضي (أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي): تاريخ علماء الأندلس (تحقيق: صلاح الدين الهواري)، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1427هـ/2006م، ص ص 13-19.

[25] - يعد هذا الباب من: ج2، ص ص 142-148.

[26] - يعد من ص ص: ج2، ص ص 149-155.

[27] - راجع: ص 81.

[28] - راجع مثلا: الغرباء في باب (الواو)، ج2، ص 148.
باب (الزاي)، ج1، ص 150.

[29] - راجع مثلا: - زمعة بن عثمان بن عفان، ج1، ص 152.
- وهب بن وهبون الكلاعي، ج2، ص 147.

[30] - معظم هؤلاء الرجال إما علماء، رجال حديث، فقهاء، أدباء، شعراء...

[31] - توفي عام 354هـ/964م، أي بعد مولد ابن الفرضي بعام واحد، يعني أنه لم يلتق به وإنما نقل من كتبه عن طريق رواية إسماعيل بن إسحاق الحافظ.
أنظر: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح: التاريخ والمؤرخون في مصر والأندلس في القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004، ج21، ص 512.

[32] - ذكره ابن الفرضي في ج1، ص 130 (خالد بن سعد القرطبي، الإمام الحافظ، المحدث، المتوفى سنة 384هـ/995م).

[33] - ابن الفرضي، ج1، ص 67.

[34] - ورد في مقدمة ابن الفرضي (ج1، ص 15)، أن محمد بن أحمد مختصراً عمله للإمام المستنصر بالله (رحمه الله).

[35] - ابن الفرضي، ج85/2.

[36] - من أهل قرطبة كان بصيرا بالحديث، فقيها بالسنن سنة 338هـ، آثاره على الخليفة الناصر، استعان به ابن الفرضي بكتابه الفقهاء بقرطبة. ابن الفرضي، ج1، 49/.

[37] - قال ابن الفرضي في مقدمة كتابه 14/1: فما كان في كتابنا هذا عن أحمد فهو أحمد بن محمد بن عبد البر، أخبرنا به عنه (محمد بن رفاعة الشيخ الصالح).

[38] - ابن الفرضي، ج1، 49/.

[39] - ترجم له ابن الفرضي 75/1، وقال: إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم يعرف بابن الطحان، عالم بالآثار والسنن، حافظ لأسماء الرجال، وأخبار المحدثين ولد سنة 305هـ) وتوفي سنة 384هـ.

[40] - ابن الفرضي، 24/1.

[41] - نفسه، ج1، ص 1.

[42] - نفسه، ص2.
[43] - نفسه، ج1 / 26.
[44] - نفسه، ج14/1.
[45] - نفسه، ج2/1.
[46] - نفسه 82/1.
[47] - نفسه 33/1 – 127/1.
[48] - نفسه 284/1.
[49] - نفسه 196/1.
[50] - نفسه 97/1.
[51] - نفسه 106/1 – 126/1.
[52] - نفسه 76/1 – 133/1.
[53] - نفسه 31/1.
[54] - نفسه 17/1.
[55] - نفسه 59/1 – 298/1.
[56] - نفسه 45/1.
[57] - نفسه 47/1 – 111/1.
[58] - نفسه 31/1.
[59] - نفسه 38/1.
[60] - ج1 / 46.
[61] - ج1 / 48.
[62] - ج1 / 49.
[63] - ج1 / 52.
[64] - ج1 /53.
[65] - ج1 / 114.
[66] - ج1 / 81.
[67] - ج1 / 80.
[68] - ج1 / 77.
[69] - ج1 / 109.
[70] - ج1 / 123.
[71] - ج1 / 123.
[72] - ج1 / 47.
[73] - ج1 / 313.

[74] - ج1 / 139.

[75] - ج1 / 58.

[76] - مثل جنازة مسلمة بن محمد بن مسلمة القرطبي المتوفى 391هـ دفن بعد صلاة العصر، وما انصرف الناس إلا ليلا، ج130/2.

[77] - يعتبر هذا الكتاب في قائمة الكتب المفقودة، وقد أشار إليه ابن الخطيب 17 مرة في كتابه الموسوم بـ: "الإحاطة في أخبار غرناطة" (نشر محمد عبد الله عنان)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1973.

[78] - للمزيد حول هذا الموضوع راجع أطروحة:

Allaoua, Amara, Pouvoir, économie et société dans le Maghreb Hammadide (395-1007-547/1052), thèse de Doctorat, Université Paris I, 2002.

الموحدون والحركة الثقافية في المغرب الإسلامي

د. قاسمي محمد

جامعة سيدي بلعباس

كانت الدولة الموحدية إثر انهيار الدولة المرابطية" 1129 – 1268م"، بزعامة محمد بن تومرت سليل قبيلة مصمودة التي كانت ترى نفسها أحق من غريمتها لمتونة في زعامة المغرب الإسلامي، فانضمت إليه قادته وناصرته بغية إقامة دولة إسلامية مترامية الأطراف، من أجل ذلك رحل ابن تومرت في طلب العلم، فقصد الأندلس ورحل بقرطبة التي كانت تعد من أشهر المراكز الثقافية والعلمية، ثم يمم وجهه إلى المشرق الإسلامي لأداء فريضة الحج، ثم توجه نحو بغداد حاضرة الخلافة العباسية، والتي كانت في طليعة المراكز الثقافة الإسلامية في المشرق الإسلامي وقتذاك.

تلقى ابن تومرت تعليمه في بغداد على كبار علمائها، فتبحر في علم الكلام ومقالات الاعتزال، وأخذ من كل علم ومذهب ما يخدم فكرته، فاتسعت معارفه، وتمكن من الاطلاع على الجو السياسي السائد الذي كان يعج بالمؤامرات والانقلابات،وقارن هذه الصورة بما هو سائد في المغرب الإسلامي فاستوعب (عوامل الانهيار والتدهور التي تعانيها دول إمارات بلاد المغرب، وكانت تلك من الأسباب القوية التي دفعته إلى التفكير في القضاء على أنظمة الحكم الموجودة في المغرب والتخطيط لإقامة دولة موحدية قوية لا في بلاد المغرب وحدها، بل في العالم الإسلامي)[1] كله.

رجع ابن تومرت إلى المغرب بحراً متضلعاً من العلم وشهاباً وارياً من الدين)[2] متمسكاً من تأويل المتشابه من الآي والحديث حققها في حلبة الصراعات السياسية، فأظهر على المرابطين لسانه وسيفه معتمداً على شخصيته الأدبية وقوة فصاحته في اللسان العربي والبربري مركزاً في خطبه على الإصلاح الديني المتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس غريباً (أن الحركات الشعبية التي نشأت بالمغرب الإسلامي تتخذ دينية في أول أمرها فما أن يكتب لها الثبات حتى تظهر على حقيقتها)[3] الدنيوية.

اعتمد ابن تومرت في بث مبادئه المتمثلة في عصمة الإمام المهدي على رجلين من المغرب الأوسط لهما من الشهامة والعلم ما يؤهلهما لذلك، أولهما أبو محمد عبد الله بن محسن الونشريسي الذي كان عالماً فصيحاً بالعربية والبربرية وعلى درجة كبيرة من الثقافة متضلعاً في العلوم الفقهية وأدلتها، فاتفق معه ابن تومرت، وعلى أن يتستر على ما هو عليه من العلم والفصاحة عن عامة الناس ويظهر العجز والعياء والتعري من الفضائل بما يشتهر به على الناس، على أن يداوم على أخذ العلم في السر، ثم يفصح عن ذلك دفعة واحدة عندما يطلب منه ابن تومرت ذلك، فيكون بمثابة المعجزة فيصدقه الناس ويزداد إيمانهم بدعوته)[4] وعصمته بأنه المهدي المنتظر، لأنه يظهره متفوقاً في العلم دفعة واحدة.

أما ثانيهما عبد المؤمن بن علي[5] الذي لاحظ فيه ابن تومرت منذ أول لقاء الذكاء والفطنة، خصوصاً فيما يتعلق بالخروج على السلطة المرابطية فأحبه وأفضى إليه بأسراره لما رأى فيه من صفات النبل والعبقرية وكان يمدحه[6] بهذين البيتين:

تَكَامَلَتْ فِيكَ أَوْصَافٌ خُصِصْتَ بِهَا / فَكُلُّنَا بِكَ مَسْرُورٌ وَمُغْتَبِطُ
السِّنُّ ضَاحِكَةٌ وَالكَفُّ مَانِحَةٌ / وَالنَّفْسُ وَاسِعَةٌ وَالوَجْهُ مُنْبَسِطُ

شعر أمير المسلمين علي بن يوسف المرابطي بخطورة حركة محمد بن تومرت لما اشتد أمره و عظم خطر دعوته وتعاليمه التي تحمل في ثناياها طموحاً سياسياً، فتوقع خراب دولته على يديه ،وعلى الرغم من ذلك اكتفى الأمير بإخراجه من مراكش لوقاية نفسه من دمه .

شرع في جمع من أتباعه قاصداً قرية تينمل ، فاتخذها مقراً لنشر دعوته وبويع فيها سنة 518 هـ الموافق 1124 م على أنه الإمام المهدي الذي بشر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، فوصف المرابطين بالكفر والنفاق وأن (قتالهم ومقاومتهم أوجب من غزو النصارى والمجوس)(7) لفساد عقيدتهم في نظره.

أعلن بذلك شرعية القتال لأتباعه بإزاحة دولة المرابطين ، غير أنه توفي قبل ذلك سنة (524 هـ الموافق 1129 م) فلم يشهد نهايتها ، فتولى المهمة خليفته عبد المؤمن بن علي بوصية منه، فكان المؤسس الفعلي للدولة الموحدية .

بدأ الخليفة الجديد عهده بمقاومة المرابطين بعد تهدئة الوضع الداخلي ، بشن سلسلة من الحروب المتوالية تكللت في معظمها بانتصارات الموحدين ، تمكنوا في إحداها من قتل الأمير علي بن يوسف سنة537 هـ فكانت (بداية النهاية لدولة المرابطين)(8) مكنتهم من دخول مدينة مراكش مقر الدولة البائدة ، فشرع عبد المؤمن في توطيد أركان دولته الجديدة .

عم سلطان الموحدين (الشمال الإفريقي كله من البحر المحيط غرباً ، إلى شرق طرابلس وبرقة ومن جبال الشارات " الدرارن " بأقصى شرق بلاد الأندلس إلى تخوم صحراء إفريقيا الكبرى فكانت أكبر سلطان وأعظم مملكة شهدها المغرب الإسلامي)(9) في تاريخه .

يعود الفضل في تشييد هذا الصرح الموحدي إلى الحنكة السياسية التي كان يحظى بها محمد بن تومرت ، حيث وفق في اختيار أكفأ الرجال تساعده في وضع خطته بأناة وإحكام لإزالة المرابطين عن عروشهم ، وفي وضع أرضية صلبة لحكم قوي امتد في خليفته عبد المؤمن بن علي ، ومن جاء بعده من بنيه وحفدته الذين تمكنوا بفضل مروءتهم السياسية ومقدرتهم العلمية وحبهم للعلم وذويه أن يوطدوا دعائم دولتهم ويبسطوا سلطانها على المغرب الإسلامي.

النهضة التعليمية :

أولت الدولة الموحدية اهتماماً بالغاً بالعلم والتعليم باعتباره البذرة الأولى في بعث كل نشاط ثقافي وفكري ، فأولته عنايتها الفائقة وعملت على نشره والترغيب فيه، لكونه منضوياً تحت شعار الدولة المتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فجعلته (إجبارياً مفروضاً على كل مكلف من الرجال والنساء في كل أقاليم المملكة)(10) فشاع

التعليم بين الناشئة وتمتع التشجيع به من العقائد الراسخة المتجذرة في المجتمعات العربية ، إذ لا فرق بين ميسور ومعسور في طلب العلم لأنه فريضة على كل مسلم .

أجمع الملاحظون على عناية الدولة بشأن التعليم ، وإن كان منتشراً بكل مستوياته وفروعه في المغرب الإسلامي منذ الفتوحات الأولى ، لأن عقيدة المسلم تفرض عليه ذلك لتكون التعليم الأداة الفعالة في خلق مجتمع متماسك لغوياً ومتقارب فكرياً .

في الوقت الذي كان أمراء المغرب الإسلامي يفرضون التعليم على الناشئة ذكوراً وإناثاً منذ القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر ميلادي ، لم تفكر أوربا التفكير في التعليم الإجباري إلا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر)[11] ، من خلال ذلك نلمس مدى السبق الحضاري الذي كانت عليه الأمة العربية في ماضيها العريق في شتى ضروب العلم والمعرفة .

أعلاوة على انتشار العلم وشيوعه في أوساط الناس ، شغف أمراء الدولة الموحدية وولاة أمرها بالعلم، جعلهم يقبلون على الإكثار من بناء المساجد لتأثرهم بالحضارة الأندلسية إذ انتكست الأندلس من غزو المغرب فنياً وحضارياً في نفس الوقت الذي غزا المغرب في عصر الموحدين بلاد الأندلس عسكرياً وعصر الموحدين هو العصر الذي توثقت فيه العلاقات الفنية بين المغرب والأندلس[12] وانتقلت تأثيراتها إلى بلاد المغرب الإسلامي وتجلت في مجال العمارة وخصوصاً في بناء القصور والقلاع والمساجد والتي لا زالت معالمها شاخصة مثالاً على العمارة الموحدية في كثير من المدن مثل مراكش وتلمسان وغيرها ..... الموحدون أصحاب مدرسة في فن العمارة ووفق الزخرفة من أهم معالمها البسيط من التكوينات الزخرفية وتجريد التوريقات من عناصرها الحية وطبعها بطابع من الورع الذي يعكس المفهوم الإسلامي)[13]

كانت المساجد بمثابة مدارس تعليمية بمختلف مراحلها وشرح مبادئ الدولة وأهدافها ومن مظاهر عناية الموحدين بالتعليم احتفال الأمير " أبو يعقوب يوسف " الطلبة والاهتمام بهم وفسح لهم المجال في الرجوع إليه دون حاجب إذا حزّ بهم مكروه، فأكثر ذلك حفيظة شيوخ الموحدين على مكانة الطلبة وتقربهم من مجلس الأمير فخاطبهم: (يا معشر الموحدين أنتم قبائل فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته وهؤلاء ــ يعني طلبة العلم ــ لا قبيل لهم إلا أنا ، فمهما نابهم أمر فأنا ملجؤهم وإلى فزعهم وإلي ينتسبون)[14] فسح هذا التفضيل المجال أوسع لانتشار التعليم وتعميمه في فئات المجتمع باعتباره الأداة الفعالة في بناء المجتمعات ، كما ينم عن بصيرة نيرة ووعي ثاقب من الأمير بالتعليم في كنف الدولة ومتكفلا من سلطاتها، فلا ينشر العلم إلا العالم ، وكان يهدف إلى اكتشاف المواهب والقدرات والتسخير الطاقات والمواهب في شتى ضروب العلم والمعرفة .

يبدو أن انتشار التعليم وتعميمه في عهد الموحدين لا يخفي جهود من سبقهم فقد كان للإمارات المستقلة ، المرابطية والأغلبية والإدريسية، اليد الطولى في ذلك، بفضل المراكز الثقافية التي كانت تعج بها هذه الإمارات المنتشرة في ساحتها التي كانت مركز إشعاع ثقافي وفكري في هذه الربوع يقصدها الأدباء والشعراء وأهل العلم والفكر من كل الأصقاع .

ثم الموحدون على مظاهر الضعف والتأخر الذي ساد الحقبة المرابطية فأطلقوا العنان للفكر في مختلف العلوم والفنون محررين العقل من مظاهر التزمت الديني ، فتحرر الفكر وانتشرت العلوم الفلسفية وازدهرت مدارسها التي كانت موضع مقت ونفور ، لا يستطيع صاحبها الجهار بها خوفاً من العامة أن ترميه بالزندقة أو الكفر ، وقد تؤلب عليه ألقابه بالحق أو الخرق، استجابة لفتاوى الفقهاء المحرمة دراسة العلوم العقلية ، المحرمة لدارسيها ومدرسيها على السواء ، لطغيان الحياة الدينية على الحياة الفكرية والعقلية والأدبية.

فحضت الدولة الموحدية بالعقل والفكر وحررته من مظاهر التخلف والقيود المكبلة لكل محاولة للاجتهاد أو التجديد ، ورفع الحظر عن كتب الإمام الغزالي وغيرها التي حكم عليها فقهاء المرابطين بالحجر والتلف ، إذ أحرق كتابه إحياء علوم الدين جهاراً نهاراً في ساحات المساجد، وتكفير قارئه والغرم من وجدت عنده نسخة منه ، متجاهلين المودة التي كانت بين الإمام وأمير المرابطين يوسف بن تاشفين ، إذ أثنى عليه الغزالي في إحدى المكاتبات التي جرت بينهما (حتى قد هم بزيارته وقصد البحر ليركب إليه فبلغه موته فرجع)[15] ثم أن هذه الصلات فقهاء المرابطية من إصدار فتوى الإحراق لأنه اعتبر أن (أغلب أموال السلاطين حرام في هذه الأعصار والحلال في أيديهم معدوم أو عزيز)[16] فمس مصالحهم الآنية ، لأن أيديهم لم تخلف من هذه الأموال غير الشرعية في نظر الغزالي .

كان هذا الفعل عاملاً قوياً في تراجع هيبة الدولة وانهيار دعائمها ، إذ دب الخلاف بين منظري السلطة ، التي وقعت في حرج إزاء عملية الحرق ، لأنه سلوك مشين لا يدل على الحس الأدنى من الرقي الحضاري وهو من الأفعال التي لم يغفرها خصومهم الموحدون الذين كانوا يتربصون بهم .

يبدو من ذلك أن العلوم العقلية كانت محظورة لا يستطيع صاحبها إظهار نفسه أو التعبير عن رأيه، فعرفت في العصر الموحدي قفزة كبيرة بالأخص في عهد الأمير يعقوب بن يوسف (طمح به شرف نفسه وعلو همته على تعلم الفلسفة فجمع كثيراً من أجزائها [...] وأمر بجمع كتبها فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي)[17] فحلقها وأصبح أحد أعلامها البارزين، فعلق بالخلفاء وأميرهم ، فكان صديقه أبو بكر محمد بن طفيل يجلب إليه العلماء والفلاسفة من جميع الأقطار، يعرفه بهم فيرعاهم تقديراً لعلمهم ومكانتهم الاجتماعية .

من هؤلاء ابن رشد أحد جهابذة علم الكلام فرشحه لترجمة كتب أرسطو وشرحها شرحاً وافياً وتفسير مذهبه في الفلسفة وتقريبه على مفاهيم الناس (فإذا كان فيك قوة لذلك فافعل ، وإني لأرجو أن تفي بما أطلبه من جودة ذهنك وصفاء قريحتك وقوة نزوعك إلى الصناعة وما يمنعني من ذلك ، إلا ما تعلمه من كبر سني واشتغالي بالخدمة وصرف عنايتي إلا ما هو أهم عندي منه)[18] فوجد الحكيم الفرصة الملائمة لمزاولة نشاطه في كنف الخليفة الموحدي ، لتبسيط مفاهيم المسائل الفلسفية وتقريبها من عقول الناس .

يتبين النص مدى سعة أفق الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وتعمقه في مختلف الفنون والعلوم والآداب وأنه كان على درجة من الاطلاع بالعلوم الفلسفية وما يتعلق بها لاعتقاده الراسخ أن لا تعارض بين العقل والدين ، فلولا انشغاله بالحكم ومشاكله لأقدم بنفسه على تبسيط كتاب أرسطو ، ولا غرابة في ذلك لأنه نشأ في بيت علم، فكان أبوه عبد المؤمن من أشهر علماء الدولة الموحدية فقد (جمع إلى جانب تعمقه في العلوم الشرعية معرفة واسعة في مختلف العلوم العقلية)[19] والأدبية التي حققت تطورات هامة في عهده نحو الإصالة والإبداع، ولا غرابة لأنه كان شاعراً وبليغاً .

وعلى الرغم من ذلك فإن الجو لم يصبح ملائماً ومفتوحاً في وجه العامة للإقبال على العلوم العقلية ودراسة الفلسفة لرسوخ المفاهيم الدينية التقليدية في الأوساط الشعبية، لأن الدول التي عرفتها المنطقة منذ الفتح الإسلامي قامت على فكرة الإصلاح الديني ، من أجل ذلك ظل العامل الديني مسيطراً على كل أنواع المعرفة حتى في العهد الموحدي الذي لم يختلف شعارها عن سابقاتها إلا نسبياً ، لأن زعيمها الأول ابن تومرت كان تواقاً ساطعاً في الأدب وقول الشعر وبراعة متميزة في مجال الفكر والعقل، فانطبعت الدولة بهذا الطابع ، فتعهده خلفاؤه من بعده بالرعاية والتشجيع ، فكان لهم الفضل في قيام حركة ثقافية وفكرية مستمرة التطور والازدهار .

كما وجد الأدباء في كنف الموحدين من العناية والرعاية ما لم يجدوه في العهد المرابطي الذي طبع بطابع الفقهاء والتضايق من الشعر وسيطرة الفقهاء على مقاليد الأمور فحجروا على الفكر والعقل الخلاق (لم يبلغا أوج ازدهارهما إلا في عهد الموحدين الذين كانوا يمثلون أفضل حلقة من حياة الإسلام في المغرب في الخلق والإبداع)[20] لتتجلى مظاهر تقدير الموحدين للأدباء والشعراء في الندوات الشعرية التي كانت تقام في قصورهم ، إضافة إلى الأموال والصلات التي كان يحظى بها الشعراء ، حيث أجرى الخليفة عبد المؤمن بن علي للشاعر محمد بن أبي العباس التيفاشي[21] ألف دينار على بيت واحد نال إعجابه .

ما هَزَّ عِطْفَيْهِ بَيْنَ البِيضِ وَالأَسَلِ　/　مِثْلُ الخَلِيفَةِ عَبْدِ المُؤْمِنِ بْنِ عَلِي

بعد حوالي أشار الخليفة على الشاعر بعدم مواصلة إنشاد بقية القصيدة ، وإلا ما رفع البيت إلى هذا المستوى ، أن المادح كان على دراية بنفسية ممدوحه فذكره في الصورة التي يريدها ، فهو مشاعره حين دعاه بالخليفة وهي الأمنية التي طالما لقاها ملوك الإسلام [...] فجحدوها الشرف الصميم والفخر العظيم والغاية التي لا قبلها ولا بعدها أن يدعوا بالخليفة، فيكونوا ظل الله في أرضه ووارثي سر النبوة وواضعي أيديهم على رقاب الثلاثين من البشر »[22] يتصرفون في أمورهم كما شاءت أهواؤهم .

بلغ الأدب العربي شأواً عظيماً في ظل هؤلاء الخلفاء فنشطت الحياة الأدبية والفكرية والفقه عرفها في ظل الأمن والرخاء، فتحررت العقول من عقالها، فأينعت المعارف وازدهرت الآداب وتنوعت المعارف الثقافية وتفتقت قرائح الشعراء التي وجدت المناخ الملائم للعمل الإبداعي، في ظل التفاعل والتلاقح بين مجتمع الغرب الإسلامي شماله وجنوبه،في مجالات الثقافة الفن والإبداع لامتزاج الشعوب وتفاعلها ثقافياً وفكرياً، فتمخض عن ذلك ميلاد حضارة عربية إسلامية كونت فصلاً من ألمع فصول الفكر العربي ، ودعمها الاتحاد السياسي في عهدي المرابطين والموحدين انصهاراً واندماجاً ، فأينعت وأشرقت وتداخلت فصولها « حتى أن كثيراً من العادات والمظاهر المقتبسة من الحضارتين ، لو أردت تبيانها، لتعذر عليك ذلك واستحال رد كل منها إلى ينبوعه »[23] لاشتراكهما في كثير من العناصر والتقاليد والقيم ، ولتفاعلهما منذ عهد الدول . فالتجاور يقتضي التزاور والتحاور في عالم الفن وشتى مظاهر الإبداع الأدبي والثقافي، خاصة وأن الأندلس تعتبر امتداداً طبيعياً للمغرب أو أنها مغرب المغرب .

ساهم هذا التقارب الوحدوي في صهر الشعبين في طابع واحد منسجم ومتميز بطاقات فضائل ومميزات الحضارة العربية الإسلامية ، التي أثمروها بفضل جهودهم في كثير من ضروب الثقافة والفنون والآداب، طيلة المد المرابطي الموحدي الذي كان عهد فضل ونعمة على شعوب المنطقة والعالم الإسلامي ، لما تميز به من تلاقي الخصوصية القطرية ، فتعززت عرى الاتصال بين العدوتين وتوثقت وشائج القربى بين الشعبين ، ومما عزز سبل الاتصال اللغة والدين باعتبارهما الوسيلة والأداة لتنظيم الجمهور واستنفارها لحماية الأمة من التشرذم والتمزق كما شكل الموحدون أمام هذه المجال المتميز الذي ربط الغرب الإسلامي شماله بجنوبه لأنهم عملوا على تقوية الروابط وتوطيد الأواصر بين أبناء الأرومة الواحدة ،فكان لذلك أثره القوي في التراكم الثقافي الفكري والأدبي الناجم عن تفاعل الثقافات والحضارات في الغرب الإسلامي .

الهوامش

(1) محمد علي محمد الصلابي: دولة الموحدين، سقوط الأندلس الإسلامية ومحاكم التفتيش النصرانية، مكتبة الصحابة الشارقة، الإمارات العربية ط1، 2001، ص 17.

(2) ابن خلدون عبد الرحمن: العبر وديوان المبتدأ والخبر، الفكر اللبناني، بيروت، 1983، ص 466.

(3) علي محمد علي الصلابي: دولة الموحدين، ص 38.

(4) علي محمد محمد الصلابي: دولة الموحدين، ص، 26.

(5) ولد عبد المؤمن بن علي: سنة 490 هـ بقرية تاجرة، بنواحي تلمسان ولاية تلمسان، بعد وفاة ابن تومرت تولى بعده خلافة الدولة الموحدية، توفي 558 هـ.

(6) عن علي محمد محمد الصلابي: دولة الموحدين، ص 84.

(7) الصنهاجي أبو بكر بن علي المكنى بالبيذق: أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق عبد الحميد حاجيات، 1986، ص 9.

(8) حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ المغرب والأندلس في عهد المرابطين، مؤسسة شباب الجامعة 1986، ص 121.

(9) عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة بيروت، 2/ 1980، ص 7.

(10) محمد صالح الفرد: أثر الأندلسيين في الأدب المغربي على عهد الموحدين، أطروحة دكتوراه معهد اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، مخطوط، 1987، ص 145.

(11) عباس الجراري: الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه، الرباط 1979، ص 25.

(12) السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير العصر الإسلامي، دراسة تاريخية وعمرانية وأثرية، بيروت 1981، ص 832.

(13) نفس المرجع، ص 832.

(14) المراكشي عبد الواحد بن علي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، بيروت، ص 256.

(15) كنون عبد الله: النبوغ المغربي، في الأدب العربي، د، ت، ص 69.

(16) الغزالي أبو حامد: إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، 2/ 1982، ص 136.

(17) المراكشي عبد الواحد بن علي: المعجب، ص 167، 168.

(18) المراكشي عبد الواحد بن علي: المعجب، ص 243.

(19) محمد صالح الفرد: أثر الأندلسيين في الأدب المغربي، ص 147.

(20) حكمت علي الأوسي: الأدب الأندلسي، ص 38.

(21) عبد العزيز عتيق: الأدب العربي في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، د، ت، ص 117.

(22) كنون عبد الله: النبوغ المغربي، ص 110.

(23) محمد الصادق عفيفي، محمد بن تاويت: الأدب المغربي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د، ت، ص ص 54، 55.

الرحلة العلمية لطلبة تلمسان إلى فاس في العصر الوسيط

د. فاطمة بلهواري
جامعة وهران

أولا: أهمية الرحلة العلمية في الحياة الثقافية لبلاد المغرب الإسلامي

شكلت الرحلة في طلب العلم عنصرا أساسيا في التربية الإسلامية، وهي تلبية للترغيب النبوي في طلب العلم، والاستزادة من مختلف المعارف والاطلاع على ما عند الآخر. فإن تقوقع الإنسان على نفسه يحجبه عما يستجد في العالم من العلوم والاجتهادات. كما اعتبرت الرحلة وسام يعلق على صدر الراحل، فيميزه عن غيره، وبالتالي كانت تقليدا حميدا متبعا ومطلوبا بين طلبة العلم في بلاد المغرب[1].

وقد أولى المغاربة جل هذا التقليد، فأكثروا من شد الرحال إلى بلدان العالم الإسلامي لتلقي العلم، ولا يكاد يحصى عدد هؤلاء، وفي هذا الشأن ذكر المقري وهو المطلع والخبير بتاريخهم في كتابه نفح الطيب: "إن حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال"[2].

وقد بيّن وحلل "عبد الرحمن بن خلدون" أهمية وفوائد الرحلة العلمية ودورها في بناء الشخصية الثقافية للفرد، ونوه إلى أنها طريقة علمية وضرورية في التعلم في قوله: "إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم، ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علما وتعليما وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها. كما ألح على أن الرحلة لابد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال"[3].

ومما يلاحظ حول شيوع ظاهرة الرحلة العلمية المغاربية خلال العصر الوسيط، هو توفر الظروف المساعدة على ذلك، ومن بينها:

1- الرغبة الجامحة في تحصيل العلوم من روافد متنوعة.

2- الاستعداد المادي والنفسي لدى طلبة العلم.

3- وحدة العالم الإسلامي ومرونة التواصل بين مختلف أقاليمه.

4- رحابة صدور الشيوخ في تلقين العلوم للمغتربين في سبيله.

5- سهولة الاتصال بمراكز التعليم، وحرية الأخذ عمن يريد من الشيوخ والانتقال إلى غيرهم متى شاء.

6- تيسير ظروف الإقامة والإيواء، وهذا بتوفر الربط والزوايا.

وبالتالي، فالرحلة العلمية كانت لها انعكاسات إيجابية على الحركة العلمية والثقافية لبلاد المغرب، إذ ربطته بكل المستجدات في عالم العلم والمعرفة، هذا إلى جانب تأثيراتها الاجتماعية، فغالبا ما كان هؤلاء الطلبة يحملون معهم عند عودتهم إلى بلدانهم تقاليد وعادات الأماكن التي حلوا بها[..].

فلا مجال إذا للاستغناء عن الرحلة والإطلاع على ثقافة الآخر، ونقل العلوم من مصادر متنوعة لغرض توسيع الآفاق ودوام الاتصال مع مراكز العلم، والاستفادة من كل جديد في العلوم. وكانت السمة المميزة عند الطلبة المغاربة هي التحصيل الجيد مع معرفة التفهم للعلوم ببلدانهم قبل أن يتوجهوا إلى المشرق.

ثانيا: دور مراكز فاس الثقافية في استقطاب طلبة العلم الوافدين

احتلت فاس منذ تأسيسها مكانة سياسية وثقافية مرموقة بين مدن العالم الإسلامي عامة والمغرب الإسلامي على وجه الخصوص، وقد وصفها عبد الواحد المراكشي في زمنه أي مع نهاية القرن السادس ومنتصف القرن السابع الهجري /12-13م خير وصف، في قوله: "هي حاضرة المغرب في وقتنا هذا وموضع العلم منه، اجتمع فيها علم القيروان وعلم قرطبة... رحل من هذه وهذه من كان فيهما من العلماء والفضلاء من كل طبقة، فرارا من الفتنة، فنزل أكثرهم مدينة فاس، فهي اليوم على غاية الحضارة، وأهلها في غاية الكيس والظرف ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم، ومازلت أسمع المشايخ يدعونها بغداد المغرب..."[..]. وبمرور الزمن صارت مركزا حافلا لأعداد من العلماء المغاربة وسواهم من الوافدين من أقطار شتى لينهلوا من ينابيع المعرفة، لما اشتملت عليه من جامعة عريقة وهي جامعة القرويين.

لقد كان جامع القرويين ملتقى فكريا، ضم العديد من العلماء والفقهاء من شتى أقطار العالم الإسلامي حبا في العلم والتدريس، واستجابة لرغبة حكام المغرب، الذين كان لهم الفضل في دعم وتشجيع العلم وأهله، إذ هيأت لطلبة الوافدين سبل العيش من إقامة وإيواء إلى جوار القرويين، ووسائل الدرس والتحصيل. كما ساهموا بإنشاء المدارس العلمية كمدرسة الحلفاويين، والعطارين والصهريج والمصباحية[..].

ولقد حظيت الدراسات الإسلامية كالتفسير والحديث وأصول التشريع وعلوم فقه المذهب المالكي مع اعتماد المؤلفات الأصلية والمشهورة في المغرب والمشرق باهتمام شديد في برامج التعليم بالجامع القرويين، غير أن ذلك لم يمنع من تناول سائر العلوم المرافقة عصرئذ من العلوم اللغوية والأدبية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الرياضية والطبيعية. إذ كان الاهتمام في معظمه يتعلق بما له صلة بالشريعة والأحكام والقوانين وبعض الجوانب اللغوية المساعدة، ولا يبالي كثيرا بالجوانب العقلية المحضة[7].

غير أنه ليس من السهل رسم نموذج واضح لحياة الطالب اليومية، والتي لم تكن منظمة ولا مضبوطة، وقلما كان يسودها الرخاء المادي. فقد كان عليه أن يواجه مختلف المصاعب التي قد تعترضه في غربته عن الديار بعيدا عن أهله، وأن يثبت شخصيته ويدعم مكانته في الوسط الاجتماعي الفاسي تمكنا ومهارة فائقين، الأمر الذي كان يكلفه جهودا جبارة. إذ كان همه في ذلك هو الحصول على الإجازة العلمية طبقا لشروط الطالب، فيعود بها إلى بلده في غالب الأحيان والمجيز له حق التدريس أو شغل الوظائف الرسمية كالقضاء.

ثالثا: التعريف بأعلام تلمسان الذين رحلوا إلى فاس

حظيت فاس باهتمام علماء تلمسان منذ وقت مبكر بحكم صلة الجوار والقربى، فرحل إليها عدد لا يحصى، وقد ورد ذكرهم ضمن كتب الطبقات والتراجم والسير. و بدأت عملية التواصل العلمي والثقافي والحضاري بين فاس وتلمسان. وما لبث أن استمر في التطور كما وكيفا وبخاصة في زمن حكم الموحدين والمرينيين على وجه الخصوص.

وتعود أولى الإشارات عن الرحلات العلمية للتلمسانيين اتجاه فاس إلى منتصف القرن الخامس الهجري/11م. وسنورد ذكر عينة من هؤلاء ضمن هذا الجدول:

الاسم	الزمن	تاريخ الرحلة	التخصص	الشيوخ
ابن زكون	484-553هـ/1091-1158م	؟	متنوع	ابن النحوي
أبو الربيع سليمان	توفي 579هـ/1183م	؟	متنوع	؟
ابن الحجام التلمساني	(558-614هـ/1163-1217م)	؟	الأدب والشعر	أبو الحجاج بن عبد الصمد وأبو القاسم بن يوسف بن زرقون وأبو زيد الفزاري
ابن المزاح التلمساني	توفي 693هـ/1294م	638هـ/1240م	؟	؟

محمد بن احمد الشريف التلمساني	748-792هـ/1347-1390م	؟	متنوع	أبو عبد الله بن زيد، و ابن الحباك
محمد بن عمر بن فتوح التلمساني	توفي818هـ/14155م	705هـ/1305م	العلوم النقلية	عيسى بن علال المصمودي
علي بن هرون أبو الحسن	871هـ-951هـ/1466-1545م	891هـ/1486م	متنوع	أجازه ابن غازي عام 906هـ/1500م

تبين عند تفحصنا لهذا الجدول، أنه ثمة عدة ملاحظات من بينها:

الحالة الأولى: لقد ورد في بعض المقالات أسماء بعض الأعلام وتخصصاتهم العلمية وأسماء الشيوخ الذين تلقوا عليهم مختلف العلوم، في حين لم ترد الإشارة إلى تاريخ الرحلة وعلى سبيل الذكر:

1- حسن بن إبراهيم بن عبد الله المشهور بابن زكون، والذي عاش مابين **484-553هـ/ 1121-1192م** إذ ولد ونشأ بتلمسان، وكان من فقهاء المالكية، ثم رحل إلى فاس طالبا للعلم وكتب بها عن أبي موسى عيسى بن يوسف بن الملجوم[8]، وتوفي بها عام 553هـ/ 1192م.

2- محمد بن احمد بن محمد المشهور بابن الحجام (555-614هـ/1163-1217م) والذي ولد وتعلم ونشأ بتلمسان، ثم رحل إلى فاس دون إشارة إلى تاريخ هذه الرحلة، وقد أخذ وأعطى بها ومن شيوخه أبي الحجاج بن عبد الصمد وأبي القاسم بن يوسف بن زانف وأبي زيد الفزازي[9].

3- عبد الله بن محمد بن احمد الشريف التلمساني والذي عاش مابين **748-792هـ/1370-1438م** وقد وصف بالنبل والفهم والحذق والحرص على طلب العلم، قرأ القرآن على الأستاذ النحوي أبي عبد الله بن زيد بفاس وابن الحباك وقد تفوق في علوم شتى وكثير منها تعلمها من أبيه، وكان حافظا للمسائل بصيرا بالفتاوى والأحكام والنوازل، كان أديبا حافظا للغة والشعر والأمثال، وأخبار العلماء، ومذاهب الفرق، مشاركا في جميع العلوم النقلية منها والعقلية، وتوفي غرقا في البحر عند عودته من مالقة قاصدا بلده تلمسان(10).

الحالة الثانية: ذكر اسم العلم وتخصصه دون الإشارة إلى تاريخ الرحلة وأسماء الشيوخ على سبيل الذكر:

1- أبو الربيع سليمان بن عبد الرحمان ابن المعز الصنهاجي المعروف بالتلمساني توفي عام 579هـ/ 1183م(11)، أخذ عنه أبو بكر بن خلف المعروف بالمواق (12)، وأحمد بن محمد المعروف بالحصار، وكان زاهدا في الدنيا، ورعا على سنن أهل الفضل والدين، انتقل مركنا مدينة سلا واستقر بفاس إلى أن توفي بها عام 579هـ/1833م، غير أنه لم يذكر تاريخ رحلته إليها(13).

الفئة الثالثة: ذكر اسم العالم وزمنه وتاريخ الرحلة و لم ترد أي معلومات حول المصنف وقائمة الشيوخ الذين تعلم عليهم ومن بينهم:

1- محمد بن أحمد بن عمر بن السراج التلمساني توفي 693هـ/1294م ولد بتلمسان ونشأ بها كتلك صاحبها الحرفي وكان أحسن أقرانه في زمنه، وأمانة على طلب العلم، ومنها رحل إلى فاس، حيث أكمل تعليمه بها ثم درس بها وأصبح من خاصة الناصر لدين الله يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني 638-702هـ/ 1240-1302م(14).

الفئة الرابعة: وهي النادرة، إذ تتوفر المعلومات الشاملة عن بعض الأعلام وتاريخ رحلاتهم إلى جانب ذكر التفصيل حول العلوم المتحصل عليها والمعرف التي اكتسبها العالم، هذا مع إدراج قائمة بأسماء الشيوخ والأساتذة الذين أخذ عنهم، ومن بينهم:

1- محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني أبو عبد الله المتوفى 818هـ/1415م ولد والعلم وترى ونشأ بتلمسان ثم انتقل إلى فاس 705هـ/1305م، وقد صرح عن رحلته هذه أنها كانت لغرض الفقه، وأخذ عن عيسى بن علال المصمودي وهو أول من أشاع مختصر خليل درس بمدرسة أبي عنان وعرض عليه كرسي الفقه بمدرسة العطارين فاعتذر ثم رحل إلى فاس فأصيب بالطاعون 818هـ/1415م(15).

2- علي بن موسى بن علي بن هارون أبو الحسن ولد في مطغرة من قرى تلمسان، 871هـ/1466م وانتقل إلى فاس 891هـ/ 1486م قال عنه المنجور(16): "أخذ عن ابن غازي ولازمه مدة لا تقل عن تسعة وعشرين سنة قضاها بين يديه، وهو قارئ دروسه في المدونة والموطأ والصحة والتفسير وخليل والعربية والحساب والفرائض وغيرها، وجمع عليه سبعاً وحصل عنه علماً جماً حتى قيل له "خزانة علم" لكثرة الفنون عنده(17)، وأجازه ابن غازي عام 906هـ/ 1500م، وختم عشرين ختمة، والبخاري أو عشرة ختمات والموطأ بالباجي وغيره قراءة وبحث وتحقيق. حضر جنازته السلطان عام 951هـ/1545م، وبوفاته لا ساحل لها كأنه لا يخشى إلا بحافة كما كان غاية في الحفظ لا يلف ولم يختلف بعده في فنه. واتخذه عليه: أبو راشد يعقوب بن يحي اليدري، وأبو العباس أحمد بن علي المنجور وغيرهما، إلا أن أبا راشد لازمه كثيرا إلى حين وفاته وذلك من سنة 933هـ إلى 951هـ/1545م.

استنتاج عام

يظهر أن بروز هذه المقالات المغاربة من حيث المعلومات يعود بالدرجة الأولى إلى عدم ترك هؤلاء الأعلام سير عن حياتهم أو مؤلفات قد تعرف بهم، وليس بالبعيد أنها مفقودة أو في طي النسيان تنتظر كغيرها من المصنفات نفض الغبار عنها، والكشف عن تراثنا المنسي للتعريف به.

وفي الختام، تبين أن التواصل الثقافي والعلمي بين البلدان وأقاليمه استمد جذوره عبر مراحل تاريخية طويلة دون انقطاع لم تلبث حدته في اللقاء الإنساني والاجتماعي والثقافي، وكان من نتائجه المهمة عبر الموارد المختلطة سياسيا وجغرافيا بين الشعوب.

الهوامش

(1) محمد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية، الرباط،2000،ص193.
(2) المقري، نفح الطيب، ج2، ص5.
(3) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت ، 2002، ص539- 540.
(4) وسيلة بلعيد بن حمدة، الرحلة في طلب العلم، سوسة، 1980،ص84-89.
(5) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق ، محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1949، ص 357-358.
(6) الجزنائي، كتاب تاريخ مدينة فاس المعروف بزهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق، سعيد الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2001، ص20.
(7) المصدر نفسه، ص19/ محمد مرتاض، نظام التعليم بالقرويين القديم والحديث (قراءة في الإصلاحات التربوية) ص119-122.
(8) الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص374، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة1967 ، ص 75 / رضا كحالة، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1957، ج1، ص532.
(9) أبو زكريا يحيى بن خلدون ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق، عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية ، الجزائر، 1980، ج1، ص102/ الحفناوي، المرجع السابق، ج2،ص189-190.
(10) الحفناوي، المرجع السابق، ج2، 55-58.
(11) أحمد ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط، 1974، ج2، ص 517-518/ ابن زيات، المصدر السابق، ص280-282 / الحفناوي، المرجع السابق، ج1، 445.
(12) أبو يحيى أبو بكر بن خلف الأنصاري، توفي بفاس 599هـ/1203 ، ابن زيات ، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي ، تحقيق ، أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1997، ص 280.

(13) أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1974، ج2، ص 517-518/ أبو يعقوب يوسف التادلي المعروف بابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف ص280-282/ [illegible]، المرجع السابق، ج1، ص445.

(14) صلاح الدين بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص100.

(15) محمد بن غازي العثماني، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط3، 1999، ص 58-60/ ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص317 / أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1989، ص497.

(16) المصدر نفسه، ص 345.

(17) نفسه، الصفحة نفسها.

بجاية من الفتح الإسلامي إلى العهد الحفصي

أحمد الشريف سهاي موسى
جامعة المسيلة

إن الفينيقيين تجارة ماهرون ، اشتهروا بالملاحة و ركوب البحر[1] وعمدوا إلى تأسيس مراكز و محطات تجارية في طريقهم البحري الرابط بين مدينتي صور و قادش ، حيث انتبهوا لموقع بجاية البحري الحصين و اتخذوا به مرفأ لهم و مستعمرة فينيقية عرفت باسم سالداي Saldae [2] ومنذ ذلك الوقت غدت مدينة سالداي حلقة وصل بين شرقي البحر المتوسط و غربه و نقطة لتبادل السلع و البضائع التجارية التي يعتمد عليها الفينيقيون في تجارتهم كالفضة و المنسوجات و الأواني الفخارية و الجلود و الصمغ و غير ذلك .

على أننا لا نملك تاريخا محددا لظهور هذه المدينة على وجه التحديد ، غير أننا نعلم أن ازدهار الحضارة الفينيقية في البحر المتوسط كان منذ حوالي ألفي سنة قبل الميلاد و يبدو أن القرطاجيين [3] بدورهم حافظوا على سالداي و طوروها ، وازدهرت حضاريا في عهدهم ، إلى أن جاء الاحتلال الروماني الذي قضى على القوة العسكرية و الغطرسة ، فدمر المدينة و أعاد بناء مستعمرة على أنقاضها باسم سالداي دائما Salday [4] وتم ضمها إلى مملكة موريطانيا و ذلك حوالي سنة ثلاث و ثلاثين قبل الميلاد.

و كان الرومــــان قد عمدوا إلى تأسيس العديد من المدن العسكرية و القلاع و الحصون الساحلية وفي المناطق الداخلية [5] لفرض سياسة التوسع والاحتلال. و ظلت مدينة سالداي الرومانية كسائر مدن إفريقيا الشمالية تحت السيطرة الرومانية إلى غاية القرن الخامس الميلادي، حيث عرفت الأقطار المغاربية الاجتياح الوندالي [6] و احتلال سالداي و بونه [7].

لقد دام الاحتلال الوندالي للشمال الإفريقي إلى غاية سنة أربع و ثلاثين و خمسمائة للميلاد [8]، حيث استطاعت الجيوش البيزنطية القضاء على آخر ملوكهم المعروف بـــــ: "جلمير" GELIMER (530 - 534 م) و بذلك دخلت سلداي كسائر بلدان إفريقيا الشمالية تحت سلطة، و نفوذ البيزنطيين [9]. و يقدم المترجم الفرنسي "فورو" معلومات حول سلداي البيزنطية، فحسبه كانت تقدر مساحتها بحوالي ثلاثة كيلومتر مربع، ولها سور كبير جعلها مدينة جد محصنة [10].

وعند الفتح العربي الإسلامي للمدينة ما بين سنتي 89 هـــ و 90 هـــ الموافق لـــ 707م و 708م [11] كانت سلداي البيزنطية قد تحولت إلى قرية صغيرة يقطنها صيادو السمك من الأندلسيين و قبيلة من البربر تسمى بجاية أو بقاية، و بقايت في لغة أهل المنطقة مثلما أكده كذلك العلامة ابن خلدون [12]. لكن معلوماتنا تبقى جد قليلة عن تاريخ مدينة بجاية خلال القرون الثلاثة الأولى التي أعقبت الفتح الإسلامي، و ربما يرجع ذلك لافتقارها لدور حضاري يذكر آنذاك. اللهم ما ذكره المؤرخ الجغرافي أبا عبد الله البكري في القرن الخامس الهجري حيث قال : " ومرسى مدينة بجاية أزلية، أهلة عامرة بأهل الأندلس بشرقيها نهر كبير تدخله السفن محملة، وهو مرسى مشتى و مأمون [13]".

وفي هذه الفترة واجهت المملكة الحمادية بالقلعة [14] زحف الأعراب و هجماتهم، وأصبحت هذه العاصمة مهددة بلا سيأالاختناق الاقتصادي مما اضطر السلطان الحمادي الناصر بن علناس (454-481هـ) البحث عن موضع جديد يبني عليه عاصمته الجديدة، فوقع اختياره على موقع جبل بجاية الذي تحميه الجبال من تسلل الأعراب مع وجود فرصة لبناء قوة عسكرية بحرية و دار للصناعة، فاستجلب الناصر العمال و المهندسين و الصناع و وسائل البناء من شتى أنحاء البلاد و حتى من بعض الجمهوريات الإيطالية، و شرع في تخطيط و تشييد المدينة سنة 460 هـــ [15] / 1067 م على ما يبدو. ثم أحاطها بسور عظيم و رصيف يمتد إلى البحر و جلب لها الماء بقناطر معلقة من جبل توجة، و بني الجامع الأعظم وقصر اللؤلؤة وأصبح يتردد عليها بين الفينة و الأخرى و سماها الناصرية [16]. و في عام 481 هـــ / 1091 م نقل ابنه السلطان المنصور (481 – 498 هـــ) عاصمته إلى بجاية الناصرية و زاد في بنايها و تحصينها .

كما نقل الحماديون ملوك القلعة إلى بجاية ذخائرهم و استفادت هذه المدينة من علماء القلعة و صقلية و الأندلس. و كانت بجاية حالية أندلسية هامة في ذلك العهد، عامرت بلدانها و استوطنت هذه الحاضرة . و قابل

الحماديون هذه الهجرة بالعطف على العلماء و أحاطوهم بكل ما يحتاجونه من الضروريات، إذ كانت ثروة البلاد تساعدهم على ذلك فتكونت بجاية نهضة علمية وغدت من أعظم مدن و حواضر المغرب الإسلامي[17].

لقد أحسن الحماديون اختيار موقع عاصمتهم الثانية بجاية[18] على مدرج فوق المنحدرات السفلية لجبل قورايا الذي يرتفع عن سطح البحر بنحو ست مائة متر، و تكسوه الغابات الكثيفة، و يطل على خليج محمي من الرياح و العواصف بفضل وجود كتل عالية من الصخور لما يجعل منها ميناءا صالحا لإرساء السفن[19].

و مهما كان الأمر فإن بجاية قد عرفت أزهى عصورها في عهد الدولة الحمادية[20] حيث كانت مقصدا لرجال العلم و الفكر و الثقافة و نبغ بها الكثير من الشعراء و الأدباء، و كان لها علاقات متنوعة مع أقطار المغرب الإسلامي ومع الأندلس[21] و حتى مع بعض الجمهوريات الايطالية[22].

لقد زارها الرحالة العربي الشريف الإدريسي في النصف الأول من القرن السادس الهجري، و سجل ملاحظاته عنها حولها حينما قال : " و مدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط و عين بني حماد و السفن إليها مقلعة و القوافل بها محطة، و الأمتعة إليها

برا و بحرا مجلوبة، و البضائع بها نافقة، و أهلها مياسير تجار، و بها من الصناعات ما ليس بكثير من البلاد، و أهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى و تجار الصحراء و تجار المشرق و بها تباع البضائع بالأموال، و بها إنشاء الأساطيل و المراكب و السفن و الحراري[23].

لكن فترة الرخاء و الازدهار بدأت تتلاشى مع ذهاب السلاطين الحماديين أمثال الناصر و ابنه المنصور، وغدت بجاية في منتصف القرن السادس الهجري، و لاسيما في عهد السلطان يحي بن العزيز الذي تولى عام اثنين و ثلاثين و خمسمائة الهجرية، و أصبحت مدينة بجاية ضعيفة و ينحسر أهلها على ماضيها القريب الزاهر . و لابد من نتائج ضعف الأمم سقوطها وانكسارها، فاستطاع الخليفة " عبد المؤمن بن علي الموحدي" (524 – 558 هـ)

أخذ المدينة و افتتاحها سنة سبع و أربعين وخمسمائة[24]. وفي ذلك قال مؤرخ الدولة الموحدية أبو بكر الصنهاجي المكنى بالبيذق ما يلي :" وخرجنا ولم يعلم احد أي طريق

سلكنا، وقال الناس لو الأندلس، لكن حثنا السير إلى بجاية و نزل عليها عبد المؤمن بن علي ودخلنا ووجد أهلها وهرب منها ابن العزيز"[25].

ومنذ ذلك التاريخ دخلت بجاية تحت لواء الدولة الموحدية الفتية و غدت عاصمة إقليم أوكلت إدارتها في أغلب الأحيان لأمير من الأسرة الحاكمة.

ولقد عرفت بجاية أثناء العهد الموحدي استقرارا سياسيا و استمرارا لازدهارها الحضاري بالرغم ما عرفه بعض الاضطرابات و التحولات السياسية التي كانت أساسا في الحملات المتتالية التي كان يقوم بها بقايا المرابطين الموالين لجزيرة ميورقة الأندلسية ، مثل الحملة التي قادها "علي بن إسحاق بن غانية"[26] بين سنتي 580 و 581هـ[27] والحملة التي قادها أخوه "يحي" عام 599هـ[28] ، و التي استطاع من خلالها إن يحتل المدينة لمدة سبعين القريبة.

لكن في عام واحد و ستمائة استطاع السلطان الموحدي الناصر بن المنصور استرجاعها و إلحاقها بولاية تونس ، و نصب عليها "أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص" [29]. جد الأسرة الحفصية هذه المملكة فيما بعد لتونس و بجاية ومن ذريته و أحفاده "أبو زكرياء يحيى الأول" المستقل بالدولة و مؤسس الدولة الحفصية بتونس.

بعد أن وطد أبو زكرياء يحيى الأول (594 – 647 هـ) دعائم دولته بتونس قام بتوسعات نحو الغرب فنازل بجاية و يفتتحها سنة ثمان وعشرين وستمائة[30] و تقبض على واليها الموحدي دون صعوبة تذكر، ويمكن تفسير ذلك بقوة الحفصي من جهة، و للفتن الداخلية التي دبت في وسط العائلة الموحدية في آخر أيامها من جهة أخرى.

ومهما كان الأمر فإن أبا زكرياء قد عامل حفيد المنصور صاحب بجاية معاملة حسنة، ثم عقد أبو زكرياء لابنه يحيى الحفصي على ولاية بجاية[31] ، و منذ ذلك التاريخ أصبحت هذه المدينة تابعة للحضارة بتونس يحكمها أمير من الأسرة الحفصية.

لقد عمل أمير بجاية يحيى الحفصي على الاعتناء بالمدينة نظرا لأهميتها الإستراتيجية ، و لكونها ثغرا هاما بالجهة الغربية، فأرسى بها الأمن و وسع حدودها إلى أن توفي بها عام ستة و أربعين و ستمائة ، و يبدو أن الأمير أبا زكرياء قد عظم حزنه إثر وفاة ابنه و ولي عهده[32].

الهوامش:

(1)- ظهرت المملكة الفينيقية لأول مرة في التاريخ على السواحل الممتدة ما بين جبال لبنان و البحر المتوسط منذ حوالي ألفي سنة قبل الميلاد.

- أحمد صفر، تاريخ المغرب العربي القديم، دار النشر، بوسلامة تونس، 1959، ج 1،ص، 78، 79.

- يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر القديمة و الوسيطة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999،ص، 26.

(2)- إسماعيل العربي، دولة بني حماد ملوك القلعة وبجاية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1980، ص186 .

- موسى لقبال ، مميزات بجاية وأهمية دورها في مسيرة التاريخ ، الأصالة، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، العدد 19، (عدد خاص بمدينة بجاية عبر العصور) السنة الرابعة صفر ربيع الأول 1394 هـ مارس أفريل 1974، ص .3. انظر كذلك :

-Paul Wintzer : Bougie place forte Espagnole extrait du BS.G.A et A.N Alger imprimerie minerva 1932 p187

(3) - في حوالي سنة 814 ق.م. قامت عليسة ملكة صور مع جماعة من الطبقة الأرستقراطية ورست قرب تونس بالمكان الذي اختارته لتأسيس مدينة قرطاجة. انظر: - أحمد صفر ، المرجع نفسه، ص 84.

(4) - انظر بجاية ، كتاب دائرة المعارف بطرس البستاني،مطبعة المعارف، بيروت، 1881، ج5،ص198.

- مارسيل مرسالسكاي، بجاية زهرة أبو الفيد دومن، مجلة الأصالة، العدد 19 ، ص40.

- إبراهيم مركانت، صور بجاية في الحضارة، الأصالة العدد 19، ص13.

(5) - لقد دام الاحتلال الروماني خمسة قرون تقريبا من سنة 46 ق.م. إلى غاية عام 429 م للتوسعات أكثر راجع:
-عبد القادر حليمي، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم و الوسيط، ترجمة ... دار ... للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1982، ط.1، ص.11

(6) - الوندال هم أقوام من أصل جرماني، زحفوا قادمين على غالية (فرنسا) ثم على اسبانيا، حكموا فيها ... ثم دخلوا أرض إفريقيا بين سنتي 429 و 430 م وكان ... انظر:
-حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار التونسية للنشر، تونس، 1968، ط.4، ص.36.
- راجع كذلك:
-Charles SAUMAGNE, Points de vue sur la reconquête Byzantine de l'Afrique du VIè siècles, In les cahiers de Tunisie, Revue trimestrielle des sciences Humaines, Publiée par l'institut des hautes étades de Tunisie, N°26, Année 1959, P.283.

(7) - انظر: Bougie, Encyclopédie de l'islam (dictionnaire géographique ethnographique et biographique des peuples musulmans). Publie avec le concours des principaux orientalistes M-th Houtsma, R-Basset Leyde, libraire et imprimerie. E.J. Brille, paris 1913, Tome I P.785
-Charles Féraud, Histoire des villes de la province de Constantine Bougie In Recueil de la société archéologique de Constantine, année 1869, P.48.
- أنظر كذلك: بوعزيز، المرجع السابق، ص.64.

(8) - أنظر: -Emille Dermenghem, vies des saints musulmans, éditions : définitives sindbad, Paris 1981,P.253
- راجع أيضا:
- سطورا، المرجع السابق ص. 32

(9) - أنظر:
-Soumagne,OP.Cit.P .297

(10) - أنظر: -Charles Féraud, Histoire des villes de la Province de Constantine,Bougie In recueil de la société archéologique de Constantine, année 1869, P.49.

(11) - أنظر: عايد، دائرة المعارف البستاني، ص. 198

(12) - عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981، مج 6، ص.357.

- انظر كذلك: (13)- Bougie, in Encyclopédie de l'islam,P.785
- أبو عبيد البكري، كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، طبعه وصححه البارون مكركين ديسلان، باريس 1965 ص.82.
-Abou Obeid El BEKRI, Description de l'Afrique Septentrionale, Traduit par Mac, Gu Kin de Slane, Édition revue et corrigée, librairie d'Amérique et d'Orient maison neuve, Paris, P.P.166-167.

(14) - ابن خلدون، العبر، مج 6، ص. 350. للتوسعات إضافية راجع:

-L. De Beylie, La KALAA des BENI HAMAD. Une capitale Berbère en Afrique du nord au XIe siècle. ERNEST Le Roux éditeurs, Paris 1909, P.19 et suite
- Henri Terrasse, L'Architecture Musulmane de l'occident d'après Georges Marçais. In les cabines de Tunisie, N°13, année 1956, P.P.139, 140.

(15) - كما يقول ياقوت الحموي فقد حصر تاريخ بنائها عام 457 هـ، راجع:

- شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر بيروت 1995، ط 2، ج 1، ص 339.

لكن الأرجح هو سنة 460 هـ و ما بعدها و ذلك لأن الناصر كان قبل هذا التاريخ منشغلا بحروبه مع الأعراب وبيع أبناء عمومته الزيريين بتونس، انظر:

- إسماعيل العربي، سياسة الناصر بن علناس تجاه بلاد المهدية، الأصالة العدد 19، ص 20.

- العربي، دولة بني حماد، ص 189.

انظر كذلك:

- Féraud, OP. Cit., P.63
-Wintzer, OP. Cit., 29.

(16) - ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 357.

- انظر كذلك: - Jean Monlau, Les Etats Barbaresques, Que sais-je ? Presses Universitaires de France, P.29, Sans date.

(17) - و لمعلومات إضافية حول المخطط العمراني لمدينة بجاية بأبوابها و حصونها و سورها ودار صناعتها راجع:

- Rachid Bourouiba, L'Architecture Militaire de l'Algérie Médiévale. O.P.U., Alger, 1983, P.80.

- انظر كذلك: - Bejaia, Collection Art et Culture, Ministère de l'Information et de la Culture, S.N.E.D., Alger, 1975, P.P.26, 31.

(18) - بجاية بالكسر و فتح الباء المخففة ثم ألف و ياء مفتوحة من بعدها هاء. هكذا ضبطها المؤرخون العرب المسلمون، انظر:

- صفي الدين عبد المؤمن البغدادي، مختصر معجم البلدان لياقوت، تحقيق و تعليق محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية 1954، ط1، ص 163.

- صفي الدين عبد المؤمن البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة و البقاع، تحقيق و تعليق محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ج 1، ص 163، بدون تاريخ.

- عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، كتاب تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه و طبعه رينو والبارون ماك كوكين دوسلان، دار الطباعة السلطانية باريس 18..، ص 136-137.

- أما برجي Bougie أي الشمعة فلعل هذا الاسم انتقل من شهرة أهلها بتجارة الشمع منذ عهد بعيد، راجع عن الحياة الاقتصادية من هذا الفصل.

(19) - بجاية، دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى اللغة العربية محمد ثابت الفندي و إبراهيم خورشيد و آخرون، مج 3، ص 350، بدون تاريخ.

-Bougie, encyclopédie de l'Islam, Tome I, P.7 85.

(20) - حول المرأة البجاوية راجع:

-Dominique et Janine Sourdel, Dictionnaire historique de l'Islam Presses universitaires de France. 1ère édition, Paris, 1966, P.333.

وللاستزادة انظر كذلك:

- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1984، ط7، ج3، ص209.

(21) - للمزيد عن العلاقات الثقافية و الفكرية بين المغرب الإسلامي و الأندلس في فترة الحماديين انظر:

- أبو القاسم سعد الله، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط و الأندلس، مجلة الثقافة، البحث على مستوى جامعة الجزائر، العدد 2، 1994، ص 167 وما بعدها.

(22) - انظر: Le Conte Demas Latrie, Relation et commerce de l'Afrique Septentrionale ou Maghreb avec les Nations Chrétiennes au moyen âge, Librairie de Firmin Didot et Cie, Paris, 1886, P, 41.

(23) - محمد الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت 1409هـ/1989م، الطبعة الأولى، مج1، ص260.

- محمد الشريف الإدريسي، القارة الإفريقية و جزيرة الأندلس، مقتبس من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق و تقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص161.

- رابح بونار، بجاية من خلال بعض الرحالة المسلمين، الأصالة، العدد 19، ص61.

(24) - أبو الحسن علي بن أبي زرع الفاسي، كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس، طبعة 1843م، ج1، ص135.

- عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة أصوله والتعليق عليه مجموعة من العلماء، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ج9، ص30، 31 حوادث [illegible].

- الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقيا الشمالية في عهد بني زيري من القرن 10م إلى القرن 12م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ط1، ص425 و ما بعدها.

(25) - أبو بكر الصنهاجي المكنى البيذق، كتاب أخبار المهدي ابن تومرت وابتداء دولة الموحدين، النص العربي وترجمة من العربية إلى الفرنسية وراجعه ليفي بروفنسال، مكتبة بول كوتنير، باريس 1928، القسم الفرنسي، 113، 114.

انظر: - عبد الله علام، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة 1971، ص 204.

(26) - ابن غانية نسبة إلى أمه غانية وهو ابن علي بن يحيى المسوفي الذي كان مقربا لدى "علي بن تاشفين" أمير المرابطين، فزوجه بغانية هذه، وهي من عقائل القصر، فولدت له محمد و يحيى، ونشأ في القصر بين الحكام، وعين المرابطون محمد بن غانية على الجزائر الشرقية فاشتهر بالميورقي، وبعد وفاته خلفه ابنه إسحاق وفي عهده سقطت دولة المرابطين، ولما توفي قام بعهده ابنه "علي" وهو صاحب الثورة الكبرى ضد الموحدين. انظر:

- يحيى بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم و تحقيق و تعليق الدكتور عبد الحميد حاجيات، إصدارات المكتبة الوطنية، الجزائر 1980، ج1، ص91.

(27) - ابن خلدون، كتاب العبر، مج 6، ص246.

- عبد الرحمن الجيلالي، لمحة عن زحف علي بن غانية الميورقي على بجاية، الأصالة، العدد 19، ص34.

- انظر كذلك: -Abdallah Laroui, L'Histoire du Maghreb, un essai de synthèse, Collection Maspero, Paris, 1976, P.173.

(28) - انظر: -Georges Marcais, Villes d'Algérie, Bougie, In documents Algériens du 1 Janvier 1950 au31 Janvier 1950. Algérie P.227.

(29) - محمد بن الشماع، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة

الحفصية، تحقيق و تقديم الدكتور الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس 1404 هـ/1984 م، ص 49 و ما بعدها راجع أيضا:

- حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 128، 129.
- وللاستزادة حول ظروف ظهور الدولة الحفصية راجع:
- عبد الفتاح الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مطبعة القاهرة 1414 هـ / 1994م ط.1، ج.5، ص. 19 وما بعدها.

(30) - محمد الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس 1966 ط. 2، ص 25.
- مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، تصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ج.2، ص 382.
- انظر كذلك: Féraud, Histoire des Villes de la Province de Constantine, Bougie . P.94.

(31) - ابن القنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس 1968، ص . 168.
- ابن خلدون، العبر، مج 6، ص 597.

(32) - ذكر لسان الدين ابن الخطيب بعض الأبيات الشعرية التي قالها أبو زكرياء في رثاء ابنه منها:

ألا جازع وقد يبكي لفقد حبيبه ... على العمر في فقد عمر في الثكل

لقد كان لي مال و أهل فقدتهم ... فها أنا لا مال ولا أهل

انظر: - لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، الشركة المصرية للطباعة و النشر، القاهرة 1973، ط.2، مج .1، ص .313. انظر كذلك:
- ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من الكتاب، تونس 1956، ط. 2، ج .1، ص .196-201.

أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني*

د. بن عتو بلبروات
جامعة سيدي بلعباس

مدينة تلمسان، هي إحدى المدن الرئيسية في بايلك الغرب الجزائري، كانت في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي، عاصمة للمقاطعة، ومقرا لحكومة دولة بني عبد الواد، كما أنها كانت مقرا رسميا لدولة عبد المؤمن الموحدي.

وفي بداية العصر الحديث ومع تغلغل الإسبان في الغرب الجزائري باحتلال المرسى الكبير سنة **1505**م ووهران **1509**م فقدت تلمسان أهميتها، وما زاد تلمسان تقهقرا، انضواؤها تحت لواء الحماية الإسبانية سنة **1512**م، بقبول من ملوكها بني زيان المتخاذلين الذين رضوا بدفع الجزية السنوية للإسبان المتمركزين بوهران، ومن ثمة وقع الانقسام بين الحاكم الزياني والمجتمع التلمساني، مما أتاح الفرصة للأتراك بالتدخل في تلمسان والعمل على السيطرة عليها بحجة تلبية نجدة التلمسانيين المسلمين من طغيان الزيانيين وأسيادهم الإسبان وبالتالي انتشال قلعة من قلاع المسلمين من قبضة الاحتلال الإسباني.

1- تلمسان في جولة الصراع الإسباني-العثماني

في سنة 1517م استنجد أبو زيان بعروج ليعينه على عمه(أبو حمو الثالث) الذي يحكم تلمسان بدعم السياسة الإسبانية، فقرر عروج السيطرة على المدينة. وحتى يحمي ظهره من أعوان الإسبان من العرب والبربر، تطلب منه الأمر أن يغزو إمارة تنس التي يتزعمها حميد العبد -حليف الإسبان- ويستولي على قلعة بني راشد، التي أمّر عليها شقيقه اسحاق، ثم دخل مدينة تلمسان وخلع العم من منصبه وأقعد على كرسي العرش أبي زيان. وتروي الكتابات التاريخية أنه بعد مدة انقلب على أبي زيان وأسرته الحاكمة مثلما انقلب على سالم التومي، أمير مدينة الجزائر بني مزغنة، ولعل لذلك أسبابه، فأمر بقتل الحاكم وأبنائه السبعة، ثم طلب من أتباعه أن يحملوا إليه جميع من بقي من عائلة بني زيان، فتم له ما أراد، ولم ينج منه غير زياني واحد، التجأ إلى الإسبان، وطلب إعانتهم فاستجابوا لطلبه.(1)

لقد توجت الإعانة الإسبانية للزيانيين بتلمسان بمقتل عروج سنة 1518م ، ومنذ هذا التاريخ صار بنو زيان عملاء لإسبانيا طورا، وللأتراك العثمانيين طورا آخر، إلى أن نزل صالح رايس، فأمر الكتيبة التركية التي كان حاكم تلمسان قد طلبها لحمايته، بطرد آخر بني زيان، مولاي حسن، الذي فر هاربا إلى الإسبان في وهران، ومات فيها، وقد تنصر ابنه وتسمى باسم دون كارلوس Don Carlos وعاش في اسبانيا حياة غامضة.(2)

وفي عام 1555م دخل حسن بن خير الدين مدينة تلمسان، وفي ذلك كتب الزياني في ترجمانه ما يلي: "...وملكها الترك من يد عبد الله الزياني، آخرهم عام 952هـ، دخلها حسن بن خير الدين باشا، قدم لها من الجزائر..."(3)

2- تقهقر مدينة تلمسان خلال العهد العثماني

كتب القنصل الأمريكي وليم شالر W.Shaler في مذكراته التي تختصر تاريخ الجزائر العثمانية، عن تلمسان أنها فقدت أهميتها السابقة ولم تعد لها أهمية في عهد الأتراك العثمانيين ماعدا مدينة الجزائر، وقد ينطبق هذا الرأي على مدينة تلمسان التي ذكرها الكاتب بالصيغة الآتية: "فمدينة تلمسان تقع في الغرب، غير بعيد عن الحدود...وتلمسان كانت عاصمة المملكة في الماضي، وهي مدينة محترمة...على أنه منذ حلول الأتراك في هذه البلاد، أصبحت تلمسان بحالة، وذلك على الرغم من موقعها الجغرافي الممتاز..."(4)

وقد اعتبر فارس محمد خير، مدينة تلمسان من بين المدن الضائعة في قائمة لازدهارها في الفترة العثمانية(5). وفي الاتجاه نفسه سار الدكتور أبو القاسم سعد الله حيث كتب أن تلمسان فقدت كثيرا من أهميتها ومكانتها العلمية خلال العهد العثماني، إلا أنه بين أن هذا التدهور سبق مجيء العثمانيين إلى الجزائر، إذ تزامن مع الاحتلال الإسباني المرسى الكبير سنة 1505م ووهران سنة 1509م، وانعكاساته السلبية على مدينة تلمسان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وأوضح الكاتب أن تدهور تلمسان قد زاد في ظل الحكم العثماني بسبب النزاع العثماني الإسباني في البحر وحول وهران لمدة تقارب الثلاثة قرون.(6)

-تراجع مكانتها السياسية والإدارية:

تراجعت المكانة السياسية والإدارية لمدينة تلمسان قبل وأثناء العهد العثماني، حيث انتقلت من مدينة عاصمة المغرب الأوسط إلى مدينة عادية للجزائر العثمانية، فقد كتب الزياني :" هذه تلمسان قاعدة من قواعد المغرب الأوسط، قديمة أزلية البناء..."(7) وفي السياق نفسه كتب الأمير محمد صاحب تحفة الزائر: "...تلمسان، وهي مدينة قديمة، اختطها ملوك بني يفرن، من زناتة، واتخذوها دار ملكهم، عندما عمروا المغرب الأوسط واستولوا عليه. ثم جاء الإسلام وهي دار ملكهم وهم الذين حرروا تلمسان..."(8)

لقد وجد الإخوة بربروس بلاد المغرب الأوسط، عبارة عن فسيفساء من الإمارات والجمهوريات الصغيرة المتناثرة، أبرزها إمارة بني مرغة، إمارة كوكو وإمارة تنس... وبالتالي من المنطقي أن تظهر مكانة تلمسان الإدارية والسياسية في هذا الظرف المتسم بالانقسام السياسي، إلا أن الأتراك العثمانيين لم يخططوا لإنعاش المدينة وإعادتها إلى مكانتها المزدهرة السابقة، بل زادت تلمسان في عهدهم تقهقرا في هذا المجال حينما اتخذ العثمانيون من مدينة الجزائر، عاصمة مركزية لهم واتخذوا بعض مدن وقلاع بايليك الغرب باستثناء تلمسان عواصم للإقليم في فترات معينة، ونقصد بذلك مدينة مازونة، قلعة بني راشد، معسكر، مستغانم ووهران. فما كانت تلمسان من الناحية الإدارية والسياسية سوى مقرا للقائد التركي بالقطاع الغربي لبايليك الغرب الجزائري، تناظرها بلدة زمورة في القطاع الشرقي لبايليك الغرب. كما ظلت طيلة العهد العثماني مدينة مهزومة فقدت زعامتها السياسية ولم تحظ أن تكون عاصمة لا للبلاد ولا لإقليمها الغربي، رغم تنقل مقر الباي عبر عدة مدن لم تكن عواصم في السابق وبالتالي أضحت تلمسان تعاني التذمر الاجتماعي الذي تمثل فيما يأتي:

*هروب سكان تلمسان من جور حكام تلمسان من العساكر الأتراك العثمانيين، حيث سجل لنا محمد بن سليمان الجزولي مؤلف كعبة الطائفين في القرن السابع عشر عدة حوادث عن ظلم الأتراك العثمانيين في الجزائر وخاصة في تلمسان، وروى أنه كان ذات يوم مع شيخه، سيدي العبدلي، في داره، فشاهد بالدار خلقا كثيرا مسلمين وذميين، هاربين من جور الأتراك، وكان الشيخ العبدلي يطعم ويسقي هؤلاء الفارين إليه ويتشفع كل وقت فيهم فيقضي الله الفرج على يديه.

إنها هناك مظالم كان يرتكبها الأتراك العثمانيون بتلمسان تضطر الناس على الهروب إلى الصالحين والشفاعة فيهم وكان المؤلف صاحب كعبة الطائفين يقرأ بعض الأدعية لتدمير الظالم وقطع الجبابرة والفساق.(9)

* مشادات 1627م بين الأتراك والعرب:

نبه حمدان بن عثمان خوجة إلى الصراع بين الأتراك والعرب بمدينة تلمسان الذي ظهر في شكل اشتباكات ومشادات وسط المدينة، بفعل سياسة التمييز المنتهجة من قبل السلطة التركية العثمانية حيث لم يسمح للعرب بالانخراط في صفوف الانكشارية أو الفرق العسكرية النظامية، هذا التمييز المكرس لاحتكار السلطة والثروة

(قتال) وانقاذ حسب ابن خلدون) في قبضة الأتراك وقد حدثا بين التركي والعربي عاينته حداث متوسعة في أواخر الحكم العثماني.[10]

وأبرز الكناسي سنة 1785 أن سكان تلمسان كانوا عرضة للظلم التركي الذين استولوا على مصادر رزقهم، مسجلا ما يلي: "...أنه رأى أهل البلد يشترون الأشياء من العطارين وخوفهم بالزرع من قلة الدراهم بأيدي الناس، ومن قلة حياء حاكم البلد وكثرة حرصه [حرصه] ورداءة [إيذاء] العامة".[11]

وكتب المؤرخون عن أحداث تلمسان سنة 1627م التي تخصصت حكم حسين باشا في ولايته الثانية، فذكروا أن هذه الأحداث كانت وراءها مرابطا، اتصل بأعيان تلمسان وأقنعهم بأن الرسول عليه الصلاة والسلام، قد تجلى له عدة مرات، وعبر له عن غضبه لكون تلمسان لا تزال خاضعة لطغيان حكام الجزائر، مع أن تلمسان كانت سابقا هي التي تضع القوانين للجزائر، وذلك عندما كانت عاصمة البلاد كلها في عهد ملكيها.

ويظهر أن الخرافة وادعاء الكرامات قد وجدت سبيلها في هذه الأحداث، حيث أوضح هذا المرابط لأعيان تلمسان أنه تلقى من النبي سرا خاصا لتحرير أعداء تلمسان، ويتمثل هذا السر في أن الذين سيحملون السلاح ويخرجون إلى المعركة، لن يلحقهم أي ضرر، لأن بنادق أعدائهم ستصمت، وإن ظنوا أنها قد انطلقت، وأن سيوفهم لن تقطع، في حين أن سيوف أتباعه ستكون حادة بشكل غريب.

ولما أقنعهم بذلك جمع جيشا كبيرا من العرب والحضر أي من سكان مدينة تلمسان وريفها، واستعد للاستيلاء على المدينة والقصر الذي تقيم فيه فرقة من الانكشارية.

وما أن سمع الديوان بمدينة الجزائر، هذه الأحداث حتى عرض الأمر على الباشا، وكون في الحين جيشا من الانكشارية وجنود البلاد المقيمين بالمدينة وأرسلهم إلى تلمسان لإعادة الثائرين إلى واجب الطاعة، ولما وصلوا إليهم وجدوا المرابط على رأسهم وسلاحه بيده، فدفعاهم إلى محاربته، فانسحب الجيش العثماني لقلته.

ورغم التفوق العددي لجيش المرابط الثائر إلا أن الجيش الانكشاري تمكن من تبديد شمل الثائرين، والتحاق هم وأسر عدد كبير منهم، وكان من بينهم المرابط القائد والثالث وثلاثون من أعيان المدينة، فسلخوا جلودهم وهم أحياء وحشوها تبنا، وعادوا بهم إلى الجزائر العاصمة، وطافوا بطرقات المدينة بجلود حشوة هؤلاء الثائرين.[12]

ثورة الحضر والكراغلة في تلمسان سنة 1747م:

ذكر المؤرخ التركي عزيز سامح إلتر Ilter ثورة السكان التلمسانيين من الحضر والكراغلة ضد قائد تلمسان "يوسف بك" الذي تمكنوا من طرده من المدينة وتشكيل قيادة خاصة بهم، ولما علم الداي ابراهيم باشا الصغير (1745-1748) سار إلى تلمسان، قبل عقد الصلح مع تونس التي كان يحاصرها، ومعه قوة عسكرية سحقت التمرد التلمسانيين، وأنزل بهم عقوبات صارمة، إذ فرض على السكان العرب غرامة مالية كبيرة، وأصدر أمرا بإبادة الكراغلة بتلمسان والجزائر العاصمة، لكنه مات فجأة قبل أن ينفذ خطته.[13]

وفي الموضوع نفسه، كتب مبارك بن محمد الهلالي ما يأتي: " ...وأن الداي كان من جهة أخرى في أشد الحاجة إلى قواته لرسلها إلى وهران، ذلك أن الكراغلة ثاروا على ظلم الأتراك وأرادوا أن يتحرروا من حكمهم، فاغتصبوا مملكة تلمسان، التي ثار بها القائد "رحيم الحساوي" الذي طرد الحامية العسكرية منها واستقل بها، وقد وجه الداي ضدهم قوة عسكرية انتصرت عليهم. وقد أثارت حركة الكراغلة في تلمسان مخاوف الداي وتبين له أنها على اتصال بحركة مماثلة كان كراغلة الجزائر يستعدون للقيام بها وقلب نظام الحكم، فصمم على إبادة الكراغلة الموجودين بالعاصمة، لكن مات فجأة قبل أن ينفذ خطته في الثالث من فبراير 1747، (صفر 1162هـ) مسموما على ما يبدو..."(14)

أ- النزاع العربي-الكرغلي بمدينة تلمسان

كتب مسلم بن عبد القادر في مطلع القرن التاسع عشر عن الصراع العربي- الكرغلي بمدينة تلمسان عند حديثه عن الحركة الدرقاوية بالغرب الجزائري، قائلا: " ...والباي [المقصود به الباي مصطفى باي الغرب الجزائري ما بين 1805 - 1808] في غفلة شيء كثير مما هم فيه الكرغلان أهل تلمسان من ضيق الحال وعدم القوت والمال، والعدو [المقصود الدرقاويون] لا يفارقهم بالغدو والآصال وحوانيتهم تتعاقب على الباي بأخبار النكال والوبال، وذلك أن الفتن وقعت بينهم وبين عرب البلد، وطالت واتصلت على الوالد والولد."(15)

وذكر المؤلف أنه لما أنهى الباي مصطفى طريقه بالشيخ الدرقاوي في معركة أولاد الرابح، وفرار الدرقاوي ومن معه إلى مكان يسمى "البطحية" بنواحي معسكر، توجه إلى مدينة تلمسان للوقوف على أمورها وإخماد فتنتها، قائلا: " وفي صبيحة غد ارتحل الباي قاصدا تلمسان، إلى أن وصلها ونزل ساحتها، أتاه قاضيها، وكبراء الكرغلان وشكوا إليه جميع ما هم فيه مكابدة الأهوال ومقاساة الأحوال، والنكل على باله، ومطرقا في سمعه، فتكلم إليهم بكلام السياسة، وخطاب الرياسة... ثم بعث لكبراء جماعة عرب البلد يخدما أمنهم أن يقدموا إليه، فأتاه منهم جماعة فحصل الصلح بينهم وبين إخوانهم الكرغلان، وأوصاهم على بعضهم بعضا، ودخل البلد، وأقام بها أياما ثم ارتحل، وكر راجعا إلى وهران..."(16)

ب- تلمسان ومكانتها العلمية والثقافية

كانت مدينة تلمسان قبل دخولها في دوامة الصراع الإسباني العثماني مدينة مزدهرة ثقافيا وعلميا، وقد أفصح عن ذلك صاحب تحفة الزائر قائلا: " ونفقت فيها أسواق العلوم والصنائع، ونشأ بها العلماء والنقاد، واشتهر فيها الأفاضل الأعلام، وصنفت أسفار الدول الإسلامية والقواعد المتمكنة، ومدحها الشعراء وأفاضل الكتاب..."(17) ومع بداية العصر الحديث وخصوصا عندما تأسست دولة الجزائر العثمانية سنة 1520م انقلب حال مدينة تلمسان في مجال الثقافة والحركة العلمية من الازدهار إلى الركود، ولعل مظاهر ذلك تتمثل فيما يأتي:

*هجرة عدد من العائلات الغنية والعلمية مدينة تلمسان وتوجههم صوب مدن المغرب الأقصى فرارا من العثمانيين عند سيطرتهم على المدينة سنة 1555م، وبذلك فقدت عددا من سكانها ذوي القوة الاجتماعية والفكر العلمي.(18)

*تدهور مدارس تلمسان خلال الفترة العثمانية حيث أصابها ما أصاب المدارس التي تحدث عنها الورتلاني في رحلته، من الاستيلاء على الأوقاف، وعدم مراعاة قواعد الشرع. وسجلت المصادر التاريخية أن الباي محمد الكبير 1779-1797 قد نجح في إنقاذ المدرستين الفاضلتين من هذا الوحل، فتتبع أحباسهما التي استولت عليها أيدي الناهبين فصيروها أملاكا خاصة لهم ولا أحد يشعر بحقيقة أمرها إما جهلا بالأحباس أو تغافلا عنها. وقد كانت الحالة التي محمد الكبير للمدرستين (مدرسة الجامع الكبير، ومدرسة أولاد الإمام) استجابة لنداء الشيخ محمد الزجاي المشهور بالساسي والذي كان يملك خزانة كتب غنية استولى عليها الثائر الدرقاوي ابن الأحرش. وما يلاحظ أنه لم يعثر على بروز أسماء هاتين المدرستين في مجال التعليم ولعل ذلك يعود إلى هيمنة المساجد على حركة التعليم في تلمسان.(19)

***تدني مستوى الطلبة بمدينة تلمسان:** وهو ما لاحظه أبو القاسم الزياني في رحلاته الكبرى إثر نزوله بالمدينة سنة 1792م حيث كتب: " وهؤلاء الطلبة الذين بتلمسان ليس فيهم من يحسن منطقا ولا لغة ولا عربية لإصلاح اللسان، ولا يعاطون الفروع الفقهية والأحاديث النبوية".(20)

***بيع المناصب العلمية:** وهي ظاهرة تفشت في الجزائر في أواخر العهد العثماني، وقد نظم أبو القاسم الزياني الفار من المغرب الأقصى إلى تلمسان سنة 1792م قصيدة من واحد وثلاثين بيتا ردا على قاضي المواريث بمدينة تلمسان الذي وصفه الزياني أنه الرجل الغير مناسب في المكان المناسب في ظل شراء المناصب العلمية، فقال فيه نثرا ما يلي: " ألفيت قاضي الجامع لمثل الجميع وتيس ...وكان يمر بي رجل هي المنظر... ويغفل عن تكراره يطرق النادي ولا يسلم، ويحل بالجواب عن المتكلم، يرى أنه من الطبقة العليا...أحسبه من جهابذة الأعلام، وممن له الصدارة بين شيوخ الإسلام...فدنوت منه لحظا بمقالي... لأتعرف من أمره... فلم أجد في معرفته قرا من ألفاظ...".(21)

أما شعرا فيمكن لنا أن نذكر هذه الأبيات التي تعكس عملية النسخ التي أصابت الحركة العلمية بمدينة تلمسان في أواخر العهد العثماني:

كانت تلمسان بالأعلام صائلة ... وبالعلم و لم ترسخ هنا الغير،
أصابها النسخ إذ عادت تباع بها ... مناصب العلم للأجلاف والحمر،
وكيف لا وجود الولاة حولكم ... تسوقكم بعصى العسف ولا نكر.(22)

ج- تلمسان بمكانتها العمرانية

بحكم احتلالها مركزا سياسيا وإداريا مرموقا في المغرب الأوسط، عرفت مدينة تلمسان ازدهارا عمرانيا في العهد الموحدي ومن بعدهم الزيانيون حيث كتب صاحب تحفة الزائر في شأن ذلك ما يأتي: " ولم تزل على ما كانت

عليه إلى أن نازلها عبد المؤمن بن علي، أمير الموحدين سنة أربعين وخمسمائة، فخربها بعد أن قتل جيشه عامة أهلها. ثم ندب الناس إلى عمرانها، وإصلاح ما انثلم من أسوارها. ثم جعل ولايتها لأولاده، فعمروا عنهم في إعمارها، واختطوا الصروح والقصور بها، واحتفلوا في مقاصد الملك ولوازمه..."

ثم انتقل إلى الدور الزياني في عمران المدينة فقال: " ولم يزل عمرانها يتزايد وخططها تتسع إلى أن نزلها آل زيان، واتخذوها دارا لملكهم، فاختطوا بها الربوع الحديثة، والقصور المشيدة الرفيعة، وغرسوا فيها الرياض المونقة، وأجروا خلالها الأنهار المتدفقة. فأصبحت من أعظم أمصار المغرب الأوسط، ورحلت إليها الناس من القاصية."(23)

أما خلال الحقبة العثمانية فقد عرفت تلمسان تقهقرا عمرانيا، سجله المكناسي في رحلته عندما زار تلمسان حيث قال: " ومدينة تلمسان، هذه مدينة كبيرة مشهورة، كثيرة المياه والبساتين والأجنة والزيتون والمستغلات، إلا أن الخراب استولى على كثير من أطرافها فلم يبق إلا رسومها."(24)

إلا أن يشيد الأتراك العثمانيون ما يجدر ذكرهم في تلمسان، فغاية ما يرى لهم هو مسجد سيدي اليدون وضريحين بقربه عين الحوت إجلالا للرجلين الصالحين سيدي عبد الله بن منصور وسيدي محمد بن علي. أضف إلى ذلك عمليات إصلاح وترميم مست بعض المساجد والأضرحة لأولياء الله الصالحين مثلما حصل مع مسجد وضريح أبي مدين بالعباد بضاحية تلمسان، في عهد الباي محمد الكبير، وقد نقرأ في أعلى بوابة المسجد ما يلي: " الحمد لله أمر بتجديد هذه الروضة المباركة المشتملة على ضريح سيدي أبي مدين أفرنا الله برضاه، الأمير عبد الله السيد محمد باي أيده الله بنصره وجعل الجنة مثواه، عام ثمانية ومائتين وألف. أنظر إلى الدر الأبهى تراه في جيد شريف نظمه فلن عشيق القاضي عمر متقبل."(25)

وعلى ضوء ما تقدم يجدر بنا القول أن تلمسان التي كانت عاصمة للدولة الزيانية أضحت مدينة عادية خلال العهد العثماني، بعدما تراجعت مكانتها الإدارية والسياسية والثقافية والعلمية والعمرانية إلا أن حيويتها وأهميتها التجارية والاقتصادية ظلت قائمة أيام العثمانيين، فقد ذكرت الدراسات التاريخية أن سوق تلمسان اليومي، كان أهم سوق في البايلك الغربي نتيجة وقوعه على المحاور التجارية الكبرى، حيث كانت تعرض فيه المنتوجات الفلاحية والمواد المصنعة سواء الأوروبية أو المغربية، وهكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق تلك التي تأتي من فاس بالمغرب ووهران، وتلك التي تأتي من الصحراء وتنتهي عند إحدى موانئ المنطقة مثل هنين، الغزوات، مستغانم، رشقون، المرسى الكبير وميناء وهران.

وكان يتحكم في سوق تلمسان تجار المدينة من الحضر والكراغلة والأتراك العثمانيين واليهود والفاسيين، وأصبحت مدينة تلمسان حركة ورمية مكثفة للنشاط التجاري وكانت تتردد على سوق المدينة كل القبائل المجاورة وحتى البعيدة.

وكانت منتوجات تلمسان تتجه نحو المدن الأخرى بالبلاد المغرب بل وإلى مدينة الجزائر، ومما يلفت الانتباه أن قابض ضريبة السوق بمدينة الجزائر، كان يأخذ على قافلة تلمسان دينارين لكل حمولة، ويأخذ مثلا ثلاث وخمسين درهما على قافلة بني عباس، وربما كانت بضاعة تلمسان يدفع عليها التجار مثل الدرهم لأهمية الحمولة وحجم الكمية. وفي المقابل كانت تقصد تلمسان قوافل تجارية قادمة من بلاد السودان مارة بسجلماسة، تافيلالت، وجدة وفاس، حاملة للسلع العاج، الذهب والعبيد مقابل مواد مصنعة وكتب كانت رائجة بسوق تلمسان. كما لا نغفل أيضا أن تلمسان كانت منطلق القوافل التجارية باتجاه الصحراء مارة بتافيلالت وتومبوكتو.

وعندما كانت وهران في قبضة الإسبان كانت تلمسان ممرا رئيسيا في العملية التجارية الخارجية وذلك عبر ميناء هنين والغزوات ورشقون، حيث كان يتم التعامل مع الموانئ الإسبانية والفرنسية والإيطالية والمغربية وكذا ميناء جبل طارق لكن لما تحررت وهران أصبح ميناء هذه الأخيرة هو المنفذ الرئيسي للتجارة التلمسانية مع أوروبا. وأخيرا لا بد من التنويه بتجارة تلمسان مع المغرب الأقصى، فغالبا الدور الذي لعبه التجار الفاسيين بسوق المدينة اليومي كتجار جملة، والقوافل التي كانت تنطلق من تلمسان نحو الصويرة، سلا، طنجة وتطوان قاصدة تلمسان ومتجهة نحو الصحراء.(26)

الهوامش

(1) هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ترجمة: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ج2، ص 54.

(2) المصدر نفسه، ص 57.

(3) الزياني، أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، حققه وعلق عليه: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، طبعة 1412هـ/1991م، ص 148.

(4) شالر، وليم، **مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 35.

(5) فارس، محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الأديب، دمشق، 1969، ص100.

(6) أبو القاسم، سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (16-20م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، الجزء الأول، ص 172.

(7) الزياني، أبو القاسم، المصدر السابق، ص 145.

(8) ابن عبد القادر الجزائري، محمد، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق: د. ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، مصر، الطبعة الثانية، 1384هـ/1964م، الجزء الأول، ص 17.

(9) أبو القاسم، سعد الله، "كتابة الطاقين، مخطوط جزائري من القرن السابع عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 7-8، 1977، تونس، ص 66.

(10) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 94.

(11) المكناسي، محمد بن عبد الوهاب، رحلة المكناسي (إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785)، تحقيق وتقديم: محمد بوكبوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003، ص 331.

(12) أبو العيد دودو، "الجزائر من خلال التاريخ بوجاد"، مجلة كلية الآداب، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 1970، ص ص 64-65.

(13) عزيز، سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م، ص 509.

(14) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، الجزء الثالث، ص 222.

(15) مسلم بن عبد القادر، خاتمة أنيس الغريب والمسافر في طرائف الحكايات والنوادر، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1394هـ/1974م، ص 87.

(16) المصدر نفسه، ص 92.

(17) ابن عبد القادر الجزائري، محمد، المرجع السابق، ص 18.

(18) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص 172.

(19) بلبراوات، بن عتو، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779-1797، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2002، ص ص 222-223.

(20) أبو القاسم الزياني، المصدر السابق، ص144.

(21) المصدر نفسه، ص 142.

(22) المصدر نفسه، ص 144.

(23) ابن عبد القادر الجزائري، محمد، المرجع السابق، ص 18.

(24) المكناسي، محمد بن عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 331.

(25) Brosselard ch . « les inscriptions Arabes de Tlemcen ». In R.A, 1859, p.87.

(26) الزيلي، محمد، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص ص 64-76، 81-82، 88.

الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وآلية التعامل التجاري
من خلال مخطوط قانون الأسواق

د. عبد القادر صحراوي
جامعة سيدي بلعباس

تشكل الأسواق هيئات اقتصادية ذات ميزة مشتركة تتمثل في تخصص مهني دقيق مصحوب بتمركز جغرافي واضح في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني. وتحمل كلّ تجارة شارتها معها، ويظهر اسم كلّ مهنة ثلاث حلقات، تشمل المركز الحرفيين والتجار لفرع واحد، ثم النقابة المهنية التي تجمعهم، والمكان الذي يحمل إسمهم، والذي أصبح مستقلا عن الحي الملكي. ولعلّ أسواق الجزائر العثمانية وتنظيماتها المهنية والحرفية هي التي تكشف عن ذلك الاهتمام بالحركة التجارية للمدينة، ونشاطاتها الاقتصادية عامة والصناعية على وجه الخصوص.

نواة الأسواق

يمكن أن يصبح التخصص التجاري الذي عرفنا إلا تفرع أعضاء طائفة واحدة لنشاط محدد[1] فيما يتعلق بمدينة الجزائر، وهناك مثالين بهذا الخصوص. هذه الحالة الخاصة، يشمل الأول أعمال الطائفة الترابية التي تجمعت في سنة 1153 هـ الموافق لـ 1740-1741 م حول خمسة نشاطات مذكورة في المخطوط. التوزيعات هي: الفرازين (الخرازين)، والصباغية (صبور القماشات)، والفرازين، والحلاوجية (صناع وباعة الحلويات)، والكلايجية (باعة الكواكه الجافة)[2]. والظهر أرجحا السجلات الخاصة بجميع الضرائب التي قدمها دي فولكس "Devoulx" خمسة مهن للطائفة المذكورة، وتضم باعي الخرق، والطحانين والحالين وباعة الفحم[3]. ويشير إلى أن طائفة بني ميزاب هي الأكثر غنى، ما سمح لها بتقديم قروض منتظمة إلى الداية. هذا ولم تكن هذه النشاطات مركزة في شارع معين، أو في مكان مخصص ضمن النسيج العمراني، فهي لم تجتمع مهنيا، ولم تكن حصة طائفة واحدة، وحسب ما يتم عنه إسم المهنة، يمكن أن يكون بنو ميزاب تابعين لمالكي المجهزات الثقيلة التي يسيرونها (صباغية) أو يؤجرونها (الفرازين)، أو يوظفون أنفسهم على مشروع حرفي (حلاوجية). على أن مهن صاغة الذهب والفضة، وطرافي العملة والصرف، قد احتكر لها أعضاء الطائفة اليهودية[4]، الذين تجمعوا في شارع واحد، إضافة إلى دار العملة، بحيث يكونون قريبين من بعضهم البعض ضمن نفس النواة التجارية.

هذه المنطقة التي تم تدميرها من أجل إقامة ساحة مختلف الأسلحة خلال عهد الاحتلال الفرنسي، أزيلت خمسة عشر شارعا تجاريا على الأقل وأكثر من أربعمائة مسكنا في مدينة الجزائر العثمانية. وقد قضى هذا التدخل الفرنسي العساري الأول بتحطيم المنطقة التجارية التي تعتبر نقطة اتصال وربط بين محور شرق-غرب لباب الجزيرة (الشارع البحرية في عهد الاحتلال الفرنسي)، ومحور شمال-جنوب، باب الواد/ باب عزون، والذي يشكل النواة المركزية التاريخية، كما أحدثت تغيرات كثيرة بالمنطقة المنخفضة التاريخية فيما بين 1861 و1866، برفع مستواها إلى أكثر من 17 مترا لتشييد شارع الجمهورية، وأدت هذه الأشغال إلى اختفاء نصف الجامع الجديد[5].

وإنّ مواجهة معطيات كثيرة تضمنتها مختلف وثائق الأرشيف والدراسات الطوبوغرافية لمدينة الجزائر، التي تمثل المصادر الوصفية والمخططات المنجزة في بداية الاحتلال الفرنسي، والتي تسمح لنا باقتراح مقاربة حقيقية لإعادة تمثيل شوارع المنطقة المركزية المذكورة، وحتى يكون الوصف ملائما، فإننا نبدأ بالشوارع الموجهة من الغرب إلى الشرق والموازية لخطوطها من الجنوب إلى الشمال، وذلك ابتداء من الحد الشمالي لورشة السفن البحرية، التي لم يمسها بالمنطقة التي تعلوها أي طريق، وهكذا تتوالى انطلاقا من باب عزون على مستوى قصر الداي المعروف بدار الإمارة ثلاثة طرق متوازية باتجاه الشرق ناحية باب الجزيرة، ويبدأ الأول المعروف بطريق الصاغين بباب حي مقابل الطريق المسماة بوبا خلال عهد الاحتلال الفرنسي، والتي عرفت بأربعة أسماء: السوق الجديد، وسوق الترع (الخشب)،

وزنقة الخندق، وجامع سوق اللوح، وتنتهي أي الطريق عند مستوى جامع الجديد تحت اسم القايسية أي صانعي قلادات القرن[7]، ثم سوق الصاغين الذي هو عبارة عن مصنع حقيقي، ترده عليه العرب والبدو بالخصوص من أجل صنع قناديلهم، حيث كانت تستعمل كميات كبيرة من القرمزة والفضة والفرة ومكوّنات صنعية أخرى[8].

أمّا بالنسبة لسوق القايسية، فقد مثّل إحدى الساحات الرئيسية لمدينة الجزائر، وقد صدرت أغلب المصنوعات نحو تونس، وليبيا، ومصر، وتم شراء قرن الجاموس الذي يعتبر المادة الأولية في شكل حمولات، يقوم الخطوط الخيوط من قبل الصانع بشرائه[8] بعملية التوزيع عليهم، وذلك تبعا لحاجة كلّ مصنع[9]. ويمكن مشاهدة الساحل وسطح وزنقة صناعة السفن انطلاقا من الدكاكين الموجودة على اليمين، ونزولا عبر الشارعين اللذين يعتبر أحدهما امتدادا للآخر باتجاه الميناء هذا الساحل وهذا السطح تحولا إلى موقع للتفريغ أثناء فترة الاستعمار الفرنسي[10].

وينقسم الطريق الثاني إلى جزئين، ويبدأ من مكان مقابل لساحات الحوات، غير أنّ هذا الإسم لا يعني مقر حاكم مدينة الجزائر. ويشير دي فولكس "Devoulx" إلى وجود ساحة بين قصر الدايات ودكاكين شارع باب عزون يسميها السكان الحوات حيث تباع الفواكه والخضر[11]. ويقرأ توضيح وشكل هذه الساحة جيدا في الجزء الظاهر في أسفل المخطط المعد في سنة 1840[12]، لتنفيذ مشروع ساحة الأسلحة المقابلة قبالة مسجد كتشاوة الذي حوّل إلى كنيسة. وفي غاية هذا الطريق، دمرت بعض المساكن، واستثني قصران، يعرف الأول بدار حسان باشا المحاذي للجهة الشمالية للجامع، والذي أدخلت عليه تغييرات لتوسيعه وفقه لوظيفته الجديدة كمقر للحاكم العام الفرنسي، أمّا الثاني فهو قصر دار عزيزة بنت الداي المقابل لجامع كتشاوة والمتصل بقصر الدايات، الذي أدخلت عليه تغييرات طفيفة ثم حوّل بعد ذلك إلى قصر أسقفي للديانة الكاثوليكية، كما استعملت أعمدته الرخامية التي تحمل قبة قطرها اثنا عشر مترا خلال الأشغال لتهيئة جناح الكنيسة. ويطلق على الجزء الأول الطريق الثاني اسم القيصرية بباب عند كلّ طرف، واستعمل المكان لبيع الكتب ويقرأه النساخ، وكتاب الضبط وصناع البرانس[13].

أمّا الجزء الثاني الذي هو أحد أطرافه، فيمثل طريق الصاغين أو الصاغة، ويصل إلى غاية باب الجزيرة، هذا الأخير الذي حلّ محل الجزء الأول المعروف بالقيصرية، وسمّي الطريق كلّه زنقة الصاغين، ويقع الجزء الثالث على طريق باب عزون بواسطة باب بجانب جامع السيدة وينتهي عند أحد أبواب البادستان[14] الذي يحتمل أن يكون الباب الشمالي الغربي، ففي هذا المكان يتركز صناع الخفاف المعروفين باسم الشماقجية. ويجدر بنا قبل وصف هذا الطريق، التوقف قليلا عند مسألة موقع مسجد السيدة الذي سنتخذه سندا لإعادة تحديد بقية الطرق.

ففي مخطط البيان يخطئ ترميل "Esdel" في موقع المسجد المذكور بالنظر إلى المعلومات المتوفرة، ويكرر كلاين "Emerit" الخطأ نفسه في رسمه[15]. في حين تسمح لنا ثلاثة مخططات[16] بتحديد مكان مسجد السيدة

الذي دمر في شهر أفريل من سنة 1831، هذه المخططات التي أنجزت قبل وبعد تدميره، والتي تتفق على تموقعه في طرف المقابل لقصر الداي. أمّا وصف لودويي "Lodoyer"[17] فيجمع هذا المبنى الديني في مجموعة كبيرة من المنازل المتداخلة التي تحتوي على باب أمامي مصنوع من الخشب موجود بالواجهة الغربية، فهو المدخل الرئيسي للصحن الكبير للقصر. وهذا ما يؤكد أنّ الطريق الوحيد الذي يفصل قصر الداي عن مسجد السيدة هو طريق باب عزون عند التقائه بطريق باب الواد.

وبالنظر إلى الخصوصيات المعمارية التي ذكرها لودويي، يعتقد بأنّ توجيه هذا المبنى المربع المحاط بأقواس قرطبية الشكل بمسجد علي بتشين في 1622، قد اعتمد خلال إعادة بناء جامع السيدة في النصف الثاني من القرن 18م، هو المبنى الذي شيد في عهد محمد باشا (1766-1790)، ويؤكد قرار لسنة 1198/1784م وجود ممر ملتصق بالمسجد مواجه لدار السكة، حوّل إلى باب يفضي إلى مسجد السيدة[18]. لكنّ هيئة غير مؤرخة[19] تذكر أنّ الهدف من إعادة بناء هذا المسجد هو تصحيح اتجاه قبلتها، هذا وقد مسّت الأشغال المثمرة كلّ المآثر القريبة منه كما في تلك الفترات المتحررة سوقًا[20].

أمّا فيما يتعلق بأبعاد هذه البناية الدينية، فإنّ دي صال "De Salles" يشبهها انطلاقا في مسجد قصر أرواة في القرن، لسنة 1844[21]. وتدعم هذه المعطيات الوسط الفرنية التي تضمنها مخطط فليبار "Phillibert"، والذي يموقعها قبالة القصر بشكل هذا الأخير محدود من الجهة الغربية، على عكس المخططات الثلاثة الآنفة الذكر. وبالعودة إلى إعادة رسم النواة المركزية للمنطقة المعمارية، تشير إلى وجود ساحة صغيرة هنا عين مركزية مواجهة لمدخل قصر الجنينة أو دار الإمارة. ويبرز مخطط أودال "Eudel" وجود جامع الشواش أي مسجد ضباط الشرطة العسكرية باحتلال جهات هذه الساحة[22]، بينما وضعها فليبار "Phillibert" قبالتها، على امتداد واجهة قصر الجنينة، وهو ما يتطابق مع وصف دي فولكس "Devoulx"[23]. وحسب أودال "Eudel"، فإنّ محل الجامع الذي يوجد بشارع باب عزون، ويكون ملتصقا بقصر الجنينة[24]، غير أنّه لا يحدد في أي جزء من الشارع، ولا يقدم قرائن موضحة لذلك.

في حين يضع ريمون "Raymond" هذا المحل في مواجهة الساحة الصغيرة[25]، في مكان المسجد الذي أشرنا إليه. إلاّ أنّنا نعتقد استنادا إلى المعطيات المذكورة أنّ محلا واحدا بأبعاد صغيرة قد يوجد على خط امتداد القصر، فيكون بذلك محاذيا لمسجد الشواش، وبواسطة هذا المحل مجموعة من المكاتب منها المكتبة التي تأوي حاكم المقبل، والثانية أنها قائد الأفراد، والثالث حراج رئيس حراس الإنكشارية[26]. هذه المكاتب التي يموقعها دي فولكس خارج أسوار قصر الجنينة[27].

وينطلق من هذه الساحة المحورة طريق على خط مستقيم يصل إلى الباديستان، عرف بالجين، واحد باسمي الخيضر يخص جزئه الأول، والرصاصية في الجزء الثاني، غير أنّ ريفوله ينسب الجزء الأخير إلى الباديستان. أمّا آخر طريق يذكرها أوديل باتجاه الشمال، فهي التي عرفت خلال العهد العثماني ثلاثة أسماء، هي طريق حملي المحصورة بين شوارع باب الواد والشماعين، المعروفة بطريق كليوباترا خلال عهد الاحتلال الفرنسي، في الوقت الذي عرف فيه الجزء الثاني من الطريق برقعة سيدي المرداني، وهو اسم زاوية لها مقبرة واسعة الأرجاء توجد على مقربة من المكان، أمّا الجزء الثالث، فيحمل اسم البكورة أي بستان الفول والفواكه.

وقد وصل عدد الأحياء التجارية التي تحتوي على العديد من الشوارع ذات النشاطات الرئيسية إلى حوالي ستة عشر، ويتم التعرف على ما يقارب الاثنين والأربعين سوقا من بين الخمسة والأربعين. غير أنّ المخطوط المتعلق بالأحكام القضائية المطبقة على الأسواق، يكشف عن التقسيم الإداري للمنطقة التجارية إلى حوالي تسعة قطاعات رئيسة. ويشير إلى تعيين أشخاص مختصين في نهاية القرن 18 م من أجل جمع الضرائب في كلّ سوق على حدى تفاديا للتلاعب مثل: السوق الكبير، وسوق السمن، وسويقة عمّور، وباب عزون، ودار الانكشارية، وباب الجزيرة، وسوق باب الواد، والرحبة القديمة وكشاوة.

ويتكون السوق في شكله العام من تجمع المتاجر المبنية على طول الشارع، أو عند تقاطع الطرق أو حول ساحة عامة. وفيما يتعلق بالمتاجر التي تتكون منها أسواق مدينة الجزائر، فإنّ معلوماتنا حولها قليلة. إلاّ أنّ هايدو "Haedo" ذكر أنّ عددها قارب الألفي متجر في نهاية القرن 16 م موزعة على سوقين القديم والجديد. أمّا في بداية القرن 17 م، فإنّ فراي ملشور "F.Melchor" يؤكد أنّ الشارع يحتوي في أكثر من ألف متجر، منها خمسة متجر بياضات وأقمشة قطنية، إضافة إلى مائتي متجر أكلات، في الوقت الذي يلاحظ فيها أنّ أغلب الحايكين هم تجار الأقمشة المغربية الذين وصل عددهم إلى اثنين وعشرين، وأكثر من مائة ليسوا بالأغنياء عارضها.

وانتشرت الدكاكين كثيرا لتجاوز عددها الستة في كلّ شارع من شوارع مدينة الجزائر والأماكن العمومية، حتى تحيط بالسوق أو ساحة المتاجر. كما تجاوز عدد متاجر الشمع الستمائة، وباعي التبغ الثلاثة، ناهيك عن قيام السكان الأصليين والمسيحيين ببيع التبغ في رزم صغيرة في مختلف أركان الشوارع وعلى طرقها.

ثالثا: التجارة والمهن وبنية التنظيمات الحرفية

اهتم ابن خلدون في أبحاثه للمجتمع بفئتين من الحضر هما الحرفيون والتجار، ويشير أن أفراد الفئة الأولى إلى طبقة متواضعة وضعيفة رغم أهمية عددها وانتمائها للمجتمع التقليدي، لا يتعدى مستوى معيشتها مرحلة الكفاف، بينما تستند فئة التجار على رجال الحكم، ولا يمكنها التحرر من هذا الخضوع ورقابة سلطتها السياسية الخاصة، باعتبار أنّ

ممارسة التجارة تستلزم عند بلوغها حجما معينا حماية الماكثين لنفس هذه السلطة. ويشير ابن خلدون أيضا إلى وجود فئتين من التجار، فئة تنتمي إلى الطبقات الدنيا وغالبا ما تكون على علاقة قارة بسوقي العامة، الذين يكذبون ويحلفون ويغشون زورا، ويحرفون ويكررون الإيمان وأسعارهم، والوسطاء قبالي العدد الذين يحتكرون بقيمة عالية، ويتعاقدون التجرة إلى الصفقات الخاصة، وسرعان ما يجد هؤلاء الناس أنفسهم على رأس ثروة كبيرة أو موارد، ويسمح لهم الغنى بالتقرب من السلطة والحصول على شهرة بين عامة الناس، ويتصف هؤلاء أيضا بجرأة النفس، كما يمنعهم عن الاهتمام بتفاصيل العملية التجارية تاركين ذلك لمتعلميهم وخدمهم[19].

وفيما يتعلق بالنشاطات الحرفية، يميز العلامة ابن خلدون بين الحرف البسيطة اليدوية، فهي مهن عامية وضرورية، وتضم النجارين والحدادين والخياطين والجزارين والنساجين، وقد وجد هؤلاء بسبب حاجة الناس إليهم فهم مقيمون وموظفون. ثم تشهد هذه المهن الأساسية بعد تلبية حاجات المجتمع الحضري عملية تطور وتحسين الإنتاج، في الوقت الذي تظهر فيه مهن تتطلبها الظروف الاجتماعية، مثل مهن الإسكافي والدباغين، ووسطاء الحرير وصياغة الذهب، مما يؤدي إلى ظهور المواد الكمالية. ويفسر ابن خلدون هذا الظرف بالبحث عن الفنون المتقنة والمتطورة الحضارة هي في أوج ازدهارها، ويساعد هذا الازدهار الحضاري في بلوغ هذه الحرف نماء كبيرا، كما يسمح للحرفيين في المدن الكبيرة بتأمين معيشتهم وممارسة مهن جد مربحة، وفي هذا السياق يمكننا ذكر العطارين، والنحاسين، والحمامين، والطباخين والهراسين، ولكن هناك أيضا النساجين، والمغنين والمصححين، الذين يحث عليهم أصحاب الذوق، إضافة إلى الحضري الباحث في المسائل الفكرية[20].

ويحلل هايدو "Haedo" من مختلف المهن التي تميز بها سكان مدينة الجزائر وحولها في نهاية القرن 16 م والتي يمارسها السكان الأصليون والعثمانيون واليهود. ويمثل السكان الأصليون الأغلبية، وينقسم العمل بين الحضر أو البلديين والبرانية أي الأجانب عن المدينة. ويمارس القسم الأول مختلف الأنشطة التجارية، ويملكون متاجر لبيع مختلف الأشياء، وخاصة مواد الغذاء، في حين يعيش أغلبهم من فلاحة الأرض، أو في المنازل الريفية أين يقومون بجني الخبز، وفلاحة الشعير وغرس الفول، وتربية الأبقار والماشية. أما الأندلسيون الذين يشبهون بالحضر فيمارسون مهنا كثيرة ومختلفة، نظرا لمواقعهم القديمة، ومن ثم نجد منهم من يصنع البنادق، والبارود وملحه، إلى جانب الخياطين والإسكافيين والحرفيين، وحدادين وفنون مختلفة. كما يقوم البعض منهم بصناعة الحرير، ويشرف البعض الآخر على متاجر يبيعون فيها مختلف أنواع الخردة.

أما القسم الثاني أي البرانية الذين يأتون من المناطق الجبلية للعمل في داخل مدينة الجزائر، فإنهم يكسبون عيشهم بخدمة العثمانيين والأغنياء من السكان الأصليين، وهناك منهم من يزرع أعشاب الحدائق والكروم، ومنهم من يشتغل حمالا في السفن الشراعية للحصول على الأجور. كما يبيعون الأعشاب الطبية، والفواكه، والفحم والزيت

والزبدة والبيض وأشياء أخرى مماثلة. وبالنسبة للعثمانيين فهم قادة عسكريون ورجال سياسة وحكم، وتجار وأرباب عمل وضباط ميكانيكيون من مختلف الجهات.

أمّا الجالية اليهودية، فهي تتاجر في مختلف الأشياء، لكنّها تشكل أغلبية الصاغة في مدينة الجزائر، وتتميز بضرب العملة الذهبية، والفضية والبرونزية، كما أشرفت على دار العملة[37]. وإنّ مسألة ضرب العملة، وتحويل النقود الفضية وعمليات الصرف والقرض بفوائد[38]، التي أوكلت إلى اليهود هي ميزة عرفت كلّ المدن العربية خلال العهد العثماني. هذا وتميزت مدينة الجزائر في نهاية القرن 16 م بوجود هيئة مزدوجة للشغل، نظرا لأنّ تقسيم العمل كان يتم على أساس التفرقة الاجتماعية بين سكان مدينة الجزائر وقام الحضر بالمهن الشريفة، في حين قام الوافدة بالأعمال المعتمدة على الجهد العضلي، مما أدى إلى تفوق الحضر الذين شكلوا أهمّ صناعة حقيقية آنذاك لأي منافسة من الفئة الوافدة التي عاشت في مختلف عالم. أمّا الأندلسيون القادمون حديثا إلى الجزائر، فقد تمكنوا بفضل الحرف التي وجهوها إلى استطوال من الاندماج والانتماء إلى فئة الحضر.

وشهد الربع الثاني من القرن 17 م تخصصا داخل النشاطات الحرفية نفسها كما هو الشأن بالنسبة للحياكين والإسكافيين والحدادين، فمن الخياطين من يخيط الصدريات، ومنهم من اقتصر نشاطه على القفاطين وهي عبارة عن عباءات طويلة، وآخرين أشرفوا على تحضير القبعات والأحزمة والأمتعة. أمّا الإسكافيون فهناك من صنع الأحذية التركية، ومنهم من فضّل صنع الأحذية المكورة، وآخرين صنعوا الأحذية الموريسكية، في الوقت الذي صنعت فيه أيضا أحذية للمسيحيين الموريسكيين، ونشير إلى وجود حدادين للرجال وآخرين للحيوانات، باعتبار أنّ العمالي الذي يصنع حذاءه، يقصد بعد ذلك الحداد لوضع القطع الحديدية[39]. وساهم الموريسكيون في النشاط التجاري لمدينة الجزائر بشكل كبير، وخطوا أغلب الخدمات تقريبا، فمنهم صناع الأسلحة والبنادق، والأقواس والسهام، وحتى الإشراف على المياه والسواقي كانت من نصيب الأندلسيين المطرودين[40]. ويذكر ابن المفتي حسين بن شاوش في مخطوط كتبه في منتصف القرن 18 م، أنّ الحاج علي آغا قد اعتلى سدة الحكم في سنة 1664م وسن قوانين حد حكيمة شجعت على الوسطاء، وزادت في الثروة العامة. ودفع ذلك الناس إلى البحث عن الألبسة الصوفية ذات الألوان المختلفة، والأقمشة الفاخرة، والأمتعة المتنوعة، مما أدى إلى ظهور صناعات جديدة تختلف عن سابقاتها[41].

وقد لوحظ أنّ المهن المختلفة التي كلّفت الضروريات اللازمة للمدينة، ورفعت من مستوى الرواج الاقتصادي، إنّ هذا التوسع في المهن الذي رافق النمو الاقتصادي لمدينة الجزائر في هذه المرحلة التاريخية، هو الذي يوازي النمو الاجتماعي الحضري الذي توصل إليه ابن خلدون كما ذكرنا آنفا، ويمكننا من خلال عدد التنظيمات المهنية تطورها خلال ثلاثة قرون من العهد العثماني بالجزائر إلى استخلاص مجموعة من الاستنتاجات تتعلق بالنمو الاقتصادي والثروة العامة، اعتمادا على المعطيات المتاحة، وتبيان علاقتها بالتنظيم والإدارة الاقتصادية للمدينة.

في البداية تجدر الإشارة إلى أنّ تجارة بعض المواد كانت من اختصاص حكومة إيالة الجزائر منذ إلحاقها في الهيئة الاقتصادية، وتعلمنا شهادة هايدو "Haedo" أنّ التجار ليس بإمكانهم الفرع التجارة واسعة مثل الجلود وشمع العسل، باستثناء الذين يعقدون اتفاقا مع الحاكم العثماني لشرائه. هناك المتوجين من السكان الأصليين، ثم يبيعها للمسيحيين[43]. ويذكر أنّ القاضي حيث مطلقة على شمع العسل وكلّ أنواع الجلود، حتى لا يستطيع أي إنسان شرائها من السكان أو بيعها للمسيحيين، ونفس الأمر بالنسبة للحبوب والمواشي[44].

غير أنّ الإدارة العثمانية لها السلطة على بعض المواد التي توصف بأنّها إستراتيجية كالتي ترتبط بتموين الجيوش مثل الرصاص، والحديد، وملح البارود، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لتموين قصور الدايات وقيادة الجيش داخل المدينة وخارجها بمواد مثل الحبوب، والقمح، وزيت الزيتون والقمح والجلود والصوف وما إلى ذلك. ولتسهيل هذه الحركة التجارية والمهنية تم إصدار مجموعة من القوانين تسمح بالإنتاج أو تمويل هذه المواد[45]. ويعتقد ريموند "Raymond" أنّ مدينة الجزائر كان بها ثلاثة وثلاثون تنظيما مهنيا، ويعيد ذلك إلى تراجع أهمية المدينة، وضعف حركتها الحرفية[46]، بينما يشير هوارى تواتي إلى سبعة وخمسين مهنة في القرن 17 م، وحددوها تراجع من ثلاث وثلاثين إلى ثمانية وعشرين مهنة[47] ما بين القرنين 18 و19م.

إلاّ أنّ مخطوط الأسواق الذي كتب ما بين القرنين 17 و18م يسمح بإحصاء 51 مهنة من ضمن 5 تنظيمات مهنية حرفية، و8 تنظيمات أخرى تشمل تسيير الأسواق والمستودعات التي يقوم بها الفونداكجي، والوزان والمرصين أو الشكاين، والوزعين، والسود أو النار، والمستلزم والتاجر وبائع الجملة أو الوسيط المعروف بالسركيني، وإضافة إلى ما ذكره دي فونكس في مجموعة ملاحظاته حول وجود 34 رئيسا للتنظيمات المهنية، يمكن إضافة 9 مهن فيصل العدد إلى 60 مهنة، منها 5 مهن على أساس عرقي هي أمين بني ميزاب، والأغواط، والقبائل، والبسكريين، والجيجليين، ثم يشير دي فونكس إلى الخلوق والضرائب، فبرز مستحقات الضريبة العامة بالنسبة لكلّ رئيس لتنظيم مهني وعرقي في شهر محرم من سنة 1103هـ/1691م حسب القوانين القديمة التي عززت بنصوص حديثة[48]، وفي نفس السياق تم ذكر الشارع الخاصة برئيس الطائفة اليهودية، وآغا زواوة، وأمين أهل حربة، وهي مجموعات عرقية إضافية. ونضيف إلى هذه التنظيمات الستة، تلك التي سيرها قائد الرصيفان أي رئيس طائفة السود والتي كلفها قائد أمرم بن أمين المحطة والمحتسب في 1110هـ/1699-1698م[49]، ويمثل بيع الخبز والحبوب والكعك. وتنتمي هذه التنظيمات التسعة إلى فئة الزوافة، الذين مارسوا مهنا تتطلب الجهد العضلي، وهي المهن التي تخضع مواضعا الأولى لسلطة الإدارة العثمانية.

وإلى جانب هذه المهن التي يمارسها بنو ميزاب والبسكرة والتي ذكرناها آنفا يقوم البسكريون بالخدمات البحرية والحمالة، ونقل الماء[50]، والحماية، والحراسة الليلية، وتنظيف الشاحن، والتجارة المميزة[51]. ويمارس

الأمونطيون لمادة الزيت[51] بصفة استثنائية، وليس من المستبعد قيامهم بوظائف وزن الزيت والنقل، أمّا السود فهم عمال يوصون وحمالون[52].

واختص الميزابيون في الطحن، فهم بالتالي طحانون[53] يطحنون القمح والحبوب للجنود والأسرى[54] باستخدام أفران البايلك، في حين وصف الزنوج بأنّهم حرفيون متواضعون[55] أو مشرفون على الأفران ويكنسون زوايا البناء[56]، وتسيير الدوريات الليلية[57]. وتضمن مخطوط التشريفات مصطلح جماعة للدلالة على التنظيمات الحرفية مثل جماعة الحكاكين وجماعة الكواشة[58] أي المشرفين على الأفران. وفي سنة 1108هـ/1696-1697م اجتمع شيوخ البلد والشيوخ لجامع السيدة لتصفية حسابات التنظيمات الحرفية التي كان عليها ضرائب[59] اتجاه السلطة العثمانية، ويبرز هذا الأمر قيام شيخ البلد أي رئيس الإدارة المحلية بمراقبة التنظيمات المهنية والفصل بينها، وجمع الضرائب ثم إعادة الأموال إلى الخزينة كلّ شهرين، ويساعده في ذلك أمين يعرف بالخوجة الذي يقيد الحسابات في سجل خاص[60]. إلاّ أنّ مسألة جمع الضرائب قد عرفت تطورات مختلفة، فقد قبل الشروع في عهد الداي بابا أحمد يعين أمين عن كلّ سوق لدفع الضرائب أو الغرامة لخزينة الدولة إتقاء لحدوث اضطرابات في المدينة[61]. هذا وحمل مصطلح صناعة عدّة معاني منها المهن، والعقود والحرف والصناعات بينما قصد به في المخطوط السالف ذكره الإسكافيين، وفي السياق ذاته طلب الداي من أمين الخدامين وأمين الصناعة التدخل لتحديد أسعار ثلاثة أنواع من الأحذية[62]، إتقاء لأي اختلاف في المستقبل[63].

ونخلص إلى القول بأنّ تنظيم الأسواق عن طريق التنظيمات الحرفية يسهل تحقيق هدفين أساسيين هما مراقبة هذه التنظيمات، ودفع الضريبة إلى الخزينة ضمن كلّ تنظيم حرفي، فضلاً عن حل المشاكل القائمة بين الحرفيين والتجار. كما تؤكل الضمانات فيما بينهم وهو ما يزيد الجميع قوة وتنظيماً، والأمر نفسه يمكننا ذكره بالنسبة للتوزيع الجغرافي للنشاطات الحرفية والمهنية، وربط ذلك بالقرب أو البعد عن المساجد لما شكلته هذه المؤسسات الدينية الإسلامية من أهمية عظيمة في حياة سكان مدينة الجزائر.

الهوامش

1. Raymond (A), *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985, p.242.
2. عبد الله عبد بن الحاج يوسف الشريف، كتاب الوقف بالجزائر الأسواق وهو مخطوط رقم 1378/670، ورقة 59، المكتبة الوطنية الجزائرية.
3. Devoulx (A), Tachrifat. *Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger*, Alger, 1852, p.23.
4. Ibid, pp. 20-21 ; Touati (H), « *Les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane* », Revue d'histoire Maghrébine, 45-48, 1987, p.268.
5. Gulauchin (E), Alger, Alger, 1905, p.43.
6. Eudel (P), *L'orfèvrerie Algérienne et tunisienne, Alger, 1902, pp. 78-79.*

7. Khodja (K), *Le miroir, aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, Paris, 1985*, p.238.
8. Eudel (P), Petits métiers algériens, Alger, 1901, p.23.
9. Khodja (K), op.cit., p.238.
10. Eudel (P), L'orfèvrerie..., op.cit., pp.78-79.
11. Devoulx (A), « *Les noms des rues d'Alger* », la revue Algérienne, 1877, p.107.
12. Ministère de la Défense, service historique de l'armée de terre, château de Vincennes, archives du génie, article 8, section 1, Alger, Carton 4, feuille 8.
13. Eudel (P), op.cit., p.79 ; Khodja (K), op.cit., p.237.
14. Eudel (P), op.cit., p.79.
15. Emerit (M), « *Les quartiers commerçants d'Alger à l'époque turque* », Algeria, nouvelle série, 25, 1952, p.8.
16. Raymond (A), « *Le centre d'Alger en 1830* », Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, 31, 1981, pp.76-77.
17. Devoulx (A), Les édifices religieux de l'ancien Alger, Alger, 1870, p.134.
18. Ibid, p.153.
19. Colin (G), *Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie*, Paris, 1901, pp. 129-130.
20. Devoulx(A), op.cit. pp. 152-153.
21. Archives d'outre-mer, Aix-en-Provence, E80-1675.
22. Eudel (P), op.cit., pp. 76-77.
23. Devoulx (A), op.cit., pp. 157-159.
24. Eudel (P), op.cit., p.80.
25. Raymond (A), op.cit., p.84.
26. Eudel (P), op.cit., p.80.
27. Devoulx(A), Tachrifat..., op.cit. p. 25.
28. Eudel (P), op.cit., p.79.
29. Raymond (A), op.cit., p.84.
30. Devoulx (A), Les édifices..., op.cit. p. 129.
31. Eudel (P), op.cit., pp.79-80.
32. [illegible] 311.
33. Haedo (D), *Topographia e historia general de Argel*, T.I., Madrid, 1927-1929, p.97.
34. Bibliothèque nationale de Madrid, section Manuscrits, MS. N° 3227, Chap.36, lignes 3305-3306.
35. Ibn Khaldoun, *Discours sur l'histoire universelle (Al-Muqaddima)*, trad. Monteil, T. II, Beyrouth, 1981, p.813.

36. Ibid., pp.817-818.

37. Haedo (D), op.cit., pp.47-48, 51-52, 111-115.

38. Raymond (A), ***Grandes villes...***, op.cit., pp.111-115.

39. BN. De Madrid, MS. N° 3227, chap.32, lignes 3220 -3230.

40. Ibid., chap.35lignes 3250,3255,3260.

41. Delphin (G), « ***Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745***, Extrait d'une chronique indigène. Trad. Et annoté par... », J.A., Avril - Juin 1922, p. 210.

42. Haedo (D), op.cit., p. 93 et suivant.

43. Ibid, p.56.

44. Devoulx (A), Tachrifat... , op.cit., p.23 ; de Paradis (V), Tunis et Alger au XVIII siècle, Paris, 1983, pp.123 -132 ; Hoëxter (M), « ***Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque*** », Revue de l'occident musulman et de Méditerranée., 1983., pp.26-29.

45. Raymond (A), op.cit., p.93.

46. Devoulx (A), op.cit., pp. 23-24, 43 - 45, 48 et 65.

47. Ibid., 23.-24, 43- 45.

48. عبد الله بن الحاج يوسف، التشريفات، المرجع السابق، ورقة رقم 31.

49. Touati (H), op.cit., p.268.

50. Hoëxter (A), op.cit., p.22.

51. Devoulx (A), op.cit., p.23; Hoëxter (M), op.cit., p.27.

52. Touati (H), op.cit., p.268.

53. عبد الله بن الحاج يوسف، التشريفات، المرجع السابق، ورقة رقم 25، 31.

54. De Paradis (V), op.cit., p.119 ; Hoëxter (M), op.cit., p.26.

55. Raymond (A), op.cit., p.97.

56. Touati (H), op.cit., p.278.

57. De Paradis (V), op.cit., p.118.

58. عبد الله بن الحاج يوسف، التشريفات، المرجع السابق، ورقة رقم 24.

59. نفسه، ورقة رقم 82.

60. Devoulx (A), op.cit., p.23

61. عبد الله بن الحاج يوسف، التشريفات، المرجع السابق، ورقة رقم 111.

62. نفسه، ورقة رقم 50.

63. Touati (H), op.cit., p.281.

صورة الجزائر في كتابات فرانسيسكو ... الصحفي الإسباني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر

أ.د. حياة قرة
جامعة سيدي بلعباس

إن الهجرة الإسبانية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر تدخل في إطار السياسة الفرنسية التي فتحت أبواب الهجرة أمام الأوروبيين من أجل إنجاح سياسة الاستيطان الفرنسي و فرض التواجد الاستعماري في المنطقة.

إن التواجد الإسباني في الجزائر ليس وليد الفترة الاستعمارية الفرنسية، و إنما سبق لهم و أن استوطنوا المنطقة خلال عملية الطرد التي مست الأندلسيين إثر سقوط غرناطة سنة1492 آخر معقل للمسلمين في الجزيرة الأيبيرية، و أيضا يعود إلى الاحتلال الإسباني لوهران و المرسى الكبير خلال القرن السادس عشر، و الذي دام قرابة الثلاثة قرون(1505-1792).

و بعد استرجاع وهران إلى الحظيرة الوطنية على يد الباي محمد عثمان الكبير سنة 1791 و انسحاب الإسبان منها، أكد الباي للعائلات الإسبانية الباقية بأنها لن يصيبها ضرر طالما بقيت وفية[1] و هناك من عاد إليها مع رواج العلاقات التجارية الجزائرية- الإسبانية بعد حصول إسبانيا على امتيازات تجارية أقرتها معاهدة وهران سنة 1791 [2].

و مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، سنح للأسبان فرصا إحياء ذلك التواجد القديم في المنطقة ، و ذلك عن طريق الهجرة المكثفة نحو المنطقة الغربية من الجزائر و بشكل أقل نحو المنطقة الوسطى، و لعل السبب الحقيقي الذي شجع هجرة الإسبان إلى الجزائر لا يعود فقط إلى سياسة فرنسا في تشجيع الهجرة من أجل الاستعمار الاستيطاني ، و إنما يعود أيضا إلى الأوضاع التي كانت تعيشها اسبانيا خلال نفس الفترة من اضطرابات سياسية كالحروب الكارلوسية) و مشاكل اقتصادية و اجتماعية و توج ذلك بالأوبئة و الحروب الخارجية[3] و كان الحافز في ذلك الاعتبارات التاريخية و القرب الجغرافي و إمكانية التأقلم مع المناخ. و قد شملت مجموعة من الفلاحين و العمال العاطلين و الفقراء و حتى اللاجئين السياسيين.

لقد شكل الإسبان العنصر الغالب في صفوف الأوربيين بمنطقة الغرب الجزائري و استطاعوا أن يلعبوا دورا هاما في دفع الاستيطان و تطويره ، بل اعتبروا عاملا أساسيا فيه و قد ساعدهم على ذلك أن هدفهم الأول و الأهم تمثل في تحسين أوضاعهم المعيشية و هذا ما سهل بدوره على رأي المؤرخ الإسباني فيلار **Juan BTA Vilar** عملية اندماجهم في الحركة الاستعمارية[4] و أصبح تاريخهم مرتبطا بتاريخ المستعمرة عامة و تاريخ المنطقة خاصة ، و الشيء الذي يسجل لهم أنهم غدوا العمالة الاستعمارية بفضل عددهم يفوق عدد الفرنسيين(العمل الرخيص) بالغرب الجزائري.

إن هذا التفوق العددي للأسبان جعل السلطات الاستعمارية تفكر في سياسة مفادها السعي إلى كبح خطر التكاثر في صفوف الأجانب للحيلولة دون إمكانية تحول هذه الفئة الأجنبية إلى قوة تصبح ذات نفوذ و سلطة في المستقبل، و لقد حاولت فرنسا عن طريق سن قوانين التجنيس إدماجهم في المجتمع الفرنسي ، كما لعبت المدرسة الفرنسية و الجيش الفرنسي دورهما في هذا المجال.

إن محاولات إدماج الإسبان من الجيل الأول (المهاجرين) في المجتمع الفرنسي باءت بالفشل . لذلك جاء قانون 1889 الذي مس بتوجيه أبناء الأجانب المولودين بالجزائر، إلا أن هذا الجيل الثاني توصل إلى الاندماج السياسي فقط مع بقاء هؤلاء محافظين على عاداتهم و تقاليدهم و لغتهم ، و لقد حاولت الصحافة الإسبانية منذ ظهورها بالجزائر سنة 1880 أن تلعب دورا هاما في جمع شمل الجالية الإسبانية و المحافظة على روحها الوطنية و على اللغة و الثقافة الإسبانية.

و خلال الفترة الاستعمارية ظهر في الجزائر مجموعة من الصحفيين الإسبان ممن نالوا شهرة و كانت لهم مواقف اشتهروا معروفين بها و من بين هؤلاء الصحفي فرانسيسكو زافالا **Francisco Zavala**[5] ذلك الصحفي الذي نصب نفسه مدافعا عن حقوق الإسبان بالجزائر و قد وقف متحديا في كتاباته السياسة الفرنسية إلى أن انتهى به الأمر

بالجزائر . فمن هو زغالا؟ و ما هي أعماله في الجزائر؟ما هي مواقفه ؟ كيف كان يدافع عن الجالية الإسبانية؟ و أخيرا هل حظي الجزائريون باهتمام من طرف زغالا؟

يعتبر فرانسيسكو زغالا أحد اللاجئين السياسيين الإسبان [6] ولد بإسبانيا عام **1843** حل بالجزائر سنة **1879** تقلد عدة مهام أهمها:

مدير لجمعية الصداقة الإسبانية **La sociedad Amistad Espanola** في الجزائر العاصمة كان هدفها خلق نشاطات ثقافية خاصة بالأسبان و التي كانت تعد فيها الحفلات الإسبانية وسيلة للاجتماع و الالتقاء و كانت الجمعية تصدر صحيفة البالت وات **El Patuet** التي كان زغالا مديرها من **1882** إلى **1883**[7].

و خلال سنة **1883** أنشأ زغالا صحيفة الأخوة العاملة **Fraternidad Obrera** بالعاصمة و التي دامت إلى نوفمبر **1884** لتظهر من جديد بوهران سنة **1887** تحت تسمية الأخوة **La Fraternidad** و تستمر إلى غاية **1888** و هي سنة نفي زغالا[8].

و بعد ذلك تفرغ زغالا للكتابة و أصدر كتابه الموسوم ب العلم الإسباني في الجزائر **La Bandera Espanola en Argelia** في ثلاثة أجزاء ، و الذي خص فيه كل تاريخ التواجد الإسباني بالجزائر من **1505** إلى **1791** ، بل تعدى فترة **1791** و حتى فترة الاحتلال الفرنسي[9] ، و انتهى بالموازنة بين "تفاعل" القرنين الفرنسية و الإسبانية[10].

و قبل الحديث عن ما ورد في كتاب العلم الإسباني في الجزائر و الغاية من صدوره، لا بأس أن نعرج قليلا حول ما كان يكتبه زغالا في صحيفة الأخوة .

الأخوة La Fraternidad :

كان يعرض في مقالاته في الأخوة إلى مواضيع تتعلق دائما بالمهاجرين الإسبان و علاقاتهم بالمجتمع الذي يتطورون فيه، حيث كان ينادي باستمرار تخوفه من أن الإسبانيين في الجزائر سوف لن يحافظوا طويلا على لغتهم الأصلية لكونهم يتطورون ضمن عناصر اجتماعية و ثقافات أجنبية ، هو ما كان يثير تخوفه من المستقبل الذي ربما سيحمل معه فقدان الهوية و الشخصية و التقاليد الإسبانية [11]، لذلك فهو يحث دائما على التمسك بها بعيدا عن الانصهار الثقافي مع الفرنسيين ، كما كان يحث على الرجوع إلى لغة سرفانتس **Cervantes** عوض لغة موليير**Molière** ، و يحث أيضا على الحفاظ على اللغة الإسبانية الحقيقية عوض اللهجات.

فبالرغم من محاولة الإسبان الحفاظ على لغتهم إلا أن الاختلاط مع مختلف الإثنيات الأخرى أدى إلى ظهور لغة إسبانية هجينة، و هي لغة التخاطب في الشوارع كما عرفها زغالا" **Lenguaje vulgar hablado por los**

emigantes ". لذلك ظهرت أقلام نادت بضرورة الحفاظ على لغة سارفانتيس و قد لعب هذا الدور كل من الصحف الإسبانية مثل **El Correo Espanol,La Democracia,La Fraternidad**[12].

و دائما ومن خلال صحيفة الأخوة ، يشير استغلال الفرنسيين للإسبان و سوء معاملتهم لهم و يتأسف للوضعية المزرية التي أصبح يعيشها أبناء جلدته في أواخر القرن التاسع عشر ، و تغير الموقف الفرنسي اتجاههم و أنهم كانوا أكثر حظا في السابق (أي مع بداية الاحتلال الفرنسي) ، في وقت كانت فيه السلطات الفرنسية بحاجة إليهم لتعويض نقص الفرنسيين و غيرهم من الأوربيين الذين لم يستطيعوا التأقلم مع ظروف الجزائر في ظل **الاستيطان الرسمي**[13].

و بالتالي فإن زافالا ينوه بالدور الذي لعبه الإسبان من أجل المستعمرة الفرنسية و أنهم عامل أساسي في ذلك حيث يقول : " لقد رأينا بأم أعيننا عمل الإسبان ، كيف سال عرقهم و دمهم في حقول الجزائر خدمة لفرنسا ، و كيف ضحوا بأرواحهم و أغلى ما يملكون من دون أي ضمانات....في كلمة واحدة من دون توقف، من دون رجال إسبانيا الصناديد، لن تعرف فرنسا أبدا النجاح و التقدم"[14]

ويصف زافالا شقاء الإسبان و معاناتهم فيقول :"إذا سألنا كم من مرة امتدت أيديهم طلبا للصدقة...كم هم الذين وجدوا أنفسهم مهمشين من دون أي حق...فحياتهم شبيهة بالموت"[15]. نلمس هنا دفاع زافالا و حماسه الشديد في الدفاع عن أبناء جلدته، فلا معنى للحياة دون كرامة و عزة نفس ،بالإضافة إلى وصف معاناة و شقاء الإسبان ، كانت الأخوة وسيلة لتوعية الإسبان للمطالبة بحقوقهم المدنية و السياسية[16]،و نتيجة لكل ما كان يكتبه زافالا من مقالات متعددة في الأخوة تدخلت السلطات الفرنسية و اتخذت ضده إجراءات الطرد في سنة 1888.

العلم الإسباني في الجزائر La Bandera Espanola en Argelia:

إلى جانب صحيفة الأخوة ، كان زافالا يدافع عن الإسبان من خلال كتابه العلم الإسباني الذي أولى فيه اهتماما للتاريخ و حضارة اسبانيا، فمن خلاله يمجد التواجد الإسباني في شمال إفريقيا، و أراد أن يدرس ذلك التاريخ للأبناء الإسبان المولودين بالجزائر، ليظهر ما كانت عليه اسبانيا باعتبارها قوة أوربية و خاصة في شمال إفريقيا، و أن أجدادهم الإسبان ضحوا كثيرا من أجل الجزائر ، وأكثر من الفرنسيين، و بالتالي فعلى أبناء الإسبان الشعور بالافتخار و الحصول على نفس حقوق أبناء الفرنسيين[17].

مواقفه من بعض الأحداث التاريخية

الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م

يقول زافالا في هذا الصدد : لم تعارض اسبانيا الحملة الفرنسية على الجزائر و يرجع ذلك إلى كرم و احترام اسبانيا لحليفتها فرنسا و أنه موقف نبيل تجاهها. و أن الشيء الوحيد الذي قامت به اسبانيا في السنوات الأولى من الاحتلال هو المطالبة بحقوق في المنطقة[18] تمثلت في إحدى الشكايات التي تعود إلى فترة الاحتلال الإسباني للجزائر المتواجدة بعاصمة البلاد ، و أيضا بحقها في بعض الملكيات بوهران مثلت الغلات و المقابر و المنازل [19] ثم يذهب في موضع آخر و يتساءل كيف احتلت فرنسا الجزائر بكل سهولة، في حين خسرت اسبانيا أموالا طائلة و جيوشا جرارة و خاضت حروبا في أوربا من أجل إحكام قبضتها و فرض سيطرتها على شمال إفريقيا، و أن سبب فقدان سيطرتها على المنطقة هو خوض اسبانيا في تلك المرحلة حروبا في مواقع أخرى من العالم[20] . إنها العلاقة التاريخية التي تربط اسبانيا بشمال إفريقيا عموما و الجزائر خصوصا و نفس الاعتبارات التاريخية ، يفسر بعض المؤرخين الإسبان الموقف الاسباني من الحملة الفرنسية كالآتي: " أن اسبانيا ارتكبت خطأ فادحا بسبب تركها الدبلوماسي بترك المجال مفتوحا للاحتلال الجزائر من طرف فرنسا و عدم استغلال الفرصة في ذلك "[21] و لكن الواقع التاريخي اثبت أن اسبانيا آنذاك لم تكن قادرة على مواجهة الحملة الفرنسية على الجزائر أو معارضتها بالقوة ، لأنه لم يكن بمقدورها تبني سياسة مغربية مستقلة خاصة و أن ذلك يصادف ضياع الإمبراطورية الإسبانية بأمريكا .

اتصالات الأمير عبد القادر باسبانيا :

خلال أربعينات القرن التاسع عشر ، و في ظل المقاومة الشعبية التي قادها الأمير عبد القادر بن محي الدين ضد المحتل الفرنسي، و نتيجة للظروف الصعبة و الحصار الذي عرفه، اضطر للاتصال بدولة اسبانيا عن طريق حكامها بمليلة و حسب زافالا فإن اسبانيا قدمت للأمير عبد القادر استجابة لطلبه الخاص بمده يد العون و المساعدة عدة مصالح مقابل أن يسلم نفسه للفرنسيين على أن تتوسط اسبانيا له في ذلك، و أكد أن اسبانيا حاولت طوال مقاومة الأمير لفرنسا أن تكون صديقة لفرنسا، و أن يكون موقفها نبيلا تجاهها[22].

و المؤكد أن الأمير عبد القادر استنجد باسبانيا في وقت صعب كانت تمر فيه، حيث كانت تعيش فترة مضطربة و غير مستقرة من الناحية السياسية بسبب الحرب الأهلية الأسرية حول وراثة العرش بين الكريستينو أنصار الملكة الطفلة إيزابيلا الثانية و أمها ماريا كريستينا صاحبة السلطة الفعلية في مدريد و بين الكارليستاس و هم أنصار عمها كارلوس الذي خاصة في شمال اسبانيا و أثناء هذه الحرب كانت الحكومة الإسبانية تسعى للحصول على الاعتراف بالملكة إيزابيلا الثانية من طرف الدول الأوروبية، و كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة

التي اعترفت لها، باعتبارها من عائلة البوربون الفرنسية [23]. فهذه الظروف هي التي منعت اسبانيا من إتباع سياستها التقليدية الإستعمارية في الشمال الإفريقي و الدخول في صراع و تنافس استعماري مكشوف مع فرنسا

التحالف الفرنسي العثماني

إن الأحداث التي اندلعت في شبه الجزيرة الأيبيرية في أواخر القرن الخامس عشر و ما رافقها من اندفاع الزحف على بلدان المغرب العربي أدى إلى تأزم الوضع في المنطقة.

و لقد ازداد الوضع سوءا لما امتدت يد اسبانيا إلى شبه جزيرة ايطاليا لتضمها في جهدها الصليبي ضد الإسلام و المسلمين، و هي الفترة نفسها التي شهدت اندلاع الحروب الايطالية التي اتخذت شكل صراع بين أسرتين كبيرتين بأسرة الهابسبورغ النمساوية و الفالوا الفرنسية من أجل الهيمنة على أوروبا الغربية خاصة بعد أن أصبح الملك الاسباني شارل الأول(1500-1558) إمبراطورا سنة 1519 تحت اسم شارل الخامس [24]

و الذي كان يسعى لإقرار سيادته الفعلية على كل البلاد المسيحية، مما أثار قلق الدول الأوروبية، منها فرنسا التي كانت تخشى ضياع مصالحها في شبه جزيرة ايطاليا، و هكذا استأنف الصراع الأسباني-الفرنسي و شكلت الثلاثية معادية لفرنسا سنة 1521 استهدفت طرد الفرنسيين من ايطاليا و تصفية نفوذهم منها، و ألحقت بفرنسا هزيمة نكراء، كما أجبرتها على توقيع معاهدة مدريد سنة 1526[25] ذات الشروط المجحفة، لو طبقت فرنسا معاهدة مدريد لفقدت كل شيء بأمله في المستقبل، لذلك وجهت أنظارها إلى الدولة العثمانية عدوة الأسبان، و عقدت معها تحالفا أعطاها مكاسب هامة و مكنها من تحسين وضعها و التهيؤ في ظروف أفضل لخوض مراحل الصراع المقبلة .

و هكذا بينما كانت معاهدة مدريد تفرض على فرانسوا الأول أن يسهم في حملة صليبية على الدولة العثمانية قرر فرانسوا الأول التحالف مع السلطان العثماني سليمان القانوني ضد شارل الخامس.

و في هذا الصدد فإن زافلا يدين التحالف الذي وقع بين فرنسا و الدولة العثمانية التي في نظره "عدوة البشرية" ، ويحمل فرنسا مسؤولية التخاذل في أداء واجبها المقدس وعدم الوقوف إلى جانب اسبانيا لمحاربة العدو المشترك باسم المسيحية[26] حتى أن البابا قد اعتبر التحالف الفرنسي العثماني فضيحة كبرى في أوروبا المسيحية و سعى إكراما لوحدة المسيحيين أن يضغط على كل من شارل الخامس و فرانسوا الأول ليضعا حدا لتنافسهما بهدف أن تتحد أوروبا من جديد ضد الإسلام [27] و كانت حيرة السلطان سليمان القانوني كبيرة و هو يرى حلفاءه الأوروبيين يتنكرون لتعاهداتهم معه عندما يقتضون مصالحهم [28].

و في حديثه عن الجزائريين أثناء الاحتلال الإسباني يقول زافلا " إنهم عبيد وبرابرة وهمجيون و خونة....." أما أثناء الاحتلال الفرنسي فيصفهم بضحايا المحتل الفرنسي دون أن تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم . بل

أنه أحد صنف الجزائريين بقوله أن" الأمير عبد القادر كان بطلا في مواجهة جنرالات فرنسا ". إن الغاية من ذلك على رأي ياسين الصحفيت هو الإطاحة بصورة فرنسا وتحطيم رتبة تفوقها المعنوي و العسكري [20] .

أراد زافالا من خلال كتابه أن يبين تفوق إسبانيا أخلاقيا ومدى عظمتها خلال القرون السابقة في أوروبا و شمال إفريقيا و نبل مواقفها تجاه فرنسا و ينتقد في نفس الوقت السياسات التي كانت تنتهجها فرنسا سواء في الماضي أو في الحاضر.

إن كتاب العلم الإسباني في الجزائر يحمل الكثير من التناقضات و يظهر جليا تحيز زافالا و انتقاده. فهو بطريقة أو بأخرى كان يهدف إلى التمجيد التاريخ اسبانيا في شمال إفريقيا و خاصة في الجزائر، حتى يتخلص الأسبان و أبناءهم في الجزائر من نظرة الفرنسيين لهم ، على أنهم شعب غير متحضر وأن اسبانيا لم تعرف بعد معنى الحضارة وأنها تعيش في تخلف . فحسه الوطني القوي جعلت نظرته للأشياء تقع من زاوية واحدة. فكانت النتيجة نقص الموضوعية و خلو الكتاب من القيمة التاريخية،فزافالا لا يمكنه أن يكون مناضلا و مؤرخا موضوعي في الوقت نفسه.

كانت صحيفة الأخوة و كتاب العلم الإسباني أداة صراع و منبرا للحرب ، فمن خلالهما عبر الصحفي الإسباني زافالا عن سخطه و رفضه للوضع الذي كان يعيشه الإسبان في الجزائر ، و كانا وسيلة للمطالبة و الدفاع عن حقوقهم المادية و المعنوية .

و خلاصة القول ، لقد اهتم فرانسيسكو زافالا بمكانة ووضعية الجالية الإسبانية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، فدافع عن حقوقها و آمالها ، متناسيا وضع الجزائريين،
سكان البلد الأصليين، و الذين كانت وضعيتهم أكثر سوءا من وضعية بني جلدته الإسبان، و لم يكسبوا أي حق من الحقوق بل تعرضوا للإبادة و الطرد و النفي من أرض أجدادهم و عليه فإن الصحفي زافالا لا لم يعر الجزائريين أدنى اهتمام، و كأن الجزائريين وجدوا للمعاناة، و أن معاناتهم لا تليق بأن تكون مواضيع تطرح على الرأي العام، بل بلغ الأمر في تبني زافالا فكرة أن استعمار الجزائريين هو "خدمة لهم" لأن فرنسا جاءت لتخرجهم من " التخلف إلى الحضارة ".

الهوامش

(1)- جون ب وولف، الجزائر و أوروبا 1500-1800، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص410.

(2)- إنها المعاهدة التي أقرت اجلاء الاسباني من وهران و المرسى الكبير مع إعطاء للاسبان بعض الامتيازات التجارية انظر: احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا 1492-1792، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3، 1984.

(3)- عن أوضاع اسبانيا خلال القرن التاسع عشر انظر:

Pierre vilar,Historia de Espania (Barcelona :critica ,sd)

Louis Bertrand,Histoire D'Espagne (paris:fayard 1941)

(4)- Juan bta vilar,Emigracion Espanola a Argelia(1830-1900) colonizacion hispanica de la argelia francesa(Madrie:IDEA,1975) p198

(5)- من الدراسات التي اهتمت بهذا الصحفي نذكر:

T yacine,Francisco Zavala Defensor de su communidad Espanola en Argelia a finales del siglo xix(DEA Alger1978)

T yacine,un journaliste Espagnol en Algerie a la fin du xix eme siècle in revue D'Histoire Maghrebine(N 17 et18,1980)

T Yacine,la communauté Espagnole en Algerie à la veille du xx eme siecle in Espagne et Algerie au xx siècle (Paris :L'harmattan 1985).

Juan bta vilar,la presse Espagnole en Algerie 1880-1931in Espagne et Algerie ,op.cit.

(6)- Juan bta vilar,Emigracion Espanola,p115.

(7)- T Yacine,Francisco Zavala ,p08.

(8)- T Yacine,La communauté Espagnole ,p44.

(9)- Zavala F,LA Bandora Espanola en Argelia, anales historicos de la dominacion espanola desde 1505 hasta1791 (Argel:gojosso 1885,1886,3 vol)

(10)- T yacine, La communauté ,p45.

(11)- T yacine, Francisco Zavala ,p19.

(12)- Fraternidad 30 /02/1887 in T yacine ,Francisco,p64.

(13) Ibid.

(14)- Fraternidad 06/02/1887 in T yacine,Francisco pp67-70.

(15) Ibid p69.

(16)- T yacine,Francisco pp117-118.

(17)- Zavala F ,T3,1886) in T yassine,Francisco,p110.

(18)- Zavala F,T3 , 1886 p282.

(19)- انظر المراسلات الفرنسية-الاسبانية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حول حقوق اسبانيا في الجزائر عند:

Zavala F, T 3, pp282-289.

(20)- Zavala, T1 in T Yacine op, cit p 110.

(21)- Areilza,JM,Castiella F,Reivendicaciones de Espana(Madrid:Instituto de Estudios Politicos,1949)p202

(22)- Zavala T2 in T Yacine,Francisco,p108.

الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر
والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع
في بدايات الاحتلال

د. إبراهيم لونيسي
جامعة سيدي بلعباس

إن الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830 كانت منذ بداية التحضير لها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية التي يمكن لنا تلخيصها في ثلاثة نقاط وهي:

1. الهدف العسكري والسياسي ويتمثل في العمل على تدمير القوة العسكرية الجزائرية، وكذا تحطيم أركان الدولة الجزائرية وإزالتها من الخريطة العالمية، وجعل الجزائر مجرد مقاطعة تابعة للدولة الفرنسية، وهو الهدف الذي جسد دستوريا على أرض الواقع بمقتضى دستور نوفمبر 1848.
2. الهدف الاقتصادي والذي عملت الحملة على تحقيقه مع الساعات الأولى لنجاحها. وذلك بالاستيلاء على خزينة الدولة الجزائرية، وسرقة كل ما كان موجوداً بها من ثروات، ليتوسع هذا الهدف مع مرور الزمن ليشمل جميع الثروات الطبيعية الباطنية والسطحية.
3. تدمير بنية المجتمع الجزائري وتحطيم ركائزه الأساسية من عادات وتقاليد ولغة بصفة عامة، والدين الإسلامي بصفة خاصة، باعتباره العمود الفقري لبنية هذا المجتمع، وذلك عن طريق محاولات القضاء عليه من جهة، ومحاولات لمسخ المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

البعد الديني للحملة

لقد كان البعد الديني واضح المعالم في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830، فخلال التحضير للحملة كان الكثير من المسؤولين الفرنسيين يأملون في أن يكون الانتصار العسكري الذي سيحقق ضد أوجاق الجزائر متبوعا بانتصار آخر لا يقل أهمية عنه وهو إعادة الجزائر وإفريقيا مرة أخرى إلى الحظيرة المسيحية، خاصة وأنّ هذا الأمر سيحدث تحت إشراف الملك شارل العاشر Charles X الذي يعتبر نفسه من سلالة الملك القديس لويس التاسع Saint louis.

ونشير هنا إلى ذلك الدور البارز الذي لعبه الأسقف فريسنوس Frayssinous الذي كان على رأس وزارة الشؤون الدينية في دفع الملك شارل العاشر إلى ضرورة غزو الجزائر، هذا الغزو الذي يعد خدمة هامة للمسيحية وعاملا أساسيا لإنقاذ المسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين"[1]، ولم يكن فريسنوس هو الوحيد المشجع للملك شارل العاشر على غزو الجزائر بل هناك وزراء آخرين مثل وزير الحربية كليمون تونير Clément Tonnerre الذي عبر للملك في تقرير قدمه له في 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر، وأنّ هذا العمل سيجعلنا "نكون سعداء"، ومن يحمس الملك شارل العاشر أكثر قام الوزير بمخاطبته في بعض مواقع التقرير بشكل استفزازي "إن القدر قد قضى بأن تنال جلالتكم في شخص قنصلكم من طرف ألد الأعداء للإسم المسيحي فليس ذلك مجرد صدفة ربما كان ابن القديس لويس قد دعي على الثأر للدين المسيحي وللإساءة والإهانة التي لحقت به شخصيا"[2].

ويبدو أن كل هذا أدى بالملك شارل العاشر إلى أن يعطي أن للحملة العسكرية على الجزائر طابع ديني في خطابه الافتتاحي لجلسات البرلمان الفرنسي يوم 2 مارس 1830 حيث قال: "في خضم الأحداث الخطيرة التي كانت أوروبا منشغلة بها أهملت القيام بعمل منصب ضد قوة بربرية، ولا يمكن أن أترك هذه الإهانة مدة طويلة بدون عقاب، وخاصة وأنها وجهت لتحالفها إلى الشرف الفرنسي والترضية التي أريد الحصول عليها هو أن أجعل المسيحية تنتصر بكل قوة"[3].

ومما يؤكد الطابع الديني للحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر تلك الفضيحة التي أحدثتها الجملة التي أوردها الكونت دوبرمون De Bourmont في البيان الذي كتب ليوزع على الجزائريين لتوضيح أهداف الحملة "سنحترم احترام أموالكم وكل أملاككم ودينكم المقدس"، حيث اعتبرت هذه الجملة خطيرة وواضحة إلى الوراء وأنها لا تخدم الهدف الديني للحملة وإعطاء صفة القداسة للديانة الإسلامية في الوقت الذي يجمع فيه أساقفة فرنسا رغبة في إحياء حرب صليبية ضد المسلمين الكفار[4]، كما أبدى الملك شارل العاشر امتعاضه من هذه الجملة ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها لرئيس حكومته بولنياك Polignac بتاريخ 8 جوان 1830 والتي أظهر فيها رفضه القاطع لوصف الديانة الإسلامية بالقداسة، مشيراً إلى أن هذا المنشور يشبه منشور بونابرت حينما دخل مصر[5]، وبمجرد وصول الرسالة إلى السيد بولنياك سارع إلى إرسال برقية إلى عامل مدينة تولون يأمره بإيقاف طبع المنشور وحجز ما

طبع منه ويطلب منه تحرير منشور جديد يمحي وأسلوب المنشور الأول، مع حذف الجملة التي تصف الإسلام بالقداسة لأنه مسّ شعور شارل العاشر[9].

اصطحبت الحملة معها 16 قسيساً، ولقد خاطبهم دوبرمون بعد نجاح الحملة وتوقيع معاهدة الاستسلام من الداي حسين يوم 5 جويلية 1830، "إنكم أقدمتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ونأمل أن تبرع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[10].

بمجرد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، وبداية التأسيس لإدارة فرنسية على الأرض الجزائرية شرعت هذه الإدارة في التخطيط لكيفية القضاء على الدين الإسلامي وإحلال الديانة المسيحية محلها والملاحظ أن هذا العمل كان يتم وفق خطة مدروسة وبإحكام ولم يكن أبدا عملا عشوائياً وهو الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أن الإدارة الفرنسية كانت قد درست بشكل جيد الديانة الإسلامية ومدى ارتباط الإنسان الجزائري بهذه الديانة، وهو الأمر الذي جعلها تركز بشكل كبير على هذا الدين بتوظيف الحركة الاستشراقية في هذا المجال.

الاهتمام الفرنسي بالإسلام في الجزائر وبداية استغلاله والقضاء عليه

وضع الإمبراطور نابليون بونابرت يده من خلال حملته العسكرية على مصر سنة 1798 على مسألة جد حساسة بالنسبة للشعوب الإسلامية، وهي علاقتها بالدين الإسلامي، وإيمانها الراسخ به، مما دفع العديد من المستشرقين إلى دراسة هذا الدين دراسة مغايرة لتلك التي كان يجريها زملاؤهم في الأزمنة السابقة، فالدراسة السابقة كانت تنطلق من حقد دفين لهذا الدين، ولكن الدراسات الحديثة أصبح ينصب جهدها كيفية استغلاله لخدمة مصالح الإدارة الاستعمارية، ومن المؤكد أن يكون هذا هو الدافع الأساسي الذي جعل المخططين لعملية احتلال الجزائر يركزون على هذه المسألة وهذا بتوصية من بعض المستشرقين، وعلى رأسهم سلفستر دي ساسي الذي ساهم في ترجمة البيان الموجه للجزائريين عشية الحملة الفرنسية على الجزائر.

وبشكل عام فإنه من خلال الاحتكاك الفرنسي المباشر بالإسلام والمسلمين في الجزائر، ومن جراء الدراسات المختلفة التي أجريت في ذلك تمكنت مجموعة من المستشرقين الموالين للحركة الاستعمارية من التوصل إلى أنّ الإسلام بإمكانه القيام بدورين متناقضين في الجزائر:

<u>الأول</u>: أنه دين استقرار وعامل تثبيت يمكن استخدامه في إطار إخضاع الشعب للسيادة الفرنسية مرحليا.

<u>الثاني</u>: دور المهدد للمصالح الفرنسية في الجزائر بسبب تعصب معتنقيه.

وانطلاقا من هذين الدورين شرعت الإدارة الفرنسية في التعامل معه بالاعتماد على أسلوبين

<u>الأول</u>: استغلاله في عملية إخضاع الشعب الجزائري وقمعه.

<u>الثاني</u>: العمل على القضاء عليه بتحويل الجزائريين إلى مسيحيين.

اعتمدت السلطات الاستعمارية في تنفيذها للأسلوب الأول على عدة وسائل من بينها جريدة المبشر التي تولى وضعها وتحريرها جملة من المستشرقين أبرزهم البارون دوسلان، إلا أن الدارس لمختلف أعداد الجريدة يلاحظ في المرحلة الأولى كأنها جريدة ناطقة باسم سلطة إسلامية، وليس باسم الحكومة العامة الفرنسية- المسيحية- في الجزائر، وذلك للغة ما كانت تستعمله من المصطلحات الدينية المتداولة بكثرة في المجتمعات الإسلامية مثل إن شاء الله، وإنه قضاء الله وقدره، وغيرها... وكذا لجوؤها في كثير من الأحيان إلى الاقتباس من القرآن الكريم لتلك الآيات التي تتضمن القصص التي ذكرها الله سبحانه وتعالى والاستشهاد بأقوال الأنبياء ومن ذلك ما كتبته عند انهزام الأمير عبد القادر في مقاومته للاستعمار سنة 1847، إذ قالت: "واعلموا أن سيدنا سليمان عليه السلام قال سورة الأنفال حسرة وانقياد للأوامر، وهذا الكلام من الله تعالى لقائله (كذا) عليه السلام لتنفع العباد بقوله وتعمل المقتدي به".

وتحاول الجريدة في هذا الاستشهاد بقول أحد الأنبياء أن تؤثر على عقلية الأهالي وأفكارهم لمعرفتها مدى انقيادهم لكل ما يتصل بالدين الإسلامي أو له علاقة به، فكانت تعمل على تخديرهم حتى لا يعرفوا الحقيقة وبالتالي ينقادوا وراء الإدارة الاستعمارية.

وكانت الجريدة تعمل على إقناع الجزائريين بأن الوجود الفرنسي في بلادهم إنما هو قضاء وقدر، وأنه بفضل الله سيبقى فرنسا في الجزائر، ولا يمكن لها أبدا أن تترك هذا القطر إلا بإرادة الله فقط "فلا يخطر ببال عاقل أن هذه الدولة (كذا) التي ملكت هذا الإقليم بقدرة مالك أزمة الأمور وبقدرته سبحانه وتعالى يبقى لها فلا يمكن تركها (كذا) لغيره إلا بإرادته عز وجل".

كما قامت الإدارة الاستعمارية في الجزائر باستصدار فتوى من كبار علماء المسلمين في جامع الأزهر والقيروان والحرم المكي تحرم على مسلمي الجزائر محاربة المسيحيين وذلك بهدف تشتيت جمع المسلمين من حول الأمير عبد القادر وعزله عنهم وبالتالي محاصرة أية مقاومة شعبية تظهر في الجزائر مستقبلا بواسطة هذه الفتوى، فما هي قصة هذه الفتوى؟

يبدو أن فكرة استصدار فتوى بهذا الشكل لم تخطر على بال أحد من الحكام السابقين للجنرال بيجو (1841-1847)، وما كانت لتخطر عليه هو أيضا لولا آراء ليون روش Leon Roche الذي عاش لفترة طويلة في أوساط الجزائريين الذين تعلم منهم اللغة العربية وقواعد الإسلام وعادات وتقاليد المسلمين، ضف إلى ذلك أنه عاش طويلا بالقرب من الأمير عبد القادر، إذ أصبح كاتبه الخاص بعد أن أعلن إسلامه سنة 1837.

لقد سمع الجنرال بيجو قول الأمير عبد القادر أثناء مفاوضات اتفاقية التافنة "إنكم تتحدثون عن دينكم... لو كنتم مسيحيين لكنتم من أحسن أصدقائنا إذ أن القرآن يأمر بالسلم والاحترام لدين عيسى بن مريم"، إلا أن الجنرال لم يستوعب من هذه المسألة أي شيء، على عكس ليون روش الذي نجح في تأويل المسألة واستخلص منها (فكرة الفتوى) لذا وقع عليه اختيار بيجو للقيام بهذه المهمة التي نجح فيها بحصوله على نص الفتوى من الأماكن التي كان الجزائريون يحترمونها وهي القيروان والأزهر والحرم المكي ونصها أنه يجوز للمسلم وقف الجهاد إذا كان يعرف

أنه لا قبل له بالعدو. وأن الجهاد في هذه الحالة يصبح ضربا من الانتحار لا يجوز الإقدام عليه وأن الرضى بقدر الله وقضائه ولو لفترة محدودة حالا بل واجب[13].

قام الفرنسيون بتوزيع الفتوى على مختلف القبائل والأعراش الجزائرية حتى شاعت أخبارها في جميع أنحاء الجزائر، وأصبح المستسلمون ذوي النفوس الضعيفة التي كانت تفضل الركون إلى الراحة بدلا من الجهاد في سبيل الله. وكتب الجنرال لاموريسيير Lamoricière من إقليم وهران إلى بيجو يخبره بمدى تأثير الفتوى الواسع في نفوس المسلمين من الذين توقفوا عن القتال[14] وكتب بيجو بدوره إلى وزير الحربية بتاريخ 21 نوفمبر 1843 يبشره بالنتائج الإيجابية للفتوى[15].

ولكن يبدو أن كلا من لاموريسيير وبيجو بالغا كثيرا في حكمهما على تأثير هذه الفتوى على الأهالي لأن الدارس لأوضاع الجزائر من سنة 1843 إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر يجدها تعج بالمقاومات الشعبية، وهذا يدل على أن تلك الفتوى لم يكن لها ذلك الصدى الذي تمناه الجنرال لاموريسيير.

وفرنسا في اعتمادها على هذا الأسلوب كانت ترمي إلى التأثير على ذوي النفوس الضعيفة لأنها كانت متأكدة من أن الأقوياء لا يمكن لهم إطلاقا الرضوخ لهذا الأسلوب، لهذا نجدها تعمل بموازاة ذلك على تنفيذ الأسلوب الثاني المتمثل في القضاء على الإسلام الذي أعاق كثيرا تحقيق نفوذها في داخل الجزائر لأنه يعد حسب نظرة الإدارة الاستعمارية ومن ورائها بعض المستشرقين الذين سخروا أنفسهم لخدمتها:

1. المحرك الأساسي للجزائريين في مقاومتهم للإدارة والجيش الفرنسيين، إذ أن هذه المقاومة أخذت طابع الجهاد الديني[16] من أجل تحرير الوطن فجعل قادة المقاومة ينتمون إلى طرق دينية. ولقد تم التنبه إلى خطورة هذه الطرق في وقت مبكر، وأول من قام بذلك الضابط دي نوفو De Neveu الذي قام بدراسة حول الموضوع خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي وهي بعنوان: "الطرق الدينية عند مسلمي الجزائر". ونظرا لأهمية هذه الدراسة طبعت عدة مرات الأولى كانت في باريس سنة 1835، وبعد عشر سنوات أعيد طبعها للمرة الثانية سنة 1846[17]. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعد أولى المحاولات في اكتشاف أهمية الطرق الدينية في المقاومة الشعبية التي كادت أن تقضي على أحلام الفرنسيين في الاحتلال السريع. خاصة وأن دي نوفو كان خبيرا بالمجتمع الجزائري إذ عمل في مختلف الوظائف، ومنها وظيفة المكتب العربي. وتزوج من جزائرية وكان يعرف اللغة العربية[18].

2. هو مصدر الأحكام المسبقة الراسخة في أذهان الجزائريين تجاه المسيحيين من أنهم حرفوا الديانة المسيحية لهذا نجدهم يطلقون على المسيحيين مصطلح الكفرة.

ومن أبرز الوسائل التي استعملت للقضاء على الإسلام في الجزائر التنصير الذي تحمل مسؤولية القيام به عدد كبير من المبشرين ولكن قبل الخوض في هذه النقطة نود أولا الحديث عن عملية تدمير المساجد وتخريبها أو تحويل بعضها إلى كنائس وثكنات، وهو عمل يدخل في استراتيجية الإدارة الفرنسية للقضاء على الإسلام في الجزائر.

الحرب ضد المساجد والاستيلاء على الأوقاف

يعد المسجد المركز الأساسي الذي يمارس فيه المسلم أبرز أركان دينه وهو الصلاة. كما يعد أيضا الرمز الأساسي المجسد للإسلام، لهذا وجهت الإدارة الفرنسية إليه حربها بمجرد التصاقها على أرض الجزائر فقامت بتحويل الكثير منها إلى اختصاصات أخرى غير الصلاة، مثل تحويلها إلى كنائس وثكنات واسطبلات، وغلقها تماماً أو تدميرها[19].

كما شرعت في الوقت نفسه بتوجيه ضربات متتالية للأوقاف باعتبارها المصدر الأساسي في عملية تمويل المساجد وغيرها من الشؤون المتعلقة بالدين الإسلامي.

أ. المساجد

لقد قامت الإدارة الفرنسية خلال سنة 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و32 جامعا و12 زاوية، أي أنّ هذا العدد من المؤسسات الدينية أغلقت في ظرف زمني لا يتجاوز نصف السنة. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى الحقد الدفين الذي دخلت به فرنسا إلى الجزائر، وعلى تشوقها للقضاء على كل ما يرمز إلى الإسلام في هذه البلاد في أسرع الأوقات.

ومن أبرز المساجد الجزائرية التي تعرضت إلى التشويه بتحويله إلى كاتدرائية هو مسجد كتشاوة، حيث وقعت له ثورات داخلية مثيرة[20]، ولقد حدث هذا الأمر في عهد القائد العام لجيش الاحتلال الجنرال الدوق دي روفيقو (1831-1833)، وقد تمت عملية تنصير مسجد كتشاوة بتاريخ 24 ديسمبر 1832، حيث أطلق عليه اسم كاتدرائية القديس فليب، بمباركة من بابا الفاتيكان غريغوار السادس عشر الذي أرسل تماثيل للتبرك بها وأعرب عن امتنانه وشكره للذين قاموا بهذا العمل[21].

ومن المساجد الأخرى التي حولت إلى كنائس نذكر جامع القصبة الذي أصبح كنيسة الصليب المقدس، وجامع ميتشي تحت اسم كنيسة سيدة النصر. وهناك مساجد أخرى كثيرة حولت إلى مراكز لممارسة أغراض أخرى بعيدة عن الدين مثل جامع سيدي الرحبي الذي أعطي سنة 1833 إلى الصيدلية المركزية ثم هدم، وجامع السيدة مريم الذي أعطي إلى المصرف العسكري ثم هدم ومسجد علي خوجة الذي أعطي للصنائع العسكرية سنة 1830 ثم هدم، وغيرها من المساجد الأخرى الكثيرة[22].

ب. الاستيلاء على الأوقاف

يقول أبو القاسم سعد الله في تعريف الوقف أنه نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء... وصيانة

المؤسسات التي أنشئت فوق هذه الأراضي كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب....ويقول أيضا أن الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين[22].

وبما لاشك فيه أن الإدارة الفرنسية قد وعت منذ الأيام الأولى لاحتلالها في الجزائر هذا الدور الخطير الذي تلعبه الأوقاف لهذا وجدناها منذ الشهور الأولى تخطط لكيفية القضاء على الأوقاف بشكل متدرج وكذا القيام بتكليف بعض الباحثين بدراسة هذا الموضوع، لأن دراسته تعد الوسيلة المثلى والمصدر الحيوي للتعرف على القدرة الاقتصادية لقطاع كبير من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، كما أنها تحدد البنية الاجتماعية والهيئة الإدارية التي كانت تمارس نفوذها في المجتمع الجزائري، وكذا التعرف على مدى التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري.

وعندما درس الباحثون الفرنسيون هذا الموضوع كان هدفهم التعريف بالوقف وتحديد تشريعاته ومن ثمة محاولة استغلال أملاكه لفائدة التوسع الاستعماري ومشاريعه العمرانية خاصة وأن الإدارة الاستعمارية نظرت إلى الأوقاف العقارية على أنها إحدى أبرز العوائق التي حالت دون تطور الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والقائم على أساس مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين وهو ما يتناقض مع التشريعات والقوانين المسيرة للأوقاف العقارية، وإلى جانب أن الوقف يتعارض مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الاستعمار إلا أن الوقف في حد ذاته يشكل جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين، وهذا ما دفع بأحد الدارسين إلى القول بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر[25]، كما وصفها باحث آخر بأنها تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الإقليم "الذي أخضعته أسلحتنا وتحويله إلى مستعمرة حقيقية[26]".

إنّ كل هذا جعل الاستعمار الفرنسي يضع حدا لنمو أراضي الوقف ويعمل على تقليص مساحتها وإبطال الأحكام المتعلقة بها لفائدة المعمرين، إذ تمت تصفية أراضي الوقف بفعل سلسلة من المراسيم والقوانين التي نصت على رفع الحصانة عليها وإدخالها المعاملات العقارية الحرة[27]، وكانت البداية بمقتضى قرار 8 سبتمبر 1830 الذي لم يشرع في تنفيذه إلا في 7 ديسمبر 1830 والذي تحت موجبه أوقاف المؤسسات الإسلامية- أوقاف مكة والمدينة- وكذا الأوقاف الخاصة بالتعليم القرآني[28]، والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها ويحتوي هذا القرار على ثماني مواد جاء في الأولى منها: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات وأية مؤسسة مهما كانت لها ريع، مهما كان عنوانه، موجهة إلى مكة والمدينة أو المساجد أو أية جهات عديدة ستكون مستغلا تحت إدارة الدومين -أملاك الدولة- وهي التي تؤجرها وهي التي ستحصل منها على المداخيل وتقدم عنها الحساب إلى من يهمه الأمر[29].

ودعم هذا القرار بقرار آخر صادر في 1 أكتوبر 1844 ينص صراحة على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة وأنه بفعل هذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية الأمر الذي شجع المعمرين بالحصول على مساحات شاسعة من هذه الأراضي التي كانت تقع بضواحي المدن الجزائرية الكبرى[31].

وإلى جانب هذه القرارات التي خصصت للأوقاف بشكل عام هناك قرارات أخرى تصدر من حين لآخر لوضع أوقاف جهة معينة تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة (الدومين) مثل ذلك القرار الصادر في 4 جوان 1843 الذي يقضي بضم أوقاف الجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة (الدومين)، حيث ينص هذا القرار على أنّ كل البنايات التي يرجع دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيه ومهما كان عددها ومهما كان اسمها تبقى خاضعة تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية"[32].

سياسة التنصير ومظاهرها وأبعادها

لقد اتبعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر استراتيجية خاصة في عملية تنصير الجزائر، فقام بالشروع بمحاولات في البداية لإبراز المعالم المسيحية الموجودة في الجزائر و التي تعود إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي للمنطقة وكذا بالتنقيب على الآثار المدفونة في الأراضي الجزائرية والتي تعود إلى العهد الروماني حتى يتم إقناع الناس أن الأصل في الجزائر هو الديانة المسيحية وبالتالي يجب الرجوع إلى هذا الأصل ونبذ الإسلام فنجد مثلا أحد الجنرالات الفرنسيين وهو الجنرال دوماس DUMAS يقول قائلا "كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت القشرة الإسلامية التي تغطي البربري رسيقا مسيحيا، وعند ذلك ندرك بأن الشعب الذي كان في القديم مسيحيا لم يتحول كلية إلى دينه الجديد " كما وقف ذات يوم كافينياك Cavaignac "1802-1857" الذي كان حاكما عاما للجزائر خلال الفترة ما بين فيفري وأفريل 1848 أمام صليب من العهد الروماني محفور على صخرة في مدينة موزاية غرب الجزائر العاصمة قائلا: "ها هي روما قد حكمت هنا فما علينا إلا أن نواصل عملها" ويقول مترجم حياة هذا الضابط العسكري بأن كافينياك كان يجمع بمنتهى العناية كل الشواهد المتصلة بالاحتلال الروماني مهما كانت صغيرة لكي يقتفي الأثر الذي تركه هؤلاء الغالبون الخالدون، وكان حبه إلى الآثار قد أولاهم اهتماما كبيرا بالحفريات فأمر بإجرائها لكي يستخرج الآثار التي توهم الجزائريين بأن للأوروبيين حقوقا قديمة في امتلاك البلاد[33].

كما اختلقوا العديد من الأساطير التي توحي بالدور الهام الذي لعبه المسيحيون في إنشاء بعض المساجد مثل تلك الرواية التي تزعم أن الجامع الكبير كان مبنيا على هيكل ديني مسيحي قديم فعمل الفرنسيون على تعرية أساس الجامع لعلهم يكتشفون آثار ذلك الهيكل[34]، وكذلك الادعاء بأن الجامع الجديد بناه عبد مسيحي وأن الأمر كان قد صدر له لبناء مسجد فبنى كنيسة ونسبوا إليه أنه قال: "عندما يحتل المسيحيون هذه المدينة سيكون لهم هذا الجامع كنيسة"، وقد أخذ الفرنسيون يترددون على هذا الجامع بكثرة استجابة لنداء ذلك العبد رغم ما كان يثيره ترددهم عليه من غضب لدى المسلمين، انتظارا لتحويله إلى كنيسة[35].

كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع التبشير وإبراز عملية ممارسة الطقوس الدينية علانية حتى يؤثروا من خلال ذلك على الشعب الجزائري، ولقد دشنوا كل هذه الممارسات بذلك الاحتفال الديني الضخم الذي أقيم في مدينة الجزائر وبالتحديد في الساحة الرئيسية للقصبة يوم 11 جويلية 1830 وحضره الجنرالات والضباط والجنود يتقدمهم قائد الحملة الكونت دي برمون ورتلوا فيه آيات الإنجيل بأصوات عالية[36].

ولقد تكررت مثل هذا الاحتفال في مناسبات كثيرة خاصة بعد معارك النصر لشكر الله على رحمته وتوفيقه ضد (الكفار المسلمين) وكانوا يحضرون على القساوسة حالة من الأهبة باصطحابهم إلى المراكز العسكرية بالفرق العسكرية[37].

والشروع الحقيقي في تشجيع التبشير الجزائري كان مع تشجيع جامع كتشاوة ومن بعده تأسيس أسقفية الجزائر في 8 أوت 1838 بعد إلحاح الحكومة الفرنسية في إقناع بابا الفاتيكان غريغوار الذي اتفق مع الملك لويس فيليب على تأسيس الأسقفية وتعيين أنطوان دوبوش أسقفا في الجزائر، التي وجد فيها ستة قساوسة، منهم أربعة في العاصمة واثنان في عنابة وواحد في وهران[38].

كان الأسقف دوبوش متحمسا بشكل كبير للمسيحية، وله طموح أكبر في العمل على إحياء الكنيسة الإفريقية وتنصير سكان الجزائر وقد عبر عن ذلك قائلا: "يجب أن نكون رسلها بين الأهالي... وينبغي علينا أن نرفعهم بحسن أجدادهم الأولين بالخدمات الخيرية[39]"، وتشجيعا لفكرته هذه فقد منح 20 فرنك فرنسي أسبوعيا لكل جزائري يحضر لسماع التلاوة الدينية بالكنيسة و 50 فرنكا لكل من يقبل التعميد، كما خصص يومي الأحد والخميس ليتصدق فيهما بالخبز على المعوزين أمام الأسقفية[40].

مكث الأسقف دوبوش في الجزائر مدة 7 سنوات (1838-1845) قدم خلالها العديد من الخدمات والمشروعات للمسيحية في الجزائر أبرزها بناء 60 كنيسة ومعبدا و 16 مؤسسة دينية، وجلب إلى الجزائر 91 قسيسا و140 إطارا من النساء والرجال في الشؤون الدينية[41]، ويشير سعد الله إلى أن الأسقف دوبوش ما كان لينجح في كل هذه الأعمال لولا تلك المساعدات التي كانت تأتيه من هنا ومن هناك ومنها مساعدات الحكام في الجزائر ممثلي الدولة الفرنسية[42]، ومن أبرز هؤلاء السيد لويس فويو Veuillot الكاتب الخاص للجنرال بيجو، الذي كان على صلة بالزعيم جيزو والأسقف، وقد دافع عن دوبوش بكل قوة، وعبر عن آرائه التنصيرية في الرسائل التي كتبها بعد عودته من الجزائر التي زارها سنة 1841، وقد أعلن في إحداها عن زوال الإسلام قبل عشرين سنة في حالة ما إذا فتحت الحكومة باب التنصير في الجزائر، ويتصور مستقبل المستعمرة حالكا إذا لم تقدم السلطة على تنصير السكان[43].

اضطر الأسقف دوبوش إلى الاستقالة من منصبه سنة 1845[44]، نتيجة للديون التي تراكمت عليه والتي قاربت 20 ألف جنيه استرليني[45] وخلفه على رأس أسقفية الجزائر الأسقف لويس بافي pavy، الذي استغرقت ولايته عشر سنوات من 10 جويلية 1846 إلى 16 نوفمبر 1866 وخلفه بعد ذلك الأسقف لافيجري

Lavigerie الذي أصبح فيما بعد كاردينالا والذي سير شؤون الديانة المسيحية في الجزائر بكل حزم ونشاط إلى غاية 1892 وهي سنة وفاته، ويمكن القول أن عهد لافيجري يعد بحق البداية الفعلية لتنصير الإنسان الجزائري.

وفي إطار تمسيح الإنسان الجزائري بشكل عام أيضا خلال الفترة ما بين 1830 و1847 استقدم العديد من الجمعيات التبشيرية قدر عددها بحوالي تسع جمعيات أغلبها استقدم من طرف الأسقف دوبوش وأبرز هذه الجمعيات، جمعية اليسوعيين les jésuites أو الآباء اليسوعيون. وقد أسندت إلى أعضائها مهمة إدارة ملجأ الأيتام الأوروبيين بابن عكنون سنة 1842، وبعضهم راح يجوب القرى النائية الشمالية الشرقية وتقديم دروس في التبشير وفي السنة نفسها استقر البعض منهم بقسنطينة حيث اهتموا بالعلاج والإرشاد في المستشفى الإسلامي، بالإضافة إلى إدارتهم لمدرسة تابعة للشبيبة، وفي سنة 1844 وصلوا إلى وهران، التي أسسوا فيها كولجا ضم حوالي 1500 تلميذا[47].

ولم يخف المبشرون اليسوعيون نواياهم التبشيرية فقد قال الأب جوردان مسؤول الجمعية في مدينة ليون "إن الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب"[48]، ولهذا الغرض لم يكن أعضاء هذه الجمعية يهتمون بالتنصير الفردي، بل كانوا يسعون دائما إلى التنصير الجماعي لذلك وجهوا اهتماماتهم إلى دور الأطفال والملاجئ، وعلى هذا الأساس قامت الجمعية بإنشاء ملجأ لها في بوفاريك وآخر في ابن عكنون سنة 1843[49].

وحتى يُحقق المبشرون أهدافهم في عملية تنصير الإنسان الجزائري وضعوا لأنفسهم استراتيجية خاصة تمثل أساسا في النقاط التالية:

1. ضرورة تعلمهم اللغة العربية واللهجات المحلية المختلفة، إذ كان المبشرون حريصين على أن لا يتحدثوا مع الجزائريين إلا بلغتهم[50]، وقاموا بترجمة نصوص من الإنجيل إلى اللغة العربية والقبائلية[51].
2. ارتداؤهم لباسا استوحوه من لباس المسلمين في الجزائر[52].
3. عدم التحدث إلى الجزائريين عن الديانة المسيحية بشكل مباشر وأن يقتصر الأمر في البداية على بعض القضايا التي يمكن أن يقبلها الإنسان الجزائري، مثل تلك المشتركة بين الديانة المسيحية والإسلامية.
4. صعوبة الوصول إلى المرأة الجزائرية إلا بواسطة المرأة المبشرة[53]، لهذا أوجدوا مجموعة من الراهبات للقيام بهذه المهمة.

ومن هنا يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر في عملية تنصيره للمجتمع الجزائري شرع أولا في تنصير المحيط قبل الانتقال إلى تنصير الإنسان، فنشر المسيحية في أوساط الجزائريين لم يشرع فيها بشكل واضح وجدي وفعال إلا بعد مجيء الكاردينال لافيجري على رأس الأسقفية المسيحية في الجزائر سنة 1866.

الهوامش

1. Michel Habart : Histoire d'un parjure(Paris1960), p173.
2. أنظر منشورات الشرق كاملا في: المجلة الإفريقية، العدد 70، سنة 1929، ص ص. 215-235.
3. CH.A.Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine 1827.1871 (Paris 1964) T1, p28.
4. José Cabanis : Charles X roi ultra (Paris 1972), p320.
5. Jean Garnier : Charles X le roi le proscrit (Paris 1967), p149.

ومنشور نابليون بونابرت المشهور هنا ذلك الذي وجهه إلى المصريين أثناء حملته على هذا البلد في 8 جويلية 1798، وأبرز ما جاء فيه أن الحملة إن هي إلا لتخليص المصريين ومعتقداتهم الدينية، وخاطب نابليون من العلماء والقضاة وأعيان البلاد أن يخبروا المصريين بأن الفرنسيين كذلك مسلمون وأنه هو شخصيا يعبد الله أكثر من المماليك ويحترم القرآن والرسول محمد (ص).

6. خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870 (منشورات دحلب، الجزائر 1992)، ص 19-20.
7. عبد القادر حلوش: "حركة التنصير في الجزائر - عهد الاحتلال -"، مجلة الذاكرة، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع[illegible]، [illegible] 1996، ص 118-119.
8. جريدة المبشر، 30 ديسمبر 1847.
9. المصدر نفسه، 30 سبتمبر 1847.
10. عن هذه الشخصية أنظر كتابه: Trente deux ans à travers l'Islam, (Paris 1884-1885), T1 et 2.
11. هي معاهدة موقعة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو الذي كان حاكما على عمالة وهران بتاريخ 30 ماي 1837 ودامت سنتين 1837-1839.
12. Marcel, Emérit : la lutte entre les généraux et les prêtres aux début de l'Algérie Française, (Revue Africaine 1953), p.1.2.
13. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900. (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1992)، الجزء الأول، القسم الأول، ص ص. 237-238.
14. Henri, Idéville : Le Maréchal Bugeaud d'après sa correspondance intime et des documents inédits (1784-1849), (Paris 1882), T2, P313-314.
15. Marcel, Emérit : l'Algérie à l'époque. D'Abdel kader, (Paris 1951), p230.
16. Alfred, Rambaud : L'enseignement primaire chez les indigènes musulmans d'Algérie et notamment en grande Kabylie, (Paris 1892), p6.7.
17. أبو القاسم سعد الله: أفكار جامحة (المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1988)، ص 49.
18. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1998)، ج4، ص 301.
19. من أبرز المساجد التي تم تدميرها جامع السيدة بالجزائر العاصمة الذي يعد من بين المساجد السبعة الرئيسية منذ القرن 16 وقد هدم سنة 1830 ويذكر البعض أنه أول جامع هدم بالمطارق والفؤوس بأيادي فرنسية، كما تم أيضا هدم جامع [illegible] وغيرهم من المساجد الكبرى، أنظر عنها على سبيل المثال سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 13-15 وغيرها من الصفحات.
20. سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ق1، ص 82.
21. بقطاش، ص 33-34.

22. المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:
سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، وأيضا سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ق1، ص ص 79-85.
23. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص152.
24. عن هذا الموضوع أنظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986).
Terras : l'Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, (Lyon, 1899), p68. 25
Blanqui : l'Algérie, Rapport sur situation économique (Paris 1840), p26. 26
Terras, p7. 27
Yves La coste, André Nouschi, André Prenant, l'Algérie passé et présent (Paris), p258. 28
29. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 161.
Berthault : La propriété brule en Afrique du nord(Revue Africaine 1936), p211. 30
31. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص168.
Goyau.Georges : Un grand missionnaire, le cardinal la vigerie (Paris 1925), p.74.75. 32
Le général Ibos : le général cavaignac(Paris1930), p121. 33
34. سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ق1، ص80.
35. الأثر نفسه.
36. المصدر نفسه، ص79.
37. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص106.
38. المصدر نفسه، ص108.
39. شطاب، ص52.
40. المصدر نفسه، ص53.
41. سعد الله: المصدر السابق، ص108.
42. المصدر نفسه.
43. شطاب، ص 63-64.
44. المهدي البوعبدلي: "أثر التعليم المسيحي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده"، من محاضرات الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي (منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، (مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 1395هـ 1975م)، ص1338.
45. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص109.
46. عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984)، ص234.
47. المصدر نفسه، ص236.
48. شطاب، ص60.
49. المصدر نفسه، ص 61.
Mgr Baunard, Le cardinale l'avigerie (Paris 1922) T2,p406. 50
Abbé suchet : Le missionnaire en Algérie (Tours Mans 1840), p20. 51
Paul Lesourd, Les pères blancs du cardinal lavigerie (Paris 1935), p70. 52
Bonnet Maury : l'islamique et le christianisme en Afrique (Paris 1906), p140-141. 53

التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962

د. يوسفي فاطمة
جامعة تلمسان

هناك مجموعة من الملاحظات والضرورات المنهجية تحكم دراسة الأصول التاريخية للعمل التسيري السياسي- الإداري قبل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية، هذه الملاحظات والضرورات المنهجية يمكن تحديدها في مجموعة من العناصر:

1) ـــ أن بيروقراطية الإدارة ومسار تطور العمل السياسي في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية الاستقلال لم يعرف مراحل تاريخية متميزة ومحددة على الأقل من الناحية السياسية- الإدارية، على الرغم من أن الكثير من الدارسين حاولوا أن يميزوا بين مرحلة وأخرى، أو بين فترة حكم مدني وحكم عسكري. مع العلم أنه مهما اختلفت التحولات والتسميات فلم يغير شيئا من جوهر الموضوع وهو احتلال الجزائر، وتوظيف البيروقراطية الإدارية كأداة – مكملة للوسائل الأخرى- لاستغلال الإنسان والأرض، ومسخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

2) ـــ أن تخصيص دراسة تطور العمل التسيري السياسي-الإداري منذ فترة إندلاع الثورة إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، لا يعني أن جذور بيروقراطية الإدارة الجزائرية انبثقت خلال هذه المرحلة. وإنما امتدت جذورها إلى العهد التركي، حيث كانت الإدارة آنذاك أقرب للإدارة العسكرية منها إلى الإدارة المدنية، وذلك لتطرسها وتعاليها على الشعب الجزائري والاهتمام بخدمة مصالحها. ونظرا لكون هذه الملاحظة أساسية من وجهة نظري، فهي تحتاج بدورها إلى دراسات تاريخية متخصصة ومعمقة. ولذا اكتفيت أن أدرس بداية من ثورة التحرير إلى غاية الاستقلال (1962-1954)، تاركة المراحل التاريخية في عهد الحكم التركي وعهد الاحتلال الفرنسي (1830-1954) لأهل الاختصاص والتي تحتاج إلى دراسات معمقة ومستقلة.

3) ـــ النقطة المنهجية المهمة التي تحكم هذه الدراسة، والتي يمكن الإشارة إليها أيضا، هو أن عند دراسة مسار التنظيم السياسي والبيروقراطي منذ الاحتلال إلى غاية تشكيل الدولة الوطنية في الجزائر يجب أن نؤكد أنه كانت هناك إلى جانب الإدارة الفرنسية في عهد الاحتلال إدارة وطنية منافسة وموازية لها وفق إمكانياتها المتواضعة بقصد إزالة الاغتراب الإداري الذي عانى منه الشعب الجزائري ، لذا لا يمكن أن ندرس التنظيم السياسي- الإداري الذي انتهجته الإدارة الفرنسية دون التطرق للإدارة الوطنية أثناء حرب التحرير الوطني ، لأن تلك الإجراءات والتنظيمات التي انبثقت عن قيادة جبهة التحرير الوطني، لأن تلك الإجراءات رغم بساطتها في مجال تنظيم العمل السياسي والإداري للبلاد كان لها انعكاس كبير على مجرى الأمور خاصة في المرحلة الأولى من الاستقلال السياسي الجزائري.

إنطلاقا من هذه الملاحظات المنهجية نطرح السؤال الجوهري الآتي : ما طبيعة النظام السياسي و البيروقراطي الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية للتحكم في الجزائريين وإخضاعهم تحت السيطرة الاستيطانية ؟ وما هي الوسائل والإجراءات والترتيبات السياسية والإدارية التي اتخذتها الحركة الثورية لخدمة المواطن من جهة، ولتحقيق الاستقلال وإبعاد الغبن عن الشعب الجزائري من جهة ثانية ؟.

1- طبيعة الجهاز البيروقراطي الاستعماري، الإصلاحات السياسية-الإدارية كآلية للتحكم

لقد جاءت ثورة أول نوفمبر **1954** بمثابة صدمة بالنسبة للسلطات الفرنسية[4] ، هذه الصدمة جعلت الإدارة الاستعمارية تنشغل بالجزائر أكثر إلى حد التخلي عن المغرب وتونس. لكن الشيء الذي حدث بعد الثورة، عوض أن تتم معالجة التطور التاريخي حصلت على منع وقوعه لكن ليس على أساس استراتيجية قائمة على آفاق طويلة المدى وإنما على إجراءات ظرفية. ويمكن القول أن الفترة الممتدة منذ صدور قانون **1947** [5] إلى غاية سنة **1954** قد شهدت وصول النظام البيروقراطي الاستعماري إلى مأزق فيما يتصل بالتنظيم في العلاقة بين الجزائر وفرنسا، ولا سيما بعد إدراك إدارة الاحتلال فشلها في تطبيق ما نص عليه قانون الجزائر، فقد كان من المفروض أن تؤدي اندلاع الثورة الجزائرية إلى إتاحة الفرصة أمام الإدارة الفرنسية للتخلص – إلى حد ما- من عرقلة المعمرين لإصلاحاتها السياسية والإدارية مقابل ضمان

الأمن لهم ولممتلكاتهم إلا أن ذلك لم يحدث إذ سرعان ما عاد المعمرون إلى فرض وجهة نظرهم من جديد ولا سيما بعد ظهور بوادر رغبة الإدارة الفرنسية في إجراء نوع من الاتصال بالمقاومة من أجل إيجاد حل سلمي . وتأسيسا على ذلك، عندما أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار، قرروا انتهاج سياسة جديدة تتمثل في العمل على جبهتين أساسيتين :

<u>أولا</u> : اتخاذ كل الوسائل لوضع حد لما كانت تسميه الإدارة الفرنسية بالتمرد، من خلال القيام بتوجيه ضربات قوية للثوار أينما كانوا، وهذا بقصد ترضية العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن استعمال القوة ضد المناضلين بدون قيود هو الأسلوب الفعال لسحق الثائرين.

<u>ثانيا</u>: اعتماد سياسة إصلاحية جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر: حيث قام وزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا ميتران" « **François Mitterrand** » بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 05 يناير1955 يتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة من الإطارات الإدارية الجزائرية وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي . و اتبع هذا العمل بتعيين " جاك سوستال" " **Jacques soustelle** " حاكما عاما للجزائر في 25 يناير 1955 ، حيث وضع هذا الأخير برنامجا إصلاحيا تضمن :

- رفع عدد الجزائريين في الوظائف العامة .
- إصلاح الجهاز الإداري في الولاية .
- تعيين خمس نواب جزائريين بولاية عنابة الجديدة .

كما اقترح إلغاء البلديات المختلطة، وذلك بقصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع، مثلما هو الحال في فرنسا. غير أن تدهور الوضع الأمني بسبب تكثف العمل المسلح قد اضطر بالإستعمار الفرنسي أن يعلن حالة الطوارئ في الجزائر بموجب القانون الصادر في 03 أفريل 1955، الذي أصبح بمقتضاه هو في واقع الأمر، نقل السلطة من الجهات القضائية الإدارية إلى المؤسسة العسكرية التي أصبحت هي السلطة الفعلية في البلاد . وهذا ما جعل الجزائر تعيش وضعا قانونيا خاصا ترتب عنه وقف العمل بقانون 1947، وحل الجمعية الجزائرية، كما تغير منصب الحاكم العام بمنصب "الوزير المقيم" بين صلاحيات كل من الحاكم العام والجمعية الجزائرية، ويساعده وزيران للدولة يختص أحدهما بالشؤون المدنية والآخر بالشؤون العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء في نفس السنة ما يسمى بالفروع الإدارية المتخصصة (S.A.S) على يد الجنرال "بارلونج" الذي استوحاها من تجربة المكاتب العربية المعروفة في النصف الثاني من القرن 19، والذي رأى فيها "أن فرنسا الناجح في كل دوار". حيث كانت مهمة هذه الفروع في الظاهر التكفل بشؤون الأهالي في منطقة معينة من صحة وتعليم وخدمات، بحيث يتولى هذه الفروع ضابط عسكري متخصص في شؤون الأهالي ويخضع نظريا للسلطة العليا في الإقليم. أما الهدف الحقيقي من إنشاء هذه الفروع هو حرمان المقاومة من قواعدها، ومن التغلغل في وسط السكان، والحيلولة دون انتشار ما كانت تسميه إدارة الإحتلال بالتنظيم السياسي-الإداري السري لجبهة التحرير الوطني.

وهكذا تمت العودة من جديد إلى الحكم العسكري إلى درجة أن أصبح الشغل الشاغل للإدارة الاستعمارية يتمثل في المجال الأمني على حساب الإصلاحات السياسية والإدارية. وكان لابد أن يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع الأمني عوض تحسينه.

إن هذه المرحلة من تاريخ الاحتلال الفرنسي، كانت مرحلة جد حاسمة ومتميزة، انعكست آثارها على التنظيم السياسي-الإداري المطبق في الجزائر. فعلى مستوى التنظيم اللامركزي، قامت إدارة الاحتلال منذ اندلاع الثورة بإلغاء البلديات المختلطة وترقية المراكز البلدية إلى بلديات تامة الصلاحيات، كما شملت هذه الإصلاحات على المستوى الجهوي بالزيادة في عدد الولايات والعمالات، وذلك ابتداء من 28 جوان 1956 إلى غاية إصدار المرسومين رقم 1282-56، و1284-56، الصادرين في 1956/11/17، اللذان تضمنا ارتفاع عدد الولايات من 06 إلى 15 ولاية. وقد كان هذا التقسيم على أساس ثلاثة مناطق :

- المنطقة الشمالية، وتضم ولاية تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، التيطري، سطيف، قسنطينة، وولاية عنابة.

- منطقة الهضاب العليا، وهي تضم ولاية سعيدة، تيارت، المدية، باتنة.
- وأخيرا منطقة الجنوب، التي تضم ولايتي الواحات والساورة [7]. حتى وإن بقيت منطقة الصحراء خاضعة لنظام خاص عرف بالنظام المشترك أو التنظيم المشترك لمناطق الجنوب.

وبذلك يصبح عدد المناطق الكبرى ثلاثة مناطق تضم 15 ولاية. الإشارة أن التنظيم الإداري لولاية الجزائر الكبرى قد حددها مرسوم رقم 59-321 المؤرخ في 24 فبراير 1959 الذي ألغى الضواحي بالمدينة، وقسمت مدينة الجزائر وضواحيها بموجب هذا المرسوم إلى عشرة دوائر تنتخب كل منها عددا من مستشاريها البلديين الذين تم الاختيار في ترشيح رئيس دائرتهم الذي هو وقتيا يعين ولا ينتخب. وبالإضافة إلى ذلك فإن المرسوم السابق ذكره أكد على إلحاق 11 بلدية بمدينة الجزائر الكبرى، ويكون تسيير المدينة بتصرف عام معين بمرسوم إلى جانب المجلس البلدي المنتخب والبالغ عدد أعضائه 75 عضوا ثم جاء مرسوم رقم 60-163 المؤرخ في 07 فبراير1960 الذي غير المرسوم السابق، واعتبر رؤساء البلديات والدوائر معينين من الجهات الوصية [8].

أما حول التنظيم الإداري والقانوني للدائرة، فاعتبرها المشروع الفرنسي مجرد كيان إقليمي يلجأ إليه في التقسيم التقليدي للولايات، ولا تتمتع الدائرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حسب ما جاء في المرسوم رقم 56-641 الصادر في 28 ماي 1956، وقد كانت النتيجة لهذا التنظيم الجديد للدائرة، أن حمل الكثير يطالبون بإلغائها، من هنا تم تقليص أهدافها بالرغم من المرسوم الصادر في 20 يناير 1961 الذي حث وطالب بتكوين مجلس للدائرة يضم شيوخ البلديات والمستشارين العامين التابعين لرئيس الدائرة، مع توسيع السلطات القانونية لرئيس الدائرة كممثل للدولة وحق الوصاية عن البلديات، وتنشيط الحياة الاقتصادية في ظل مخطط قسنطينة. حيث وصل عدد الدوائر في عام 1961 إلى 91 دائرة.

أما بالنسبة للتنظيم البلدي، فنلاحظ بأنه وقع إصلاح إداري بالنسبة للبلديات، ويرمي في الأساس إلى المشاركة الشكلية للمسلمين في عملية الانتخابات التي امتدت من 19 إلى 25 أفريل 1959، حيث تهدف إلى إصلاحين هما، الإصلاح البلدي عن طريق قرار 28 جوان 1956 الذي ألغى بدوره 78 بلدية مختلطة و 158 مركز بلدي، وفي ظرف شهـــــور تم تعويض ذلك بـــ 1107 بلدية تخضع للقانون البلدي الفرنسي، ثم ارتفع العدد ليصبح 1484 بلدية موزعة على منطقة الجزائر بـــ 425 بلدية، ومنطقة وهران بـــ 424 بلدية، ومنطقة قسنطينة بـــ 635 بلدية. أما الإصلاح الثاني فيتمثل بتشريع موحد لجماعة الناخبين رجالا ونساء، وذلك بقرارين صادرين في 28 جوان 1958، و 03 جويلية 1958، والهدف منهما هو تقريب الإدارة من المواطنين [9].

وفي إطار سعي الإدارة الاستعمارية لإنجاح سياسة الاستيعاب والتحكم التي انتهجتها من خلال المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلق عليه اسم مشروع قسنطينة المدعم بالتصريح السياسي الصادر بتاريخ 16سبتمبر 1959، تكونت لجان عمل الإصلاح الإداري في الجزائر، فكانت أولها لجنة «Des Marets» بقرار صادر في

19 فيفري 1960، ثم خلفتها خطة Des Champs « المشكورة في 10 ماي 1960. وكلها ترمي إلى إلغاء إدارة مركزية و لامركزية في آن واحد. أقدم مشروع قسنطينة بتوجيه من اللجنة العامة للشؤون الجزائرية [10].

ومهما يكن، فإن ما يمكن التأكيد عليه هو أن التنظيم العام للهيكل البيروقراطي كان تنظيما مركزيا وبيروقراطيا مطلقا في خدمة جهاز الإدارة الفرنسية، وبعيدا عن خدمة المواطنين الأصليين، إلا أنه لم تعمل بيروقراطية الإدارة الاستعمارية على مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، وإنما كان الهدف من تنظيمها المركزي التحكم في الجزائريين وإبقائهم تحت السيطرة الاستعمارية .

ولهذا كان من الضروري على الثورة الجزائرية توحيد الصفوف والعمل على إيجاد تنظيم سياسي وإداري للثورة يخدم قضايا الشعب الجزائري، ويعوض بيروقراطية الإدارة الفرنسية على كل المستويات، والعمل على الحلول محلها كلما أمكن وذلك لضمان القطيعة بين الجزائر وإدارة الإحتلال. في هذا الإطار ما هي الاستراتيجية السياسية والإدارية البديلة التي انتهجتها الثورة لتحقيق الإستقلال الوطني ؟ وما هي الظروف السياسية والإدارية التي أملتها مرحلة الثورة (1954-1962) ؟ وما هي الانعكاسات التي أفرزها العمل السياسي- الإداري على إرساء أسس الدولة الوطنية ؟.

2- التنظيم السياسي والإداري للثورة:

لقد نتج عن الفشل السياسي للحركة الوطنية بمختلف تياراتها وإيديولوجياتها في تحقيق الاستقلال السياسي من خلال إتباع الوسائل السلمية والطرق القانونية، إلى فتح المجال أمام الوطنيين الثوريين ليستثمروا هذا الفشل السياسي، و يؤكدوا طرحهم من خلال ما اشتهر على تسميته بالقيادة التاريخية [11] التي أعلنت عن إنشاء جبهة التحرير الوطني [12]، وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني، وبداية إندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، والتي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف.

وما تجدر الإشارة إليه، فإن هناك عدة عوامل قد دفعت بالمناضلين الجزائريين إلى التفكير في ضرورة مقاومة الضغوط الفرنسية والمحاولات الرامية لمسخ الشخصية الجزائرية. ويأتي في مقدمة هذه العوامل إخضاع الشعب الجزائري من القوانين والإجراءات المجحفة التي فرضت به، والتي تتمثل في :

1) - فرض الخدمة العسكرية بدون الحصول على الحقوق الأساسية.

2) - استيلاء المعمرين الأوروبيين على الأموال والأراضي التابعة للحبس، وحل الملكيات الجماعية المتمثلة في أراضي العرش والأوقاف والبايليك باعتبارها متناقضة مع الشكل الخاص للملكية، وتحديد نمو، كما يؤكد ذلك التشريع الفرنسي المعروف بالسيناتوس كونسولت sénatus consulte والمطبق في أفريل 1863. وفرض نظام الملكية الخاصة كشكل وحيد للملكية المعترف بها رسميا من طرف الإدارة الفرنسية طبقا للعرض القانوني "

"فارني" المعروف والصادر بتاريخ 26 جويلية 1873. وتوزيع الأراضي الزراعية المصادرة والأكثر خصوبة مجانا على الأشخاص المستقدمين أفواجا من أوربا ليشكلوا فيما بعد هذه الملكيات الخاصة قطاع التعمير الزراعي، وطرد المالكين الجزائريين في إطار الملكيات المشاعة والخاصة المصادرين، من الأراضي الخصبة في السهول وقرب المدن إلى الأراضي القاحلة في الجبال أو الهضاب العليا، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الفلاحين الجزائريين أصحاب الأرض أن يتحولوا إلى عمال أجراء عن ممتلكاتهم يعملون في قطاع التعمير الزراعي [13].

3) - شل نشاطات في وجه الجمعيات الثقافية التي أخذت بقصد المحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة وأنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر لتمويلها.

4) - إجبار الأبناء الأصليين على تسجيل أراضيهم وإلقاء القبض على الأفراد الذين احتجوا على هذا الإجراء.

5) - إقامة المحاكم الإستثنائية لفرض العقوبات الصارمة.

6)- فرض ضرائب إضافية على أبناء البلد الأصليين تعرف باسم الضرائب العربية.

7) - انعدام أي تمثيل سياسي عادل.

8) - انتشار الأمية بين الجزائريين وصعوبة الحصول على وظائف إدارية.

9) - الإحجام عن تصنيع الجزائر حتى تبقى هذه الأخيرة تابعة للاقتصاد الفرنسي.

10) - تضاءل فرص العمل وتشبع القطاع الزراعي الذي لم يعد قادرا على استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة بكثرة.

11) - عدم استفادة الجزائريين من القروض والإعانات المالية المخصصة للتنمية الزراعية.

12) - تطبيق قوانين استثنائية على الجزائريين وعدم تطبيق معظم القوانين الفرنسية على أبناء البلد الأصليين إلا بعد موافقة الحاكم العام بالجزائر.

13) - القضاء على نشاط المنظمات التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري [14].

إلى جانب هذه العوامل التي دفعت بالجزائريين إلى التحمس للعمل الثوري تذكر عامل انتفاضة 08 ماي 1945 التي كان لها دور كبير في تنشيط الحركة الوطنية، وخاصة قانون 20 سبتمبر1947 الذي جسد فكرة التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين.

فعلى الرغم من أن قانون 20 سبتمبر1947 قد منح المسلمين الجزائريين لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، الحق في اختيار ممثلين لهم في المجلس الجزائري، ومجلس الحكومة العامة بالجزائر، والجمعية الوطنية الفرنسية. لكن إقدام الجهاز الإداري البيروقراطي الفرنسي على تزوير الانتخابات التشريعية والمحلية التي عرفتها الجزائر لأول مرة، وتعيين عملائها والموالين لها في المجالس المنتخبة من طرف المسلمين الجزائريين قد أقنع هؤلاء بأن المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوربيين لا يمكن تجسيدها في ميدان الواقع، وأن المشاركة في الانتخابات ما هي في الحقيقة إلا لعبة في يد الأوربيين، كما أن سياسة التزييف والمغالطة تظل قائمة ومعمولا بها في جميع الانتخابات وعلى جميع المستويات.

وبذلك يكون الشعب الجزائري وقادة التشكيلات السياسية قد تفطنوا للمخادعة الفرنسية من خلال الإصلاحات السياسية ـــ الإدارية في إطار قانون 20 سبتمبر 1947 [19]. وتأكدوا أن فكرة المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين في المجال السياسي تعد ضربا من الخيال. لذلك قرر الشعب الجزائري توحيد صفه واقتناعه أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير الإنسان والأرض من سيطرة الإدارة الفرنسية، ومن مظالم الغالبية الأوربية المهيمنة على كل شيء بالجزائر.

والجدير بالملاحظة أن مؤسسي جبهة التحرير الوطني واجهوا إشكالية صعبة منذ بداية الثورة المتمثل في كيفية تحقيق الوحدة الشعبية مع وجود تركيبة اجتماعية متباينة، وأحزاب سياسية مختلفة الطرح السياسي، والاجتماعي، والاختيار الإيديولوجي.

أمام هذا الوضع، لم يكن للجبهة سوى تجاهلها المسألة الاجتماعية والخيار الإيديولوجي طالبة "... كل الوطنيين الجزائريين ومن جميع الفئات الاجتماعية ومن جميع الأحزاب والحركات أن ينخرطوا في الكفاح التحريري دون أي اعتبار آخر، وبدون أية حساسية"[20].

ومن أسباب تجاهل الجبهة وعدم طرحها المسألة الاجتماعية والخيار الإيديولوجي، يمكن تلخيصها في الأسباب التالية:

1) - رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي لاسترجاع مقومات وجوده كشعب حر ومستقل.

2) - كان انتماء أعضاء مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية للجبهة، لا يسمح بتوحيد الموقف الإيديولوجي للثورة وقيادة الجبهة. فكل المحاولات التي تمت داخل المجلس الوطني للثورة كانت تؤدي إلى تعدد الطروحات الإيديولوجية والسياسية المتباينة.

3) - أدركت جبهة التحرير الوطني عند انطلاق الثورة أن طرح المسألة الإيديولوجية، سيؤدي إلى تمسك التنظيمات السياسية بوجودها التنظيمي.

4) - خشية الجبهة من محاولة الاستعمار تزييف خلفيات الثورة وأبعادها، وبالتالي تأليب الرأي العام الغربي عامة، والرأي العام العربي خاصة، الذي لم يكن يجد مبررا لدعم الثورة الجزائرية لو أعلنت الجبهة، أنها تهدف إلى تحرير الجزائر لتبني الاشتراكية، التي كانت تعني عند قطاع واسع من الشعب العربي سوى الشيوعية، وهو سبب كاف لقطع الدعم الديبلوماسي والمساعدات المالية للثورة[21].

ونظرا لظروف مرحلة الثورة، التي تتطلب وحدة الرأي ووحدة الصف، فإن الجبهة لم تعلن نفسها بديلا للأحزاب السياسية السابقة، بل كانت عبارة عن تجمع لكل القوى الوطنية، نادت كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية[22]. وذلك لتحقيق الاستقلال الوطني الذي

سيسمح " باسترجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام كل الحقوق الأساسية للفرد دون تمييز ديني أو عرقي "[29].

وانطلاقا من هذا كله نتساءل: كيف نظر قياديو الثورة لمبادئ العمل الثوري السياسي، خاصة مبدأ " الديمقراطية "، ومبدأ " الحريات الأساسية "، ومبدأ " الإسلام " الذي يمثل أهم مقوم حضاري وثقافي للشعب الجزائري؟ وما هو التنظيم الإداري الذي اتخذ من قبل الثورة لإزالة الإغتراب الإداري البيروقراطي الذي عانى منه الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن؟

فبخصوص مبدأ "الديمقراطية"، فقد ورد مرة واحدة في صياغة البيان، وقد اقترن بالصبغة الاجتماعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تأثر محرري البيان بالإيديولوجيــــة والفكر الاشتراكي، وسبب ذلك يرجع إلى أن في تلك الحقبة كان التيار الاشتراكي ينمو في العالم عامة وفي أوساط الشعوب المستعمرة خاصة ، نظرا لطابعه الثوري التحرري الذي يحمله هذا الفكر.

أما بخصوص مبدأ "الحريات الأساسية"، فقد أكدت جبهة التحرير الوطني على احترامه دون النظر إلى الانتماء العرقي أو المذهب الديني، علما بأن مبدأ الإسلامي يؤكد على مبدأ الحرية والعدل.

ونظرا لأهمية الإسلام، نجد جبهة التحرير الوطني وظفته في تجنيد الجماهير الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي من جهة، وعزل الأحزاب السياسية التي رفضت الإتصال بالثورة عن الجماهير من جهة ثانية.

وبعد بيان أول نوفمبر1954، جاء مؤتمر الصومام[30] لسنة 1956، من أجل إعادة تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها خلال العشرين شهرا السابقة . وقد حددت جبهة التحريــر الوطني من جديد أهدافها السياسية وشروط وقف إطلاق النار والمفاوضات[31].

وقد جاء في تصريح الوفود عقب انتهاء أشغال المؤتمر أن الثورة "... هي كفاح يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حربا دينية، بل هي كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي والديمقراطي"[32]. أي تأكيد طبيعة لا دينية الثورة الجزائرية "جمهورية ديمقراطية واجتماعية"، وهذا يرجع إلى العوامل الأساسية التالية :

أولا : رغبة زعماء الثورة في الحد من الدعاية الفرنسية التي روجت بأن الثورة الجزائرية، ثورة دينية تستهدف الإساءة للحضارة الغربية والكنيسة المسيحية.

ثانيا : بروز إتجاهات داخل الجبهة إتجاه عروبي- إسلامي، واتجاه علماني، مما انعكس فيما بعد أثناء الاستقلال.

ثالثا : يرجع الوضع الدولي الملائم لطرح القضية الجزائرية مع الحرص على كسب تأييد ومساندة القوى الداعمة للتحرر، وحسن طرح القضية الجزائرية طرحا صحيحا أمام الهيئات والمنظمات الدولية.

كما أضاف مؤتمر الصومام شيئا جديدا-عما جاء في بيان أول نوفمبر- يتمثل في تجسيد هذه الديمقراطية الاجتماعية على أرض الواقع " من خلال إنشاء مجالس شعبية تتشكل عن طريق انتخابات عامة من طرف سكان القرى والدواوير والمداشر، وكل مجلس يتكون من خمسة أعضاء، وحددت لها جملة من الأهداف يصب كلها في دعم الثورة والوصول بها إلى تحقيق الاستقلال "(23). كما أقر مؤتمر الصومام الهيئات التنظيمية للثورة وهما :

ـــ المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

يمثل أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير، وهو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الثورة والبلاد(24). حيث كان المجلس أول مؤسسة تشريعية متكونة من **34** عضوا، نصفهم أعضاء دائمون والباقي أعضاء مستخلفون، ثم ارتفع العدد عام **1957** إلى **54** عضوا. ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا حيث يخول رسم وتنفيذ السياسات العامة للبلاد، وذلك بمشاركة الهيئة التنفيذية للمجلس. ويستدعى هذا المجلس للانعقاد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ إذا اقتضت الضرورة، أو بطلب نصف أعضائه زائد واحد، ولا يتخذ قرار منه دون حضور نصف أعضاء دائمين أو مستخلفين. ذلك أن العمل الجماعي حتمية من حتميات الثورة الجزائرية، فلا حق لأحد أن يدعي الزعامة إلا في إطار جماعي منسجم ومتماسك.

ـــ لجنة التنسيق والتنفيذ :

تعد الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكانت في المرحلة الأولى تتكون من **05** أعضاء وفي **19** أوت **1957** ارتفع عددهم إلى **14** عضوا يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث كان لها كامل السلطة على جميع الهيئات والتنظيمات السياسية والعسكرية للثورة، ويمكن ذكر أهم اختصاصاتها :

- إصدار تعليمات وأوامر التنشيط وتنسيق العمليات الحربية .
- تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني .
- تمارس مهمة ربط وتنسيق النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي(25).

وعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ عدة اجتماعات كان آخرها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ **19** أوت **1958** أين تقرر تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما إذا انتقلنا إلى التنظيم الإداري المركزي، فبعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ في **19** سبتمبر**1958** بتونس والتي كانت تتكون من **12** وزارة بالإضافة إلى رئيس ونائبين للرئيس. ثم تلتها الحكومة المؤقتة الثانية المتكونة من رئيس الحكومة، وثلاثة نواب للرئيس، وخمسة وزراء دولة، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التسليح والاتصالات، ووزارة الأخبار. وكان أعضاء الحكومة مسؤولين بصفة جماعية أمام المجلس الوطني، وفرديا أمام رئيس مجلس الوزراء وهم جميعا أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية(26)، الذي فرض

السلطات الواسعة للحكومة في إطار الخطة التي وضعتها. وكانت الحكومة المؤقتة ومنذ بدايتها تضم كل الأحزاب والتيارات السياسية التي انصهرت في جبهة التحرير الوطني شأنها في ذلك شأن المجلس الوطني للثورة.

ثم ظهرت إدارة إقليمية قائمة على ستة ولايات ومحورها الولاية تقسم إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى قسمات (27). وهي الولاية الأولى تتمثل في الأوراس، والولاية الثانية هي الشمال القسنطيني، والولاية الثالثة هي القبائل، والولاية الرابعة هي الوسط الجزائري، والولاية الخامسة وهران، والولاية السادسة هي الصحراء. وتتجسد السلطة في كل ولاية في مجلس يترأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد، وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين.

في هذا السياق، ما يمكن الإشارة إليه أن السمات الأساسية التي ميزت التنظيم السياسي-الإداري خلال هذه المرحلة التي استغرقتها حرب التحرير تتجلى في تداخل الطابع العسكري والطابع السياسي، مع سيادة الطابع العسكري بسبب الهدف المنشود في تحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح. فكل المؤسسات التي أنشأتها جبهة التحرير خلال الثورة سواء في الداخل أو الخارج بما في ذلك التراب الفرنسي ذاته ، كان الغرض منهـــا أولا وقبل كل شيء القضاء على الاحتلال عن طريق الكفاح المسلح. هذا التداخل يبرز ويتجلى على سبيل المثال من خلال بعض التسميات كجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، إلى جانب تميز مؤسسات الثورة بالطابع المؤقت، والقائمة على مبدأ التعيين، والعمل بمبدأ القيادة الجماعية، إضافة إلى وقوع المؤسسات المركزية خارج التراب الوطني.

كذلك ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن السنتين الأوليين من الثورة اقتصر العمل التنظيمي على المستوى الجهوي والمحلي دون المستوى الإداري المركزي، وذلك بتقسيم التراب الوطني لضرورة الثورة إلى ولايات ذات استقلال شبه تام، إذ كل ولاية مقسمة إلى مناطق ثم نواحي فأقسام. والسبب في هذا الاهتمام بالتنظيم السياسي-الإداري الجهوي والمحلي، كان من أجل الشروع مباشرة في العمل المسلح حتى تنشأ ديناميكية للثورة تسمح بوضع ما لزم من مؤسسات حسب الظروف الميدانية.

أما فيما يخص التنظيم المدني الذي كان يشكل الخلية الأساسية لتنظيم جبهة التحرير الوطني، كان عبارة عن إدارة محلية مشكلة من لجان، تتكون كل لجنة من ثلاثة أعضاء: رئيس، ومساعد سياسي، ومساعد إداري. الهدف منه تعويض بيروقراطية الإدارة الفرنسية على كل المستويات، والعمل على الحلول محلها كلما أمكن، وذلك لفصل القطيعة بين الجزائر وإدارة الاحتلال، مع القيام بمهام أخرى كالتجنيد، والتعليم، والقضاء، والتكليف بالمهام. والملاحظ أن هذا التنظيم كان أكثر فعالية في المناطق الريفية والنائية منه في المناطق ذات وجود أوروبي مكثف.

بالإضافة إلى هذا التنظيم، قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء نقابات والمنظمات، ولاسيما الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فبراير 1956، وذلك بغرض التعبئة المالية والسياسية الشاملة.

وعليه، فإن من زاوية دراسة العمل التنموي السياسي ، وما تكشف عليه أدبيات الثورة التحريرية نجد أن بعد مؤتمر الصومام، عقد مؤتمر آخر للثورة الجزائرية هو مؤتمر طرابلس، حاولت فيه الجبهة وضع مشروع اجتماعي لتحقيق " الثورة الديمقراطية الشعبية" في جزائر ما بعد الاستقلال . وما يلاحظه المختصون في تحليلهم لبرنامج طرابلس، أن هذا الأخير كان له تأثير كبير على مستقبل النخبة السياسية في جزائر ما بعد الثورة. وهذا نظرا لعمله على تعميق الخلافات الإيديولوجية من جهة، والاختلاف الذي منيت به الجبهة في حل تناقضاتها الداخلية، وفي بلورة مبادئ إيديولوجية متماسكة من جهة ثانية.

لقد وضع برنامج طرابلس حدا للتعددية الحزبية ، وذلك عندما أقر تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد على الساحة السياسية، وإلغاء غيرها من التنظيمات السياسية، وذلك بحجة أن " لضمان السير إلى الأمام وتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، لا بد من حزب سياسي قوي وواع "[28]. كما أوضح أن مفهوم بناء الدولة لا يكون إلا "على أسس ديمقراطية مناهضة للاستعمار والإقطاعية... وهذا لا يكون ممكنا إلا بتحقيق المبادرة والحزم والرقابة التي يمارسها الشعب مباشرة "[29]. وهذا لا يكون أيضا، إلا من خلال "... مشاركة المناضلين في انتخاب المسؤولين على كل المستويات، وطرح الخلافات الفكرية أمام القاعدة للفصل فيها، والتعبير الحر عن الآراء وممارسة النقد داخل الحزب، وضرورة مراقبة الشعب لأجهزة الدولة... "[30].

وما يمكن أن نستنتجه في هذا العرض، أن الهدف التنموي السياسي لم يكن ينصب عند قادة الثورة حول مسألة الخيار الإيديولوجي، بقدر ما كان اهتمامهم ينصب حول توحيد الصف وتجنيد الجماهير لتحقيق الهدف التنموي السياسي الأسمى المتمثل في الحصول على الاستقلال السياسي. غير أن الطابع المميز للتنظيمات التي أنشأت في مرحلة الثورة، كانت تنظيمات مؤقتة، الأمر الذي جعلها عرضة للصراعات والنزاعات. ومن الأسباب التي أدت إلى تراكم التناقضات، وحدة الصراعات بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير، ويعود إلى ذلك التشتت وضعف الاتصال الذي فرضته الحرب على قيادة الثورة، مما نتج عنه ما يعرف في تاريخ الثورة الجزائرية بجماعة الداخل، وجيش الداخل، وجماعة الخارج، وجيش الخارج[31]، كما نتج خلاف آخر حول أنظمة قيادة الثورة بين ما يسمى بالمدنيين والعسكريين.

بالإضافة إلى هذه الصراعات السياسية داخل قيادة الثورة، هناك أيضا صراع على السلطة بين قيادة جيش التحرير الوطني، والقادة السياسيين في الحكومة المؤقتة. وقد برز هذا الخلاف وبشكل حاد مع اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورة ديسمبر1959 - يناير1960، والذي جاء انعقاده بعد مناقشات واسعة بين القادة العشرة[32]. وقد أسفر هذا الاجتماع عن إقالة قيادة الجيش الثلاثية (بوصوف، وبن طوبال، وكريم بلقاسم)، وإنشاء هيئة الأركان العامة للجيش تحت قيادة جديدة تتكون من : **هواري بومدين، وقائد أحمد، وعلي منجلي.**

وعليه ، فإن المتتبع لمسيرة الثورة التحريرية الجزائرية، يستخلص من خلال نتائج دورة (ديسمبر1959- جانفي1960)، كما تعتبر تحولا في العلاقات بين أجهزة الثورة، احتلت فيها البيروقراطية العسكرية مركز الزعامة في تسيير دواليب الثورة والتأثير فيها. وقد اشتد الصراع بين قيادة الجيش والحكومة المؤقتة في صائفة 1961، وذلك عندما أقدمت هيئة الأركان العامة للجيش على تقديم استقالتها للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961، احتجاجا على موقف الحكومة المؤقتة التي رأت فيه قيادة الجيش إهانة لها أمام السياسة الفرنسية[illegible]. وقد أدت هذه الأزمة إلى إبعاد " فرحات عباس" من منصب رئاسة الحكومة المؤقتة التي تولاها "يوسف بن خدة"، غير أن هذا القرار لم يؤد إلى حل أزمة الخلافات القائمة بين قيادة الجيش والحكومة المؤقتة.

بعد إجراء الاستفتاء والإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، كانت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش المتحالفة مع " بن بلة" قد عرفت تطورات خطيرة أصبحت تنذر بحرب أهلية، خاصة بعد دخول جيش الحدود إلى الجزائر، وإعلان " بن بلة" في 22 جويلية 1962 عن إنشاء مكتب سياسي يتكفل بتسيير البلاد بدلا من الحكومة المؤقتة.

وقد تمكن المكتب السياسي بذلك من الدخول إلى العاصمة في 02 أوت 1962، في حين استسلمت الحكومة المؤقتة في 03 أوت من نفس السنة، وأصبحت بذلك السلطة في يد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني . وفي تاريخ 20 سبتمبر1962 أجريت انتخابات المجلس التأسيسي، وتشكلت بعدها أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، تولى فيها السيد "أحمد بن بلة" رئاسة الوزراء بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا، وعين "هواري بومدين" وزيرا للدفاع[illegible].

إن هذه المعطيات المتعلقة خاصة بالممارسة السياسية خلال مرحلة الثورة، إضافة إلى الأثر الذي تركه إخفاق مؤتمر طرابلس في تحديد وتعيين القيادة التي تتولى تنفيذ البرنامج المسطر، الأمر الذي كان سببا في فتح باب الصراع على السلطة[illegible]، هي كلها من أهم خلفيات وأسباب ما اصطلح على تسميته بأزمة صائفة 1962 التي كانت منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر. أكد فيها الجيش دوره الريادي المؤثر في مسيرة البلاد، وانعكس على مضمون ومفهوم العمل الشوري السياسي بعد الإستقلال . هذا ، بالإضافة إلى عدم قدرة جبهة التحرير الوطني و إخفاقها في تجاوز التناقض الإيديولوجي الذي كان موجودا داخل قياداتها ، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الإستقلال[illegible] .

الهوامش

(1) - ذلك أن ثورة التحرير الجزائرية 1954 تم الإعداد لها في سرية كبيرة، والدليل على ذلك أن الشرطة الفرنسية قد قامت في الأسبوع الأول من نوفمبر بإلقاء القبض على المناضلين في حزب "مصالي الحاج" أمثال " مولاي مرباح " ، والمناضلين في حركة أنصار الحريات الديمقراطية أمثال " بن يوسف بن خدة " و" كيوان " واعتبرتهم بمثابة قادة الحركة الثورية في أول نوفمبر

1954، في حين أنه قيما بعد ، من خلال هالكسالم قسي عام 1955 أن اللجنة المركزية لم يكسن لها مبلغ في إعلان الكفاح المسلح . أنظر :

ـــ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1977، ص 404 .

(2) ـــ يتعلق في القانون رقم 1852-47 المؤرخ في 1947/06/20 ، والمتضمن النظام الأساسي لإعادة تنظيم الجزائر سياسيا وإداريا. وكان الهدف من هذا القانون امتصاص غضب الشعب الثائر وتمييع قضاياه السياسية، وذلك عن طريق اشتراك الجزائريين في المسؤوليات الإدارية فقط . فكانت الجمعية الجزائرية التي يتقاسمها الفرنسيون و الجزائريون بالتساوي التي تأسست بموجب قانون 30 / 09 / 1947 ، ووجود مثل هذه الجمعية على شكلي ، و منعقد الجمعية الاجتماعيين السلطة بالتساوي و توليه المناصب القيادية ، غير أن هذا لم يكن أي نتيجة للأغلبية السكانية من الجزائريين . مع العلم أن قانون 1947 ينص على التفرقة بين الأوروبيين والمسلمين وكل فئة تنتخب وهي منفصلة عن الأخرى، والأوروبيون الذين لا يتجاوز عددهم 1.000.000 نسمة عددهم نفس العدد من الممثلين المسلمين الذين يتجاوز عددهم 8.000.000 نسمة في سنة 1954. أنظر :

\- Ahmed mahiou . Cours d'institutions administratives . Alger : OPU . 1979 . p 85 .

(3) ـــ عبد الله علية ، " التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر (1954 ـــ 1962) " ، جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، 1996 ، ص 160 ـ 162 .

(4) ـــ هي بلديات يتواجد بها نسبة كبيرة من الجزائريين والأوروبيين، وتدار من طرف موظف معين من جانب إدارة الاحتلال، يطلق عليه اسم متصرف مكلف بالمصالح المدنية، وله أعوان ولجنة بلدية مختلطة إلى جانب القيادة المكلفين بمهام الدوار وكذلك المساعد. لقد كان عدد البلديات المختلطة حسب إحصاء سنة 1902 ـــ 78 بلدية يقطنها 3,5 مليون نسمة. وبقي العدد على ما هو عليه حتى عام 1952، أما عدد المراكز البلدية فكان يبلغ 164 مركزا. أنظر في هذا الشأن :

\- Chaibane Benakezouh, « La Déconcentration en Algérie », Thèse de doctorat en droit , Université d'Alger, Institut de Droit, 1978, p 78.

(5)- Yves Courrière, La Guerre d'Algérie : La guerre des Colonelles , tome3, Paris : éd. Société Générale d'édition et diffusion, 2000, p132.

(6) ـــ حيث لم تعرف قوات الجيش الفرنسي في الجزائر خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 إلى درجة أن جيش الاحتلال قد ارتفع عدده خلال سنة 1955 إلى 1990 ألف جندي وضابط بعد أن كان العدد في بداية سنة 1955 لا يتجاوز 8 آلاف جندي وضابط . أنظر:

ـــ عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص414 .

(7) ـــ Chaibane Benakezouh, op.cit., p. 107.

(8) ـــ بورناك عمر ، " مبدأ إختيار الإطارات العليا و تعيينها في الإدارات الجزائرية " ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير ، فرع التنظيم السياسي و الإداري 1999)، ص 18.

(9) - Paul delouvrier . Rapport sur l'activité de l'administration en Algérie au cours de l'année 1959 . Alger : Imprimerie Baconnier . Avril 1960 , p 93 .

(10) ـــ Ibid., p 73 .

(11) - مصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، وكريم بلقاسم، والعربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، (ومشيلي)، وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وآيت أحمد الحسين.

(12) ـــ التي هي امتداد الحركة الراديكالية ، إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية حديثة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي، والتحول مباشرة إلى الثورة.

(13) ــ حسن بهلول، الجزائر الرأسمالي الزراعي المنجز وسياسات إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984، ص 76.

(14) ــ أنظر:

ــــ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الطبعة الثانية، الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1981، ص 46 ــ 47.

ــــ عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص 559.

(15) ــ لقد رأت الإدارة الحكومية الفرنسية، والمستوطنون الأوروبيون أصحاب الامتيازات في الجزائر أن الخطر يهددهم إذا ما هم تركوا المسلمين الجزائريين ينتخبون ممثليهم انتخابا حرا ونزيها لمواقعهم، لأن أولئك النواب لن يكونوا إلا من رجال الحزبين الوطنيين "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، و"حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، فاستقر رأيهم على الوقوف في وجه الأمة واختيار مجموعة من النواب العملاء لترشيحهم وضمان الفوز لهم كممثلين للمسلمين الجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر:

ــ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، قسنطينة: دار البعث، 1985، 262 صفحة.

ــ الأخضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، 302 صفحة.

(16) ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الإعلام والثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني: 1954ــ1962، (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، 1976)، ص 7.

(17) ــ عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 66.

(18) - Ahmed MAHSAS, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de La 1ère guerre Mondiale à 1945 : essai sur la formation du mouvement national, Paris : l'Harmattan, 1979, p.231

(19) ــ نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق الذكر، ص 08.

(20) ــ عقد المؤتمر في وادي الصومام في 20 أوت 1956، وقد غاب عنه عدة ولايات منها: الولاية الأولى، والرابعة، والسادسة، والقاعدة الشرقية، كما غاب عنه الوفد الخارجي للجبهة، وهذا ما أدى إلى الصدام فيما بعد. للمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

ــــ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999، ص102.

(21) ــــ يمكن تحديد قواعد وقف إطلاق النار والمفاوضات كما جاءت في أرضية مؤتمر الصومام فيما يلي:

ــــ الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ.

ــــ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها على جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

ــــ إطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين والموقوفين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد أول نوفمبر 1954.

ــــ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، والتي لها وحدها الحق والصلاحيات لإجراء المفاوضات. أنظر:

ــ نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق الذكر، ص 17.

(22) ــــ المرجع نفسه، ص 12-13.

(23) — أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 348.

(24) — أهم الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية: إجتماع القاهرة بتاريخ 20 أوت 1957، واجتماع طرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1960، واجتماع طرابلس بتاريخ 19 أوت 1961. لمزيد من المعلومات أنظر:

— الطاهر بن خرف الله، "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الأولى، العدد الأول، 1994، ص 38.

(25) — محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر (1516-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 251.

(26) — يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الرويبة: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص 194.

(27) — عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص 394.

(28) — نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، المرجع السابق الذكر، ص 49.

(29) — المرجع نفسه، ص 49-50.

(30) — المرجع نفسه، ص 49-50.

(31) — كانت هيئة الداخل في التنظيمات الثورية في الداخل كل من: الولايات الست التاريخية، ومناضلي جبهة التحرير الوطني، في حين كانت هيئة الخارج في الحكومة المؤقتة، والمنظمات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا، تونس، المغرب وجيش الحدود الغربية والشرقية.

(32) — القادة العشرة هم على التوالي: ثلاثة وزراء من الحكومة المؤقتة وهم: كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، وعبد الله بن طوبال، وقائدا هيئة تنظيم الجيش في الحدود الغربية والشرقية وهما: محمد بوخروبة (هواري بومدين)، ومحمدي السعيد، وخمسة قادة آخرين رؤساء الولايات الموجودة بالداخل وهم: دهيليس سليمان، والحاج لخضر، وعلي كافي، ومحند أولحاج، والعقيد لطفي.

(33) — يعود السبب المباشر لهذه الاستقالة حادثة الطائرة الفرنسية (ت 84) التي أسقطها جيش التحرير وأسر قائدها في الحدود التونسية — الجزائرية، حيث طالبت الحكومة التونسية بتسليم الطيار الفرنسي لها، وهو ما تم بالفعل، ورأت قيادة الجيش في ذلك الموقف إهانة لها. أنظر:

— نص حديث بن بلة للمجاهد بتاريخ 1962/08/07.

— محمد عباس، "قصة الخلاف بين الحكومة المؤقتة والأركان العامة"، جريدة الشعب، العدد 6767، الصادر بتاريخ 28/07/1985، ص 12.

(34) — أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 405.

(35) — Voir :

— Benyoucef Ben Khedda, L'Algérie à l'Indépendance : La crise de 1962, Alger : édition dahlab, 1977, pp 19-20.

— Mohamed harbi changements politiques au maghreb, Paris CNRS, 1991, p 131.

(36) — Michel camau, Op. Cit., p 124.

صدى هجومات 20أوت 1955 بالشمال القسنطيني
من خلال جريدة "صدى الجزائر" "L' écho d' Alger" الكولونيالية

عمر بوضربة
جامعة المسيلة

يختلف الباحثون في مجال تاريخ الثورة الجزائرية1962/54 حول حجم المصادر التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها في انجاز بحوثهم ودراساتهم ،لكن ما يتفق عليه الكثيرون هو توفر مادة وثائقية لا يستهان بها، بعضها لم يدرس إطلاقا والبعض الآخر درس بشكل سطحي أو عرضي فقط ،و تشكل الصحف التي كانت تصدر إبان تلك الفترة أهم هذه المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لكن بعد غربلة مادتها و مقارنتها بمصادر أخرى.

شكلت هذه القناعة أساس الدراسة التي أنجزنا حول موضوع هجومات 20 أوت1955 بالشمال القسنطيني من خلال الإعلام الاستعماري بالجزائر جريدة "L' écho d' Alger" نموذجا ،فكيف عالجت الجريدة هذه الهجومات ؟ و هل راعت الموضوعية و الحياد في نقل الأحداث ؟

1- نبذة عن جريدة "L' écho d'Alger":

تعتبر جريدة "L' écho d'Alger" من أقدم و أعرق الصحف الاستعمارية في الجزائر ، و التي ظهرت في مطلع القرن العشرين[1]،في فترة عرفت بتطور "الصحافة الشعبية ذات السحب الكبير"(1871-1914) ،حيث أصبحت الجريدة في هذه الفترة إنتاجا استهلاكيا واسع الانتشار، تعرف الفترة بالعصر الذهبي للصحافة ، و ذلك بفضل تطور تقنيات ووسائل الطباعة وتوفر حرية الصحافة فتضاعفت عناوين الصحف و أصبح لهذه الصحف قوة سياسية كبيرة،كما أصبحت تعطي الكثير من الأزمات بعدا وطنيا قوميا[2] . في هذا السياق ظهرت جريدة "L' écho d'Alger" بالجزائر حتى تواكب تطور فئة المستوطنين وتطورهم المتعاظم ،فبالإضافة إلى وزنهم الاقتصادي تمكن هؤلاء من إحراز قوة موازية في المجال السياسي وذلك عن طريق وصولهم إلى مناصب قيادية في الإدارة الفرنسية بالجزائر ومن ثم كان لزاما على هؤلاء أن يوجدوا منابر إعلامية تدافع عن طروحاتهم و تكون أداة لنشر أفكارهم ووجهات نظرهم و التأثير في قرارات الإدارة و من هذا المنطلق قاموا بتأسيس صحف عديدة عبر مختلف أنحاء الوطن و كانت جريدة "صدى الجزائر" أهم هذه الصحف على الإطلاق .

كانت جريدة "L' écho d'Alger" من ملكية المستوطن الكبير "اجاك دورو"، و كانت واسعة الانتشار و توزع بفرنسا أيضا ، و قد عرفت الجريدة تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية بمجيء المفكر و السياسي "آلان دو سيريني"، الذي جعل منها أكبر جريدة للأقدام السوداء في الجزائر حسب تعبير شارل ديغول .

أعطى دوسيريني الجريدة صبغة جديدة فجعلها منبرا سياسيا ذا تأثير في توجيه السياسة الاستعمارية في الجزائر، فبالإضافة إلى كونه رجل صحافة والتي مارسها لعشرين سنة كاملة ،فهو رجل سياسة كذلك حيث انتخب مرتين نائبا بالجمعية الجزائرية، و من ثم لا نستغرب إذا وجدنا الجريدة من المدافعين الأوفياء عن الجزائر الفرنسية حيث كان يرى دوسيريني بأن الجزائر كانت "فرنسا جديدة"[3] .

و قد تصدرت هذه الجريدة و منذ أول نوفمبر 1954 و إلى تاريخ توقيفها من طرف السلطات الفرنسية المعارضة للسياسة ضد الحكومة إذا استلزم الأمر ذلك ، و توجيهها في ظروف أخرى بضغطها لاتخاذ إجراءات أكثر راديكالية ، و ترأست الجريدة الحرب النفسية ضد الثورة بالترويج للشائعات و تزييف الحقائق[4] .

و تم توقيف الجريدة بأمر من السلطات الفرنسية بعد فشل "انقلاب الجنرالات" في أفريل 1961[5] ،لأنها كانت رفقة رئيسها دوسيريني داعمة و مؤيدة له.

و من خلال هذا يظهر لنا أهمية و موقع الجريدة من الأحداث السياسية الكبرى في الجزائر آنذاك و من ثمة دراستها و تحليل محتواها ،فكيف يا ترى عالجت هذه الجريدة أحداث هجومات 20أوت 1955 بالشمال القسنطيني ؟

-2- أصول "الحوادث" "Les événements":

إن ما حدث بالشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 شكل حقيقة فاجعة كبرى و زلزالا عنيفا بالنسبة للمعمرين و السلطات الفرنسية عموما . و هو ما ينطبق على صحافتهم في الجزائر و مثالنا على ذلك جريدة "L' écho d'Alger" التي قمنا بدراسة مواقفها و رؤيتها من "الحوادث".

الملاحظة الأولى حول رؤية الجريدة لأصول الثورة ككل و لهجومات 20 أوت 1955 خصوصا ,كما تم التعبير في افتتاحيات لصفحاتها و الشارات ,خصوصا فيما يتعلق بالدور الخارجي فيها,بحيث كان أول من وجهت له الجريدة أصبع الاتهام هو القاهرة ,حيث ورد في إحدى مراسلات الجريدة من قسنطينة أن :"الانتفاضة كانت مدبرة من القاهرة من أجل إلفت أنظار الهيئات الدولية للوضعية في الجزائر و أيضا من أجل حفر خندق عميق عن طريق الدم المراق بين الأوربيين و المسلمين"[7].

و قد أصبحت هذه النظرة عامة طوال الأيام التالية للهجمات ,خصوصا و أن الجريدة تتكلم عن هذا الأمر -التدخل الأجنبي-على أنه حقيقة لا يرقى إليها الشك.

فهذا مديرها العام -آلان دو سيريني- يكتب في إحدى افتتاحياته مخاطبا الحكومة بالرد و بالفعل لا بالقول :"كيف و بعد الإطلاع رسميا في الأيام الأخيرة على المشاركة الأجنبية في الحوادث الأخيرة كيف نقبل بغياب دور سلبي دون أدنى رد فعل بينما نتحول إلى متهمين أبديين أمام هذه المحكمة التي هي الأمم المتحدة"[7].

و ما يلاحظ هنا هو توافق رأي الجريدة بصفة عامة في تحليلها لأصول الهجومات أو "الحوادث" كما تسميها هي مع رأي السلطات الاستعمارية,حيث قامت الجريدة بالتعرض لمواقفها و تصريحات قادتها و التي في مجملها صبت في اتجاه واحد هو أن الحوادث مدبرة من الخارج, و خصوصا تصريح إدغار فور "رئيس الحكومة الفرنسية الذي صرح بأن الحوادث كانت آلية و إنما تعبر بعمق ما أسباب المقاتلات التي سببها الاعتداء الوحشي كما أشاد بقوات الأمن, و أشار كذلك بأن هذا العمل الإرهابي له علاقة بالأوامر الخارجية"[8].

كما أرادت الجريدة بالإضافة إلى هذا أن تبرز من خلال تصريحات المسؤولين الفرنسيين بأن ما حدث في 20 أوت 1955 خصوصا و منذ 1 نوفمبر 1954 عموما ليست قضية ثورة من أجل الحرية و الاستقلال, و من أن ذلك له علاقة بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ,خصوصا و أن الجريدة شرحت مطولا مشاريع القرارات التي تقدم بها كل من جاك سوستال الحاكم العام و موريس بورجيس مونوري وزير الداخلية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية و الظروف المعيشية. هذه القرارات التي صادقت عليها لجنة شؤون إفريقيا الشمالية و هي إصلاحات لها علاقة بالمطالب الفلاحي بالخصوص و إنشاء مصلحة للنشاط الإداري و الاقتصادي مكلفة لدى ديوان الحاكم العام بإعداد برامج إصلاحية . و قد برر سوستال ذلك بقوله:"إن الكثيرين يعتقدون بأن نشاط المتمردين مرده إلى تأييد خارجي و لكن في الوقت ذاته فإن هذا النشاط يتأكد أساسا في المناطق التي تفتقد إلى حسن التسيير و التي تتميز بسوء التجهيز"[9].

كما انه يمكننا أن نستنبط أثرا آخر حول نظرة الجريدة لأصول الفلاقة ، من بعض المقالات و تحاليل صحفييها ، ومنه مقال لمراسلها من المغرب الأقصى "روبن جاندون" الذي حاول أن يعطي بعدا أكبر لهذه "الفلاقة" و هو بعد حضاري حيث قال في مراسلته :"إن ما حدث في "وادي زم" و في غيرها يذكرنا بأن مشكل شمال إفريقيا هو أولا مشكل حضارة ، نمط التقارب بين حضارتين مختلفتين"[10].

و من بين وجهات النظر التي تميل إليها الجريدة أكثر في تحاليلها ، وجهة نظر المعمرين بمختلف اتجاهاتهم ، والتي تتفق على أن أصول "الفلاقة" مرجعها إلى التراجع في السياسة الاستعمارية أو إلى ما يعرف بسياسة التخلي أو الإهمال، خصوصا عندما قامت بنشر بيان "اللجنة المركزية لمقاومة تفكك فرنسا و الاتحاد الفرنسي" التي تأسست في 18 أوت 1955 و ذلك في عددها الصادر في 25أوت 1955[11]. و هذا نظرا لاقتناع الجريدة و مديرها العام آلان دوسيريني بتحاليل هذه اللجنة التي كان من بين أعضائها و مناضليها النشطين رفقة الكثير من المستوطنين و قدماء المحاربين سواء في فرنسا أو في الجزائر.

ثم أن الجريدة تتجاهل التنظيم الحقيقي الذي كان وراء هذه الهجومات و هو جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني، حيث لم يرد بالجريدة اسم هاذين التنظيمين مطلقا، ما عدا اشارتين مقتضبتين إلى حزب الشعب الجزائري في مناسبتين فقط،الأولى عندما أوردت رواية لأحد المعمرين الذي شاهد "الفلاقة" يمشون في صفوف منظمة و ينشدون النشيد الرسمي لحزب الشعب الجزائري [12].

أما المناسبة الثانية فهي عند حديث الجريدة عن مخطط و منظم العمليات و قائد"المتمردين"بمنطقة الشمال القسنطيني،حيث ذكرت بأن زيغود يوسف كان مستشارا بلديا قديما لحزب الشعب الجزائري[13]،و هنا دون الإشارة إلى تنظيمه الجديد، و رغم ذلك يُحسب للجريدة تعرفها على تحديد اسم مخطط وقائد الهجومات أي زيغود يوسف مباشرة بعد يوم واحد فقط من وقوع الهجومات ، حيث ذكرت بأنه حدد يوم الجمعة على الساعة الخامسة صباحا تاريخ الهجوم يوم السبت 20أوت على الساعة منتصف النهار.

و تشير المراجع التاريخية بأن زيغود يوسف اعتزل لمدة شهر كامل في إحدى غابات القل،قبل أن تهتدي إلى فكرة الانتفاضة الشاملة و التخطيط لها ،نتيجة ركود الأوضاع في الشمال القسنطيني قبل هذا التاريخ[14].

و قد أحصت الجريدة عدد المتمردين بـ:3800 متمردا منهم 800 متمردا أسروا و جرحوا منهم :3000 فلاحا في حوادث دامية و جرائم فظيعة[15].

-3- أهداف الهجمات :

أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها في هذا السياق هو أن هناك علاقة ترابط بين تحليل الجريدة لأصول الفلاقة و بين تحديدها لأهدافها ،فالجريدة عندما تتحدث عن أهداف هجومات 20أوت 1955 فإنها تنطلق من رؤيتها و

رؤية المصريين و السلطات الاستعمارية الفرنسية لها ، و بالتالي فإن أهداف هجومات الشمال القسنطيني من منظور الجريدة تتجاوز الجزائر إلى أبعاد خارجية.

ففي مراسلة لمبعوث الجريدة إلى قسنطينة ورد ما يلي : "الانتفاضة كانت مدبرة من القاهرة من أجل:

- لفت أنظار المنظمات الدولية حول الوضع في الجزائر
- حفر هوة عميقة بين الأوربيين و المسلمين عن طريق إراقة الدماء"[16].

و هو ما يبين لنا بوضوح رؤية الجريدة للثورة ككل و رؤيتها لهجومات 20أوت 1955 بوجه خاص على أساس أنها موجهة من القاهرة أي مصر التي كانت تعيش هيجان الثورة و حماسها في تلك الأثناء و لأنها أيضا كانت مقرا للجامعة العربية التي ساندت شعوب المغرب العربي للدفاع عن حقوقها . حيث كانت قد أنشأت مكتبا يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس الجزائر و المغرب الأقصى.

و قد استطاعت الجريدة أن تبين الأهداف السياسية للهجومات خصوصا ما يتعلق بتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم،حيث أن تأييد المؤتمر الأفرو آسيوي المنعقد في "باندونغ" في أفريل 1955 فتح أمام جبهة التحرير الوطني أبواب المنظمات الدولية،لذلك وجب عليها-أي الجبهة-إثبات أن الثورة شاملة وتستمد شرعيتها من احتضانها الشعبي"[17].

و كذلك الحال بالنسبة للهدف الثاني الذي أشارت إليه الجريدة وهو حفر هوة عميقة بين الأوربيين من جهة و بين المسلمين من جهة أخرى و ذلك بإراقة الدماء ، لأن زيغود يوسف كان يدرك بأن إشراك الشعب بكل فئاته في هذه الهجومات هو الحل لتعميم الثورة و دفعها إلى مرحلة اللارجوع ،رغم ما سينجر عن ذلك من خسائر كبيرة ،لكن الجزائر ستنتصر في الأخير و للتحرك"[18].

حيث أن عملا كهذا سيدفع السلطات الفرنسية إلى القمع و هو ما سيقطع خط الرجعة على المترددين و يوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين"[19].

و هو الأمر الذي تفطنت له أيضا السلطات الاستعمارية الفرنسية فيما بعد ولكن بعد فوات الأوان،فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي الجنرال "كونيغ":"أن فرنسا تهاجم بشدة من طرف عدو يريد حفر هوة قاتلة بين السكان و بين مواطنينا القاطنين هذه المقاطعات منذ سنوات"[20].

كما أن الجريدة تحدثت عن أهداف أخرى من ضمنها أن المتمردين أرادوا بتحركهم هذه التزود بالأسلحة و الذخيرة،و هو ما يؤكد بأنهم يفتقدون إلى الذخيرة و الأسلحة التي تمكنهم من مواصلة التمرد،و دعمت الجريدة هذا بالتصريحات المطولة للحاكم العام "جاك سوستال":"السيد جاك سوستال يؤكد بعد انفجار 20أوت 1955 في مقاطعة قسنطينة بالهجومات المدبرة لنقصها الأسلحة و لأنهم خافوا من المساندة و أشعلوا نار الفتنة بهدف الحصول على الثورة"[21].

و التموين بالذخيرة و الأسلحة كانت من ضمن الأهداف الأساسية للهجومات حيث تذكر المراجع أن منطقة الشمال القسنطيني كانت تفتقد إلى الأسلحة و الذخيرة مما دفع زيغود يوسف للتفكير و التخطيط لمثل هذا الشكل الهجومي[22].

و ما نلاحظه إذن هو أن الجريدة استطاعت و بدقة أن تحدد أهم أهداف الهجومات و التي ذكرناها أعلاه وربما هذا ما يؤكد علاقاتها القوية بقيادات قوات الأمن و الجيش الفرنسيين في الجزائر . غير أن هناك أهدافا أخرى غيبت عنها نذكر منها:

- رغبة زيغود يوسف في إحداث نوفمبر ثاني، بحركة الأوضاع في المنطقة بعد الفتور الذي عرفته المنطقة و حتى المنطقتين الثانية و الثالثة،فباستثناء المنطقة الأولى-الأوراس- التي كانت تشهد العمليات و بذلك تحملت ضغط الجيش الاستعماري الفرنسي الذي عمل على فرض الحصار عليها.
- محاولة نقل الحرب من الريف إلى المدينة.
- رفع معنويات الداخل عن طريق القيام بعملية استعراضية في منتصف النهار تستهدف مواقع العدو، و يكون لها التأثير السيكولوجي الكبير.
- تدويل القضية الجزائرية والتأكيد على أن الشعب الجزائري طرف في الصراع إلى جانب جبهة التحرير الوطني للرأي العام الفرنسي و العالمي .
- مساندة الشعب الجزائري للمغرب الشقيق في الذكرى الثانية لنفي السلطان "محمد الخامس"[23].

4- الخسائر البشرية و المادية

من خلال تصفحنا الأعداد التي تلت هجومات 20أوت 1955 من جريدة"L écho d àlger" لاحظنا ذلك الفزع الكبير الذي انتاب الأوربيين عامة و الجريدة خاصة رغم ما أظهرته في هذه الأعداد من أن :"المتمردون تلقوا فشلا ذريعا"[24] و"الانتفاضة الدموية التي اندلعت يوم السبت أخمدت في بضع ساعات"[25] و الإشادة بقوات الأمن التي سارعت للتدخل من أجل إفشال الهجومات،إلا أنها من جهة أخرى تركز في حديثها عن"الفلاقة" و على فظاعة "المتمردين" و لا إنسانيتهم ، و أطلقت عليهم أبشع النعوت و الصفات مثل:القتلة،الإرهابيون،المتمردون،الرعاع...وغيرها من النعوت التي تفهم على أنها شتم و قدح،كما أبرزت كذلك "جرائمهم" خصوصا ما تعلق منها بالمدنيين الأوربيين،بل تكاد تعليقات مراسليها الموفدين إلى الشمال القسنطيني تنحصر في هذا الموضوع فقط،أي تصوير جرائم هؤلاء "الإرهابيين القتلة" الذين قاموا بذبح الأطفال و النساء و بقروا بطون الحوامل مثلما تدعي مراسلة الجريدة في "العالية"[26].

و الأمر الثاني هو إهمال الجريدة الحديث عن الضحايا الجزائريين خصوصا المدنيين منهم ، و الذين قتلوا بلا شفقة ولا رحمة[27]، و اكتفت بالحديث عن الخسائر البشرية التي مني بها المتمردون فقط، و قد قامت الجريدة بنشر الإحصائيات الرسمية للعمليات "سواء المؤقتة أو النهائية ، أو الإحصائيات الخاصة بكل منطقة[28].

و هذا الجدول يوضح هذه الإحصائيات حسب الأعداد التي وردت فيها:

الجريدة(العدد)	الضحايا من الأوربيين	الضحايا من الجزائريين
1955/08/22-21 رقم:15925	-إحصائيات رسمية مؤقتة إلى غاية 08/21 مساء: 69 قتيلا من العسكريين و المدنيين و 15 جريحا.	-إحصائيات رسمية مؤقتة إلى غاية 08/21 مساء: 475 قتيلا في صفوف الخارجين عن القانون، 70 جريحا و 800 أسيرا
1955/08/23 رقم:15926	إحصائيات مؤقتة إلى غاية 08/22 على الساعة منتصف النهار: -قوات الأمن: 26 قتيلا 115 جريحا -المدنيون الأوربيون: 69 قتيلا 51 جريحا -المدنيون من الفرنسيين المسلمين: 15 قتيلا 40 جريحا	-إحصائيات مؤقتة إلى غاية 1955/08/22 منتصف النهار: -المتمردون: 521 قتيلا 79 جريحا 1022 أسيرا وإشارة أخرى في نفس العدد إلى أن قتلى المتمردين بلغ الألف قتيل؟!
1955/09/01 رقم:15934	-إحصائيات رسمية نهائية من الحاكم العام: جاك سوستال عند زيارته إلى باريس: الحصيلة من 20 إلى 55/08/27: 123 قتيلا من قوات الأمن منهم 21 مسلما و 47 جريحا الأوربيين 71 قتيلا و 51 جريحا	-إحصائيات رسمية نهائية من الحاكم العام: جاك سوستال عند زيارته إلى باريس: الحصيلة من 20 إلى 55/08/27: -المتمردون: 1273 قتيلا. -الأسرى: 1024 منهم 81 جريحا

	و العسكريين 31 قتيلا و 125 جريحا	ملاحظة : أشارت الجريدة إلى أن 2300 متمردا قتلوا من 20 إلى 1955/08/27 ثم أعطت بعد ذلك هذه الإحصائيات التي لم تصل إلى هذا العدد...!؟

لقد اعتمدت الجريدة في ذكر الخسائر البشرية من الطرفين على الإحصائيات الرسمية و التي مفادها أن عدد ضحايا الأوربيين 71 ضحية أوربية و التي تتفق فيها مع المراجع الفرنسية التي اعتمدت بدورها على نفس المصادر، ومن أن " المتمردين" بلغ عدد قتلاهم 1275 و الأسرى 1024[29]. غير أن إحصائيات جبهة التحرير الوطني التي قامت يومها لأول مرة بعمل إحصائي كبير على مستوى عمالة قسنطينة مشتة فمشتة و دوارا بعد دوار،قدرت يومها

أعداد وعناوين اثني عشر ألف (12000) قتيل و قتيلة . و يعتقد بعض مؤرخيها بأن العدد يتجاوز ذلك بكثير ،لأن عمليات القمع كانت وحشية و لم تكن تفرق بين الشباب و الشيوخ و النساء و الأطفال[30]،فقد تم قصف المشاتي المجاورة لأهم المناطق التي تمت بها الهجومات انتقاما للقتلى الأوربيين،كما ورد في الجريدة خبر- ملاحقين منه تسع مشاتي في الشمال القسنطيني و تدميرها عن آخرها، باعتبار أن هذه المشاتي كانت مأوى للمتمردين،وأوردت بيانا حول ذلك للحكومة العامة بالجزائر[31].

و من بين الأمور التي يمكن استخلاصها حول هذا الموضوع أن عدد الضحايا الجزائريين بالخصوص الذين منهم تواصل سقوطهم بفعل "عمليات التطهير" التي شنتها قوات الأمن الفرنسية بمختلف فرقها، هو ما يبينه لنا مثلا الإحصاء الذي نقلته الجريدة من الحاكم العام جاك سوستال،الذي أعطى حصيلة القتلى و الجرحى بين عشرين و سبعة وعشرين من نفس الشهر ،أي أن عمليات الانتقام دامت أسبوعا على الأقل بعد 20 أوت[32]، و هو ما تؤكده أخبار أخرى وردت في الجريدة ،منها الخبر الذي نشرته في عدد يوم 55/08/26 و الذي مفاده بأن السكان لم يستعيدوا نشاطهم بعد،لأنه لوحظ بأن محلاتهم لازالت مغلقة[33]، و هذا ما يؤكد الرعب الكبير الذي أصاب الجزائريين من جراء العمليات الانتقامية التي باشرتها القوات الفرنسية رفقة المسلحين من المعمرين، و التي تجاوزت كل الحدود[34].

و يمكن أن نستشف نفس الشيء من خلال مطالعة خبر آخر ورد في الجريدة يوم 1955/08/30 و الذي مفاده أن السلطات الاستعمارية بلسان "كريفو" رئيس بلدية سكيكدة(فيليب فيل) قولها:"طلبت من السكان استعادة نشاطهم رغم أن المحلات في غالبيتها ظلت مغلقة بعد مضي عشرة أيام كاملة من الأحداث الأليمة التي ألمت بمدينة سكيكدة الهجومات" .

كما ورد خبر آخر حول هجرة سكان الأرياف لأراضيهم و دواويرهم و التي قامت السلطات الفرنسية برمي مئات الآلاف من المناشير على كل تراب مقاطعة قسنطينة ورد فيها :"يا سكان الدواوير، إن فرنسا من القلة خدعتكم يوم السبت 20أوت،لقد أجبروكم على السير معهم في طريق القتال،لقد فروا من منازلكم و أطفالكم من ممتلكاتكم،إنها مأساة كبرى بالنسبة لكم إن المسؤولين هم أولئك الذين حرضوكم على القتل و التخريب و الحرق إنهم هتفوا إلى الوراء ألهم المحصورون أمام الجنود، إن الفرنسيين سيلاحقون مرتكبيها،لكن كل الذين لم يشاركوا في الجرائم سينتظرون بل يتوجب عليهم العودة إلى منازلهم حيث ألهم لن يتعرضوا لأي مكروه،فإمكانكم الخروج هذا المنشور إلى الضباط.. "[36].

أما فيما يتعلق بالخسائر البشرية فإن الجريدة في أعدادها التي تلت "الفرات"أعلنت الكذبيات عن مهام علامات فيما بعد أعطي بعض الإحصائيات المتفرقة عنها.

فرغم أن الجريدة حاولت أن تظهر بأن الاقتصاد الجزائري عموما لم يتضرر جراء ما حدث و هذا ما يظهر من خلال نقلها خبرا عن France presse حول الاقتصاد الجزائري و الذي مفاده أنه خارج منطقة قسنطينة لم يتأثر بالحوادث[36]،أي الثورة ككل و ليس هجومات 1955/08/20 إلا أنها تعترف بصفة غير مباشرة بالخسائر التي خلفت هذا الاقتصاد في منطقة قسنطينة.

و من بين ما أشارت إليه الجريدة في هذا الموضوع هجرة الفلاحين لأراضيهم وأيضا عدم استعادة المسلمين لمحلاتهم خصوصا التجارية،حيث أوصدت محلاتهم مغلقة إلى غاية 1955/08/30 ،كما أشارت الجريدة كذلك إلى الوضعية الاقتصادية و الصحية السيئة في "قلب فيل" :"الوضعية الاقتصادية في قلب فيل تزداد تأزما و سوءا بالإضافة إلى القناصين مطلوبين منتشرين و هما :الجرب المنيع و خاطر انتشار الأوبئة؟!! فقلب فيل تعرف أيام حربية زادها نقص المؤونة،فمنذ عدة أيام أصبح من الصعب على المواطن الحصول على حبة بيض . و من جهة أخرى قلت اللحوم المروجة ،فأغلبية الجزائريين و التجار هجروا محلاتهم إلى فرنسا و ينتظرون أولى الدفعات ،مما جعل من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية أمرا حتميا.

و من أجل هذا أمر الفرنسي البلدي "بول دومنيك كريغر"التجار المسلمين إلى إعادة فتح محلاتهم و أصدر الإذن بالمرور الضروري للتجول في المدينة"[37].

و من هذه الخسائر التي ورد ذكرها :

تخريب 300مدرسة " من نتائج الحركة الإرهابية 300 مدرسة تبقى مغلقة عند الدخول المدرسي ،نشاط الإرهابيين في منطقتي "بونة و قسنطينة"نتج عنه غلق 300مدرسة التي كان من المقرر أن تستقبل يوم 1955/10/03 تاريخ الدخول المدرسي حسين ألف 50000) تلميذ أوروبي و مسلم، وألف معلم و معلمة فقدوا مناصبهم بسبب غلق المدارس في القطاع القسنطيني"[38].

و كذلك بلغت قيمة الخسائر في النقل 600 مليون فرنك[39].

رغم أن هذه الإحصائيات لم ترد حتى في بعض المراجع المتخصصة إلا أنه ينبغي أن نتعامل معها بحذر كبير.

-5- ردود الفعل العربية على الصعيد الخارجي من خلال "L' écho d'Alger":

تناولت جريدة "L' écho d'Alger" ردود الفعل الفرنسية في مختلف مجالاتها السياسية و العسكرية و حتى الدعائية ، و لكن سنسلط الضوء هنا على ردود الفعل في الميدان الدبلوماسي،فكيف كانت ردود الفعل الفرنسية دوليا و هذا من خلال الجريدة ؟

موازاة التصريحات الحكومية الفرنسية أو الحكومة العامة في الجزائر و إجراءاتها التي كانت موجهة للاستهلاك المحلي سواء بفرنسا أو الجزائر ،فقد سجلت الجريدة التصريحات و الإجراءات الفرنسية الموجهة للرأي العام العالمي و الهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

فقد تحركت الحكومة الفرنسية بحجة إطلاع الرأي العام العالمي على ما حدث في 20أوت ،وبالتالي فرض رؤيتها ،لا وفق رؤية جبهة التحرير الوطني و الدول العربية من ورائها، و هو ما يمكن أن نفهمه من تصريح لوزير الداخلية الفرنسي "بورجس مونوري" في معرض حديثه عن الإجراءات الداخلية و الخارجية الواجب اتخاذها،فتحدث عن ضرورة إرسال مبعوثين إلى الدول العربية و الولايات المتحدة من أجل إطلاعهم على الظروف التي وقعت فيها "المذبحة في الشمال القسنطيني"[40].

كما أشار رئيس المجلس الجمهوري ف "مونشيكي"إلى عدم قبول فرنسا بالتدخلات الأجنبية في شؤونها، و قال بأن مشاكل فرنسا ليست عربية أو إفريقية،و هذا في كلمة ألقاها أمام جمعية اتحاد البرلمانيين"[41].

كما لجأت الحكومة الفرنسية إلى تقديم احتجاجات لدى بعض الدول العربية على مواقفها لما وقع من قمع فرنسي ضد المسلمين :"بخصوص إفريقيا الشمالية ،فرنسا تحتج على مواقف الدول العربية ،ففي 01سبتمبر سفير فرنسا بدمشق تدخل لدى الرئيس الجديد"شكري القوتلي" رئيس الجمهورية السورية ،ليحتج على نداءات العنف التي بثتها إذاعة دمشق،و تدخل مرة أخرى السفير الفرنسي لدى الحكومة السورية ،كما قام السفير الفرنسي في لبنان من جهته بالتدخل لدى الحكومة اللبنانية لتذكيرها بالتفهم الدقيق للعلاقات الفرنسية اللبنانية،و كذا سفير فرنسا في القاهرة يوم 1955/09/02 ،و أشارت الجريدة بأن سفراء فرنسا قاموا بنفس الإجراء في الدول العربية الأخرى المختصين فيها في الأسبوعين الأخيرين ، التدخل بالاحتجاج على مواقف هذه الحكومات اتجاه شؤون إفريقيا الشمالية"[42].

كما تناولت الجريدة بالشرح و التحليل بالإضافة إلى تلك التصريحات التي وجهتها الإدارة الفرنسية ،والتي ترد على الانتقادات التي وجهت لسياستها في الجزائر ، مثل تصريح الحاكم العام "جاك سوستال"عند زيارته لمطار "دول فرال"وسيدي بوفروك و كاف لصفر ،حيث قال :"كيف ستغدو الجزائر بدون امتيازات فرنسا كيف تتحدى

ثوارات الذين يحتلونها بشدة بأن يظهروا لنا ما أنكروه في بلدانهم المانحة شعوبهم ،كالذي أنكروه لمن في الجزائر..."[45].

كما صرح وزير الدفاع الفرنسي الجنرال كوينغ مبررا الإجراءات الخاصة المطبقة في الجزائر وأفريقيا الشمالية"عموما بأن الوضعية الخاصة أو الاستثنائية في إفريقيا الشمالية تبرر إجراءات خاصة أو استثنائية"[46].

و بدوره صرح ممثل فرنسا لدى الأمم المتحدة "هرفي ألفوند"Herve Alphand" عند اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1955/09/22من أجل مناقشة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال مناقشاتها قائلا:"شؤون الجزائر لا تعني إلا الحكومة الفرنسية فلا الأمم المتحدة ولا الجمعية العامة تستطيع التدخل في هذه الشؤون ...ثم واصل حديثه قائلا:"الحكومة الفرنسية امتنعت إلى حد الآن عن تقديم الشكاوى حول تدخلات لا تطاق في شؤونها الخاصة إلى الأمم المتحدة،لكنها تطالب بكل بساطة بأن لا تعطي هذه الهيئة دفعا لهذه التدخلات و التي سيكون غير عادل ومشؤوم..."[47].

لقد اكتفت الجريدة بذكر ردود الفعل الفرنسية على مواقف الدول العربية الداعمة و المندِّدة ببعض التدخلات الفرنسية في كل من الشمال القسنطيني و المغرب الأقصى،دون أن تتطرق إلى تلك المواقف بالشرح و التحليل، و الأكيد أن هذا التجاهل أمر مقصود و بحث لا يدع مجالا للشك بأن الجريدة قد حادت عن الموضوعية و الحياد في نقل أحداث هجومات 20 أوت بالشمال القسنطيني و ما ترتب عنها من قمع فرنسي رسمي و غير رسمي تجاوز كل الحدود .

الهوامش

[1] يشير الكاتب الفرنسي كريستيان سوريان بأن الجريدة تأسست سنة 1909لكن حسبما اطلعنا في أرشيف الجريدة بالمكتبة الوطنية الجزائرية وجدنا بأن أول عدد صدر سنة1912،عد إلى:
Christiane sourian,La presse magribine,France ,1975,p83.

[2] P Albert et F farrou, histoire de la presse ,què sais je ,Presse universitaire de France,3[e] edition,1976,p 54.

[3] Alain de sérigny,Lécho d alger ,t2,France,1974,P55.

[4] عبد الحق الزبيري ،الثورة في عامها الأول،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص ص :89-99.

[5] Alain de sérigny, op-cit,P130.

[6] L écho d Alger, n 15929, 26/08/1955.

[7] L écho d Alger, n 15933, 31/08/1955.

[8] L écho d Alger, n 15925, 21-22/08/1955.

[9] L écho d Alger, n 15940, 08/09/1955.

[10] L écho d Alger, n 15930, 27/08/1955.

[11] L écho d Alger, n 15928, 25/08/1955.

[12] L écho d Alger, n 15927, 24/08/1955.

[13] L écho d Alger, n 15925, 21-22/08/1955.

[14] Yves courrière, Le temps des léopards, Fayard, France,1969,P208.

و كذلك: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص130 وما يليها.

[15] L écho d Alger, n 15925, 21-22/08/1955.

[16] Yves courriere, Yves courriere,

[17] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص:90-140.

[18] Yves courriere, op-cit,P204.

[19] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص:142-143.

[20] L écho d Alger, n 15949, 18-19/09/1955.

[21] L écho d Alger, n 15929, 26/08/1955.

[22] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص:129-130.

[23] Yves courriere, op-cit,P P 204-205.

[24] L écho d Alger, n 15926, 23/08/1955.

[25] L écho d Alger, n 15925, 21-22/08/1955.

[26] الأعداد: 15925-15926-15927-15945.

[27] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص:143-146. و Yves courriere, op-cit,P P 110-111.

[29] جدول منشور أعلاه.

[30] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص :145. و Yves courriere, op-cit,P P 110-111-112.

[31] L écho d Alger, n 15926, 23/08/1955.

[32] L écho d Alger, n 15934, 01/09/1955.

[33] L écho d Alger, n 15929, 26/08/1955.

[34] Yves courriere, op-cit,P P 110-111-112.

[35] L écho d Alger, n 15932 , 30/08/1955.

[36] L écho d Alger, n 15935, 02/09/1955.

[37] L écho d Alger, n 15933 , 31/08/1955.

38 L écho d Alger, n 15945, 14/09/1955.

[39] L écho d Alger, n 15942, 10/09/1955.

[40] L écho d Alger, n 15928, 25/08/1955.

[41] L écho d Alger, n 15930, 27/08/1955.

[42] L écho d Alger, n 15938, 06/09/1955.

[43] L écho d Alger, n 15947, 17/09/1955.

[44] L écho d Alger, n 15949, 18-19/09/1955.

[45] L écho d Alger, n 15953, 23/09/1955.

دراسات خارج الملف

الفلسفة و حقوق الإنسان

أ. زواوي رابس
جامعة سيدي بلعباس

كثيرة هي المشاكل والتطورات التي شهدت المجال الفكري و الإبداعي للإنسان بدءا من القرن الحديث خصوصا، أو قبل ذلك بقليل، فحتى إذا ما تتبعنا حياة الإنسان وعلاقته بالخلق و تقرير مصائر الشعوب، نجدها أنها باتت يشتغل بها على الأقل، باعتبار أن عمر الإنسان لا يزيد عن قرنين من الزمن.

الإنسان و الفلسفة ثنائية (Dualité) لا تنفك في علاقتها بالمعنى قدما نحو السير إلى الأحسن في كل الميادين الفكرية، الاجتماعية، والثقافية وحتى المعاشية الاقتصادية للإنسان الرمز و المغيب من الوجود، وجعله يعايش الانعكاس و التطهير في اليوم مرارا، كما يبشر بالمآل المنشودة للفلسفة.

غاية الفلسفة تكون بالعبور والتسليم على فشل كل الفلسفات التي تلتقي في سيرها الحروب و الزوابعية * الترابي على حساب العدد و الفكرة التي تعي تلك الرابطة التي أمسكت بعمودة الفكر و سائدة لعقود من الزمن، حيث أضحى أن المآل قد حان لعهد قد ولّى، ليحل محله عهد ملؤه الفكر و الحوار و التعاون بمثابة فكر الآخر، و ليس إقصائه أو التنقيص من شأنه، لأن كل فكر قد خلا من عنصر التأسيس للأفضل إلا شأنه.

الفلسفة والإنسان

فتهميش الفكر أو إقصاؤه من شأنه تقويض كل إمكانية الفعل الفلسفي وإلغاء حقول هذا العلم الذي بات يهدد حياة الإنسان الفكرية، من جراء التحول على فلسفة خاصة تلغي فكر الآخر، بل تدعوا إلى إقصائه، و لا تقبل إلا بأحادية الفهم والتفكير وإملاء، فلا يتم التمثل بين طياتها فلسفة القطب الواحد بدعوتها إلى أمركة العالم كله برده إلى قرية صغيرة تشترك في الفكر، و المعتقد و العرف و ما يقاس على هذه الأشكال وحدة في المسار لأنه كفيل بصناعة عهد جديد من القوة الفكرية والتكنولوجية... لكن تبقى مجرد صيغ لا تعبر عن المقصود في نظر الآخر و المناقض له، لكن كفاه احتقارنا لأنه مغلوب على أمره، يخضع كله بنفسه و بذاته كليا، هذا الشكل الواحد، يمكن القول أن الفلسفة على حافة السقوط من الوجود، حيث يبدو لي أن إمكانية إقرار حل هذه المفارقات ذات الفهم الفلسفي المتحول، كفيلة بالاستحواذ لعالم التلقي، الفكرة تغلب منطق الفكر الفلسفي في علاقته بالوعي و إقرار موضوع العلوم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة، بل أن الوجود الأنطولوجي للإنسان لا يكون إلا برد الاعتبار لهذا الكائن الغريب و المحكوم عليه بالموت من جراء التعسف باستعمال العقل.

إن انصباب أرباب الفكر الفلسفي على العمل بإحداث التسلسل لكل هذه المفارقات ذات المنحى الفكري، السياسي و الاقتصادي أفضيا إلى الإنكفاء على الاهتمام بالهوية الإنسانية التي باتت مهددة في اليوم لأكثر من مرة، بل أن مستقبل العلوم الإنسانية لا يكون إلا بالتفكير داخل بوتقة جديدة أكثر ممارسة للفعل الفلسفي المتجاوزة عن طمس كينونة الأنطولوجية و حريته الفلسفية و هذا لا يأتي إلا بموجب إقرار شروطه وإطار الفعل الفلسفي، بل " أن تفاقم حل هذه المفارقات و الثورات العلمية و الفكرية تكون حصيلة اختلاف الرؤى بمختلف توجهاتها حول إنتاج خطاب عالمي موحد "(1)، يكون منطلقا إلى الإقرار بحرية الإنسان.

الإنسان والديمقراطية:

الحديث عن الديمقراطية خلال القرن العشرين خصوصا، يحيلنا إلى أركيولوجيا القرن السابع عشر أو قبل ذلك بقليل، من خلال المطلب العقلي والقانوني لحرمات الإنسان من حقوق الرعايا كموضوع أنطولوجي، حكم عليه بالمرض كبقية الأشياء الأخرى، بل أن صيرورة هذا الفعل الحداثي لم يأت إلا بموجب رفض كل أشكال القسر التي لحقت بالإنسان و حريته ردحا من الزمن، و التي باتت تنقص من أدنى حقوقه الطبيعية.

عملية النسخ للمفاهيم، و البحث في شتات المرجعيات، يحيل من الفلسفة أكثرية تفتح سرًا المسرح عن المرجعيات هذا الجسد الذي أضحى مهمشا، لأنها هنا تكون " قد انسلخت عن كل الأبعاد، و نزع لغتها و مصطلحها، وتفجير لغتها..."(2) لتصورها عن تجاوز حل هذه الطروحات لفكر الإنسان و كينونته، فكيف يمكن القبول أين نتشرنق؟ وأن جسد (الإنسان) المطلب سيظل هو ذاته دليل الجسد الأمر الاجتماعي، حتى عندما ينتقل من مرحلة المطلب الذاتي المباشر، و الطروحات الظاهرية إلى نوع المطلب الأمر الناعم..."(3) فنحن مسلمة حل المشكلة على

الإقرار بالذنب فيه تعسف و التنكيل بل والتنقيص من شأن الإنسان، الذي بات محكوما بانعدام حقوقه في الحياة، و في الموت المريح و إلى الأبد.

إذا تتبعنا أشواط التاريخ من العصر الكلاسيكي إلى العصر الحديث، نستشف أن بداية تطبيق تقنين الحقوق الأولية و الشرعية للإنسان، لم تكن إلا بالتضحيات وبممارسة السلطة المعرفية بطريقة مختلفة خلال القرن الحديث و الأكثر المعاصر.

الإنسان بين السلطة و المعرفة:

ممارسة فعل الخطاب القسري والإقصائي على جسد الإنسان، أفرز إنكار وتعجب من الرافضين لفعل الممارسين لفعل الموت والتنكيل العلني، والذي أدى إلى مقاومة أصبحت تنذر ببروز اتجاهات تجسيد حقوق الإنسان وتقرير مصائر الشعوب.

إن التضحيات التي حلت على فكر الإنسان و جسده تدعونا إلى تبني سياسة ممارستها لسلطة المعرفة، لأن معرفة الإنسان الثروة الوعي، وذاته وتقويه في الحياة والفكر كفيلة بممارسة سلطة فوقية فرضتها القضاء استراتيجية محكمة تمس تسيير آليات البحث ومساءلة كل المفروضات التي من شأنها التريض بقاء الإنسان والتحول بالحالة، بالحياة لوعيه وتاريخه.

الدفاع عن الجسد، و عن مقوماته، لا يكون إلا بمنأى عن القوة التي أحدثت شرخا في ركيع البناء الطبيعي، و التكفيلة بالقضاء على أسس المساواة و الحداثة الفكرية والإنسانية.

فهل استطاع الإنسان العربي اليوم إحداث التغيير لتحقيق حقوق الإنسان بامتلاكه لثنائية سلطة المعرفة؟

إن حل النزاع الذي نتجه إلى خطابا مغايرة يكون من خلال ثنائية الممارسة الفعلية لسلطة المعرفة، بحيث أن السلطة بحاجة آليات حرية لها القدرة على التوغل داخل المسار المقدس للمجتمع، والبحث في المعرفة الخارجية لقناة الزخم الفكري والمؤسساتي، لكن المسار فكر الأمر المرسوم بالوهن هو الذي أتاح إمكانية التحكم على نفسه بالانزواء والخوف من السلطة الرسمية، ولو أن هذا الأمر قد اكتسب المعرفة واستطاع توظيفها في آليات إستراتيجية، بحيث يحدث التغيير في سياسة التلقين لا استطاع تحديد معالم فكره ووجوده وبالتالي حقوقه.

قراءتنا هذه، تحيلنا بدورك لننظر أن العالم تحكمه قوانين جديدة، مشروطة بإذعان لها التابع و المتبوع، و أخرى مراقبة تعبر عن نقاط الضعف التي ألمت بالشعوب المتخلفة والضعيفة، و ما أسمته **(Localisation)** المؤسسات العامة كالثكنة والسجون والمعتقلات التي تمثل في ظاهرها الإقرار بالعدل و حقوق الإنسان، و باطنها الأخذ بالتنكيل وممارسة فعل الإحتلال الخلقي و الإنساني و النفسي لفكر الأمر من مرحلة التراضعية باسم الحداثة و تقرير مصائر الشعوب وحقوقها المرتقبة، و هذا كله بانعدام سلطة المعرفة، فالسلطة التي أخضعنا الفكر الغربي و الفكر الفوكوي **(Foucaldienne)** خصوصا أصبحت تشاركه رحمت على ذاته، بل بالأحرى حركت للإنسان الغربي امتلاك سلطة القمع و مكافحة الإرهاب تحت مظلة حقوق الإنسان. فأي حقوق هذه المنشدة لها في المحافل الدولية و المنظمات العالمية،

ولأن هناك شعوب بكاملها قد قضي أمرها بدعوة الحفاظ على الأمن، وما معتقلات غوانتانامو (Guantanamo) وغيرها إلا إحدى صور الرجوع إلى سلطة مكيافلي "ولم تنجح الطفرة التشريعية في إلغاء هذه المساحة الغامضة التي تشغلها المحاضرات العقابية و القمعية، فلقد ظلت مؤسسات الإصلاح و العزل تنمو بلادات إيقاع المجتمع الصناعي حتى إلى ما يتجاوزه نحو مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي نفسه، وصولا إلى الطريقة المنظمة التي تخترق العالم المعاصر كله من مراكزه الأوروبية و الأمريكية" [4] لما تشكل بحاب وذلك لحقوق الإنسان، بكثرة مثل هذه المؤسسات المتصفة بالمعاصرة.

وأمام هذا المد المتزايد من القمع الإنساني، هذا الصراع الذي حدث رحاه بين المؤسسات المتنفذة للقوانين، و بين الشعب لأشكال الممارسات السلطوية، ظهور منظمات ناشطة، " شاركت فيها المفكرين و المصلحين الاجتماعيين و الكتاب و الصحافيين بتطوير أشكال من الدعاية و الحماية للعمال و الأطفال و النساء وصولا إلى سن القوانين الحديثة الصادحة لشتوه النقابات و الاعتراف بشرعيتها" [5] لإحداث الوعي بفساد الأنظمة و قوانينها، و الحملة المواثيق الدولية التي تنص على حقوق الإنسان و أحقيته في الملكية و المقاومة، لكن بقي علينا أن ننوه أن امتلاك الشعوب المغلوبة على أمرها لثروة الوعي بوجودها و بحقوقها المشروعة والطبيعية بحاجة إلى تبني سياسة ترفض التبعية التي تفرضها الفكرية بأنها تقاضي الأمر في التفوق، إذا ما هي امتلكت أسباب القوة والتغيير، و هذا لا يكون ممكنا إلا بالرجوع إلى الدين.

إن أشكال السلطة الرسمية، من مؤسسات و معتقلات وسجون، لم تزده من الإنسان إلا عزما على استرداد كل ما سلب منه اقتداء بأسلافه، بحيث أضحى السجن ملاذا يلجأ إليه المناضل الأحد على حاله لينزع ما أخذ منه بالوعي بذاته وبوجوده بحيث يعتقد الأمر بأن الأجهزة المادية المباشرة المتمثلة في أشكال المعتقلات والحبس و غيره، من شأنها الترويض فكر الأمر خلفه بإرهاص لسيده، لكن بقي عليه أن يتذكر أن الوعي كفيل بالصمود مرغم الأمر والجبار أمام ثروة الوعي وإمكانية النضال، لأن مثل هذه الدعاوي هي عدم لتراقبها النفس وليس قتل لروح الوعي.

الفلسفة والعنف:

ممارسة فعل الخطاب القومي و الموسوم بالديمقراطية فيه منافق صلاح، يعني تأسيس جهات مانولة لها، وإحداث شروخ بين الدول المالكة لأحقية الأمر والنهي، وبين دول أخرى تابعة لها، و ملزمة بأوامرها، بما يخول لها التدخل في شؤون الدول التابعة والمغلوبة على أمرها، بدعوة حماية الأقليات و نشر الديمقراطية و الحريات بما ينعكس سلبا، و بالتالي يتيح لها ممارسة العنف و القوة اللذان لا ينفصلان عن فلسفتها السياسية المتصلة بحقوق الإنسان و الداعية إلى تبني نزعتها من العنف و الإقصاء، لأن "الحق أضحى مؤسس على علاقات مطابقة للنص المراد تفسيره" [6] سلفا، ليكون النص دعوة إلى الإقرار بالحقوق و العدالة والقانون من صنع الدول المشرّعة لها و الداعية بتسييس المنظمات الإنسانية بالقوة و العنف، مما مكّن فعل الفلسفة من حل هذا المأزق المصطنع والناشئ وإقصاء الأمر من الطريقة الراشدة.

يعتقد جاك دريدا (Jacques Derrida) أن ممارسة الحق و القانون بالشكل اللازم والكافي يكون من خلال المسار التاريخي الثقافي بالتحول من الاعتماد على سياسة القوة، عندها يترعرع فروة الوعي بقضاياها الإنسانية و التاريخية و التي أقرتها المواثيق والقرارات الدولية والإنسانية، لأن الديمقراطية **"لا تبحث عن مكانها إلا على حواف الحدود غير المسطرة والشبه المنعدمة بين الحق و العدالة، و أكثر بين السياسة و ما وراء السياسة "** [7] بتحولها إلى العنف لتفرغ أغراضها، لأن حق هذه الديمقراطيات الكامنة هي بحيثها الثقافية من الدول المتشدقة بالتدخل لحماية الديمقراطية و صيانة حقوق الإنسان ضد الدكتاتوري والتسلط كما فعلت أمريكا في العراق و في دول أخرى لغياب الوعي السياسي و الجماهيري، مما جعل هذا نابع من تجسيد فلسفة أحادية، هنا تصبح الفلسفة على حافة اللاشيء لعجزها عن تحقيق الرفاهية و الحقوق للإنسان الرمز والوعي، فالغرب اليوم أضحى يؤمن بأن تحقيق العدالة لا يكون إلا بإقرار القوة، بل " **أن ضرورة القوة هي ملاذ سيرورة فعل العدالة** " [8]. مما جعل العدالة هذا الشكل نوع من ممارسة العنف، فالحق و السياسة نشأ من منبع واحد هو العنف، بل أن العنف والسياسة شقيقان نشأ من رحم واحد هو إرادة الأمر اللاوعي بفعل امتلاك فلسفة الاقتدار ملامسهم: **"لأن التكنولوجيا المعاصرة للاتصال و المراقبة و المخبر تضمن للشرطة امتلاك خاصية الوجود الكلي و الخفي معا "** [9] بإلغاء فلسفة الأمر والتحمل بمرارته و فظائعه على حساب الغير.

بالرجوع إلى فكر **فوكو** نلمس أن هناك شبه انسجام مع فكر دريدا حول المراقبة والمعاقبة و الثقافية لحرمان الإنسان من أدنى حقوقه لممارسة فعل المراقبة البوليسية للشرطة والاتصال، مما ينذر بانحسار الإنسان رويدا رويدا من الوجود.

إن تعطش شعوب العالم برمتها إلى الديمقراطية الأمريكية هو الذي فتح المجال واسعا أمام القوى الأخرى لممارسة الوصاية عليها، بزرع الفتنة و العنف لتضعفها وإقصائها عن تسيير حقوقها و وعيها بذاتها و وجودها، مما جعل العالم كله أمام مشاكل عالقة تستدعي وجود فلسفة يشترك فيها الغالب و المغلوب معا للخروج من دائرة العنف التي أتت على الأخضر واليابس، وعلى مشرعيها بالمثل، و هذا لا يتأتى إلا بالرجوع إلى الشرعية الدولية و باحترام الأقليات و الحريات و التي أقرتها مواثيق حقوق الإنسان.

فكيف يمكن إذن إعلان عن حقوق الإنسان، " **وأن هناك دول حقوق في القوة والفعل** " [10] تمارس العنف ضد العنف بدعوة ضمان وإقرار حقوق الإنسان، مما يحيلنا هذا الفعل إلى تبني فلسفة مشتركة يساهم فيها المكسورون والمقهورون على أرضهم ضد القوى الإمبريالية الصاعدة لنظام الحكم الواحد في العالم، مما ينذر بالموت الوشيك لهذه الأنظمة الجائرة.

الإنسان بين الدين و الفلسفة : إن انحسار فعل الفلسفة بموجب فرض القسر من الدول القائمة على حقوق الإنسان، قد جعلها قاب قوسين أو أدنى بحرمانها بخلق الوعي لدى الأقليات، مما حتم عليها معايشة الهم و الحلم عن إلغاء المقول هذا الهم الذي أضحى منتهيا.

فالخروج من هذه الثلاثية المسيحي مرتبطا بفرادة الدين و العقل معا إلى حد الإجهاد صياغة أكثر ملائمة للإنسان يحترم فيها التعبير و المطرب على أمره معا، لأن: "الخطر الكلاسيكي العظيم للعقل، للعلم و للمعرفة يكون بجهلنا لهذا البعد الإنساني اللامعقول" [11] من خلال سلطة الشرع الديني كما لو كان مفروض لمصلحته الخاصة، لأن إدراك العقل والوعي يكون من خلال طرح قيمة الفلسفة التنويرية بعيدا عن الترسبات و رفض الأمر والنظر إليه كمبادئ للفكر و للمعرفة، بل أن ممارسة فعل الوعي والعقل هو قيد سلطة الدين بشرط ألا يحدث هذا الإفراط مساكنة.

هل تراجع فعل الفلسفة إلى الوراء كفيل بأن يكون للدين دور في ملأ هذا الفراغ ؟ ولماذا كل الخوف من الدين ؟ أليس الخوف هو ترك الخوف آخر هو الفراغ ؟

تكاد تجمع كل القوى الفكرية بأن إثارة سؤال الدين بمرأى من الناس، فيه تعسف، وكأنه خطاب صريح موجه للفكر السلفي الذي يدعي بأن ضمان الأطر الممارسة للحقوق من خلال الدين يرجعنا إلى القرون الوسطى لعصر المناظرات، لكن ألا يمكن أن تكون هذه المناظرات الشبيهة للقرون الوسطى، هي مناظرات علمية و دينية معا، تبحث عن حلا حسب لحقوق الإنسان ؟ بإيجاد صيغ جديدة و ملائمة لخلق الوعي لدى الإنسان بفكره وحقوقه و انتزاعها من الأمر.

إن فشل الفلسفة على إيجاد حلول لهذا المأزق غير المسدود، يستدعي تكييف العقل الفلسفي تحت سلطة الدين ليقع الحوار على تربة تضمن للإنسان السلفي من هذه الربطة، فالخوف من الدين هو خوف على المصالح والمنافع الشخصية، وهو الضامن لحقوق الإنسان.

يحول الفكر العلماني على تجاهل دور الدين و اقتحامه لكل هذه المشاكل للفصل فيها، وكأنهم يريدون منه أن يكون فيه الركوع و السجود أي أن الخطاب الديني له مكانه وزمانه، وهو ما يجعلنا أمام استفحال الأزمات خالقة من جراء القصور والخوف من الأمر وليس محاورته"، هل يريد منا الغرب العلماني أن نظل تابعين غير واعين مصادرين بالقوي لعدم معرفتنا بأنفسنا و حقوقنا؟ هو بلا شك إقصاء لوجودنا و طمس لنا إلى الأبد، لنبق مقولبين لا واعين، " لأن الدين هو غير معقول "[12] باعتباره، خلص الشعوب من ربقة الجهل و الأئمة الثلاث تمسكا بالفكر ردحا من الزمن، ربما يكون فريدا يحدث ضرب من الدين هو الاعتقاد السلفي فقط. لابد مما ليس منه بد أن الإقرار بحقوق الإنسان في القرن العشرين تحت مظلة الديمقراطية و احترام الأقليات بتقدير مصالحهم في الحرية، كان على حساب الأمر و التغلب به عليه، فمسألة القتل و الإبادة الجماعية إلى حد التنكيل بالإنسان قد أفرز القيم الراقية التي حكمت النواميس العالمية فترة من الزمن، مما يبشر بأن ميلاد حقيقة سوسيولوجية في الأفق هو ميلاد الإنسان الواعي الحر.

فخلال ثورة 1968، بدأت تتحدد معالم حقوق الإنسان بتقصي فعل الفلسفة كمخرج من الفراغ القاتل الذي يحكم العالم برمته، و الذي زرع الوعي لدى الشعوب الناشئة والواعية بقضاياها لحملها على التغيير.

الحقيقة والوعي : يريد الأمر من الإنسان أن يظل تابعا أخرس يأتمر بأوامره وينتهي بنواهيه قسرا لحقيقته اللاوعي، هذه الحقيقة التي يحملها فكر الإنسان تظل في صمت لاشعوري، تحتاج إلى من يظهرها، فالعقل و الحقيقة، إذا هي الصمت بحقيقتها في الوجود والتغيير.

إن تنامي وتغييب حقوق الإنسان إلى حد الإمحاء كفيل بالقرب الوشيك لنهاية الإنسان، إلا ما قامت الفلسفة من الدور المنوط بها، لأن تلك المهمة التي فرض عليها التكيف، عليها أن تظهر حتى وهي تحت التعذيب من خلال قوة الحكم عليه علنا بقوله "الحرية" بدل "الرحمة"، فوعي الإنسان بذاته و بأسلوبه في الحياة لا يكون إلا بانتزاعها وزوال غشاوة الحقيقة والوعي بارتباطه بالعودة إلى الدين لأنه الملاذ الأول والأخير لحقوق الإنسان بفضل كل الفلسفات الوضعية حفاظها على المنفعة و المصلحة الخاصة، يقول جيل دولوز (Gilles Deleuze) " لأن الفلسفة أصبحت تطرح موضوعها، بدل أن تبحث عن إيجاد الحلول لأي سؤال كان"[13] و هذا كفيل بمحوها أمام الثنائيات من المشاكل التي تلف حياتنا بالعجز و الضعف.

و لا غرو أن يكون تأسيس مستقبل حقوق الإنسان ظاهرا في الكفاح و النضال من أجل التحرر وتقرير مصير الإنسان، ما يحدث الآن في بقاع العالم من موت و تعذيب والتنكيل بالجسد و الروح، لم يزد هذه الثوابت إلا عزما على نيل الحقوق حتى و لو كلف ذلك زهق الأرواح من البشر، بل إن موت الإنسان المعاصر كان بموجب تجسيد حياة أفضل للحقوق والحريات، يقول عمر مهيبل : **" هناك أماكن على سطح المعمورة لا يزال الإنسان يستطيع أن يجد فيها إنسانيته، ففي الشيشان و أمريكا الجنوبية مثلا هناك رجال يموتون من أجل أن يحيا الإنسان، يكافحون من أجل مستقبل أفضل للإنسانية، إنهم يطالبون باستقلالهم و شرفهم من إمبريالية بربرية ذات أوجه متعددة "**[14] ، إن ما حدث في الكوسوفو و يحدث في العراق وفلسطين وأماكن أخرى في العالم، لدليل على تطلع هذه المجتمعات إلى الحرية وتقرير مصيرها.

المثقف وحقوق الإنسان

ربما الغلو في الإفراط بتقنين الحقوق، حسب المثقف الجديد للنخبة المثقفة، هو الذي حقق الوعي باسترداده من خلال تدوين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948 – 2006)، حيث خاض فيها المجتمع معاركه، و فتح جبهات أخرى موازية ومعاكسة إلى حد السخرية لمبادئ الإعلان، دعت الحاجة إلى وعي الإنسان بقضاياه العادلة، أضحى بموجبها يؤمن بالفكر النقدي للتحرر و الانعتاق وسط الثورة و فرض العنف للتنازل عن حقوقه.

حرية المثقف لا تكون إلا بممارسة الفعل الخطابي النقدي بتثبيت الغايات التي من شأنها تقويض فكره ومسارعته في حقوقه، فكر المثقف على مر الخمسين سنة الماضية لم يعرف المساومة و لا المهادنة، المهم إلا نيل الحقوق و تجسيدها.

فعلى مر نصف قرن أو أكثر بقليل، صدرت مواثيق كلها تعلن عن روح الميثاق برعاية حقوق الإنسان وحمايتها، **"فالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب (1982) ومشروع الميثاق العربي لحقوقه (1986) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام (1981) وإعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام (1990)، كلها تسلم بصورة معلنة بروح إعلان 48 "**[15].

إلا أن هذا، و إن كان ينمّ عن التفاؤل في القبول بروح الميثاق و بنوده، فكر المثقف يرفض المساومة و المهادنة معا، لأنه حساس و المريض لفكره ووجوده، كل شيء يدل أن انحياز الوعي الحقوقي الذي أوجده الإعلان كان بمنزلة صدور مواثيق حولية، مما يستدعي النظر في بنوده بما يتماشى مع روح كل عصر ومصر، وهذا لا يكون إلا بحمل المثقف على حمل الأمر الكثير بلحن التغيير.

هل نحن ملزمون بالانصياع لفلسفات تنسبنا حقوقنا و قيمنا ؟

لأن فلسفة القرن الثامن عشر و التاسع عشر شرّعت للفكر الغربي بالدرجة الأولى دون بقية الشعوب الأخرى التي اعتبرت تابعة و خادمة له، " **فلسفة الأنوار و مبادئ الفكر السياسي الليبرالي و الاشتراكي كما تبلورت في فلسفات القرون الثلاثة الأخيرة** " (16)، هي صياغة لا تمس إلى الواقع في شيء، و مقننة وفقا للمرجعية الغربية، حيث يعرض المثقف اليوم حربا بلا هوادة على مشرعي المواثيق و القوانين، مما جعله مهمّشا، يعايش الموت والتهميش.

الدين وحقوق الإنسان

إن استقراء أشواط التاريخ الإنساني، ليدل على أكثر من إمكانية للفصل على عجز كل الفلسفات برمّتها عن تحقيق ما يصبو إليه فكر الإنسان من خلال الإعلان عن حقوق الإنسان في القرارات والمواثيق الدولية، بل أن موت الأمر كان ولا يزال بموجب الدعوة إلى حق الإنسان في تقرير مصيره.

بداية الألفية الثالثة، ستكون المنعطف الأكثر حسما في تاريخ الإنسانية، لأن الفراغ الذي يعم من المعروفات، كان لابد من إكماله وسدّه: "**بالدفاع عن القيم والمبادئ الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان**"، **والحرية الفاعلية الإلهية في التاريخ ضد مفهوم الطبيعة الإنسانية الفاعلة ...**" (17)

وحتى تكون مطابقة لروح التعدد يجب مطابقتها وتكييفها لمقتضى العصر وظروفه وأحداثه بما لا ينافي وشرعية القوانين، لأن التفكير في التطبيق هو إخلال بالنظام الكوني لسير النواميس الإلهية، كما أن القول هنا هو إجحاف للفكر الاجتهادي.

من خلال القول، فإن تجسيد الإعلان، لا يكون إلا بإشراك كل المرجعيات في تبني جوانب حقوق الإنسان، وغيرها من الثقافات الدينية المعاصرة لهذه الحقوق، بل أن الصمت الذي لازم الإعلان لسنة 1948، أضحى اليوم على شفير الهاوية لبزوغ الفلسفة الدينية للمرجعيات الأخرى، بالدفاع عن ضرورة تغييره وإعادة تدوينه "**ومراجعته وتجاوزه في ضوء التغيرات الكبرى، التي خلفت الوعي الإنساني بموضوع حقوق الإنسان**" (18)، لأن القول بما هو سائد هو إهانة للإنسان والتلاعب على السواء، الذي نرى أن هذا المشروع ما أتى إلا لتكريس سياسة التفرقة والتبعية للأمم ولحكم الإنسان العادي.

إن عدنا إلى التاريخ، نجد بأن الأمير عبد القادر، بصرف النظر عن كونه كان صوفيا، فقد آمن بالحوار بين الديانات، بل ودعا إليه، كما وناضل من أجل ترسيخ حقوق الإنسان داخل الوطن وخارجه، نجد أن التقريب الذي أحدثه الأمير بين العرب والمسيحيين يمس إيمانه القوي بفكرة تحرير حقوق الإنسان قبل الإعلان عنه كلياً عام 1948.

من أين استمد الأمير عبد القادر الصوفي، هذه الحقوق المشروعة ؟

لا مناص، أن يكون الأمير قد ارتوى في صباه الثري بالغزو والنضال ضد الآخر، شأنه قبل أن تكون إلهية، فهي طبيعية، فهو هنا كان منطقيا حتى في حواره مع الآخر، لاعتباره لحقوق الإنسانية المشروعة المبدأ الديني الإسلامي ومنه انبثقت التشريعات كالحقوق الطبيعية والاجتماعية.

إن استقطاب الإنسان الآخر، كان بموجب الاعتقاد في الإسلام بأنه انطلاقا للتحرير من التبعية ومن الرق، فقد دعا الإسلام إلى رفض تجارة الرقيق والدعوة إلى تحرير الرق، لقول الرسول عليه السلام : **"للمملوك طعامه وكسوته، ولا تكلفوه من العمل ما لا يطيق"**[39]، فالحرية والحياة متساويتان في المطلق والنسب، بتحديد الإسلام لضروريات الحياة والعيش الرغد، بل أن اليسر الذي للمملوك قد أوصى بها الإسلام، لأن الموت محكوم بالحياة في الشريعة لقول الله :

" ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة " .

كما أن نمطا انكاسيا في الإدراك وراء المصداقية المتداعية لهذه المقولات الرنانة المتشدق بها في المحافل الدولية والمنظمات، حقوق، ويبدو مرعبا حاسما إذا تعلق الأمر بالإشكالية العنصرية، فالعنصرية، بيضاء كانت أو سوداء، تحمل في طريقها خطر العنف.

كثر الحديث عن حقوق الإنسان لتقرير مصائرها في الأزمنة الأخيرة، نظرا لخروقات ارتكبها منتهكوها بخداع الأمر هذا الشعار الراقي بكونها حافظة لحقوق الأقليات المضطهدة في مشارقها ومغاربها، من أجل البراغماتية، أضحى الدفاع عن الشعوب المقهورة على أمرها، أمرا متداولا مرارا في اليوم ، أليس هذا هو الدعوة إلى موت الإنسان العادي ؟ أم تجسيد هذه القوى المتطرفة فلسفتها في الحياة ؟

بلا شك، أضحيا تطابق فلسفة الموت لداروين وليس الشاعر، لأن إقصاء الآخر هو التحاكم بالقطب الواحد المقنن والنقد لحقوق الإنسان على مقتض.

لتقبل المساواة وتقرير مصائر الشعوب، هو كفيل بالعودة إلى تحرير الفلسفات الوضعية المقلة لحقوق الإنسان مع إقرار نقاب الدين الإقرار، المساواة في كل أشكالها ومراتبها، وهذا لا يكون إلا بالاعتراف الكلي بكينونة المقهورين على أمرهم بل أن القبول بفلسفة حقوق الإنسان، الداعية إلى تبني سياسة التفرقة وترجيح القوي دون سواه.

الهوامش

*مذهب من يثق بالعقل، و يؤمن بقدرته على إدراك الحقيقة و الوصول إلى اليقين، في مقابل من يثق بالشكوك و يعترف بما لها من سلطان.

(الإسلام)

انظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص 554.

01- Jacques Derrida, *marges de la philosophie, collection critique, les éditions de minuit, paris, juillet 1985*, p.132.

02- Ibid.

03- ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، مركز الإنماء القومي، بيروت، د ط، 1990، ص 32

04- المصدر نفسه، ص34.

05- المصدر نفسه، ص ص 36- 37.

06- المصدر نفسه، ص38.

07- Marc Goldschmit, *la philosophie politique tout autrement, magazine littéraire, Jacques Derrida : la philosophie en déconstruction*, n°430, avril 2004, p.34.

08- Ibid

09- Ibid

10- Ibid

11- Ibid

12- François Nault, *la question de la religion, magazine littéraire, Jacques Derrida : la philosophie en déconstruction*, n°430, avril 2004, p.37.

13- Ibid, p.38.

14- qu'est-ce que la philosophie ? Carole Magnel, *sciences humaines*, n°63, mai – juin 2005, p.87.

15- عمر مهيبل، البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، الطبعة الثانية، 1993، ص 93.

16- كمال عبد اللطيف، الحداثة والتاريخ: إفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص68.

17- المرجع السابق، ص70.

18- المرجع السابق، ص70.

19- المرجع السابق، ص74.

20- سورة النساء الآية 92.

انظر: محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، ص ص 21-22.

التنمية المستدامة والبيئة

مقاربة المفهوم والعلاقة

أ. محمد سمير عياد
جامعة تلمسان

تهدف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إلى توجيه ثمار التنمية من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمواطن وإشباعها، وخاصة الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدني مستويات المعيشة الخاصة بها، وربما كان هذا التيار من أبرز التيارات التنموية الجديدة خلال عقد السبعينات، بيد أنه رغم أهميته، ليس هو التيار التنموي الوحيد، حيث برز مع نهاية السبعينات تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية وهو: التنمية المستدامة.

لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية "البيئة" وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، فقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي أصبح الآن محل حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية و الحياة، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نثير الإشكالية التالية: هل البيئة هي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة أم هي غاية في حد ذاتها؟ وهل يمكن تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة؟ أي البحث في ثنائية: البيئة والتنمية المستدامة، أية علاقة؟

أ- البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حوالي عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني، فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. تكنولوجيا، تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. وعلى الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض والزراعة والموارد المائية[1].

وذكر التقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة[2].

إن التنمية المستدامة أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالقضايا المختلفة، حيث لاقت قبولا كبيرا من سائر المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، إلا أن معظم الكتابات قد تبنت تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة برونتلاند Brundtland Commission، حيث يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة PNUE [3] التنمية المستدامة على أنها: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[4].

إذن يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستدامة هو حديث في مجال البيئة والتنمية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية، ويهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة التحمل أو القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة، وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية، ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكوكب من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها، هي أساس كل نشاط صناعي أو زراعي[5].

إن الأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها ذلك الوريث لها، أو بمعنى أنها تتجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها، ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فإن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد البيئية والطبيعية وتدهورت، فإن أبعاد ذلك سوف تكون خطيرة ونتائجها ستكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء.

ونحن هنا أن قضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة، وإنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحرص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بطريقة تمنع استمرارية عطائها. والتنمية هي التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وينتج عنها الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.
فالتنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها وتطور الموارد البشرية وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

وقد حددت دراسة إدوارد باربير Edward Barbier أربع سمات للتنمية المستدامة وهي:
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية [6].

على ضوء التعريفات السابقة يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

وتستدعي منهجية البحث إستعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم ولو باختصار، ففي البداية يجب الإقرار بأن مفهوم التنمية يعدّ من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization [7].

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل

بتحسن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، يعني زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

أما مفهوم التنمية المستدامة Développement durable، فقد برز خلال مؤتمر ستوكهولم في 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة والذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم، حيث تم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، كما انتقد المؤتمر الدول التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية [8] ، وصدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة تتضمن توصيات تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها. كما تم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE الذي يقر التعاون بين الدول في متابعة البرامج البيئية وحمل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك.

وجاءت لجنة الأمم المتحدة تحت رئاسة قرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland وزيرة الترويج البيئة (أصبحت الوزير الأول من 1990-1996) لتطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، وتم وضع استراتيجية لحل إشكالية الانسجام بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط والأخذ بالمتطلبات الاجتماعية[9].

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 عنون بـ "التطور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما مشتركا للمجتمع الدولي، حيث وضع للمرة الأولى تعريف محدد للتنمية المستدامة، وفي نفس الإطار سوق التقرير النهائي للجنة- أصدرت قروهارلم كتابا بعنوان: "مستقبلنا المشترك"، الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة، وتم الإعلان فيه أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب إهتمام الجميع أفرادا أو مؤسسات أو حكومات.

ونشير إلى أن هذا الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعوها إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل رؤساء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية، حيث تم عقده في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، شكل أكبر مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" دليلا على أهميته العالمية [10].

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ونقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة. وتمخضت نتائج المؤتمر في عقد بعض الاتفاقيات:

- اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة أكبر الملوثات.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة مثالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن 21.
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال [11].

ونلاحظ أن الأجندة 21 تعتبر برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى، وتضم الأجندة سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلا و125 مجالا من مجالات العمل، يمثل كل واحدا منها بعدا مهما من أبعاد استراتيجية متكاملة لبرنامج شامل للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة والتنمية البشرية بشكل متكامل، حيث نجد أن البيئة مدرجة في 15 فصلا (من الفصل 8 إلى الفصل 22) [12].

وفي سنة 1997 عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق الأجندة 21، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ "الأجندة 21" بشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى وفي الأخير تم إعطاء توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا: المحافظة على الأهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات المسببة للحرارة التي تؤدي إلى التغير المناخي، العمل أكثر وبكل حد على التحول نحو أنماط مستدامة للإنتاج والتوزيع واستخدام الطاقة، التركيز على القضاء على الفقر...

وتجب الإشارة إلى أنه تقرر تمويل "الأجندة 21" من طرف القطاعات العمومية والخاصة لكل بلد ولكن اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساعدة البلدان النامية في المجهودات التي تقوم بها للمحافظة على التطبيقات من أجل التنمية المستدامة وحماية الكوكب. ونذكر أن الصندوق من أجل البيئة العالمية FEM الذي أنشئ في سنة 1991 وأعيدت هيكلته في 1994 قد كلف بإدارة هذه الصناديق، فضلا في

سنة 1994 بعد أن 34 دولة إلتزمت بتقديم 2 مليار دولار، وفي 1998 تعهد 36 دولة أعلنت عن 2.75 مليار دولار من المساهمات الإضافية، فبموارد الصندوق تعتبر الوسيلة الأساسية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق وبصفة مجسدة أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتغير البيولوجي والمناخي (13).

وبالرغم من ذلك ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة كان مخيبا للآمال بشكل شديد منذ مؤتمر القمة المعني بالأرض لعام 1992، إذ تفاقم الفقر وزداد تدهور البيئة، فالعالم – حسب الجمعية العامة- لا يرغب في إجراء مناقشة فلسفية أو سياسية جديدة. وهكذا وضع مؤتمر قمة جوهانسبرغ المنعقد في 2002، الأساس ومهد السبيل لاتخاذ إجراءات في هذا الشأن، غير أنه من بين جميع جميع الأهداف والجداول الزمنية والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في جوهانسبرغ، لم توجد حلولا مريحة للمساعدة في محاربة الفقر وتدهور البيئة الطبيعية المتواصل، والواقع ليس هناك سحر أو معجزات وإنما إدراك أن الخطوات العملية والمتواصلة هي ما يلزم للتصدي للكثير من مشاكل العالم الأكثر إلحاحا(14).

ولما كان مؤتمر قمة جوهانسبورغ مؤتمرا يركز على التنفيذ فهو لم يتمخض عن نتيجة باهرة على وجه الخصوص – فلم تبرم أي اتفاقات تؤدي إلى معاهدات جديدة وكانت الكثير من الأهداف المتفق عليها مستمدة من مجموعة من الاجتماعات الأقل أهمية، غير أنه تم تحديد بعض الأهداف الجديدة الهامة، مثل: تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015، وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية بحلول عام 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والبيئة، والمحافظة على الأرصدة السمكية أو إعادة الأرصدة المستنفدة إلى المستويات التي يمكن أن تنتج عن طريقها أقصى قدر من الأرصدة المستدامة وعلى أساس عاجل وحيثما أمكن بحلول عام 2015، والتحقيق خفض كبير بحلول عام 2010 في المعدل الحالي للفقد في التنوع البيولوجي.

غير أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ كان أيضا بداية حيوية كثيرا عن المؤتمرات السابقة للأمم المتحدة في أشكال كثيرة من حيث الهيكل والنتائج، التي قد تؤثر تأثيرا كبيرا على الطرق التي ينتهجها المجتمع الدولي لحل المشكلات في المستقبل، حيث طرح السيد نيتين ديزاي الأمين العام لمؤتمر القمة أمام المؤتمر هذا السؤال: "المسألة هي هل سيحدث مؤتمر قمة جوهانسبرغ فرقا فعليا؟ فهذا هو الاختبار الحقيقي لمؤتمر التنفيذ؟"

ولأول مرة لم تكن الوثائق الخاصة الوثائق الوحيدة الصادرة عن مؤتمر القمة. ولئن كانت المفاوضات قد حظيت بنصيب الأسد من الاهتمام، فقد أسفر مؤتمر القمة أيضا عن بدء أكثر من 300 شراكة طوعية، ستجلب كل منها موارد إضافية لدعم الجهود الخاصة بتنفيذ التنمية المستدامة. وتوفر هذه الشراكات، المرتبطة بتعهدات الحكومات آليات داخلية لكفالة التنفيذ.

وكان هناك مستوى جديد من الحوار في جوهانسبرغ بين جميع أصحاب المصلحة، وخاصة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالإضافة إلى الخطب والمناقشات العامة، فإن المشاركين في مؤتمر القمة قد واجهوا الحكومات وجميع الفعاليات الأخرى في حوار تفاعلي حقيقي.

وقد جرت إلتزامات في قمة جوهانسبرغ بشأن توسيع إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية وبشأن الطاقة وتحسين المحصولات الزراعية وإدارة الكيماويات السامة وحماية التنوع البيولوجي وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية، لا من قبل الحكومات فحسب، بل أيضا من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية، التي أطلقت أكثر من 300 مبادرة طوعية[15].

2- أهداف التنمية المستدامة

أ- تنمية موالية للإنسان

إن هدف التنمية المستدامة تقدير الحياة البشرية في حد ذاتها، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، ومعنى ذلك هو الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج.

والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، أما التنمية بواسطة الناس، معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق، هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[16].

إن التنمية المستدامة تنادي الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، ولكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي العادل للفرص الحالية، فالأحياء الآن يجب عليهم أن لا يفرطوا الحقوق واحتياجات الأجيال القادمة، ولذلك قد يكون القيام بعملية إعادة تشكيل كبيرة لتوزيع الدخل في العالم والأنماط إنتاجه واستهلاكه شرطا مسبقا وضروريا[17].

بالتالي يقوم منهج التنمية المستدامة على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نموا اقتصاديا فقط، ولكن لا بد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداة وهدف عمليات التنمية.

أصبحت بالتالي التنمية تركز على الإنسان وأحواله الصحية، الثقافية والاجتماعية والسياسية، بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أي زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستهلاك من السلع الصناعية المختلفة.

ونشير إلى أن تجارب بعض الدول في شرق آسيا وصلت إلى نتيجة مفادها أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية ولكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي الذي تطبق خلاله هذه السياسات، بالتالي يجب أن تدخل في مجال

التنمية، لتحقيق العدالة ومساهمة كل الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية، فهو أيضا عنصرا هاما من عناصر نجاحها. وهكذا فإن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجهة تهدف بالأداء الأفضل والأحسن والنمو الاجتماعي العادل والنافع بالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجات البشرية الأساسية من تعليم وصحة ومعرفة وتطوير القدرات وحماية حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات، والقضاء على أنواع التمييز بين البشر.

وفي تقديمهم لكتاب: "نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية"، ذكر كوفي عنان (الأمين العام للأمم المتحدة) ودونالد جونستون (الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وجيمس ولفنسون (رئيس مجموعة البنك الدولي) أن: "مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتها"، وتتمثل تلك الأهداف في [18]:

- إنقاص من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة 1990-2015.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قبل حلول 2015
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990-2015
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990-2015.
- توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول 2015.
- ضمان الاستدامة البيئية.

ب- تنمية موالية للبيئة

حتى نستطيع إدراك أهمية البيئة بالنسبة للتنمية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الدولي لا بد من إعطاء تعريف محدد للبيئة، فالعالم البيولوجي الألماني إرنست هيكل Ernst Haeckel هو من وضع كلمة إيكولوجي Ecologie في سنة 1866 [19] وعرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة. بينما نجد أن بعض الباحثين عرفها بأنها: مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة إيكولوجية مترابطة. وفي نفس هذا الاتجاه عرفها مؤتمر استكهولم عام 1972 ومؤتمر تبليسي 1978 بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى.

إذن البيئة هي التي تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد الثابتة اللازمة لاستمرار حياتها، خصوصا من الغذاء والماء والطاقة والملبس والمسكن، وبالتالي فهي التي تمثل الخدمات التي تحدد شروط ثقافاتنا وأنماط حياتنا وطرق تعليمنا وتربيتنا وأنماط عملنا وحدود مستوطناتنا البشرية. غير أن المحيط الذي يمدنا بشروط بقائنا موارده غير متجددة ولها نهاية، كما أن موارده المتجددة لها نهاية أيضا إذا لم يحسن الإنسان استخدامها، أي أن

الحفاظ على البيئة جزء أساسي لضمان استمرارية الحياة التي نعيشها وإلحاق الضرر بها معناه تعريض أمن الحياة التي نعيشها للخطر، وبالتالي فإن قضية البيئة ومشكلاتها تعد إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، وهذا ما جعل مشكلات البيئة التي كانت في السابق تبدو كمشكلات يمكن التعامل معها اعتياد، جعلها أزمات بالغة الصعوبة والتعقيد وذلك جراء التقاطع الصارخ بين وحدات النظام الدولي الساعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب الوحدات الأخرى.

إن هذه الأهمية للبيئة هي التي تبين الارتباط بين البيئة والتنمية المستدامة من جهة والأمن الدولي من جهة أخرى، فالضغط البشري على البيئة أحد القضايا الأساسية التي تتطور في إطارها الأمن الدولي، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن علاقة الإنسان بالبيئة بدأت في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، وتهديده المستمر لنظام البيئة وقد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية، كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة مما ساعد على تردي تلك العلاقة.

لقد تباينت وجهات نظر الدول بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت مواضيع التنمية والتقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة لأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم وأن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم وكان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي وأن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة [20]. ثم جاء عقد الثمانينيات ليشهد تغيرا ملموسا في نظر الدول لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته، مثل حادثة انفجار تشرنوبيل في الاتحاد السوفياتي (سابقا) عام 1986، وتلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987.

وجاء عقد التسعينيات ليشهد تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي، وبأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى توفير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما.

وفي هذا الصدد جاء مؤتمر ريو دي جانيرو ليكون بداية خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث أكد هذا المؤتمر أن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز الشعور البيئي، وإعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات وحقوق الدول في هذا المجال، حيث تضمنت هذه الوثيقة على ما يلي [21]:

- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدوده وولايتها.
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ واسترداد صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.

- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه.
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية.
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع نقل أي نشاط ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي حسب قدراتها.
- تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من الحالات الطارئة التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.
- يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

3- الجهود الدولية في خدمة التنمية المستدامة

إن الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل الدول المتقدمة، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنَّ بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطوير الإنساني في الصفحة 28 أشار إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي..... وأكد على أنه من الصعب تحقيق تنمية مستدامة والمحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.

ولهذا اهتمت المؤتمرات الدولية بمشكلة البيئة كما أنشئت هيئات وأجهزة دولية مكرسة جهودها لحمايتها، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أقيم في أعقاب مؤتمر استوكهولم كأداة للأمم المتحدة في مجال النهوض بالتعاون الدولي لحماية البيئة، ومنها الأقسام والفروع التي خصصتها كثير من المنظمات الدولية للعناية بالبيئة، وتعمل هذه الأجهزة على إجراء البحوث ورصد التحركات، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنسيق الخطط والمشروعات، وإعداد التوصيات والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة حتى في المناطق الغير الخاضعة لسيادة أي دولة من الدول كأعالي البحار والمناطق القطبية، وكذا معالجة بعض المشاكل مثل: تآكل طبقة الأوزون، التصحر، التنوع البيولوجي، التلوث، الصيد الجائر، حماية الوسط البحري...

ففي قمة ريو 1992 تمّ الإمضاء على اتفاقية-الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية قصد تحقيق تسخين الكرة، وبموجب هذه الاتفاقية، فإن البلدان المتقدمة قررت تخفيض إرسال ديوكسيد الكربون والغازات الأخرى ابتداءا من سنة2000، كما افتتحت في سنة 1997 مفاوضات حول اتفاقية التغير المناخي، اجتمعت البلدان المصادقة في اتفاقية كيوتو، واتفقت على بروتوكول جبري من الناحية القانونية، يستوجب على البلدان المتقدمة أن تقلص من إرسالاتها للغازات السنة ذات الاحتباس الحراري بمقدار 5.2 % ما بين 2008 و2012.

كما ساهمت كل من اتفاقية فيينا 1985 وبروتوكول مونتريال 1987 في حماية طبقة الأوزون، فبموجب هذه الاتفاقيات، فإن البلدان المتقدمة قد منعت من صنع وبيع كلور فلورين الكربون CFC، وتوقف البلدان النامية من إنتاج هذه المادة إلى غاية 2010.

ولمعالجة مشكلة التصحر الذي يهدد ربع مساحة الأرض، قامت منظمة الأمم المتحدة بعقد اتفاقية أمضاها 172 بلد على وجه الخصوص دول إفريقيا، شكلت هذه الاتفاقية إطار الأنشطة التي تسعى من أجل مكافحة التصحر عن طريق تحسين مردودية الأراضي وإعادة إحيائها وصيانتها وكذلك الاستغلال الأفضل للموارد الأرضية [22].

ولهدف المحافظة على التنوع البيولوجي [23] أمضت 180 دولة إتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي سنة 1992، هدفها الحماية والحفاظ على المجموعة الكثيرة للأصناف الحيوانية والنباتية، وفي سنة 2000 تمت المصادقة على بروتوكول قرطاجنة حول الوقاية من الأخطار البيوتكنولوجية، تنصّ هذه الاتفاقية على أن المواد الفلاحية التي تحتوي على الأجسام المعدلة وراثيا والموجهة للتصدير، لا بد من التعرف عليها جيدا و يمكن للدول قبولها أو رفضها.

ولمراقبة النفايات السامة التي تعبر الحدود الوطنية سنويا، تفاوضت الدول في 1989 حول إتفاقية Bale على مراقبة التحركات عبر الحدود للنفايات الخطيرة والقضاء عليها، يسير هذا الاتفاق PNUE وتنتمي إليه 142 دولة، تعزز في سنة 1995 بمنع تصدير النفايات السامة باتجاه البلدان النامية التي غالبا لا تملك التكنولوجيا التي تسمح لها بالتخلص منها بأمان.

كما حثت الحكومات خلال قمة الأرض على اتخاذ إجراءات للحفاظ على مخزون الأسماك، حيث تنص إتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1995 حول المخزونات العابرة ومخزونات الأسماك المهاجرة والتي أمضاها 60 بلدا، على إعداد حصص الصيد لكل بلد لضمان الحياة المستمرة لتلك الأصناف ووضع ميكانيزمات للتسوية السلمية للنزاعات.

يتضح من خلال هذه الدراسة أن موضوع البيئة والتنمية المستدامة احتل موقعا في مقدمة اهتمامات القانون الدولي في السنوات الأخيرة، كما جلب انتباه الباحثين في مختلف المجالات العملية والعلمية والنظرية، كما وجه التقدم التقني الفني والعلمي الذي أصاب الحياة البشرية، الانتباه إلى الصلة الوثيقة –صلة التأثر والتأثير– فيما بين البيئة والتنمية المستدامة، وهي صلة موجودة بحكم طبائع الأشياء، فحماية البيئة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وغاية وهدف التنمية المستدامة وهو الوصول إلى ما يسمى بـ الإستدامة البيئية.

الهوامش

1- زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص.126.

2- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص.94.

3-United Nations Environment Programme

4-Alaine Beitone et d'autre, Economie, Paris: ed. Dalloz, 2001, p.27.

5- حازم زاهر العجيلي، الأبعاد البيئية للتنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1992، ص.21.

6- زرنوخ ياسمينة، مرجع سابق، ص.127

7- معمر محمد عارف، "مفهوم التنمية"، في الموقع الإلكتروني
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp
تاريخ الدخول 21 مارس 2008.

8- سنقيطة الرياشي، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.238.

9-Lavoisier, "Le Developpement Durable", dans Revue Francaise de Gestion, N° 152, Paris: Hermes, 2004, p.118.

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مؤتمر قمة الأرض وجدول أعمال القرن 21"، في الموقع الإلكتروني http://www.fao.org/SARD/ar/sard/744/878/index.html- تاريخ الدخول: 20 مارس 2008.

11-Jean Marie Harribey, Le Developpement Soutenable, Paris: éditions Economica, 1998, p.08.

12- للمزيد من التفاصيل حول برنامج العمل ارجع إلى: منظمة الأمم المتحدة، "جدول أعمال القرن 21"، في الموقع الإلكتروني
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/index.html

13- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التعاون من أجل التنمية المستدامة: الرهان... "، من الموقع الإلكتروني:
http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fichetia.htm#P2-
تاريخ الدخول 20 مارس 2008

14- للاطلاع على تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا 26 أوت-4 سبتمبر 2002، ارجع إلى الموقع الالكتروني
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/636/91/PDF/N0263691.pdf?OpenElement

15- منظمة الأمم المتحدة، "مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام 2002 ملخص"، في الموقع الالكتروني
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/feature_story.html تاريخ الدخول: 20 مارس 2008.

16- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2000، ص.24.

17- زرنوخ ياسمينة، مرجع سابق، ص.128.

18- مشروع إيماجن نيشن، "الأهداف الإنمائية للألفية"، من الموقع الإلكتروني
http://www.imaginenations.org/ING/MDGs_Arabic.aspx
تاريخ الدخول 21 مارس 2008

19- الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا، من الموقع الإلكتروني http://fr.wikipedia.org/wiki/Ecologie تاريخ الدخول 15 مارس 2008

20- زروق باحميد، مرجع سابق، ص-129

21- المرجع نفسه، ص130.

22- سكي ماشب "البيئة والأمن الدولي"، في الموقع الإلكتروني
http://www.4chem.com/vb3/showthread.php?t=2796
تاريخ الدخول 21 مارس 2008

23- يقصد بالتنوع البيولوجي: تنوع الأصناف النباتية والحيوانية وهو أثر ضروري لإبقاء الإنسان على قيد الحياة.

مسألة الغربة الإنسانية في فلسفة ابن باجة

أ. سروال كلثوم
جامعة سيدي بلعباس

أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو : ما مصدر فكرة الخلاص أو بالأحرى ما دافع البشرية إلى تصور منقذ (sauveur) أو مخلص ؟ وما الهدف المرجو من وراء الاعتقاد في وجود المخلص ؟

ربما الخوف أولى أمهات الاعتقاد بالمخلص ، وخصوصا الخوف من الموت ، فصراع الذات مع الموت بدا واضحا على مر التاريخ ، فقد كانت الحياة البدائية محاطة بالأخطار وقلما جاءها الموت عن طريق الشيخوخة الطبيعية ، لذا جاهد الإنسان البدائي للاعتقاد في طوطم يُخلّصهم من الموت ويضمن لهم البقاء ولو لفترة أطول، لكن معنى الخلاص أخذ معاني مختلفة لاسيما في الديانات الوضعية كالزرادشتية التي تؤمن بوجود مُخلص يتمظهر في إله الخير "أهورامزدا" الذي سينتصر في اليوم الآخر على إله الشر "أهريمان" ويخلص العالم من الشرور والمفاسد والبوذيين الذين يؤمنون بعودة بوذا إلى الدنيا لتخليصهم من الرغبات والشهوات التي تسيطر على نفوسهم ، حتى الديانات السماوية تؤمن بالخلاص كاليهودية التي تنتظر المسيح "مسيا" لتخليصهم من الاضطهاد والظلم الذي يكابدونه ويحضر "شعب الله المختار" -حسب زعمهم- ، والمسيحيين الذين ينتظرون عودة عيسى عليه السلام ، والمسلمين الذين ينتظرون المهدي عليه السلام ، إلا أن الخلاص يؤخذ على معنيين : خلاص بفعل مُخلِّص قد يكون إله أو شخص ذو عزم وقوة وخلاص بفعل الذات أي خلاص الإنسان من ذاته بذاته أي من شهواته بفضل اجتهاده المستمر و زهده المتواصل وعزوفه عن الدنيا ، كي يحيى سعيدا وهذا النوع من الخلاص سبق ووجدناه عند البوذيين ، وسنجده في فلسفة ابن باجة لكن من وجهة مغايرة نوعا ما ، فسنجد المُخلِّص -حسب ابن باجة- في ثوب الغريب المتوحد الذي تعول عليه المدن الفاضلة في عصرنا ، كما سنكتشف ذلك من خلال هذا النص .

يقول ابن باجة : "... و كأن السعداء إن أمكن وجودهم في هذه المدن فإنما يكون لهم سعادة المفرد (...) و هؤلاء هم الذين يعنيهم الصوفية بقولهم الغرباء لأنهم و إن كانوا في أوطانهم وبين أترابهم و جيرانهم غرباء في آرائهم قد سافروا بأفكارهم إلى مراتب أخر هي لهم كالأوطان (...) و نحن في هذا القول نقصد تدبير هذا الإنسان المتوحد"[1].

هذا النص يضع بين أيدينا كشفا هاما عن طبيعة معنى الغربة الذي يحتمله مفهوم التوحد، فالغربة تأخذ معنى التوحد أي توضيح الذات في ذاتها و توضيعها في وطن موحّد الآراء ويكتب ابن باجة المتوحد بالتالي أي الفرد المنعزل الذي يعيش في نفسه أو مع غيره، كما أن لفظ المتوحد يطلق على مجموعة أفراد بعينها واحدة إلا أننا أن الجماعة لم تأخذ بعادات هؤلاء المتوحدون و لم تتبع كالمذهب فإن هؤلاء، كما سماهم ابن باجة نقلا عن الفارابي و الصوفية يظلون رجالا "غرباء" وسط عائلاتهم و مجتمعهم ذلك لأنهم مواطنو المدينة الكاملة الذين تدفعهم مراتبهم العقلية إلى استباق حدوثها[2].

المتوحّد هو الفرد بنفسه الذي يعي فرادته هيئة لوجوده، فما يتفرّد به هو ما يتوحّد لأجله، و لأنه لا يعاني من وحدته هو فيلسوف و أن مهمة وجوده هو قلب الوحدة بضرب خاص من الوطن و ذلك هو معنى المتوحّد غير أنه يحس بما ألا تعني بالمتوحد أنه غربة حنين إلى الوطن أو إلى وطن لا وجود له، فالمتوحّد ليس صفة جينية قد تصيب المفارق للجماعة كذلك هو ليس فشلاً بائساً في البقاء في عصمة الجماعة.

إن المتوحد هو غريب الرأي لا الوطن، و توحّده هو تدرّب عسير على الإقامة على حدود وطن عقلي هو مطالب سلفا برسم نفسه في كلّ مرّة.

إن المتوحّد فنّ مخصوص بعيد ترتيب العلاقة بالمكان لأنه ينطلق من ضرورة حاسمة لإعادة رسم معنى الوطن، فالأمر يتعلق في كلّ مرّة بضرب من تدبير المكان سواء كان ذلك تدبيرا للعالم أو للمدينة أو المنزل. ولأن ابن باجة يعرض عن الضروب الثلاثة من التدبير ليبحث عن تدبير خاص بالفيلسوف الغريب ويتساءل عن "نمط" الإنسانية أعني كيف عليه أن يسكن العالم الشخصي الذي ينشئه في كلّ مرّة ؟ إننا إذا كنا اليوم نفكر بطرح "أيكولوجي" لعلاقتنا بالعالم من حيث هو البيئة الوحيدة للإنسانية، فإن ابن باجة إنما كان يفكر بالفلسفة بوصفها البيئة الوحيدة للمتوحّد، فالذات مدعوة سلفا إلى ضرب من الوطن الذي اخترعه لنفسه كبيئة فلسفية خاصة في انتظار حدوث المدينة الكاملة، مدينة الغرباء.

إنه توزيع جديد تماما في كل مرّة لارتسام مواضيع جديدة و إطويها لا ذاكرة لها غير ما يطلع الفيلسوف في إنشائه بنفسه و قد أقلع ابن باجة بطرح إشكالية المتوحّد في دفع إمكانية السؤال من الفيلسوف إلى تضاعيفه و ذلك هو معنى الاغتراب الغامض من مسألة الوطن، باعتباره الأفق الخلقي سواء للبحث الأصيل في معنى المتوحّد أم للشروع في السؤال عن الموضع الذي يقف فيه الفيلسوف.

فأين يتحدد موضع التّخلص المتوحّد ؟

لاحظنا حتما أنّ ابن باجة يعرض عرضا طريفا على استدعاء معنى التدبير من جهة ما يطلق على الإله مدبر العالم وعلى اختصاص الإنسان به دون غيره و لذلك فما يبدو نقلا لمعنى التدبير من أفق الإله إلى أفق الإنسان ليس مجازا ولا تجوزا في العبارة بل هو صادر عن قصد إشكالي ليس من السهل تبينه، ربما هو تشكل ذلك من

قبيل أنّ التدبير شأن مختص بالفكر و الرويّة و الفكر شأن إلهي سواء أضافه الإله أم الإنسان، بيد أنّ ابن باجة يصر على التقاطع إلاّ أنه لا يقصد "التدبير المطلق" الذي هو شأن الإله قد يتعلق الأمر إذن بالشبه المضروب بينه وبين إيجاد الإله للعالم" كأنّ الإنسان مدعو إلى إيجاد العالم مرّة أخرى على طريقته[1]، وهنا تتحدد العملية الخلاصية.

إنما تدفع مسألة الإعراض عن شأن الإله إلى شأن الإنسان مع التدبير أو التخليص، تدفع إلى نحو من المسائلة بحيث يمكن أن يكون جرأة عرض منهجي يجدر بالمتفلسف أن يأتيه في بعض موضع من تفكيره، إنّ الأمر يتعلق بقرار فلسفي على درجة عالية من الخطورة ، إنّ ما أقدم عليه ابن باجة هو إزاحة الاعتبار التقليدي لمبحث الإله[2] ، و الإقبال على تنصيب فلسفي لإشكالية الإنسان في صناعة الفلسفة عامة.

إنّ مسألة "البدء" الفلسفي لإشكالية العقل قد وجدت في السؤال عن الإنسان موضعها الأصيل. إنّ الإعراض عن التدبير الإلهي و الاقتصار على البحث في التدبير الإنساني إنما ينطوي على قرار وظيفي؛ إنه إعادة ترتيب للموضع الذي يقف فيه الفيلسوف المتخلص[3].

لذلك لا ينبغي أن نفكر بالإنسان هاهنا بوصفه مجرّد غرض من أغراض التفلسف أو موضوعة عادية للكتاب بل باعتباره موضعا رسمه ابن باجة بعناية منقطعة، غير أنّ توضيح طبيعة هذا الموضع إنما تبقى مسألة جديرة بالبحث. فموضع المتوحد لا هو المدينة و لا هو المنزل ، لذلك فالنظر في أمر المتوحّد لا هو انخراط في الفلسفة المدنية التي وضعها أفلاطون تقليديا لكلّ تفكير بماهية المدينة و بطبيعة منزلة الفيلسوف داخلها، و لا هو استئناف لإشكالية كان أفلاطون قد أعطوا عنها صيغة أولية.

ليس المتوحّد متوحّد المنزل و تدبيره ليس بالتدبير المنزلي، و ذلك لأنّ مبحث المنزل نفسه لا يمتلك من وجاهة نفسه غير ما يستفيده ، من مبحث آخر مؤسس له كلّ مرّة، مثل مبحث المدينة أو أي مبحث آخر، كذلك فمبحث المتوحّد يخرج لمحض صعوبته الخاصة من مبحث المدينة، رُبّ مبحث ظل لدى القدماء من أفلاطون إلى الفارابي قيد إشكالية المدينة الفاضلة ، و هنا نعثر على قرار فلسفي هام أقدم عليه ابن باجة، إنه الكفّ عن التفكير بمنزلة الفيلسوف من زاوية إشكالية المدينة الفاضلة تماما، ومن ثمّ الشروع في البحث في إمكانية الفحص عن معنى الوجود الذي هو شأن الفيلسوف، لا في ضوء مدينة مأمولة بل في أفق المدن الموجودة في هذا الزمان[4] .

إن مرض الفلسفة إنما تم بعد افتراض مدينة فاضلة، الرجوع لها لأنها توفر الشروط السعيدة لتحقيق إمكانية الفيلسوف و الوطن الفلسفي المفقود، بل صار مطلوبا الانكباب على وضعية الفيلسوف كما يوجد فعلا في المدن غير الفاضلة. إن موضوع الفيلسوف إذن ليس شيئا آخر غير "هذا الزمان" الذي يحدث فيه قبل ظهور المدينة الفاضلة. إن تفكير الفارابي بإعادة حبكة ميتافيزيقية لإمكانية المدينة المثالية التي عبّر عنها الإسلام بواسطة الملة لم يعد ما يبرره.

لقد سقطت الخلافة، و صار التفلسف غير مسؤول ميتافيزيقيا إلا عن نفسه الشقية. لم يعد ثمة من معنى لإشكالية الفيلسوف الإمام، كما لدى الفارابي، الذي تطلع إلى إنجاز تسوية طريفة لإشكالية الفيلسوف الملك الأفلاطونية. إنه في هذا الوقت بالضبط استحدث إشكالية المتوحد[7] بيد أننا يحسن بنا أن ننبه إلى أن ابن باجة إنما لا يقترب من طرح إشكالية المتوحد إلا بقدر ما يعيد ترتيب مسألة المدينة الفاضلة : فإن "كمال" هذه المدينة يعني أنها في غير حاجة إلى طبيب أو قضاة كما جاء في قوله : "...متى كانت المدينة الفاضلة أخص بعدم صناعة الطب و صناعة القضاء، ذلك أن المحبة بينهم أجمع فلا تشاجر بينهم أصلا..." [8]

وهذا يعني أنها مدينة بلا مرض و لا طبيب، وأن أفعالها كلها صواب، لكن هل يعني أنها مدينة خالية من الحاجة إلى الفلسفة ؟ هل أن ظهور المدينة الفاضلة هو وقت انقراض الفلسفة و بطلانها[9] ؟

إن هذين السؤالين إنما هما غير مهمين إلا بقدر ما يشيران إلى وجه الصعوبة التي تكتنف البحث في طبيعة الوضع الذي يقف فيه الفيلسوف.

إن انطلاق ابن باجة من إزاحة إشكالية المدينة الفاضلة و محاولة الالتفات رأسا إلى الوضع الذي يعيشه الفيلسوف في المدن غير الفاضلة. و هذا ضرب من السكن الاضطراري في مدن لا فاضلة هو الذي يدفع إلى التفلسف. فليس التفلسف إذن صفة سعيدة لأهل المدينة الفاضلة، بل هو الضرب من التدبير الذي يواجهه رهط من الناس يجدون من أنفسهم غربة في الرأي يعسر معها دفع حياة المتوحد.

و إنه بذلك إنما يقدّم ابن باجة على إقرارين هامين : الأول : أن الفيلسوف إنما يوجد أولا في المدن غير الفاضلة مثل : "العشب النابت من تلقاء نفسه بين الزرع"[10] أي يشترط أن يوجد في أخرى المدن الثلاث (أرستقراطية، و تيموقراطية، و ديمقراطية و ...)، الثاني: أنه من خواص المدينة الكاملة أن لا يكون فيها نوابت[11]

هذان الإقراران خطيران لأنهما يؤديان إلى ارتسام إشكالية طريفة تماما هي إشكالية النابتة. لا يتعلق الأمر هنا بمجاز نباتي بل على الأخص بنحو من الرسم للوضع الطبيعي للفيلسوف[12] و هنا يقودني الفضول إلى الكشف عن لفظ النوابت هذا المفهوم القديم في نشأته، المستحدث في معناه.

مفهوم النابتة :

فيبدو أن إشكالية النابتة لم يحظ ابن باجة سوى استعمالها داخل تأويل جديد و إذا كان الفارابي هو من أعطى الصيغة المشهورة عن معنى أو مقولة النوابت، فإن لنا من العرب من استعمل هذه اللفظة قبله و الأمر على غاية الخطورة للإشارة إلى فرقة كلامية أو سياسية ظهرت في عصر المأمون و نحن نجد الجاحظ قد أرخ لهذه الفرقة الغامضة في رسالة عنونها ب "النوابت" أرسلها إلى القاضي أبي الوليد بن أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي وفيها يشن هجومه على هؤلاء النابتة في عصره الذين يمجدون معاوية و سائر الأمويين و يجيزون سبهم بدعة و يعتبرهم مخالفة للسنة و أخذ يعرض مساوئ النابتة في قوله : "و زعمت نابتة عصرنا و مبتدعة دهرنا أن سبّ ولاة السوء فتنة و النابتة في هذا الوجه أكثر من يزيد و أبيه"(13).

إذن هؤلاء النابتة و بحسب هم أهل السنة و الجماعة أو الحشوية الذين يقولون بالجبر و التشبيه و عدم خلق القرآن و هذا كله في نظره كفر و ضلال، إذن مفهوم النوابت بالمنظور الجاحظي هو تأصيل لوضع الفرقة الخارجة عن مولة الجماعة على أمر "إلهي" و ديني، فهل حافظت الصيغة على معناها لدى كلٍّ من الفارابي و ابن باجة ؟

قبل الإجابة على هذا الإشكال أشير إلى أن النوابت عند الفارابي "هم أصناف كثيرة"(14) و يعددهم : "المراؤون، والمحرّفون، و المارقون، و الزائفون و المغالطون و هناك أنواع أخرى -لا أريد ذكرها لأنها ليست موضوع بحثنا-. المهمّ هو أن هؤلاء أفراد يعادون المدينة الفاضلة حيث يقول : " هؤلاء الأصناف النابتة في خلال أهل المدينة و لا تحصل من آرائهم مدينة أصلا ولا جمع عظيم من الجمهور، بل يكونون مغمورين في جملة أهل المدينة"(15) و يقول أيضا "منزلة النوابت في المدن منزلة الشيلم في الحنطة أو الشوك النابت فيما بين الزرع أو سائر الحشائش الغير النافعة و الضارة بالزرع" ومنه نستنتج أن منزلة النوابت هي منزلة معارضة تسعى دوما إلى تحطيم المدينة الفاضلة.

لكن كان ابن باجة على نقيض الفارابي يجعل من النابتة أو النوابت ربما الذين "الذين يرون الآراء الصادقة"، فإذا هذا الموقف الذي يقول أن النابتة هو "العشب النابت من تلقاء نفسه بين الزرع" فهل النابتة هو الحكيم أو الفيلسوف أو ما حول ذلك من مصطلحات سياسية و دينية (صوفية) ربما يكون الصواب في الظن بأن النابتة هم مغايرو المدينة أي المغمورون المعارضون : فهم يرون الآراء الصادقة في المدينة الفاسدة الناقصة (وهذا موقف ابن باجة) و هم المرذولون (المارقون، المحرفون) في المدينة الفاضلة (وهذا موقف الفارابي) فهل هذا القلب يرقى إلى مستوى كشف معرفي أرفع له دلالات سياسية أخطر؟ الواضح من خلال هذا العرض البسيط أن منزلة النوابت في المدينة (سواء بمنظور الفارابي أو وجهة ابن باجة) قد أخذا مأخذ الجاحظ حيث أشار إلى الفرقة المتمردة على القيم و الثوابت بغض النظر إذا كانت هذه القيم فاسدة أم فاضلة.

لكن ما يهمنا الآن هو عرض مفهوم النابتة من الوجهة الباجوية لأن في معنى النابتة إجابة حاسمة عن الأسئلة التالية : أين يقف الفيلسوف؟ ما هو الموضع الأصلي الذي ينطلق منه؟ كيف يأتي الفيلسوف إلى موضعه لتخليص المدينة من المفاسد؟

إننا نتأول حلم المدينة الفاضلة من النوابت على أنه إشارة مبكرة من قبل ابن باجة إلى الطابع الإشكالي ليس فقط لظهور الفيلسوف بل لوجوده أو بقاء الفلسفة نفسها كصناعة بعينها.

يبدو أن كمال المدينة الفاضلة يجعلها في غير حاجة إلى الفلسفة و إلى فلاسفة و لكن كيف نفهم قول ابن باجة : "النوابت إن وجودهم هو سبب حدوث المدينة الكاملة" ؟

قد يعني ذلك فقط أن الموضع الذي يقف فيه فيلسوف هو الذي يحدد طبيعة الحاجة إلى الفلسفة و قد يعني أيضا أن دور الفيلسوف مؤقت مثل موضعه، إن الفيلسوف إنما يضطر للظهور داخل عصر لا يختاره، فهو موجود اضطرارا في هذا الزمان أو ذاك بيد أن هذا الاضطرار إلى الزمان الذي يظهر فيه إنما يصحب حرية حضرية هي حاجة الفيلسوف ،حضرية بالمعنى الذي أسنده على النبتة الغريبة هو "العشب النابت من تلقاء نفسه بين الزرع" و اسم النابتة موحّد أولا و أخيرا، أولا لأنه ولد من تلقاء وحده، فهو غريب في مدن اللافلسفة إنه "غير المشكل" الذي بظهوره يكسر كسل الروح في أمة ما، و أخيرا لأنه مطالب بأن يصنع بنفسه إمكانية العالم الذي يخصه، هذا العالم الذي هو مهمة المتوحد إذا كان سالكه الوحيد، إنما هو في الوقت نفسه الصيغة البدائية عن العالم الكامل الذي تشير إليه فكرة المدينة الفاضلة، فالنابتة ليس سبب نفسه فحسب بل هو بخاصة سبب حدوث المدينة الكاملة، وليس كما اعتقد الفارابي بأن النابتة هو من يحطم المدينة الفاضلة (16) فما قصد إليه ابن باجة هو أن يستثمر فلسفيا اللحظة الوعرة التي تسبق حدوث المدينة الكاملة التي يبدو أن ابن باجة يائسا من حصولها لكن يبقى أملا طالما النوابت موجودين بشكل تلقائي.

مشروع النابتة الخلاصي

إذا كان الفيلسوف نابتة غريبة عن الزمان، منفردة عن المكان فكيف له أن تتحمل فلسفيا هذه " الواقعة " و كيف له أن يُخلّص هذا الوطن الغريب عنه ؟ وهل أن الطابع " الناقص " لهذا الزمان (عصر الطوائف) هو ما يجعل ظهور الفيلسوف المُخلِّص ممكنا؟ لا يبدو أن الأمر ينطوي على أي ضرب من السلبية المحضة للإيجاب في ترتيب معنى النابتة أي في ترتيب معنى " الأصلي " الذي يحمل في نفسه تلقائية وجوده، لا موضع للتحليل، بل أن المسألة تتعلق بطبيعة المشكل الذي يطرح أمام الفلاسفة عند ظهورهم " البري " الطابع البري هذا هو المشكل الأصلي للفيلسوف غير أن هذا الأرض الأولى إنما هو إمكان الفلسفة، وذلك يعني إمكان حدوث المدينة الكاملة نفسها في حين أن " الفارابي ظل متمسكا إلى غاية انتهاء أمل التفكير بالمدينة الفاضلة كمشروع حاسم للفلاسفة، يبدو أن

ابن باجة قد بالغ طريقا معكوسا حيث انكب على المثال الأصلي للفيلسوف من حيث هو موجود دوما في هذا الزمان " الذي توفره المدينة الناقصة. ثم تخلفت عنهم صناعة الفلسفة (صناعيا)، إن لم يوضعها حضريا إنما جعل ابن باجة ينقطع عن التفكير في المدينة الفاضلة و ينقل على التفكير بتدبير الفرد وسعادة الفرد "(17) ، على أساس أن النابت أو المتوحد تراهن عليه المدينة في إعادة ولادتها من جديد وفق تصورات عصرية جديدها النابت، و على هذا الأساس يكون مطلوبا من البرنامج التدبيري الخاص أن يشكل صورة مصغرة للمدينة الجديدة في شخصية المتوحد، و الذي من حاله يتحمل مسؤولية قلب أوضاع المدينة إلى مدينة كاملة، و في إشارته إلى أن النوابت غرباء عن المدينة و إن كانوا يعيشون فيها، و هم غرباء وسط الأهل و الأقارب و الجيران، تأكيدا على مشروعهم الهادف إحداث تجديد في أوضاع المدينة، إنهم بتفكيرهم (الأيديولوجيا الجديدة للمدينة) يتخاصمون مع كل تفكير سائد، و أنظمة سياسية و اجتماعية و أخلاقية مهيمنة، فالنوابت سعداء المدينة و مستقبلا المدينة تسعد بهم : " و كان السعداء إن أمكن وجودهم في هذه المدن فإنما يكون لهم سعادة المفرد، و صواب التدبير إنما يكون تدبير المفرد، و سواء كان المفرد واحدا أو أكثر من واحد ما لم يجتمع على رأيهم أمة أو مدينة، و هؤلاء هم الذين يعنيهم الصوفية بقولهم الغرباء، لأنهم و إن كانوا في أوطانهم و بين أترابهم و جيرانهم غرباء في آرائهم، قد سافروا بأفكارهم إلى مراتب أخر هي لهم كالأوطان " (18).

يلاحظ أن الرؤية السياسية للخلاص عند ابن باجة، قد هدفت إلى تصحيح كيان الإنسان، فهي تربية تنشد إعادة بناء شخصية الإنسان بعد أن أصابها الانحراف والاعوجاج، و هذا الأمر يجعلنا نستشعر فيه صدى للاتجاه الطبي في التدبير يجعلنا هذا على القول أن معنى التدبير يلوح عنده بأنه إعادة الصحة للإنسان المتوحد (النابت) و إعادة السعادة له و هو (التدبير) جهد لعودة الصحة إلى الإنسان بعد فقدانها، و توفير أجواء السعادة بعد زوالها فالتدبير يصبح مجهودا تصحيحيا لبناء الإنسان من الناحية الصحية، و توفير السعادة له بعدما حل الشقاء، و السقم في حياته " ونحن في هذا القول نقصد التدبير حتى ينال أفضل وجوداته، كما يقول الطبيب في الإنسان المفرد في هذه المدن، كيف يتوحد حتى يكون صحيحا، إما بأن تحفظ صحته و إما بأن يسترجعها إذا زالت، كما وصفت في صناعة كذلك هذا القول هو للنابت المفرد وهو كيف ينال السعادة إذا لم تكن موجودة ؟ أو كيف يزيل عن نفسه الأعراض التي تمنعه عن السعادة أو نيل ما يمكنه منها؟ إنما بحسب غاية رويته أو بحسب ما استقر في نفسه و أما حفظها فذلك شبه بحفظ الصحة، فلا يمكن في السير الثلاث و ما تركب منها، فهذا الذي يصفه طب النفوس و ذلك طب الأجسام و الحكومة طب المتشاجرين " (19).

إن هذه المقارنة التي أجراها الفكر الفلسفي التدبيري عنده بين الصحة و المرض و بين السلوك المنحرف (المرضي) و السلوك السوي بين الطب و التربية و العدالة و التربية، إنما فعلا مقارنة مقصودة تجد لها مقاربة للتحديدات التربوية الحديثة و هذه المقارنة حملت في الوقت نفسه تمييزا بين نمطين من التربية : التربية في الطبيع

الفاضل و الهدف من بناء الإنسان الفاضل، و هو مشروع مجهود تنويري تربوي لمجتمع فاضل، و التربية في المدن الأربعة، و هي مجتمعات الخلل و التربية هنا لها هدف و غرض مختلف.

لابد من التنبيه إلى أن ابن باجة إنما يفترض كمعطى أصلي أن الوجود الإنساني إنما هو في جوهره وجود مدني لذلك فالأمر الحاسم هو في إعادة ترتيب معنى المدني هذا على النحو الذي يخرجنا من ورطة التفكير في المدينة الكاملة و يدخلنا في الأفق الأصلي لوجود الفيلسوف، هذا الأفق الأصلي هو المدن الناقصة و في البدء كان اللافلسفة و هذا يعني أن الفيلسوف ليس صفة كسولة و نهائية بل هي حال قراءة أصلية مهددة منذ أول أمرها بأن يلحقها " أمر خارج عن الطبع، و ليس ذلك سوى الإقامة في المدن الناقصة، هنا ينكشف معنى التدبير المقصود هاهنا، إنه صناعة استعادة الفيلسوف للإمكان الذي يخصه من حيث هو نابت، فالمتوحد هو نتيجة جوهرية لواقعة النبت في مدن " هذا الزمان " الذي توفره المدن الناقصة، أما معنى إقامة النابتة في المدن الناقصة فهو ما يخرج عن الطبع الفلسفي الذي يتوفر عليه منذ " نبته " من تلقاء نفسه، و ليس ذلك سوى اللافلسفة " و هنا يطالب ابن باجة الإنسان بأن يتولى تعليم نفسه بنفسه على أن الإنسان يستطيع أن ينتفع بمحاسن الحياة الاجتماعية دون أن يأخذ مساوئها في ذلك (20).

إن اللافلسفة هي مرض ألم بطبع الفيلسوف بسبب إقامته غير الطبيعية في مدينة الجمهور، لذلك فالفلسفة هي صناعة دفع ما يخرج عن الطبع و لأن ما يخرج عن الطبع ضرب من المرض، فالفلسفة إنما تنقلب إلى طب حضري للنوابت. أما الدواء الكلي فهو التوحد الذي نجده يصح في كتابه تدبير المتوحد، بالابتعاد عن هؤلاء الناس الذين لا همّ لهم إلا متع الحياة و ملذاتها و أن يعمل على توثيق الرابطة بأهل العلم وحدهم و لكن بما أن هؤلاء قليلون موجودون في كل مكان، حيث يريد المتوحد فواجبه أن يعيش بعيدا عن الناس جهدا ما كان ذلك في وسعه و ألا يختلط بهم إلا بقدر الضرورة لأنهم ليسوا على شاكلته "(21) فالمتوحد الظاهر من أمره أنه يجب عليه أن لا يصحب الجسماني، بل إنما يجب عليه أن يصحب أهل العلوم، و لكن أهل العلوم يقلّون في بعض السير و يكثرون في بعض، حتى يبلغ في بعضها أن ينعدموا و لذلك يلزم المتوحد واجبا عليه في بعض السير أن يعتزل عن الناس جملة ما أمكنه، فلا يلابسهم إلا في الأمور الضرورية (...) أو يهاجر إلى السير التي فيها العلوم إن كانت موجودة و بذلك يسلم من ترذلهم و أكاذيبهم و من اضطراره أثره و التحكم عليهم بما هم أهل له و هذا يستطيع التوفر على ما يأخذ به نفسه من تكميل نفسه حتى يفضي إلى نهاية الطريق(22).

لكن ابن باجة لا يريد من المتوحد أن يبتعد عن الناس كليا بل ليكمل نفسه بالعلم و الحكمة و بعد هذا يعود لتصحيح الطريق، و هذا مثل ما ابتغاه أفلاطون في الفيلسوف الحكيم الذي تأمل و نال الحكمة و اتصل بالكل ثم يعود إلى المجتمع ليخرجهم من الكهف المظلم و يدلهم على طريق النور لأن هدف المدينة الفاضلة أن تقود المجتمع إلى السعادة (23).

الفلسفة إذن صناعة الاغتراب وسبيل للخلاص و فن الوحدة و هي ليست كذلك لأن وظيفة الفيلسوف نفسها هي نابعة و كما أن الغرباء المرضى صحة، كذلك توحد الفيلسوف سعادة إنه اغتراب عن الصناعة من جهة اعتبارها آلة اللافلسفة و مدينة بلا وطن أو عابرة عن الوطن.

يبدو أن ابن باجة يؤمن إيمانا راسخا أن الفلسفة وليدة مستقبلها، إنها لا تبني سوى إمكانيات جديدة للفكر، ليس هناك فلسفة آلية متأخرة، و ليس هناك فلسفة تؤرخ للحاضر، إن مشكلة الفلسفة ليست الحاضر، و إنما الإمكانيات التي تكسر منطق الحاضر و تربكه لأنها مفتوحة على المستقبل على الدوام؛ هذا هو إذن سر فكرة الخلوة التي نوه بها ابن باجة، إنه خلوة الفكر الصائب الذي يخرج الله أو الدولة من واقع اللافلسفة إلى واقع الفلسفة، ولن يتأتى ذلك إلا بالاغتراب أو التوحد لكن لا يقصد ابن باجة هنا الاعتزال بل الاغتراب قصد خلق الاختلاف والإبداع لا الغموض في ظل التقليد أو التكرار.

هكذا: التدبير الباجوي يُعد حقلا فلسفيا نفكر من خلاله لنفهم ونقضاء فهو يؤكد لنا أن التفكير اليوم ليس سوى صراع حول الاعتراف بين مكونات الكلي المتخالف.

فالفلسفة هي غرضنا و التوحد هو طريقنا و بلوغ مرتبة الإنسان الكامل هو غايتنا، إنها دعوة تبشيرية قبل أوانها من جانب أول فيلسوف من فلاسفة الغرب العربي إلى أن نذهب إلى المملكة الإنسانية، مملكة "الإنسان الكامل"، الذي يسمو على هدي الإيقاظ، سواء كان هذا الإنسان حاكما أو محكوما.

وبناءا على ما سبق نقول أن ابن باجة أعاد للإنسان إنسانيته من جهة أنه جعله محور العملية الخلاصية التي لا يمكن لها أن تكون ما لم تتحرك إرادة الإنسان الفاعلة ومنه خلاص ابن باجة غير مـــــــــرهون بالأمر سواء كـــــــان هذا الأمر إله كما نجد ذلك في الأساطير القديمة، أو كان إنسان يبعثه الله لتخليص البشرية من المفاسد والظلم بل هو خلاص يتحقق بالحركة والسمو نحو الأعلى مهما وقفت أمامه الصعاب فلا شيء يقف أمام إرادة الإنسان وعقله ، من أجل تجسيد مملكة الغرباء الخلاصية التي تمثل النواة الأولى والنبتة الأساسية للمدينة الفاضلة.

الهوامش

[1] ابن باجة، تدبير المتوحد، سراس للنشر، تونس، [د.ط]، 1002، ص 13

[2] Munk, Mélange de la philosophie, Juive et Arabe, P 39

[3] المصدر نفسه، ص 06.

[4] كتاب تدبير المتوحد لا يبدأ بعرض ماهية الموجود الأول كما فعل الفارابي في كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، حيث تكلم الفارابي [illegible] الأول في الموجود الأول (الله) و العقل في النفس مدخلا أسباب العقل في المدينة، لذلك فخروج ابن باجة عن هذا النحو من [illegible] إنما ينطوي على اختيار أمر لا يقل حسما.

[5] Munf, Mélange de la philosophie Juive et Arabe, P 389.

[6] ابن باجة، تدبير المتوحد، ص 13.

[7] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[8] المصدر نفسه، ص 10.

[9] إننا نحن في هذا السياق على إشكالية للتفكير بضرب ما من "غاية الفلسفة" و المفهوم أن هذا الإشكال قد صار أهمية عند ماركس، غير أن تفكير ابن باجة وإشكاله يختلف تماما [illegible] الفلسفة إنما يختلف عن النظرة [illegible] في أنه لا يأخذ معنى النهاية بأخذ التحقيق التاريخي للفلسفة (ماركس)، بل هو يشير على نحو طريف إلى أن غاية الفلسفة موقوفة في حصولها على الكمال [illegible] و [illegible] الكاملة و هذا يعني أن نهاية [illegible] الفلسفة إنما تؤدي [illegible] كما كان الكمال [illegible] غاية [illegible]. إن ابن باجة يتجه [illegible] على نحو غير مباشر إلى النهاية الفاعلة للفلسفة طالما أن مدن الزمان مدن ناقصة.

[10] ابن باجة، تدبير المتوحد، ص 12.

[11] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[12] التريكي فتحي، فلسفة التوحد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص 93.

[13] الجاحظ، رسائل الجاحظ (الوراثة)، شرحها: عبد أمهنا، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1988، ص 11

[14] الفارابي، أبو نصر، السياسة المدنية، دار المشرق، بيروت، ط2، 1983، ص 104.

[15] المصدر نفسه، ص 107.

[16] Omaldez, Roger, Avempace; (dictionnaire des philosophies) ; Directeur de la publication denis Hwsman, presse universitaire de France, Paris 1ère édition, 1984, P 158.

[17] التريكي فتحي، فلسفة التوحد، ص 97

[18] ابن باجة، تدبير المتوحد، ص 13.

[19] المصدر نفسه، ص 14

[20] دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط5، 1954، ص 307

[21] التكريتي ناجي، الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام، ص 351، ص 352.

[22] LEWIS, MENAGE, Encyclopédie de l'Islam ; imprime aux Pays Bas, Paris, 1ère édition, 1971, P 751.

[23] Arnaldez, Roger, Avempace, P 158

قسم باللغات الأجنبية

Dialogue Méditerranéen

Revue scientifique publiée par le laboratoire
Des études orientalistes de civilisation de l'Occident
musulman Université Djillali Liabes-Sidi-Bel Abbés

Rabie 2- 1430 / Mars 2009

N° 1

ISSN 1112-945-X

Dialogue Méditerranéen

Revue scientifique publiée par le laboratoire
Des études orientalistes de civilisation de l'Occident
musulman Université Djillali Liabes-Sidi Bel Abbés

Rabie Ethani 1430/ Mars 2009

N°1

ISSN : 1112-945 X

Dialogue Méditerranéen

Revue scientifique publiée par le laboratoire
Des études orientalistes de civilisation de l'Occident musulman
Université Djillali Liabes-Sidi Bel Abbés

Directeur de la Revue

Dr. Hanifi HALAILI

Rédacteur en chef

Dr. Ibrahim LOUNICI

Adjoint du Directeur

Mr. AEK Sahraoui

Adjoint de Rédacteur

Dr. Benatou Belbraouat

Comité de la rédaction

Dr. Mohamed Bouchenafi
Dr. Bel Abbes Missouri
Dr. Zouaoui Merbouh
Dr. Saadi Chakhoum
Dr. Hamida Ben Brahim
Dr. Ouerred Belabbes
Dr. Mohamed Melouk
M. Zouaoui Rais

Comité consultatif

Pr. Abd El Hamid Hadjiet (univ-Tlemcen)
Pr. Abd El Aziz Laredj (univ- Alger)
Pr. Hmida Amiraoui (univ-L'émir AEK)
Pr. Ibrahim Sadaoui (univ Tunis)
Pr. BelHadj Kamli (univ- Sidi Bel Abbés)
Pr.Daho Faghror (univ-D'Oran)
Pr. Med Amine Belghith (Alger)
Pr. Tlili Agili (univ-tunis)
Pr. Mohamed Dada (univ-D'Oran)
Pr. Mohamed Sahbi (univ-D'Oran)

SOMMAIRE

***Dr.. Ben Brahim Hamida**: L'enfant-concept. Un isomorphisme christique dans *L'enfant de sable*; Roman de Tahar Ben Jelloun .... P.04.

***Dr. Bellabas Missouri :** L'enseignement apprentissage de la langue française en Algérie : quelle place pour l'écrit ? .... P.21.

* **Dr.Khédidja Mokaddem :** Les écritures féminines de la guerre d'Algérie : l'exemple de Maissa Bey.. P.30.

* **Mme.yamina Bouteflika :** Le métier d'enseignant et professionnalisation .... P.40.

* **Dr.Ouerrad Belabbas.** EFL Teacher Training .... P.50.

* **Dr.Melouk Mohamed.**The New Technological Tools in EFL writing........................ P.59.

* **Dr.Merbouh Zouaoui:** Intercultural Communication.. P.66.

* **Mr. Belkacem Benseddik :** Interlingual Transferfer of Idioms by Algerian learners of English.. P.71.

* **Mr.Ghaouti Nouali:** Die Eheschließung in der algerischen Gesellschaft Traditioneller Verlauf einer algerischen Hochzeit.. P.78.

L'enfant-concept.
Un isomorphisme christique dans *L'enfant de* sable*;
Roman de Tahar Ben Jelloun.

Dr. Hamida Ben Brahim
Université de Sidi Bel Abbès.

Résumé :
Le personnage serait d'autant plus productif sémantiquement (soit donc, sémiotiquement) qu'il serait considéré comme concept et non plus désormais comme seulement personne fictive. L'intérêt d'une telle conversion, au-delà de son assise théorique; l'intérêt est de pouvoir opérer sur des corpus « conceptuels » par définition, corpus mythico-hiératiques. Dans L'enfant de sable*, la rationalité de cette considération est plausible. En effet, dans ce roman, le personnage pourra désormais être re-construit, à travers le logos (du roman), comme concept sur le modèle de l'enfant-concept, du point de vue du muthos; que fut Jésus-Christ, verbe de Dieu.

Introduction :

On néglige souvent l'évidence que le personnage est un concept et non une personne, même imaginaire. (1) N'est-ce pas que la caractérisation du personnage nous permet mentalement d'en élaborer la consistance. Plus cette caractérisation s'affine plus le personnage se rapproche, et c'est à ce niveau qu'il faudra faire très attention; plus cette caractérisation s'affine plus le personnage tendra à s'éloigner de la personne, aussi puissamment imaginaire que l'on voudrait croire; s'éloigner de la personne pour atteindre au concept en tant qu'il est construction mentale efficiente d'un *phénomène* transcendantal. Autrement dit, le personnage doit être considéré absolument comme phénomène émanant exclusivement du monde auquel il appartient, monde lui-même absolument conceptuel: le texte (dont le concept fondamental est le signe - de quelque nature qu'il soit, aussi bien linguistique que sémiotique.) En effet, il serait fou de dire que la pomme qu'Adam* «aura» croquée est d'une manière ou d'une autre la pomme qui se trouve sur la table au moment de mon de repas de tout à l'heure. Il en sera question de la même impossibilité concernant la pomme peinte sur une toile par une main inconnue, et disparue. (2)

Mais peut-être penserait-on que la pomme d'Adam* serait un mythe. Mais observons qu'appeler son personnage Ahmed, comme dans ***L'enfant de sable**** ou Adam*, comme dans la Bible, ne ferait aucune différence puisque nul d'entre nous, présents dans cette salle, nous qui, qui plus est, en parlons « en connaissance de cause (3) »: nul d'entre nous n'en sait rien sinon que le texte en parle et, apparemment, le texte serait le seul à en parler avec certitude. N'est-ce pas qu'en définitive ce n'est qu'en lisant, progressivement, que nous découvrons le personnage. Le texte, progressivement, nous le révèle en le construisant, pièce par pièce (signe par signe.) C'est ce qui nous conduit à une phénoménologie du texte (ou de l'œuvre en général) nous conduisant par là à un comparatisme absolu de tous les textes indépendamment des intentions plus ou moins connues, plus ou moins ratifiée par les écrivains eux-mêmes (car souvent c'est la Critique qui les charge d'intentions et de volontés rationnellement imputables non pas aux écrivains mais aux textes « en lecture (4) » qui ne rencontrent qu'en certains points les textes, les leurs, « en écriture ».) Le personnage est, par conséquent, un concept, un signe; participant et procédant du signe textuel (5) exclusif. Dans le roman, ***L'enfant de sable****, nous avons affaire à un personnage qui, même dans la fiction, n'existe pas. Un enfant qui n'a pas été conçu matériellement, dans la fiction même; un enfant-concept, dans la fiction même; un enfant dont l'histoire nous est contée, avec détails; alors qu'il est dans la fiction même une collection exclusivement faite de langage. Par ailleurs nous y levons un enfant-concept, produit non pas de l'imagination de son père mais de sa volonté. Ce sera alors volonté du père d'Ahmed, arrêtant le sexe de l'enfant qui lui naîtra; contre la volonté de l'Absolu transcendantal (6) qui en principe en décide. D'où le postulat d'une identification dans le champ hiératique ; le champ christique ou l'enfant de la volonté divine.

L'exercice pratique de ce comparatisme consistera à relever, de façon systématique, la présentation de ***l'enfant Ahmed*** comme la représentation *historicisante* – paradoxalement (7) – de Jésus-Christ.

Éléments de l'étude comparative :

Description d'Ahmed participant de l'iconographie christique.

Étudions le passage suivant:

> Il y avait d'abord ce visage allongé par quelques rides verticales, telles des cicatrices creusées par de lointaines insomnies, un visage mal rasé, travaillé par le temps. La vie — quelle vie ? Une étrange apparence faite d'oubli — avait dû le malmener, le contrarier ou même l'offusquer. On pouvait y lire ou deviner une profonde blessure qu'un geste maladroit de la main ou un regard appuyé, un œil scrutateur ou malintentionné suffisaient a rouvrir. Il évitait de s'exposer à la lumière crue et se cachait les yeux avec son bras. La lumière du jour, d'une lampe ou de la pleine lune lui faisait mal: elle le dénudait, pénétrait sous sa peau et y décelait la honte ou des larmes secrètes. Il la sentait passer sur son corps comme une flamme qui brûlerait ses masques, une lame qui lui retirerait lentement le voile de chair qui maintenait entre lui et les autres la distance nécessaire. Que serait-il en effet si cet espace qui le séparait et le protégeait des autres venait à s'annuler? Il serait projeté nu et sans défenses entre les mains de ceux qui n'avaient cessé de le poursuivre de leur curiosité, de leur méfiance et même d'une haine tenace; ils s'accommodaient mal du silence et de l'intelligence d'une figure qui les dérangeait par sa seule présence autoritaire et énigmatique.(L'enfant de sable, pp 07-08.)

D'où nous tirons les détails suivants :

Les caractéristiques physiques d'Ahmed

«... visage allongé... mal rasé... travaillé par le temps[...] ;

Éléments que l'on retrouve dans le profil christique dans l'Iconographie où il s'agit d'*« Un visage allongé, portant la barbe et éploré. »*

> Les artistes romans donneront [...] au Christ les caractères de leurs peuples respectifs, de sorte qu'une différence fondamentale de conception sépare, par exemple, le Christ en gloire catalan du début du Xe siècle (Saint-Clément de Tahull, Barcelone, musée d'Art de Catalogne) d'un même sujet de tradition byzantine. [...], l'artiste catalan représente le Christ comme un homme du peuple au visage allongé, avec des traits très accusés, des sourcils brutalement dessinés, un nez fort et droit, des yeux grands et noirs, des cheveux et une barbe ondulés et un cou puissant de paysan espagnol. Ce type de Christ est très répandu en Espagne ([...]). (Marcade. ***In*** Encyclopædia Universalis.)

La blessure.

On pouvait y lire ou deviner une profonde blessure...

Isotexte (*comparatif**):

> En péchant ainsi contre vos frères et en blessant leur conscience qui est faible,

c'est contre Christ que vous péchez. (L'évangile, Corinthiens 8, 12. Les viandes sacrifiées aux idoles..)

Persécution de Jésus-Christ

Il serait projeté nu et sans défenses entre les mains de ceux qui n'avaient cessé de le poursuivre de leur curiosité, de leur méfiance et même d'une haine tenace

Isotexte :

12 « Mais avant tout cela, on portera la main sur vous et on vous persécutera; on vous livrera aux «synagogues, on vous mettra en prison; on vous traînera devant des rois et des gouverneurs à cause de mon nom. [...]16 Vous serez livrés même par vos pères et mères, [...]. 17 Vous serez haïs de tous à cause de mon nom;[...] (Évangile. Luc 20, La persécution, signe par excellence.)

C'est, par ailleurs, un être doué d'une intelligence sublime, une énigme et un agitateur. Jésus-Christ fut un agitateur, un « gêneur » et de sa communauté et de l'autorité romaine *« par sa seule présence... et de l'intelligence d'une figure qui les dérangeait par sa seule présence... énigmatique.*

Isotexte :

De son Intelligence

10 Puis, appelant la foule, il leur dit: « Écoutez et comprenez ! [...]12 Alors les disciples s'approchèrent et lui dirent: « Sais-tu qu'en entendant cette parole, les «pharisiens ont été scandalisés ?» [...]14 Laissez-les: ce sont des aveugles [...] 15 Pierre intervint et lui dit: «Explique-nous cette parole énigmatique*. » 16 Jésus dit: «Êtes-vous encore, vous aussi, sans intelligence*? 17 Ne savez-vous pas [...]?[...] »(Évangile. Matthieu, 15, Ce qui rend l'homme impur.)

De son énigme et de son caractère fondamentalement « transformant »

25 **Je vous ai dit tout cela de façon énigmatique,** [...] je vous annoncerai ouvertement ce qui concerne le Père. 26 Ce jour-là, vous demanderez en mon nom et cependant je ne vous dis pas que je prierai le Père pour vous, [...]28 Je suis sorti du Père et je suis venu dans le monde; [...]» 29 Ses disciples lui dirent: « Voici que **maintenant tu parles ouvertement et que** tu **abandonnes tout langage énigmatique;** [...]31 Jésus [...]: « Croyez-vous, [...]? [...]vous me laisserez seul: mais je ne suis pas seul, le Père est avec moi, [...], j'ai **vaincu le monde** ! ». (Évangile. Jean 17, Tenir bon car Jésus est vainqueur.)

Son autorité.

L'autorité de Jésus-Christ était autant évidente que : *...présence autoritaire...*

Isotexte :

28 Or, quand Jésus eut achevé ces instructions, les foules restèrent frappées de son enseignement; 29 car il les enseignait en homme qui a autorité et non pas comme leurs scribes. (Évangile. Matthieu, 7.)

L'appel à la prière

L'appel à la prière, donc l'appel à / de Dieu qui ressemble plutôt à une émeute identifie cette scène à l'épisode christique ci-dessous:

Le bruit des plaintes et lamentations des mendiants. Le bruit strident de l'appel à

la prière [...]. Ce n'était plus un appel à la prière mais une incitation à l'émeute. Le bruit de toutes les voix et clameurs montant de la ville et restant suspendues là, juste au-dessus de sa chambre, [...]. (L'enfant de sable, p 08.)

Le bruit le perturbait.. Depuis qu'il s'était retiré dans cette chambre haute, voisine de la terrasse, il ne supportait plus le monde extérieur avec lequel il communiquait une fois par jour en ouvrant la porte à Malika [...](L'enfant de sable, p 08.).

Id, pp 46 & 88.

Isotexte :

A la vue des foules, Jésus 3 monta dans la montagne. Il s'assit, et ses disciples s'approchèrent de lui. 2 Et, prenant la parole, il les enseignait:!...](Évangile. Matthieu 5, Le Sermon sur la montagne.)

Isotexte : cf. dans le corps notions de: « terrasse », « lumière* »

28 [...]Jésus prit avec lui Pierre, Jean et Jacques et monta **sur la montagne** pour prier. 29 **Pendant qu'il priait, l'aspect de son visage changea et son vêtement devint d'une blancheur éclatante.** [...]Pierre lui dit: « Maître, il est bon que nous soyons ici; dressons trois tentes: une pour toi, une pour Moïse, une pour Élie. » [...] **survint une nuée qui les recouvrait. La crainte les saisit** au moment où ils y pénétraient. 35 Et il y eut **une voix venant de la nuée;** elle disait: « **Celui-ci est mon Fils, celui que j'ai élu, écoutez-le**» 36 Au moment où la **voix retentit, il n'y eut plus que Jésus seul.** [...] (Évangile. Luc 9, La gloire de Jésus sur la montagne.)

Un Être*métamorphique.

« [...] la métamorphose que subissait son visage à cause des nombreux tics nerveux qui risquaient de le défigurer? » (L'enfant de sable, p 10.) Autrement dit, au sens étymologique, il s'agit d'un être dont la conformation relève ou participe d'un ***au-delà*** (**méta-**). Ahmed est un ÊTRE de transformation* (cf. notion de son immortalité* à travers ses conteurs multiples.)

Isotexte :

49 Et de même que nous avons été à l'image de l'homme terrestre, nous serons aussi à l'image de l'homme céleste. [...]51 Je vais vous faire connaître un mystère. Nous ne mourrons pas tous, mais tous **nous serons transformés,** [...], les morts ressusciteront incorruptibles et nous, **nous serons transformés.** [...]. (Évangile. Corinthiens 16, Le corps des ressuscités.)

La marche de Jésus-Christ vers le Golgotha*.

[...] sa démarche n'était plus celle d'un homme autoritaire, maître incontesté de la grande maison, un homme qui avait repris la place du père et réglait dans les moindres détails la vie du foyer. Son dos s'était légèrement courbé, ses épaules étaient tombées en disgrâce: devenues étroites et molles, elles n'avaient plus la prétention de recevoir une tête aimante ou la main de quelque ami. Il sentait un poids difficile à déterminer peser sur la partie supérieure de son dos, il marchait en essayant de se relever et de se renverser. Il traînait les pieds, ramassant son corps, luttant intérieurement contre la mécanique des tics qui ne lui laissait aucun

répit. (L'enfant de sable, p 10.)

Isotexte :

Ils se saisirent donc de Jésus. 17 Portant lui-même sa croix, Jésus sortit et gagna le lieu dit du crâne, qu'en hébreu on nomme Golgotha. [...](Évangile. Jean 19. Crucifixion et mort de Jésus.)

La naissance d'Ahmed

La naissance d'Ahmed est une résurrection (du Père) proclamée en tant que (bonne) Nouvelle; l'étymon de l'Évangile.

Joie du père

Le père leur dit qu'à partir de maintenant le respect qu'elles lui devraient était identique à celui qu'elles devraient à leur frère Ahmed. Elles baissèrent les yeux et ne dirent mot. On avait rarement vu un homme si heureux vouloir communiquer et partager sa joie. [...](L'enfant de sable, p 30.)

Isotexte :

16 Dès qu'il fut baptisé, Jésus sortit de l'eau. Voici que les *cieux s'ouvrirent et il vit l'Esprit de Dieu descendre comme une colombe et venir sur lui. 17 Et voici qu'une voix venant des cieux disait: « Celui-ci est mon Fils bien-aimé, celui qu'il m'a plu de choisir. » (L'Évangile, Matthieu 3, Jésus vient se faire baptiser)

La bonne nouvelle

On n'avait pas l'habitude d'étaler ainsi publiquement sa vie privée. Hadj Ahmed s'en moquait. **L'important** pour lui était de **porter la nouvelle à la connaissance du plus grand nombre.** La dernière phrase fit aussi du bruit. La police française n'aimait pas ce « Vive le Maroc ! ». (L'enfant de sable, pp 30-31)

Isotexte 1 :

[...]Marie de Magdala et l'autre Marie vinrent voir le sépulcre 2 [...]l'*Ange du Seigneur descendit du ciel, vint rouler la pierre et s'assit dessus. [...] dit aux femmes: « Soyez sans crainte, vous. Je sais que vous cherchez Jésus, le crucifié. 6 Il n'est pas ici, [...]allez dire à ses disciples: Il est ressuscité des morts, et voici qu'il vous précède en Galilée; c'est là que vous le verrez.[...]elles coururent porter la nouvelle à ses disciples. [...](Évangile. Matthieu 28, Au début du premier jour de la semaine.)

Isotexte 2:

Le mot ***Évangile,*** directement dérivé du grec evangelion (bonne nouvelle), désigne à l'origine le message de salut annoncé par Jésus (Me 1.14) ou concernant Jésus (Me 1.1.) Il a servi ensuite à désigner les quatre livres qui rapportent un certain nombre de paroles et d'actes de Jésus. (L'Évangile. Introduction..)

Ahmed, événement politique

L'avènement d'Ahmed comme événement politique. L'occurrence du royaume* (Le ***Maroc en*** étant un), eu égard aux autres éléments, convoque nécessairement la notion christique de ***Royaume de Dieu****. « *La dernière phrase fit aussi du bruit[...] 'Vive le Maroc !'*»*

Isotexte :

Extrait 1 :

1 Jésus étant né à Bethléem de Judée, au temps du roi Hérode, voici que des mage venus d'Orient arrivèrent à Jérusalem 2 et demandèrent:«Où **est le roi** des Juifs qui vient de naître ? Nous avons vu son astre à l'Orient et nous sommes venus lui rendre hommage. » 3 A cette nouvelle, [...] (Évangile. Matthieu 1, La visite des Mages.)

Extrait 2 :

27 Car le Fils de l'homme va venir avec ses anges dans la gloire de son père; et alors il rendra à chacun selon sa conduite. 28 En vérité, je vous le déclare, parmi ceux qui sont ici, **certains ne mourront pas avant de voir le Fils de l'homme venir comme roi.** (Évangile. Matthieu 16, Comment suivre Jésus.)

Le souvenir* de la naissance d'Ahmed comme fondement*: la nativité et la crucifixion*.

L'aspect politique de l'annonce fut vite oublié, mais toute la ville se souvenait, longtemps après, de la naissance d'Ahmed. (L'enfant de sable. P 31)

Isotexte :

*Le souvenir**

11 Souvenez-vous donc qu'autrefois, vous qui portiez le signe du paganisme dans votre chair, [...]12 souvenez-vous qu'en ce temps-là, vous étiez sans Messie, [...]13 Mais maintenant, en Jésus Christ, [...]14 C'est lui, [...]. Dans sa chair, il a détruit le mur de séparation: la haine.[...](Évangile. Éphésiens 3, Païens et Juifs réunis en Christ.)

Encore,

14 Et quand ce fut l'heure, il se mit à table, et les apôtres avec lui. 15 Et il leur dit: «J'ai tellement désiré manger cette Pâque avec vous avant de souffrir. [...]17 Il reçut alors une coupe [...]19 Puis il prit du pain et [...]leur donna en disant: « Ceci est mon corps donné pour vous. Faites ceci en mémoire de moi. (Évangile. Luc 21, Le pain et le vin de la Cène.)

Ahmed-Jésus-Christ s'émancipant de la volonté du Père.

Ahmed, désormais suffisamment identifié en tant que Jésus-Christ, s'émancipant de la **volonté** du Père, il **la** devient historiquement (concrètement*.) La devenant, il devient sa propre volonté d'où l'identification du Père et du fils; les deux branches fondamentales d'une trinité. Remarquons que cela coïncide avec la fin de la Porte du samedi, Sabbat* juif; augurant de l'avènement du dimanche chrétien « Bab El Had » (La porte du dimanche)*; Jour du Seigneur.

La porte du samedi se ferme sur un grand silence. Avec soulagement Ahmed sortit par cette porte. Il comprit que sa vie tenait à présent au maintien de l'apparence. Il n'est plus une volonté du père. Il va devenir sa propre volonté. (L'enfant de sable. P 48)

Isotexte :

« Mon Père, jusqu'à présent, est à l'œuvre et moi aussi je suis à l'œuvre. » 18 Dès

lors, les Juifs n'en cherchaient que davantage à le faire périr, car non seulement il violait le sabbat, mais encore il appelait Dieu son propre Père, se faisant ainsi l'égal de Dieu. (L'Évangile, **Jean** 5, Jésus et le paralysé de Bethzatha.)

Un homme *différent* *.

Identification dans le champ hiératique grâce au marqueur (Passion.) Il s'agit de Jésus-Christ; notion de Pain de vie (équivalent de la manne qui avait sauvé le peuple juif lors de l'Ancienne Alliance)

Vous ne croyez peut-être pas à ce genre de communication, mais j'ai tout de suite su que j'avais affaire à une personne d'exception et qui était déplacée hors de son être propre, hors de son corps. J'ai senti, au sens physique, que vous n'étiez pas un homme comme les autres. Ma curiosité est devenue une passion. Mon intuition m'oppressait, me poussait toujours plus loin dans ma recherche et mon approche. J'ai écrit beaucoup de lettres que je ne vous ai pas envoyées. (L'enfant de sable, p 91)

Isotexte : *« vous n'étiez pas un homme comme les autres »*

27 Il faut vous mettre à l'œuvre pour obtenir non pas cette nourriture périssable, mais la nourriture qui demeure en *vie éternelle, celle que le *Fils de l'homme vous donnera, car c'est lui que le Père, qui est Dieu, a marqué de son sceau. » [...] Quelle est ton œuvre ? 31 Au désert, nos pères ont mangé la manne, ainsi qu'il est écrit: **Il *leur a donné à manger un pain qui vient du ciel.* *32*** Mais Jésus leur dit: « En vérité, en vérité, je vous le dis, ce n'est pas Moïse qui vous a donné le pain du ciel, mais c'est mon Père qui vous donne le véritable pain du ciel [...] 34 Ils lui dirent alors: « Seigneur, donne-nous toujours ce pain-là ! » 35 Jésus leur dit: « C'est moi qui suis le pain de vie; [...]59 Tels furent les enseignements de Jésus, dans la synagogue, à Capharnaüm. (L'Évangile, Jean 6, A Capharnaüm Jésus parle du pain du ciel.)

Ahmed & Dieu dans le roman

Ahmed conjuguant et opposant sa volonté à celle de Dieu (du Coran) s'y identifiant donc et par là s'identifiant à Jésus-Christ.

Un autre jour, ce verset: « Nous appartenons à Dieu et à lui nous retournerons » et il a ajouté en petits caractères: « Si je le veux ». Hérésie ! Hérésie ! Frères ! A partir de cette étape, il va se développer et enrichir sa solitude jusqu'à en faire son but et sa compagne. (L'enfant de sable, p 94)

Même opposition dans l'Évangile, bien qu'elle soit assumée par Jésus-Christ. Ce qui nous y intéresse c'est sa condamnation (identique) pour blasphème.

Isotexte :

« Tu n'as rien à répondre ? De quoi ces gens témoignent-ils contre toi ? » 63 [...] Le Grand Prêtre lui dit: «Je t'adjure par le Dieu vivant de nous dire si tu es, toi, le «Messie, le Fils de Dieu.» 64 Jésus lui répondit: « Tu le dis. Seulement, je vous le déclare, désormais vous verrez le Fils de l'homme siégeant à la droite du Tout-Puissant et venant sur les nuées du ciel. 65 Alors le Grand Prêtre déchira ses vêtements et dit: «Il a blasphémé. Qu'avons-nous encore besoin de témoins !

Vous venez d'entendre le blasphème. 66 Quel est votre avis ? » Ils répondirent: « Il mérite la mort. »(L'Évangile, Matthieu 26 Jésus comparaît devant le sanhédrin (8))

Id. in (L'Évangile, Luc 5, Jésus guérit un lépreux.) ou encore :

33 Les Juifs lui répondirent: « Ce n'est pas pour une belle œuvre que nous voulons te lapider, mais pour un «blasphème, parce que toi qui es un homme tu te fais Dieu. » [...]Or nul ne peut abolir l'Écriture. 36 A celui que le Père a consacré et envoyé dans le «monde vous dites: Tu blasphèmes, parce que j'ai affirmé que je suis le Fils de Dieu. (L'Évangile, Jean 1. Jésus affirme son unité avec le Père.)

Liberté avec le Coran, identifiant du sacré:

Soit la liberté prise par Jésus-Christ, lui-même ou ses identifiants (comme ils se définissent par eux-mêmes dans l'Évangile (ci-dessous) vis-à-vis de la religion juive ou la Parole* de Dieu.

Je sais pourquoi certains ne sont pas revenus ce matin: ils n'ont pas supporté la petite hérésie que s'est permise notre personnage. Il a osé détourner un verset du Coran. Mais c'est un être qui ne s'appartient plus. On l'a bien détourné de son destin, et, si, au moment où il traverse une crise, il prend quelque liberté avec un verset, un seul verset, sachons le lui pardonner ! (L'enfant de sable, p 107)

Isotexte :

1 Aussi puisque, par miséricorde, nous détenons ce ministère, nous ne perdons pas courage. 2 Nous avons dit non aux procédés secrets et honteux, nous nous conduisons sans fourberie, et nous ne falsifions pas la parole de Dieu, bien au contraire, [...] 5 Non, ce n'est pas nous-mêmes, mais Jésus Christ Seigneur que nous proclamons. [...]8 Pressés de toute part, nous ne sommes pas écrasés; dans des impasses, mais nous arrivons à passer; 9 pourchassés, mais non rejoints; terrassés, mais non achevés; [...] (L'Évangile, 2 Corinthiens 3. Un trésor dans des vases d'argile.)

L'impossibilité de lui porter de jugement

L'impossibilité de porter de jugement sur lui comme il est interdit de le faire à l'endroit de Christ ou de l'un de ses identifiants (Apôtres.)

Et puis nous ne sommes pas ses juges; Dieu s'en occupera. (L'enfant de sable, p 107)

Isotexte :

Extrait 1:

71 Ne vous posez pas en juge, afin de n'être pas jugés; 2 car c'est de la façon dont vous jugez qu'on vous jugera, [...] 5 Homme au jugement perverti, ôte d'abord la poutre de ton oeil, et alors tu verras clair pour ôter la paille de l'œil de ton frère.(L'Évangile, Matthieu 6, La paille et la poutre.)

Extrait 2 :

1 Qu'on nous considère donc comme des serviteurs du Christ, et des intendants

des mystères de Dieu. 2 Or, ce qu'on demande en fin de compte à des intendants, c'est de se montrer fidèles. 3 Pour moi, il m'importe fort peu d'être jugé par vous ou par un tribunal humain. Je ne me juge pas non plus moi-même, [...] celui qui me juge, c'est le Seigneur. (L'Évangile, Corinthiens 4, Le Seigneur, seul juge.)

Supplice d'Ahmed comme celui de Jésus-Christ.

Étudions le passage suivant:

(**A**) Je les sens là, présents, derrière moi, me poursuivant de leurs rires sarcastiques, me jetant des pierres. (**A, fin**) (**B**)Je vois d'abord mon père, jeune et fort, avançant vers moi, un poignard à la main, décidé à m'égorger ou bien à me ligoter et m'enterrer vivante(**B, fin.**) J'entends sa voix rauque et terrible revenir de loin, sans s'énerver, pour remettre de l'ordre dans cette histoire. (**C**) Il parle de trahison et de justice. (**C, fin**) Lorsque je l'entends, je ne le vois plus. Son image disparaît ou se cache derrière les murs. (L'enfant de sable, p 129)

Isotexte (A) : *Jésus-Christ dans la Via dolorosa**

[...] 12 Prenant encore la parole, Pilate leur disait: « Que ferai-je donc de celui que vous appelez le roi des Juifs ?» 13 De nouveau, ils crièrent: « Crucifie-le ! » 14 Pilate leur disait: « Qu'a-t-il donc fait de mal ? » Ils crièrent de plus en plus fort: « Crucifie-le !» ,

[...] ils se mirent à l'acclamer: « Salut, roi des Juifs! » 9 Ils lui frappaient la tête avec un roseau, ils crachaient sur lui et se mettant à genoux, ils se prosternaient devant lui. 20 Après s'être moqués de lui, ils lui enlevèrent la pourpre et lui remirent ses vêtements. Puis ils, le font sortir pour le crucifier.

25 Il était neuf heures quand ils le crucifièrent. [...]« Le roi des Juifs.» [...] 29 Les passants l'insultaient [...]31 De même, les grands prêtres, avec les scribes, se moquaient entre eux [...]Ceux qui étaient crucifiés avec lui l'injuriaient.

Isotexte (B) : *Description de son Seigneur*

Jésus cria d'une voix forte: » Eloï, Eloï, lama sabaqthani ?» ce qui signifie: « Mon Dieu, mon Dieu, pourquoi m'as-tu abandonné?» 35 Certains de ceux qui étaient là disaient, en l'entendant: « Voilà qu'il appelle Élie ! » [...]« Attendez, voyons si Élie va venir le descendre de là.» (L'Évangile, Marc 15, La mort de Jésus.)

Isotexte (C) : *Description de son Seigneur*

31 Prenant les Douze avec lui, Jésus leur dit: « Voici que nous montons à Jérusalem et que va s'accomplir tout ce que les prophètes ont écrit au sujet du Fils de l'homme. 32 Car il sera livré aux païens, soumis aux moqueries, aux outrages, aux crachats; 33 après l'avoir flagellé, ils le tueront et, le troisième jour, il ressuscitera.» 34 Mais eux n'y comprirent rien. Cette parole leur demeurait cachée et ils ne savaient pas ce que Jésus voulait dire.(L'Évangile, Luc 19, Jésus annonce encore sa mort et sa résurrection.)

L'immatérialité* d'Ahmed

D'où son mystère impalpable comme le fut le débat sur la nature de Christ. Immatérialité se traduisant par une binarité physique (réflexivité ***nihilisante****), une dé-substantialité, (en tout.) Cf. **Note* A** ci-dessous.

- Qui te dit, lui a-t-il répondu, que je veux être sauvé ?

J'aimerais même perdre définitivement **le visage et son image.** Déjà, après une longue nuit de réflexion et **d'errance,** il m'arrive de **passer ma main sur mes joues** et je ne sens rien..., **ma main traverse le vide.** C'est une impression que tu ne peux pas comprendre, sauf peut-être si tu es un grand fumeur de kif... et encore il faut avoir connu le trouble du nom et le **double du corps.** Mais tout cela te dépasse. [...]

Ce qu'il cherchait, c'était **que lui-même se perdît de vue** de manière définitive et surtout de ne plus être porté comme une planche coranique par les flots du temps. Je ne sais pas comment il subsistait, s'il se nourrissait ou non, s'il dormait ou pas. Ses dernières notations sont vagues. (L'enfant de sable. P 151)

***Isotexte :* Note A :**

La définition de Chalcédoine peut se résumer en quelques expressions techniques: le Christ est une personne, mais il possède deux natures unies entre elles «sans confusion ni changement, sans division ni séparation»; les propriétés de chacune de ces natures restent sauves, mais appartiennent à une seule personne ou hypostase. Cette définition permet au croyant d'affirmer, sans contradiction, que Jésus-Christ est véritablement à la fois son Dieu et son frère, et par là même son Sauveur; de saisir aussi que Dieu, tout en devenant homme, ne cesse pourtant pas un instant d'être Dieu. (Legrand. ***In*** Encyclopaedia Universalis.)

L'Inconcevable

Ce personnage d'Ahmed est « l'inconcevable » au sens littéral et utérin (« utéral* ») est impossible à « concevoir » par un humain (cf. un personnage-concept.) Ce qui fut le cas historique de Jésus-Christ, d'où identification, y compris au niveau du nom *(l'Emmanuel : Dieu **est avec** nous.)*

Un long silence suivit le récit d'Amar. Salem et Fatouma avaient l'air convaincu; ils se regardèrent et ne dirent rien. A un certain moment, Salem, gêné, essaya de justifier sa propre version de l'histoire: « Ce personnage est une violence en soi; son destin, sa vie sont de l'ordre de l'inconcevable. » (L'enfant de sable. P 159)

***Isotexte* :**

18 Voici quelle fut l'origine de Jésus Christ. Marie, sa mère, était accordée en mariage à Joseph; [...] l'Ange du Seigneur lui apparut [...]21 et elle enfantera un fils auquel tu donneras le nom de Jésus, car c'est lui qui sauvera son peuple de ses péchés.» 22 Tout cela arriva pour que s'accomplisse ce que le Seigneur avait dit par le prophète: 23 **Voici que la vierge concevra et enfantera un fils auquel on donnera le nom d'Emmanuel, ce qui se traduit: « Dieu avec nous. »** (L'Évangile. Matthieu 1. La naissance de Jésus.)

Ce qui se décline dans L'enfant de sable par :

Lalla Radhia* entrouvrit la porte et poussa un cri où la joie se mêlait aux you-you,

puis répéta jusqu'à s'essouffler: c'est un homme, un homme, un homme... Hadj arriva au milieu de ce rassemblement comme un prince, les enfants lui baisèrent la main. Les femmes l'accueillirent par des you-you stridents, entrecoupés par des éloges et des prières du genre: Que Dieu le garde... Le soleil est arrivé... C'est la fin des ténèbres... Dieu est grand... **Dieu est avec** toi... (L'enfant de sable, p 26)

L'idée de renaissance par la rédemption

Eu égard au Voisinage* hiératique mosaïque (1) et christique (2); idée de rédemption et vie christique; cette renaissance* l'identifie à Jésus-Christ.

[...]justice non plus. Elle est impossible. Il y a dans ce Livre des versets qui ont fonction de loi (1); ils ne donnent pas raison à la femme. Ce que je cherche, ce n'est pas le pardon, car ceux qui auraient pu me le donner ne sont plus là (1). Et pourtant j'ai besoin de justice, de vérité, et de pardon(2.) Je suis allée de pays en pays avec la passion(2) secrète de mourir (2) dans l'oubli et de renaître(2) dans le linceul d'un destin lavé de tout soupçon(2.) Être enfin illuminée par l'idée de cette mort heureuse (2) qui a le pouvoir de m'affranchir (2)de tout ce qui pèse sur moi comme une éternelle malédiction. J'ai appris à détacher ma vie de ces lieux et objets qui s'effritent dès qu'on y touche(2.) Je suis partie, chassée de mon passé par moi-même(2), croyant qu'en m'éloignant du pays natal je trouverais l'oubli et la paix et que je mériterais enfin la consolation. J'ai tout quitté: la vieille maison(1), l'autorité que j'étais condamnée à exercer sur ma famille, les livres, le mensonge et l'immense solitude qui m'était imposée(2.) Je ne pouvais plus simuler une vie qui me faisait honte. » (L'enfant de sable, p 180)

***Isotexte** : de la rédemption*

1[...]un homme du nom de Nicodème, [...]2 [...]vint, [...], trouver Jésus et lui dit: «Rabbi, nous savons que tu es un maître qui vient de la part de Dieu, [...]3 Jésus lui répondit: « En vérité, [...], je te le dis: à moins de naître de nouveau, nul ne peut voir le «royaume de Dieu. » 4 Nicodème lui dit: « Comment un homme pourrait-il naître s'il est vieux ? [...]» 5 Jésus lui répondit: « En vérité, [...], je te le dis: nul, s'il ne naît d'eau et d'Esprit, ne peut entrer dans le Royaume de Dieu. 6 Ce qui est né de la chair est chair, et ce qui est né de l'Esprit est esprit. 7 Ne t'étonne pas si je t'ai dit: Il vous faut naître d'en haut. 8 [...]Ainsi en est-il de quiconque est né de l'Esprit. »(L'Évangile, Jean 3, L'entretien de Jésus avec Nicodème.)

Jésus-Christ marchant vers le Golgotha. « Têtes » identifiant du nom du lieu de *crucifixion*, cf. ***Isotexte.***

Il s'agit du même lieu.

Je continuais ainsi ma course jusqu'à me retrouver hors de la ville, perdu dans les monticules de pierres et de têtes de veau calcinées, au milieu de ces quartiers clandestins qu'on appelle aujourd'hui bidonvilles. (L'enfant de sable, p 191)

Isotexte:

32 Comme ils sortaient, ils trouvèrent un homme de Cyrène, nommé Simon; ils le requirent pour porter la croix de Jésus. 33 Arrivés au lieu-dit-Golgotha, ce qui

veut dire lieu du Crâne, [...] (L'Évangile, Matthieu 27 Jésus est mis en croix.)

L'identité en la mort

C'est la mort qui révèle sa véritable identité: le « bey » Ahmed; littéralement: le Seigneur Ahmed. Cf. infra étymologie de « Bey » dans le texte.

[...]On a découvert la véritable identité de mon oncle le jour de sa mort. Depuis nous vivons un cauchemar. J'ai pensé qu'en rendant publique cette Histoire on en ferait une légende, et, comme chacun sait, les mythes et les légendes sont plus supportables que la stricte réalité. » Elle me conta en détail l'Histoire de Bey Ahmed. Cela prit deux jours. Je l'écoutais tout en pensant à ce que je pourrais faire de toutes ces données, et comment les adapter à notre pays.(L'enfant de sable, pp 207-208)

Isotexte : *Étymologie: définition de « bey »*

Titre turc, signifiant seigneur, qui apparaît déjà, joint à divers noms, dans les inscriptions de l'Orkhon (Ville siècle); «bey» a un sens honorifique qu'il a d'ailleurs retrouvé à la fin de l'Empire ottoman comme équivalent de «monsieur», (Encyclopaedia Universalis).

Isotexte : *Ahmed-Jésus-Christ, le Seigneur*

15 Et il [Jésus-Christ] leur dit: «Allez par le monde entier, proclamez Évangile à toutes les créatures. 16 Celui qui croira et sera baptisé sera sauvé, celui qui ne croira pas sera condamné. 17 Et voici les signes qui accompagneront ceux qui auront cru: en mon nom, ils chasseront les démons,[...] » 19 Donc le Seigneur Jésus, après leur avoir parlé, fut enlevé au ciel et s'assit à la droite de Dieu.(L'Évangile, Marc 16, Diverses apparitions de Jésus ressuscité.)

Un « garçon tant attendu »: Un messie.

Elles sont toutes arrivées par erreur, à la place de ce garçon tant attendu. (L'enfant de sable, p 22)

Isotexte :

2 Or Jean, dans sa prison, avait entendu parler des oeuvres du Christ. Il lui envoya demander par ses disciples: 3 « Es-tu Celui qui doit venir ou devons-nous en attendre un autre ?» 4 Jésus leur répondit: « Allez rapporter à Jean ce que vous entendez et voyez: [...]»(L'Évangile, Matthieu 10, La question de Jean le Baptiste.)

36 Et prenant un enfant, il le plaça au milieu d'eux et, après l'avoir embrassé, il leur dit: 37 « Qui accueille en mon nom un enfant comme celui-là, m'accueille moi-même; et qui m'accueille, ce n'est pas moi qu'il accueille, mais celui qui m'a envoyé. » (L'Évangile, Marc 9, Qui est le plus grand ?)

Structure syntaxique présentant un isomorphisme avec celle du texte Testamentaire*:

Cf. Les nombreux énoncés de la forme :

L'enfant qui sera... qui s'appellera... qui va illuminer... qui gouvernera et qui protégera.

De quoi il s'agit ?
Il s'agit du **futur modal** (ou d'une de ses périphrase.)
Remarquons qu'il s'agit d'une des modalités bibliques à l'instar des dix commandements. D'où le constat d'un isomorphisme* identifiant la parole du père d'Ahmed à celle du **Père** céleste.

> Tu seras une mère, une vraie mère,
> Tu seras une princesse, [...]
> L'enfant que tu mettras au monde sera un mâle,
> ce sera un homme,
> il s'appellera Ahmed
> Cet enfant sera accueilli en homme qui va illuminer de sa présence cette maison [...]
> il sera élevé selon la tradition réservée aux mâles, et bien sûr
> il gouvernera et vous protégera après ma mort. (L'enfant de sable, pp 22-23)

Identification des hypostases
Les trois [constituants] de la Trinité de la Nouvelle Alliance (Le ***pacte***, dans le corpus.) Cet enfant aura pour compagnie sa Mère seule comme selon un programme inexorable, décrété par le Père, le ***Projet*** christique; toujours selon la modalité biblique (le ***futur*** modal.)

> Nous serons donc trois à partager ce secret, puis nous ne serons que deux, [...], puis tu seras la seule, [...]. Ahmed restera seul et régnera sur cette maison de femmes. Nous allons sceller le pacte du secret: donne-moi ta main droite; que nos doigts se croisent et portons ces deux mains unies à notre bouche, puis à notre front. Puis jurons-nous fidélité jusqu'à la mort ! Faisons à présent nos ablutions. Nous célébrerons une prière et sur le Coran ouvert nous jurerons. » Ainsi le pacte fut scellé ! (L'enfant de sable, p 23)

Identification: l'enfant Ahmed-Zahra-Jésus-Christ : l'enfant « sans nom » (par antiphrase.)
En effet, l'absence de toute concrétude d'Ahmed-Zahra enlève toute possibilité à lui donner un nom. Or, ce sera bien cette impossibilité qui conduit à identifier Jésus-Christ à l'Être* métaphysique. Étudions le passage suivant:

> L'enfant fait dans l'ombre de la loi, l'enfant né d'une union non reconnue, est destiné au mieux à rejoindre le foyer de la Bonté*, là où sont élevées les mauvaises graines, les graines du plaisir, bref, de la trahison et de la honte. Une prière secrète sera faite pour que cet enfant fasse partie du lot des cent mille bébés qui meurent chaque année, par absence de soins, par manque de nourriture ou par la malédiction de Dieu ! **Cet enfant n'aura pas de nom.** Il sera fils de la rue et du péché et devra subir les différents états du malheur. (L'enfant de sable, p 154)

Parce qu'il est « ***personne*** » il **est seulement** et, par conséquent, il aura le nom de l'ÊTRE qui l'a engendré comme Jésus-Christ, n'étant pas tout à fait « humain », a eu le nom du Mystère* qui l'avait engendré (son Seigneur.)
De même le nom du personnage ne sera-t-il pas de facto :

La fête du baptême fut grandiose. Un bœuf fut égorgé pour donner le nom : [...] **Ahmed, fils de** Hadj **Ahmed**. (L'enfant de sable, p 29)

Isotexte :

Si être un objet dans un monde humain, c'est avoir un nom, le «sans-nom» ou l'innommable est aussi l'informe, le non-identifiable, le vertigineux, l'angoissant, le sans visage. Le nom est l'équivalent langagier du visage, comme le visage est l'équivalent perceptible du nom. (Armengaud. ***In*** Encyclopaedia Universalis).

Isotexte :

11 Désormais je ne suis plus dans le monde; eux restent dans le monde, tandis que moi je vais à toi. Père saint, garde-les en ton nom que tu m'as donné, pour qu'ils soient un comme nous sommes un. (L'Évangile. Jean 16, Jésus prie pour les siens.)

L'enfant-« FILS »

En dépit du fait de la séparation nécessaire de Jésus-Christ de sa judaïté, il se fera circoncire pour la perpétuation de la loi de Moïse parce qu'il n'est pas venu pour abroger l'ancienne alliance (cf. ***Isotexte),*** tout comme, en dépit de l'impossibilité de circoncire Zahra-Ahmed, il-elle se fera circoncire; par nécessité ontologique* (c'est son Être* qui est en jeu.)

Par ailleurs, impossibilité de toute substitution puisque l'enfant (Ahmed-Jésus-Christ) n'a pas d'équivalent* parmi les hommes.

Et l'enfant grandit dans une euphorie quasi quotidienne. Le père pensait à l'épreuve de la circoncision. Comment procéder ? Comment couper un prépuce imaginaire ? Comment ne pas fêter avec faste le passage à l'âge d'homme de cet enfant? [...] Bien sûr, il pourrait, me diriez-vous, faire circoncire un enfant à la Place de son fils. Mais il y aurait là un risque; cela se saurait tôt ou tard ! Figurez-vous qu'il a présenté au coiffeur-circonciseur son fils, les jambes écartées, et que quelque chose a été effectivement coupé, que le sang a coulé, [...] . (L'enfant de sable, pp 31-32.)

Encore.

« Père, tu m'as fait homme.» J'ai lu tous les livres [...] J'ai beaucoup lu et j'ai opté pour le bonheur. La souffrance, le malheur de la solitude, je m'en débarrasse dans un grand cahier. En optant pour la vie, j'ai accepté l'aventure. Et je voudrais aller jusqu'au bout de cette histoire. Je suis homme. Je m'appelle Ahmed selon la tradition de notre Prophète. [...] Père, tu m'as fait homme, je dois le rester. (L'enfant de sable. Pp 50-51.)

Isotexte : le père « faiseur » de l'homme.

Ce qui renvoi à la glaise et au potier (métier du père d'Ahmed.)

Isotexte :

17 C'est ainsi que l'Écriture dit au Pharaon: Je t'ai suscité précisément pour montrer en toi ma puissance et pour que mon nom soit proclamé par toute la terre. [...]20 — Qui es-tu donc, homme, pour entrer en contestation avec Dieu ? L'ouvrage va-t-il dire à l'ouvrier: Pourquoi m'as-tu fait ainsi ? 21 Le potier n'est-il

pas maître de son argile pour faire, [...] (L'Évangile, Romains 9, Souveraine liberté de Dieu.)

Conclusion :

Notre problématique, de l'ordre du comparatisme isomorphique, c'est-à-dire terme à terme; comparatisme entre des champs sémiotiques en apparence sans relation; consiste en le postulat que les textes dits de fiction (que le langage plus généralement) relèvent d'un déterminisme phénoménologique transcendantal.

En effet, il n'est de récit – romanesque, moderne voire postmoderne – qui ne soit déjà répertorié dans les corpus archétypiques; récits transcendantaux par excellence, dépourvu de toute intention, (9) puisque leur Auteur, éponyme, Dieu; en relève par définition.

L'enfant de sable*, personnage, enfant-verbe, conçu dans l'utérus du langage (rappelons qu'Ahmed n'existe pas même dans cette fiction) et identifié, quasiment terme pour terme dans le récit christique; constitue non pas une ***re***-présentation de Jésus-Christ mais une ***présentation***, une autre, une nouvelle; l'enfant Ahmed, enfanté par le logos (10) (de l'écrivain), est strictement l'enfant Jésus, enfanté par le muthos (de la Bible.)

Notes

1. Imaginaire *confondu* par ailleurs avec imagination.
2. Nous rappellerons que la connaissance personnelle et perpétuelle de l'écrivain, du peintre ou du sculpteur n'est nullement nécessaire pour « lire » l'ouvrage (ou l'œuvre); voire déconseillée.
3. Ce qui est à l'évidence une antiphrase.
4. Moment où l'écrivain n'est qu'un « lecteur » parmi d'autres, comme les autres. L'écrivain n'en est pas ***meilleur.***
5. A un quelconque degré, du phonème au texte comme entité unique; passant par tous les phénomènes substructuraux (phénomènes syntaxiques; de composition) comme anastructuraux (phénomènes culturels.) En effet, la lecture d'une fiction scandinave, par le filtre culturel maghrébin dé-structure le texte (en tant que totalité) original. Sa lecture sera alors nécessairement un moment intermédiaire, n'advenant qu'au moment de lecture et disparaissant aussitôt, moment entre les deux cultures. Un tel moment ne peut exister mais seulement être instantanément (notion de: moment de l'œuvre en tant qu'ontologie.)
6. Dieu, destin ou fatalité. Cela dépendra des convictions.
7. Car, comme toute mythologie*, du point de vue de son caractère fondamentalement allégorique ; l'histoire christique constitue un isomorphisme évident avec la définition de la **fictionnalité***. C'est-à-dire, ce que l'on néglige souvent de considérer ; l'on néglige le **caractère** ***dé***-réel ou ***a***-réel de ce qu'est

l'Histoire*. Négligence qui se traduit par le fait paradoxal de **prendre le récit** (le **discours** décrit par la narratologie) **pour l'Histoire** (les événements réels passés, phénomènes irrationnels,puisque non scientifiques car imprédictibles*.) Considérant, par conséquent, cet aspect, c'est-à-dire que **l'Histoire *n'est que** le récit**; dans cet article nous allons tâcher de reconstruire l'histoire christique à travers l'allégorie de l'enfant de sable, Ahmed-Zahra (paradigme opératoire que nous soutenons, par ailleurs, pour tout récit.)

8. Tribunal civil et religieux des anciens juifs de la Palestine; il cessa d'exister en 70 après J.-C. In Dictionnaire d'Encyclopaedia Universalis.
9. Il s'agit de volonté et non d'intention.
10. Il s'agit bien d'un discours rationalisé (il y a bien une structure rationnelle.)

Bibliographie

Armengaud, F.. *Nom*. Encyclopaedia Universalis. CD-ROM, 1997.
Ben Jelloun, Tahar (1985). *L'enfant de sable*. Paris. Seuil. coll. Points.
Encyclopaedia Universalis. *Dictionnaire d'-*. CD-ROM, 1997.
Legrand, H.. *Chalcédoine (Concile de -) L'union hypostatique*. Encyclopaedia Universalis. CD-ROM, 1997.
Mareade, V.. *Christ (Représentation du -). L'art préroman et roman*. Encyclopaedia Universalis. CD-ROM, 1997.
Société Biblique Française et Éditions du Cerf (1972.) *Bible (La). Nouveau Testament*. Traduction œcuménique. Texte intégral. Le Livre de Poche. Paris.

L'enseignement-apprentissage de la langue française en Algérie : Quelle place pour l'écrit ?

Dr. Belabbas MISSOURI
Université de Sidi Bel Abbès

Comme le précise Verdelhan-Bourgade, M. (1995) « L'enseignement du français s'effectue à travers le monde dans des situations extrêmement variées...souvent condensées en sigles : FLM, FLE, FLS. Ces situations varient selon le pays, à l'intérieur d'un même pays et entraînent des méthodologies différentes »

En Algérie, la langue française est parlée dans de trés nombreux foyers, par de trés nombreux individus, utilisée par de nombreuses institutions et enseignée dans les différents paliers de l'éducation. On voit apparaitre plusieurs comportements qui refusent d'admettre cette évidence. C'est probablement le fait de ne pas s'occuper, comme il se doit, de ce lectorat francophone, en mettant à sa disposition les moyens pédagogiques adéquats. C'est aussi à cause des préjugés, envers la langue française, qui sont encore légions.

Le statut de la langue française est différemment conçu en Algérie. Est-elle langue étrangère ou langue seconde? En dépit des changements politiques successifs, nous constatons que cette langue est en train de reprendre une place de choix dans tous les domaines en Algérie : social, économique, technologique et en particulier éducatif.

Abordant l'aspect langue, devant lequel beaucoup d'apprenants se sentent confrontés à des difficultés énormes, il nous a semblé important de rappeler les dispositifs à partir desquels ont été « confectionnés » les programmes des cycles pré-universitaires. Ces derniers, il faut le dire, ont été élaborés sans tenir compte de plusieurs paramètres ayant trait aux besoins spécifiques de l'apprenant Algérien (non-natif).Il s'agit d'un élément que nous comptons développer d'une manière articulière dans le chapitre réservé aux propositions didactiques. La succession des méthodes n'a fait que renforcer les craintes des enseignants et, du coup, a affaibli les motivations des apprenants.

Toutes ces discontinuités d'expliquent par le changement brutal dans les contenus des programmes d'enseignement. Rappelons que, dans les cycles pré-universitaires, particuliérement le secondaire (que nous considérons comme préparatoire à l'enseignement supérieur), les programmes se composent de contenus qui englobent un enseignement général de la langue française. Par ailleurs, un descriptif du programme de formation (qui concerne la licence de français) s'impose. Tous les modules, s'étalant sur quatre années, ont une fonction commune : renforcer les compétences lexicales de l'apprenant, l'introduire dans le monde de la littérature et lui permettre de connaitre l'histoire de la civilisation française.

Pour la majorité des apprenants inscrits dans la section de Français en vue de la préparation d'une licence, la transition du cycle secondaire au supérieur s'est fait dans des conditions difficiles. La découverte d'un nouveau monde avec son système particulier de transfert des savoirs pour lequel les apprenants ne sont pas habitués, ses nouvelles méthodes d'évaluation et la variété des modules sont des facteurs qui peuvent avoir une influence directe sur leur parcours d'étudiants. Au cours d'un colloque organisé le 23 septembre 1998 à l'Université Libre de Bruxelles (ULB), la question du passage d'un cycle à un autre n'est pas sans créer un effet que **Vanherweghen, J. L. (1999)** singularise dans cette citation : *« La transition entre l'enseignement secondaire et l'enseignement supérieur évoque immédiatement le problème de la réussite (ou de l'échec) en première candidature. »*

Dans cet élan, il est nécessaire de rappeler le manque de coordination existant entre les différents paliers de l'enseignement. L'élaboration des programmes et la planification des objectifs à atteindre se font au détriment d'une bonne concertation ou autre coordination avec les gestionnaires des autres paliers. L'enseignement de la langue française se fait par la création des besoins, des dynamiques d'apprentissage. Il repose aussi sur la disponibilité d'un certain nombre de moyens pédagogiques. Au cours du même colloque, on a abordé la nécessité de créer un lien continu entre les paliers de l'enseignement. Selon les organisateurs, *l'objectif premier de ce colloque était de : « ...confronter les points de vue des enseignants du secondaire et du supérieur pour répondre au constat d'un défaut de communication entre le monde de l'enseignement universitaire et celui de l'enseignement secondaire ».*

Cet élève qui devient étudiant est censé arriver avec des prérequis et connaissances élémentaires capables de l'aider à mieux s'intégrer dans cet univers qu'est l'université. La réalité est tout autre. La majorité de nos ''nouveaux'' étudiants se sentent perdus. Pour mieux étayer nos propos, nous affirmons que les cours magistraux et autres interventions orales ont cédé la place aux documents visuels, déjà préparés et bien détaillés afin de donner à cet apprenant plus de chance pour l'acquisition des savoirs. Cette méthode est presque généralisée. Nous n'avons aucunement l'intention de blâmer ni les apprenants encore moins les enseignants du secondaire. Le problème se situe dans l'absence d'une bonne confection des programmes et d'une bonne volonté de coordonner pour mieux réussir la transition de ces élèves du secondaire vers le supérieur. A ce propos, nous reprenons J. P. Degaute (1999) qui compare les cursus des deux cycles : *« Le taux d'échec en première candidature est très élevé....Les enseignants de cette première année universitaire sont confrontés à des difficultés liées notamment au cursus très différent que les étudiants peuvent avoir suivi au cours de l'enseignement secondaire »*

Dans cette dernière citation, nous constatons une étroite similitude avec le cas de nos institutions du savoir. Rares sont les apprenants qui, d'emblée, se sentent à l'aise et peuvent suivre sans difficulté les apprentissages dispensés en première année universitaire. Par ailleurs, une bonne majorité de ces apprenants reprend confiance à partir de la deuxième moitié de l'année universitaire tandis que les résultats ne suivent pas.

L'amélioration du niveau général des apprenants est présentement fort dépendante du niveau des formations primaires et secondaires. D'une manière particulière, le secteur de l'éducation est supposé être planifié de la manière la plus moderne qui soit, d'où la formation des futurs gestionnaires et spécialistes de tous les secteurs. Le cas de nos étudiants est édifiant. Nous avons jugé utile d'aborder ce volet ayant trait au monde dans lequel sont censés évoluer ces nouveaux arrivants. Tout auréolés de leur réussite au Baccalauréat, ils passent beaucoup plus temps à se chercher, à se donner une grande peine pour organiser leur vie estudiantine (paperasseries relatives à l'acquisition d'un lieu d'hébergement, à la bourse d'études, etc.) alors qu'ils sont appelés à s'occuper de leurs études.

Ce sont donc ces réalités qui, le plus souvent, découragent le nouvel apprenant et l'empêchent de s'impliquer dans l'acquisition des savoirs. Pour ce dernier, il n'est pas facile d'accéder à la bonne information et c'est un sentiment d'incapacité à communiquer qui s'installe chez lui. Il s'agit, en théorie, d'une bonne initiation à l'acquisition du savoir universitaire que résulte un esprit de recherche.

Il est clair que tout apprenant "atterrissant" dans cette nouvelle filière de français appréhende ses débuts qui paraissent complètement nouveaux. Donc, des premières phases d'apprentissage se dessine son futur. Un grand nombre d'apprenants échoue en première année en raison des facteurs cités ci-dessus alors que ceux qui "arrachent" leur passage en classe supérieure le font à partir des examens complémentaires. Le phénomène est nouveau. Nous avons découvert que plusieurs étudiants n'avaient pas le profil. Ils insistent sur le fait que ce choix n'a jamais été formulé par leurs soins. Donc c'est au système d'orientation qu'ils font allusion. Ils font un lien, pour nous inadéquat, entre l'orientation et l'échec précoce. Ce n'est qu'au terme d'une entame universitaire allant de deux à six mois qu'ils se rendront compte que l'échec est évident. Nous rappelons qu'une licence se prépare sur quatre années et qu'il s'agit d'un projet de formation. Nous n'avons jamais pu définir les causes réelles de cet échec encore moins pouvoir limiter les responsabilités. Le fait d'accéder au monde universitaire provoque chez l'apprenant un genre de choc : un besoin de s'aligner, une nécessité de compter sur soi, de prendre davantage d'initiatives, de découvrir une nouvelle culture où l'assistanat n'a plus lieu d'être. Une forme de vie complètement nouvelle de celle où l'étudiant était encore élève. Probablement l'absence d'une prise en charge psychologique pour les nouveaux arrivants a pesé sur leur manière de concevoir les méthodes d'apprentissage au supérieur. Selon Bernard Rey (1999), les hypothèses récentes en matière de compétences exigées à l'université méritent bien des interrogations....il propose *trois hypothèses de réflexion: les conduites scriptorales des étudiants, la conception qu'ils se font du savoir et leur rapport au savoir.*

Ce n'est pas fortuit d'avoir fait allusion au cycle secondaire qui, de ce fait, est appelé à préparer les élèves pour qu'ils deviennent étudiants. Ce taux d'échec constaté chez les nouveaux étudiants s'explique par la présence d'un certain nombre de difficultés tant à l'oral qu'à l'écrit. Si ces derniers éprouvent le besoin d'imposer leur existence et de vouloir s'affirmer dans ce nouveau milieu, ils ne peuvent le faire que par le biais de l'expression, quelque soit sa nature, écrite ou orale. Cet élève qui devient étudiant est soumis à un total déracinement. Il est appelé à se prendre en charge et pouvoir sentir le début de l'âge adulte. Cet éloignement de l'autorité parentale lui ouvre un certain nombre d'horizons. Les débuts à l'université font que ce nouvel étudiant se sent désorienté ; entre le besoin de savoir comment faire et l'envie de vouloir bien faire.

Notre but, à travers cet état des lieux, est de pouvoir penser à limiter cet écart. Notre souci majeur est de pouvoir offrir une variété de chances aux apprenants des langues, plus particulièrement, ceux qui préparent une licence de français. Les

analyses et commentaires que nous verrons dans la partie pratique ne font que conforter nos soucis.

La maîtrise de l'écrit en langue française est une compétence qui rentre dans le cadre des objectifs visés par l'enseignement et l'apprentissage d'un ensemble de tâches. Toute acquisition d'une compétence requise doit, il faut le noter, prendre forme dès les débuts de scolarisation de chaque apprenant. Selon **I. Delcambre (Déc.2002)** : « *Le recours à l'écrit en situation d'apprentissage est une évidence didactique qui repose sur la prééminence des activités d'écriture [...]. Cette domination de l'écrit est établie à la fois par le nombre des recherches sur l'écrit et les apprentissages de l'écrit dans le champ didactique [...].* ».

Nous avons souhaité mener une recherche sur cette relation lecture-écriture vu son impact sur l'acquisition de plusieurs compétences. Il était clair que notre problématique devrait être limitée à aspect particulier : l'étude des pratiques d'écriture et de réécriture dans le cadre de l'apprentissage de la langue française au supérieur. Il s'agit d'un choix justifié en rapport avec nos constatations. Quelques raisons (que nous allons énumérer plus loin) ont motivés notre choix pour un tel sujet.

Il y a, d'abord, mon mémoire de Magistère (2004) qui avait pour intitulé : '' La prise de notes : techniques et difficultés. Le cas des étudiants du supérieur'', réalisé sous la direction du Professeur F. Sari (université d'Oran), et qui proposait, d'une part, un module de prise de notes, et d'autre part, une réflexion sur les phases qui devraient succéder à ce procédé : l'écriture et la réécriture. Pourquoi donc avons-nous préconisé cet intérêt que tout enseignant est appelé à porter sur cette phase ? La prise de notes est, à notre avis, un outil pédagogique qui aide les apprenants à apprendre la compréhension des discours universitaires, à acquérir des compétences capables de les maintenir en contact avec les savoirs. C'est aussi un mode d'écriture en langue française que nous pensons reprendre (parmi d'autres éléments) dans notre dernier chapitre qui touchera les propositions didactiques. Une autre raison, non moins importante, est ce fait de constater chez nos apprenants une sorte de pérennisation de difficultés, de problèmes et d'incapacités liés à l'acquisition des savoirs universitaires. Ma fonction d'enseignant m'a permis de dévoiler de nombreuses difficultés ayant trait aux comportements cognitifs de nos apprenants du supérieur. C'est ce déséquilibre que tout enseignant cherche à compenser en essayant de varier les méthodes d'apprentissage, particulièrement pour des récepteurs (non-natifs) des savoirs dispensés en langue étrangère.

Les discours universitaires paraissent inaccessibles pour les nouveaux arrivants. C'est ce que nous laissent croire les « stagnations » constatées à travers les échecs répétés chez une bonne majorité de ces derniers. Il est donc de notre devoir, nous enseignants, de voir comment réussir à amener ces apprenants à s'imprégner davantage dans nos dispositifs de transfert des savoirs.

Nos différentes lectures (partie théorique) nous ont ouvert d'autres zones de recherche, particulièrement celles qui ont un rapport avec la conception de l'écrit chez l'apprenant Algérien, ses représentations, son rapport à l'écrit, la variable acculturation, etc.

La formation des apprenants du supérieur (préparation d'une licence de langue française) est basée sur un certain nombre d'apprentissages, essentiellement ceux relatifs à l'écrit et à l'oral. Nous avons choisi de nous intéresser aux apprenants du supérieur du fait de les avoir côtoyés et de continuer à les côtoyer toujours d'ailleurs.

Les difficultés liées à la pratique d'écriture et de réécriture sont là. C'est le point de départ de notre recherche. Nous savons que ces difficultés sont nées bien avant l'arrivée de ces apprenants à l'université. Donc, nous comprenons qu'elles se sont développées et se sont succédé. Nous allons prendre en considération tous ces blocages antérieurs, toutes ces incapacités montées par ces apprenants et, plus particulièrement, ce manque de rapport à l'écrit qui est le plus apparent chez lui. C. Barré De Miniac (1993) définit ce rapport telle *une liaison d'un sujet à l'objet ...] qui nait de colorations multiples, conscientes ou inconscientes qui dirigent le sujet et le mettent en liaison avec l'écriture.* Nous avons pu le constater, la pratique de l'écrit en langue française (dans tous les paliers de l'enseignement) possède des caractéristiques particulières. L'idée de l'isoler des autres pratiques de la langue pourrait nous amener à repenser notre problématique. Nous n'avons nullement l'intention de le faire. D'ailleurs, la présente recherche a été, pour nous, une grande opportunité. Elle nous a permis de mettre la main sur un ensemble d'ouvrages relatifs, non seulement aux difficultés de l'écriture et de la réécriture, mais aussi à d'autres études qui analysent les représentations, l'apport de la lecture pour la maitrise de la tâche, l'intérêt de la langue dans la réalisation des produits, de l'émergence du rapport et l'acculturation à la pratique, etc. Nous considérons ces aspects comme éléments importants qui vont nous permettre à baliser le chemin de notre recherche.

En tant qu'enseignants, nous vivons avec les pratiques orales et écrites de nos apprenants. Beaucoup d'écrits passent entre nos mains. Nous n'avons jamais pris du recul pour mieux voir, mieux analyser et mieux évaluer. Une certitude, grâce à cette recherche, nous pensons que nos attitudes vont changer. Nous n'aurons plus jamais la même attitude devant les écrits de nos apprenants. Il est vrai que ce scepticisme revient à chaque fois que la notion des représentations est mise à l'étude. L'écriture est mal construite chez nos apprenants. Ne pas savoir écrire est une chose qu'on peut comprendre mais ce qui est curieux c'est de découvrir des étudiants en graduation (licence de français) manquant de sens à l'écriture. **Y. Reuter (1996)**, évoquant la question des représentations, a écrit : *« [...], deux grandes hypothèses sont à la source de l'intérêt que les représentations suscitent. D'une part, chacun d'entre nous aurait des « idées », mêmes vagues, accompagnées de valeurs et d'investissements, à propos de n'importe lequel des objets du monde, des savoirs, des compétences, etc. D'autre part et en conséquence, l'enseignement-apprentissage ne saurait procéder en l'ignorant, faute de quoi des résistances se feraient jour et risqueraient de perdurer ».* Pour mieux comprendre « contextuellement » ce mot « difficultés », nous avons jugé utile de nous introduire dans des éléments, que nous considérons, porteurs d'autres réflexions. Des aspects de proximité à partir desquels

beaucoup d'équivoques peuvent être, éventuellement, levés. Pour mieux cerner notre terrain de recherche, nous avons repris deux éléments capables de nous aider à mieux avancer : la langue française dans les situations d'enseignement supérieur, son statut et son rapport avec l'apprentissage de l'écrit, d'une part, l'écrit au supérieur et son impact sur l'étudiant-chercheur, d'autre part.

C'est en focalisant leur orientation sur des techniques appropriées et des méthodes spécifiques au travail à l'université que les enseignants peuvent prétendre à des résultats probants. Ces derniers (les résultats) sont tributaires d'un apport spécifique émanant de la part des enseignants qui cherchent à affiner des acquis et des compétences chez les apprenants. L'écriture, un élément indispensable à la réussite des apprentissages d'une langue, est constamment mise à l'index.

Les enseignants parlent de cette baisse de niveau, de ces problèmes de langue, de cette incapacité d'acquérir les savoirs chez l'apprenant, de ce manque de rapport à l'écrit. Nous avons cherché à déceler les origines de toutes ces carences. Il est à signaler qu'un bon nombre d'enseignants affirme que ces problèmes sont dus essentiellement aux éternels changements des méthodes et autres techniques de transfert des savoirs. Les approches devraient être pensées en fonction des spécificités de l'apprenant Algérien.

Avant de penser maitrise de l'écriture, il nous semble important de discuter le milieu dans lequel évolue cet apprenant. Un état des lieux, que nous jugeons nécessaire, s'impose. Il concerne ce passage d'un monde auquel l'apprenant s'est longuement habitué et cet autre univers dans lequel il se retrouve. C'est un passage qui va nous permettre de mieux comprendre les attitudes que cet apprenant montre à l'égard de l'enseignement universitaire.

L'enseignement du français langue étrangère, dans tous les paliers de l'éducation en Algérie, est sujet à plusieurs recherches. Nous considérons que les travaux réalisés, dans ce sens, ont des visées et des ambitions qui tendent à réduire toutes ces appréhensions relevées chez la majorité de nos apprenants.

L'enseignement du français au supérieur se fixe comme objectifs principaux, l'enrichissement des connaissances déjà acquises chez l'apprenant, l'instauration chez ce dernier, d'une culture propre à la recherche scientifique, l'acquisition des pratiques de l'oral ainsi qu'une acculturation à la lecture et l'écriture qui créent chez lui une certaine autonomie dans la réception des discours universitaires et la réussite des produits écrits (analyse, critique, dissertation, résumé, compte-rendu, etc.).

Il faut rappeler que ce nouveaux étudiants, qui sont le fruit de l'enseignement fondamental, ont réussi leur baccalauréat dans la langue officielle du pays, dans la langue arabe. A leur arrivée à l'université, ils se retrouvent dans une autre situation linguistique où le français va devenir la langue du savoir, de la recherche, de la technologie, de la science, etc. Ils vont donc recevoir des apprentissages dans une langue qui leur était depuis longtemps une langue étrangère. L'université est, pour eux, un point de départ. Elle constitue une étape de vie, certes difficilement accessible, mais très importante.

Il nous a paru donc judicieux voire important, en ce qui concerne ce nouvel étudiant, de redéfinir la situation dans laquelle s'est faite cette transition. Au secondaire, la langue française n'était, pour lui, qu'une matière qu'on a toujours appelé « complémentaire ». Toutes les disciplines s'enseignaient en langue maternelle. Arrivé à l'université (par choix formulé, par orientation abusive ou par obligation), il se voit condamné à suivre des méthodes d'enseignement auxquelles il n'est pas habitué (il est appelé, dans ce cas, à devenir spécialiste de la langue où tous les modules vont s'enseigner en langue française). Accéder à une réalité cognitive totalement inconnue pour lui n'est pas sans créer chez lui un ensemble d'appréhensions. La langue d'abord, outil nécessaire à l'acquisition des savoirs, écrits et oraux, et ce rapport aux savoirs universitaires qu'il doit entretenir. D. Bourgain (1994) qui analyse les comportements des apprenants en difficulté avait écrit : « *[...] la matière même du rapport malheureux que ces apprenants ont à leurs pratiques langagières et spécialement scripturales, a quelque chose à voir avec la manière dont ils pensent.* »

Comme la langue est un moyen véhiculaire de connaissances, sa conception semble différemment fonctionner chez les étudiants universitaires. Ces derniers ont des images de la langue de leur nouvel enseignement, des images qui vont influer sur leur manière d'acquérir le savoir universitaire. On assure donc que les nouveaux étudiants universitaires portent des jugements et des opinions quant à l'enseignement de la langue française à l'université. Et c'est de là, avons-nous pensé, qu'il faut reconsidérer leurs débuts dans le cycle du supérieur pour mieux comprendre toutes ces difficultés liées à l'écrit. Ceci nous amène aussi à porter un intérêt majeur aux représentations des uns et des autres au sujet de l'écrit, à partir duquel ils sont appelés à se maintenir dans ce nouveau monde du savoir qu'est l'université. L'écrit est, à notre avis, un moyen d'affirmation pour le suivi des différents apprentissages et de confirmation quant aux acquisitions des compétences pour lesquelles cet apprenant est à l'université.

Références bibliographiques :

BARRE DE MINIAC, C., CROS, F., RUIS, J., (1993) : '' *Les collégiens et l'écriture*'', ESF.
BOURGAIN, D., (1994) : '' *Raisons et écriture '' dans Ecrire et faire écrire*, Cahiers de Fontenay, Editions ENS.
DEGAUTE, J-P., (1999) : '' *Enseignement secondaire et enseignement universitaire : Quelle missions pour chacun* ?, éditions de l'ULB.
DELCAMBRE, I., (2002) : '' *L'inscription graphique au cours d'un travail de groupe : aide cognitive ou rituel formel ?* '', Pratiques N° 115/116, Décembre 2002
LOURYAN, S. & THYS-CLEMENT, F. (1999) : '' *Enseignement secondaire et enseignement universitaire : Quelles missions pour chacun* ?, éditions de l'ULB.
REUTER, Y., (1996) : '' *Les relations lecture-écriture dans le champ didactique*'', Pratiques, n° 86.
REY, B., (1999). '' Les compétences transversales en question'', Paris, ESF.
VANHERWEGHEN, J. L., (1999) '' *Que veut dire « réussir à l'université » ? In Enseignement secondaire et Enseignement universitaire : quelles missions pour chacun* ? Les éditions de L'U.L.B.
VERDELHAN-BOURGADE, M. (1995) '' *La langue et ses représentations*'', Le français aujourd'hui, n° 124.

Les écritures féminines de la guerre d'Algérie : L'exemple de Maïssa Bey

Dr. Khédidja Mokaddem
Université de Sidi-Bel-Abbès

L'histoire de la guerre d'Algérie que l'on ne peut pas encore mettre à distance, parce que les acteurs et les témoins sont encore là, ils sont porteurs de la mémoire et ils peuvent raconter, témoigner, cette histoire est encore prisonnière de passions encore vivaces, douloureuses le plus souvent. Cette histoire, suspecte de partialité parce qu'elle ne peut occulter les affects, beaucoup d'auteurs ont voulu la restituer, certains dans le cadre du simple témoignage, d'autres pour alimenter des récits « en contexte », nourris de souvenirs personnels ou d'autres récits.

Ainsi des auteurs ont raconté la guerre de libération telle qu'ils l'ont vécue, dans leur chair, dans les atteintes délibérées à leur intégrité physique et mentale. Nous disposons de quelques témoignages écrits de femmes et d'hommes qui ont vécu ce drame, dont l'un des plus émouvants et terribles, est celui de Louisette Ighilahriz, « Algérienne »[1]. Un texte autobiographique qu'on peut rapprocher de livres écrits pendant la guerre comme celui de Henri Alleg, « La question »[2], immédiatement interdit en mars 1958 par la censure en France, et le plaidoyer publié par l'écrivaine française Simone de Beauvoir et l'avocate Gisèle Halimi sur Djamila Boupacha[3], militante de la cause nationale, sauvagement torturée après avoir été arrêtée.

Ces témoignages sont centrés sur une pratique couramment usitée en temps de guerre, et dans ce cas pendant la guerre d'Algérie : la pratique des interrogatoires sous la torture. Ils racontent, sans concession d'aucune sorte, des faits réels, des faits terribles pas seulement aux yeux de ceux et celles qui les ont subis, et qui montrent bien qu'en temps de guerre, l'adversaire ne fait aucune différence entre les hommes et les femmes, particulièrement quand il s'agit d'obtenir des renseignements.

Sur le plan littéraire, des femmes algériennes, engagées, ont très tôt pris la parole pour dire la guerre et ses résonnances parfois terribles sur les individus. On peut citer en premier lieu Assia Djebar qui, après une entrée fracassante en littérature avec un premier roman intimiste, « La soif » paru en 1957, s'attèlera très vite à dénoncer l'oppression du système colonial dans des romans qui eurent un très large retentissement. On peut citer : « Les enfants du nouveau monde » paru en 1962, « Les alouettes naïves » en 1967 et bien plus tard « La Femme sans sépulture » en 2002, sans oublier « L'Amour, la fantasia » publié en 1985, texte majeur où s'entrecroisent l'Histoire collective d'un peuple violenté et l'histoire individuelle d'une femme devenue conteuse de cette violence. Ces textes abordent tous la situation vécue par les Algériens pendant la colonisation et plus particulièrement pendant la guerre de libération.

En 1979, paraîtra un roman de Yamina Méchakra ayant pour titre « La grotte éclatée » préfacé par Kateb Yacine. C'est dans cette préface que l'on retrouve d'ailleurs cette phrase si souvent citée : « A l'heure actuelle, dans notre pays, une femme qui écrit vaut son pesant de poudre ». Salué par la critique, ce roman de Yamina Méchakra met en scène des personnages en lutte pour l'indépendance de l'Algérie.

De même, pendant la guerre de libération, de leur cellule de prison, des voix rebelles s'élèveront pour dénoncer la barbarie coloniale, telles celles de la romancière Myriam Ben, des poétesses Anna Greki, Nadia Guendouz, Baya Hocine, Z'hor Zerari et d'autres encore.

Plus près de nous, Maïssa Bey reprend le flambeau et, après avoir écrit de nombreux textes autour de la problématique de la violence sous toutes ses formes et plus particulièrement sur les violences faites aux femmes, elle publie un livre que

beaucoup considéreront comme un texte renouvelant l'approche de la mémoire de la guerre de libération. Un court récit, intitulé « Entendez-vous dans les montagnes » paru en 2003, livre très remarqué, liant la fiction à l'autobiographie et à l'Histoire.

Avant d'entrer dans notre problématique, à savoir l'écriture féminine de la guerre à travers l'exemple de Maïssa Bey, il nous faut faire un détour par sa biographie, dans la mesure où elle pèse sur sa production littéraire. En effet, il est important de rappeler que Maïssa Bey, née en 1950, a, lorsqu'elle était enfant, connu la guerre, la colonisation, et ses dérives meurtrières.

De son vrai nom Samia Benameur, Maïssa Bey est née à Ksar-El-Boukhari. Elle a fait des études de lettres françaises à l'Université d'Alger et à l'Ecole Normale Supérieure d'Alger. Elle vit actuellement à Sidi-Bel-Abbès, une ville de l'ouest algérien. Maïssa a été longtemps professeur de français dans un lycée (lycée En Nadjah) et exerce actuellement la fonction de Conseillère pédagogique dans le cycle secondaire. Elle donne en même temps des cours à l'Université Djillali Liabès de Sidi-Bel-Abbès dans le département de français. Il faut noter aussi que l'écrivaine est cofondatrice et présidente d'une association de femmes en Algérie, « Paroles et écriture ». Association dans laquelle elle anime des ateliers d'écriture et de lecture, activités qui, dit-elle dans un entretien que nous avons eu avec elle, lui permettent « de partager et de transmettre sa passion pour l'écrit ».

C'est dans les années 90 qu'elle commence à publier, sous le pseudonyme de Maïssa Bey. Elle entre en écriture, dit-elle « parce qu'elle ne peut plus se contenter d'être le témoin passif d'une histoire, dont le déroulement violent interpelle toutes les consciences ».[4]

Lors d'une interview, l'écrivaine donne des explications quant aux raisons du choix d'un pseudonyme :

> « C'est ma mère qui a pensé à ce prénom qu'elle avait déjà voulu me donner à la naissance [...]. Et l'une de nos grands-mères maternelles portait le nom de Bey. [...]
>
> Je n'ai pas eu vraiment le choix. J'ai commencé à être publiée au moment où l'on voulait faire taire toutes les voix qui s'élevaient pour dire non à la régression, pour dénoncer les dérives dramatiques auxquelles nous assistions quotidiennement et que nous étions censés subir en silence [...] dans le meilleur des cas.
>
> Prendre un pseudonyme pour pouvoir écrire était un moyen de se protéger, dérisoire, je le sais, mais qui me donnait un pouvoir, illusoire, certes, j'en suis consciente, mais renforcé par la volonté de ne pas me cantonner dans la posture de témoin passif d'une histoire écrite dans le sang et les larmes.
>
> Et puis, cela n'est pas négligeable, c'est ma mère qui me l'a choisi, cela pourrait être aussi, d'un autre point de vue, une seconde naissance... ».[5]

En peu de temps, l'auteure a construit une œuvre véritable, constituée de romans, de recueils de nouvelles, de pièces de théâtres (dont certaines sont encore inédites, bien qu'ayant été jouées sur des scènes de France) sans omettre de très nombreuses participations à des ouvrages collectifs. Ce qui fait dire à Christiane Chaulet-Achour que :

> « Aujourd'hui, incontestablement et depuis la fin des années 90, Maïssa Bey devient une référence incontournable de la littérature algérienne des femmes ».[6]

Son œuvre lui vaut actuellement une reconnaissance certaine par les publics français et algérien, et ses ouvrages ont pour la plupart d'entre eux, été récompensés par des prix, dont le Prix des Libraires Algériens en 2005 pour l'ensemble de son œuvre dont les titres principaux sont les suivants :

Au commencement était la mer (*Roman, Ed. Marsa, 1996, Ed. de l'Aube 2003*), Nouvelles d'Algérie *(Nouvelles, Ed. Grasset, Paris, 1998)*. Grand prix de la nouvelle des gens de la Société des Gens de Lettres, A contre-silence (*Entretien et textes inédits, Grigny, Paroles d'aube, 1999*). Cette fille-là *(roman, Ed. L'Aube, Paris, 2001, Coll. Regards croisés)*. Prix Marguerite Audoux, Entendez-vous dans les montagnes… *(Récit, Ed. Barzakh et L'Aube, 2002)*. Journal intime et politique, Algérie 40 ans après : « *Faut-il aller chercher les rêves ailleurs que dans la nuit ?* » (Texte, Ed. L'Aube et Littera 05, 2003), Sous le jasmin la nuit *(Nouvelles, Ed. L'Aube et Barzakh, 2004)*, Surtout ne te retourne pas *(Roman, Ed. L'Aube et Barzakh, 2005)*, Bleu, blanc, vert (*Roman, Ed. L'Aube et Barzakh 2006)*, « L'ombre d'un homme qui marchait au soleil », *réflexions sur Albert camus, Ed Chèvre-feuille étoilée, préface de Catherine Camus*. Pierre sang Papier ou Cendre (*Roman, Ed. L'Aube et Barzakh, 2008)*. Grand prix du roman en langue française du Salon International du Livre d'Alger, octobre 2008.

Dans le cadre de cet article, nous nous intéresserons plus particulièrement à un ouvrage qui marque, semble t-il, un tournant dans l'œuvre de Maïssa Bey dans la mesure où l'écrivaine aborde pour la première fois un des aspects de sa biographie, comme si le temps était venu pour elle de faire une incursion dans son histoire, dans une démarche d'écriture de remontées mémorielles.

A travers ce bref récit fictionnel très concentré intitulé « Entendez-vous dans les montagnes… »[7], Maïssa Bey évoque la disparition de son père, un instituteur engagé pour l'indépendance de l'Algérie. Dans ce texte particulièrement touchant et très attachant, l'écrivaine revient sur les faits les plus sombres de la guerre d'Algérie, faits souvent tus voire niés par ceux-là mêmes qui tentaient de museler les aspirations d'un peuple à la justice, la liberté et la dignité. Sans concessions d'aucune sorte, elle tente de défaire les silences et la négation qui ont longtemps recouvert cette partie de notre histoire d'un voile opaque. C'est elle-même qui a déclaré dans un entretien : « Mon écriture est un engagement contre tous les silences ».[8]

Ce récit met en scène trois personnages dont les destins vont se croiser dans des circonstances particulières: une femme (appartenant à la même génération que l'écrivaine), un homme âgé d'une soixantaine d'années et une jeune fille de vingt ans voyagent dans un même compartiment, dans un train, en France, à destination d'une ville qui n'est pas nommée mais dont on devine aisément qu'il s'agit de Marseille.

Le récit est rédigé à la troisième personne par un narrateur omniscient qui se glisse dans la tête de chacun des trois personnages et nous livre leurs pensées les plus intimes, en majorité des souvenirs récents ou lointains.

L'une des deux femmes, la narratrice, qui fait corps avec l'auteure, a fui son pays, l'Algérie, pour échapper aux groupes islamistes qui, dans les années 90, ont instauré un régime de terreur, ponctué de nombreux massacres sur lesquels la narratrice revient dans une douloureuse méditation.

La jeune, Marie (seul prénom donné dans le récit), est fille de pieds-noirs. Le vieil homme est un ancien militaire qui a vécu en Algérie et qui s'est trouvé engagé dans une guerre dont on sait qu'elle n'était pas alors désignée ainsi, mais, selon la terminologie en usage à cette époque, comme de simples « opérations de pacification ». L'homme est rongé par son passé. C'est la vision de la femme assise en face de lui qui le replonge dans ce passé qui « n'est pas vraiment passé » et remonte progressivement à la surface, à mesure que le train avance.

> « C'est comme si on avait ouvert des vannes pour laisser couler la boue, toute la fange d'un passé qui s'avère soudain très proche et encore sensible. Comme si en passant le doigt ou en palpant une cicatrice ancienne dont les bords s'étaient refermés, croyait-on, on sentait un léger suintement, qui se transforme peu à peu en une purulence qui finit par s'écouler de plus en plus abondamment, sans qu'on puisse l'arrêter ». p.43

Des bribes de souvenirs qui le hantent depuis longtemps, tous liés à des faits auxquels il a participé en tant qu'appelé sous les drapeaux de l'armée française. La conversation s'engage. Un huis clos saisissant. Et, pendant ce même temps, face à lui, la femme elle aussi se laisse submerger par la résurgence d'une douleur non cicatrisée, et évoque, pour elle-même, le souvenir de son père mort sous la torture infligée par des soldats français pendant la guerre de libération nationale. Officiellement, ce père a été tué en tentant de s'échapper du camp où il était interné.

> « Elle a souvent essayé de reconstituer le visage de son père. Fragment par fragment. Mais elle ne connaît de lui que ce qu'elle revoit sur les photos. Un homme jeune, épanoui, souriant face à l'objectif. Tous ses souvenirs se sont cristallisés sur l'éclat des lunettes, derrière lesquelles ses yeux souriants ou sévères semblaient tout petits. Non, rien, ni sa voix, ni son odeur, ni sa façon de marcher, elle ne se souvient de rien. Pourtant certains mots sont encore présents, des bribes de phrases qu'elle a encore en mémoire. Mais pas le son de sa voix. Pas le ton sur lequel il lui parlait.

> D'autres images très brèves : son père debout devant la porte de sa classe, dans sa blouse grise d'instituteur, puis en bras de chemise, assis dans un fauteuil sur la terrasse, totalement détendu, le visage offert au soleil, ou adossé seul au mur de la cour de l'école pendant la récréation. Elle n'a jamais compris pourquoi et comment ses lunettes étaient restées intactes. C'était le seul "effet personnel" qu'ils avaient pu récupérer, avec l'alliance que quelqu'un – mais qui ? – lui avait retiré du doigt ». p.18

A chaque page, l'écriture lucide et brûlante de Maïssa Bey nous bouleverse. Son « exploit à la fois psychologique et littéraire, est d'entrer dans la peau de l'homme qui a torturé et tué son père », comme l'écrit Patrick Besson.

> « Il n'y a pas de pardon chez Maïssa Bey, mais il n'y a pas de haine non plus. Il y a de l'art, ce qui n'est pas mal ».[3]

L'un des thèmes développés dans ce récit est celui de la guerre d'Algérie et la torture. Nous remarquons que les pratiques et « processus d'interrogatoires » sont racontés assez précisément à travers les souvenirs du personnage masculin (l'arrestation arbitraire, la gégène, la corvée de bois). C'est aussi la mémoire et le travail de l'histoire qui sont interrogés. Cette incursion dans l'Histoire par le biais de la mémoire individuelle ou collective peut se faire par ce que l'on désigne comme récit de fiction, formulation qui prend en compte la part d'imaginaire présente dans chaque œuvre. À partir des relations confuses entre silence, mutisme et flot de paroles qui caractérisent les personnages et leur mémoire singulière, on peut établir un parallèle avec ce qui est dit ou tu dans la société (aussi bien française qu'algérienne) sur cette période de l'Histoire.

Pour clore le récit, le train arrive en gare ; tout n'a pas été dit mais peu importe :

> « Quelque chose s'est dénoué en elle. [...] . Elle se dit que rien ne ressemble à ses rêves d'enfant, que les bourreaux ont des visages d'homme, elle en est sûre maintenant, ils ont des mains d'homme, parfois même des réactions d'homme et rien ne permet de les distinguer des autres. Et cette idée la terrifie un peu plus ». p.70

Le récit de Maïssa Bey ne s'apparente pas immédiatement à une écriture autobiographique puisqu'il est écrit à la troisième personne mais les glissements fréquents de la troisième à la première personne peuvent nourrir une réflexion sur la définition du genre. La focalisation interne est un choix d'écriture qui a du sens et construit du sens. La proximité du personnage de la femme et de l'auteur est renforcée par ce choix.

Il est cependant intéressant d'interroger le texte et de démêler la part autobiographique dans ce qui nous est présenté sobrement sur la couverture du livre comme un récit. Si nous nous référons à la définition de l'autobiographie proposée par Philippe Lejeune, à savoir :

> « récit rétrospectif en prose qu'une personne réelle fait de sa propre existence, lorsqu'elle met l'accent sur sa vie individuelle, en particulier sur l'histoire de sa personnalité ».

Nous ne pouvons classer le récit que propose Maïssa Bey dans cette catégorie. D'aucuns ont pu présenter ce texte comme une autofiction. Rappelons que le terme « autofiction » est un néologisme créé par Serge Doubrovsky, romancier et critique littéraire, pour qualifier l'un de ses romans intitulé « Fils ». On considère aujourd'hui que c'est un genre littéraire qui pourrait se définir par la mise en relation de deux types de narration ordinairement opposés : tout d'abord l'autobiographie dont l'auteur est à la fois narrateur et personnage principal et ensuite la fiction qui elle, est caractérisée par des modalités narratives romancées, c'est-à-dire sans rapport avec le réel. Ainsi, Pierre Alexandre Sicart dans sa thèse de doctorat intitulée « Autobiographie, roman, fiction » définit l'autofiction comme :

> « Un récit intime dont un auteur, narrateur et protagoniste partage la même identité nominale et dont le texte et/ou le péri-texte indique qu'il s'agit d'une fiction ».

Interrogée à ce sujet, Maïssa Bey précise dans une communication inédite intitulée : « Les cicatrices de l'histoire » présentée dans un colloque universitaire sur la mémoire de la guerre d'Algérie qui s'est tenu à Paris VIII en 2003 :

> « Il m'a fallu imaginer un lieu, un lieu de passage, des personnages, une circonstance qui mettrait en scène ces personnages, protagonistes d'une histoire qu'ils vont retrouver au fur et à mesure qu'ils avancent dans leur voyage [...] pour me préserver, prendre de la distance, ce qui n'a pu se faire que lorsque j'ai décidé de mettre en scène une narratrice extérieure. Peu importe qu'elle ait mon âge, que l'on retrouve en elle les fragments de mon histoire, je l'ai tenue à distance grâce aux ressources grammaticales de la langue. C'est seulement à ces conditions que j'ai pu commencer à écrire sur la mort de mon père ».

Il semblerait donc que ce récit pourrait s'inscrire dans cette autre définition de l'autofiction selon laquelle cette dernière n'est qu'un détournement fictif de l'autobiographie. Il est à noter que dans l'édition originale de « Entendez-vous dans les montagnes ... », Maïssa Bey a tenu à adjoindre des photos de son père et des documents authentiques annexes : un certificat de nationalité, un certificat de bonne vie et mœurs, une carte postale adressée à sa sœur et écrite de la main de son père. Ces documents attestent de la présence – qu'elle a voulue réelle – d'un père disparu et contribuent à ancrer le récit dans une réalité tangible.

De plus, dans cette œuvre, l'Histoire (c'est-à-dire tout ce qui se rapporte aux dates, aux événements et aux personnages historiques ayant réellement existé) se confronte avec l'histoire (tout ce qui reprend la vie privée des personnages en présence dans le

récit) mais souvent à des degrés plus ou moins différents. Puisque dans ce récit, nous pouvons retrouver simultanément des événements historiquement attestés et des faits relatifs à la vie quotidienne ou plutôt la vie privée des trois protagonistes.

La présence du contexte historique est attestée, et même revendiquée. De nombreuses descriptions de lieux, de personnages, de scènes en prise directe avec la réalité de la guerre de libération parsèment le texte :

> « Novembre 1956. L'arrivée au port d'Alger. Le « ville d'Alger » est à quai. La traversée a été houleuse. Un à un, ils émergent de la soute, descendent du bateau, les jambes encore flageolantes et le cœur encore retourné... Présentez... armes ! Les camions s'ébranlent, le convoi se forme... Les mots surnagent, éclatement comme des bulles à la surface de sa conscience... Maintien de l'ordre. Pacification. Votre mission, notre mission : mater la rébellion ! Par tous les moyens ! Rompez !... L'Algérie est un département français, qui pourrait en douter ?». pp. 54-55

En contrepoint, la narratrice évoque des événements plus récents, mais tout aussi douloureux, qui expliquent sa présence dans un pays étranger :

> « Elle ne veut plus subir le choc des exécutions quotidiennes, des massacres et des récits de massacres, des paysages défigurés par la terreur, des innombrables processions funèbres, des hurlements des mères ...les regards menaçants... ». p. 35

Ainsi, tout au long de ce récit nous assistons au resurgissement d'un passé traumatique transcendé par une écriture lumineuse qui recrée un espace du dire où s'engouffrent les mots qui vont briser le silence. Il s'agit sans doute pour Maïssa Bey de s'engager dans une démarche libératrice, non seulement pour elle-même mais pour des lecteurs désireux de regarder en face l'Histoire. La mémoire ainsi sollicitée aurait retrouvé la fonction que Jacques Le Goff lui désignait qui est de chercher « à sauver le passé (que) pour servir au présent et à l'avenir»[10]. Ainsi, Dominique Ranaivoson note dans une communication[11] que « ce thème de la mémoire fait de la femme le carrefour entre langage et silence, passé et présent [...] Maïssa Bey construit et dispose ses personnages comme les éléments d'une plus large réflexion sur la société algérienne et sur le rôle de la mémoire individuelle et collective ».

Mais laissons les derniers mots à Maïssa Bey qui conclut ainsi l'une de ses communications sur l'écriture de ce livre :

> « Il m'a fallu deux ans pour écrire un texte de 70 pages environ. Toute une vie de femme avant de pouvoir affronter mes blessures d'enfant. Le temps de la résilience. Combien de temps faudra-t-il encore pour que l'on puisse enfin accepter de poser notre regard sur toutes les cicatrices de toutes les blessures infligées ou subies pour que jamais elles ne puissent s'ouvrir à nouveau? ».

Note :

1. Dans un ouvrage intitulé « Algérienne », publié en mars 2001 aux éditions Arthème Fayard/Calmann-Lévy sous la plume de la journaliste-politologue Française Anne Nivat, l'ancienne combattante algérienne Louisette Ighilahriz explique avoir été torturée en 1957 pendant trois mois en Algérie par *« le capitaine Graziani, qui agissait sous les ordres du général Massu et du colonel Bigeard »*.

En exergue de ce même ouvrage, Louisette Ighilahriz confiait qu'elle souhaitait que *« les Français sachent qu'en Algérie, entre 1954 et 1962, il ne s'est jamais agi d'une opération de « maintien de l'ordre » ni d'une « pacification ». J'écris pour rappeler qu'il y a eu une guerre atroce en Algérie, et qu'il n'a pas été facile pour nous d'accéder à l'indépendance. Notre liberté a été acquise au prix de plus d'un million de morts, de sacrifices inouïs, d'une terrible entreprise de démolition psychologique de la personne humaine. Je le dis sans haine. Le souvenir est lourd à porter »*.

2. La première édition de « La question » d'Henri Alleg (ancien directeur du quotidien Alger républicain de 1950 à 1955) fut achevée en 1958 aux éditions de Minuit. Dans cet ouvrage, Henri Alleg, raconte sa période de détention et les sévices qu'il a subis en pleine guerre d'Algérie. À la fin de ce récit émouvant, poignant et très attachant, l'écrivain note expressément que *« tout cela, je devais le dire pour les Français qui voudront bien me lire. Il faut qu'ils sachent que les Algériens ne confondent pas leurs tortionnaires avec le grand peuple de France, auprès duquel ils ont tant appris et dont l'amitié leur est si chère. Il faut qu'ils sachent pourtant ce qui se fait ici EN LEUR NOM. Novembre 1957 »*.

3. Djamila Boupacha est une jeune algérienne de 21 ans, militante du FLN (Front de Libération Nationale). Elle a été arrêtée, mise au secret et torturée par des parachutistes français puis violée avec une bouteille est-il précisé dans ce livre.

4. Entretien publié dans la revue *« Algérie Littérature action »* n°5, éd. Marsa, Paris, Novembre 1996.

5. « Le Soir d'Algérie », 29 septembre 2005.

6. Algérie Littéraire, côté Femmes : Vingt cinq ans de recherches féministes [Communication au colloque international : Le « Genre » - Approches théoriques et Recherches en Méditerranée – Unité de Recherche Femme et Méditerranée de l'Université de Tunis – Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Carthage, Beït-al-Hikma, 15-17 février 2007].

7. « Entendez-vous dans les montagnes ... est le titre de ce récit de Maïssa Bey qu'on aurait envie de fredonner sur l'air de l'hymne national français, La Marseillaise (« Entendez-vous dans nos campagnes... »). Ce titre reprend les paroles d'un chant patriotique algérien « Min Djibalina » qui résonnait dans les montagnes d'Algérie « d'où montait la voix des hommes libres », un hymne « que nos parents nous faisaient apprendre le soir, quand nous étions couchés, dans le plus grand secret ». Propos recueillis par K.S. dans le quotidien El Watan du 26 septembre 2002.

8. Entretien accordé au journal Liberté du 20 décembre 2004.

9. Besson, Patrick, Le Figaro littéraire, 21 novembre 2002, cité par Christiane Chaulet-Achour.

10. Le Goff, Jacques (1988) *Histoire et mémoire*, Paris : Gallimard, foliohistoire. [Réédition 2004, p.177].

11. Dominique Ranaivoson, Université de Metz (France) Oran, 19 novembre 2006 *« Le temps n'a donc pas été englouti » La mémoire des femmes dans les romans de Maïssa Bey.*

LE METIER D'ENSEIGNANT ET PROFESSIONNALISATION

Mme Yamina Bouteflika
Université de Sidi Bel Abbès.

La professionnalisation des enseignants

Nous assistons un peu partout à la mise en place de politiques éducatives qui tentent de redéfinir le rôle de l'enseignant et qui assujettissent d'avantage la réussite de l'acte pédagogique aux compétences professionnelles de ce dernier.

Le débat actuel sur la formation des enseignants et l'importance des enseignants accordée à ces derniers dans ce cadre suscitant un regain d'intérêt pour la professionnalisation des enseignants. En fait la mise en place de formation d'enseignants centrée sur la professionnalisation renforce le principe selon lequel le métier d'enseignant s'apprend et que les compétences professionnelles de l'enseignant se construisent en formation.

Etudier les comportements de l'enseignant en général et du français en Algérie sur sa pratique n'implique pas au premier abord la question de la professionnalisation des enseignants. Toutefois, dans le cadre de notre recherche, cette perspective se justifie à plusieurs égards. En fait, bien qu'en contexte algérien la question de la professionnalisation des enseignants n'est pas objectivement prise en compte ni dans les politiques éducatives ni dans les plans de formation des enseignants, le projet de réforme du système éducatif algérien s'oriente d'avantage vers une professionnalisation des enseignants.

Le présent article s'intéresse à la genèse du concept de professionnalisation et tente de dégager des concepts périphériques en vue de mieux situer notre objet d'étude dans le champ de recherche sur la professionnalisation des enseignants. Nous nous intéressons ensuite à l'émergence du concept de professionnalisation dans le domaine de formation des enseignants. Enfin nous tentons de définir précisément la professionnalisation des enseignants en mettant l'accent sur les axes qui régissent dans le cadre de la formation continue des enseignants.

1- Comprendre le concept de professionnalisation :

Le concept de professionnalisation voit le jour dans le domaine de la sociologie anglo-saxonne des professions (M.Altet (1994 :24) la compréhension du concept de professionnalisation est conditionnée par une interprétation du terme de profession dans le domaine de sociologie anglo-saxonne des professions. C'est dans ce sens que Philippe Perrenoud (2004)[1], souligne qu'on peut difficilement comprendre l'essence du concept de professionnalisation *« si l'on ignore que dans les pays anglo-saxon, tous les métiers ne sont pas des professions »*.

Perrenoud (op.cit) souligne que dans ces pays, la profession (et uniquement la profession) est caractérisée par :

- Une formation conséquente, régie par des savoirs rationnels.
- Une importante autonomie en ce qui concerne les méthodes de travail.
- Des principes déontologiques assez importants.
- Une organisation collective assez forte.

D'une manière générale, les sociologues anglo-saxons considèrent que la profession renvoie à *« une occupation plutôt intellectuelle, fondée sur un savoir rationnel, faisant l'objet d'une formation dont les procédures sont explicites et dotées d'une forte légitimité »*. (A.Trousson, cité par M. Develay, 1994 :144).

En contexte anglo-saxon, la profession est donc régie par une dimension intellectuelle (maîtrise de savoirs savants validés par une institution) et une dimension sociale (reconnaissance sociale et respect de normes déontologiques conséquentes. Ainsi, la profession *« s'apprend par l'étude [et] repose sur un savoir savant qui se professe dans les universités »* Bourdoncle (1993 :120).

En ce qui concerne le métier, il renverrait à l'opposé de la notion de profession. Un métier serait donc « une occupation davantage manuel ou mécanique, fondée sur un savoir plus ésotorique, faisant l'objet d'une formation par imitation, et doté d'un caractère utilitaire, »M.Develay (1994 :144).

Les définitions de profession et de métier relevées ci-dessus montrent une différence entre ces deux termes et leurs acceptions. Ces différences se situent au niveau :

- Du type d'occupation (intellectuelle ou manuelle) ;
- De la nature des savoirs indispensables à la réalisation des tâches (savoirs savants ou savoirs empiriques) ;
- De la légitimation et de la reconnaissance sociale (prestigieux ou pratique) ;

R.Bourdoncle (op. cit : 118) propose cinq sens au concept de professionnalisation qui, d'une manière générale, recouvre les différentes acceptions qui lui sont annexées. La professionnalisation se réfère :

1. Au processus à travers lequel un métier devient une profession. De ce fait, professionnalisation d'un métier sous-entend transformer ce dernier en profession.

2. aux stratégies et aux actions déployées par un groupe pour augmenter le statut social et l'autonomie professionnelle de l'activité qu'ils exercent.
3. Au processus d'amélioration des compétences et de rationalisation des savoirs mis en œuvre dans l'exercice de la profession et une plus grande performance individuelle et collective.
4. La formation à l'activité. A ce niveau, la formation *« s'oriente plus fortement vers une activité professionnelle dans ses programmes (rédigés plutôt en terme de compétences), sa pédagogie (stages, alternance), ses méthodes spécifiques (méthodes de cas, simulation analyse de pratiques, résolution de problèmes ....) et ses liens plus forts avec le milieu professionnel (d'où viendrait notamment une bonne partie de ses formateurs) ».*
5. A la socialisation des individus au sein de la profession et le respect des normes et des procédures établies par la profession.

Ainsi, nous pouvons considérer que les sociologues s'intéressent davantage aux deux premiers sens du concept de professionnalisation. Comme nous l'avons vu, les deux premiers sens du concept s'inscrivent dans une approche sociologique d'ordre professionnaliste qui s'interroge sur le processus et les stratégies permettant de hisser un métier au statut de profession sur la base de critères finement définis.

Pour ce qui est du troisième et quatrième sens du concept de professionnalisation, ils intéressent plutôt les formateurs du domaine dans lequel s'inscrit une activité particulière. Cette dimension du concept de professionnalisation, s'oriente davantage vers la formation des acteurs.

Le cinquième sens du concept de professionnalisation (la socialisation des individus au sein de la profession, l'identité professionnelle, le caractère professionnel...) reste sous-entendu dans les quatre premiers sens. Au cinq sens proposés au concept de professionnalisation par Bourdoncle s'annexe trois concepts .Les deux premiers sens du concept permettent l'émergence du concept de professionnalisme Ce concept renvoie *« à l'acquisition de statut social, »*Bourdoncle (1991 :76).

Au troisième sens du concept de professionnalisation et rattaché le concept de professionnalité. D'après Bourdoncle et Mathey-Pierre (1995 :107), ce concept désigne *« le caractère professionnel d'une activité économique ».*

A partir de ces essais de définition recensés par Bourdoncle et Mathey Pierre (op.cit), nous retenons cependant les notions de savoirs et de compétence semblent être un point de convergence. La professionnalité renvoie ainsi à la nature plus ou moins élevée et rationalisée des savoirs et des compétences utilisées dans l'exercice de la profession. Du dernier sens du concept de professionnalisation dérive le concept d'identité professionnelle. En réalité, *« ce concept emprunte à deux champs de*

savoir : la sociologie et la psychologie » M.Develay (op.cit :145). Il souligne le sentiment d'appartenance à un groupe déterminé.

Pour nous, tenter d'expliquer le concept de professionnalisation et de ses concepts périphériques nous aide à mieux situer notre travail dans la polysémie de ce concept.Cependant, ce regard sur le concept de professionnalisation a été porté sans référence spécifique au domaine de la formation des enseignants. Les pages qui suivent tentent de situer ce concept dans le contexte de la formation des enseignants.

2- Comment parvient-on à parler de professionnalisation dans le domaine de la formation :

Nous avons vu plus haut que le concept de professionnalisation a vu le jour dans le domaine de la sociologie des professions. L'étendue du domaine de la sociologie et la dimension positiviste (il s'agit d'améliorer, de développer des compétences, des statuts...) du concept de professionnalisation semblent avoir faciliter sa migration vers d'autres domaines. Dans le domaine qui nous intéresse (celui de la formation des enseignants), ce concept est employé pour décrire en quelque sorte ce qu'on propose à l'enseignant comme modèle de formation et ce qu'on attend de lui dans le cadre de sa pratique .Ainsi, en formation d'enseignants on parlera couramment de professionnalisation des enseignants.

Parler de professionnalisation des enseignants peut entraîner des interrogations concernant le caractère professionnel de ce métier ou encore des réflexions sur l'existence d'enseignants « *amateurs* ».Une analyse lexicale « *ordinaire* » du concept de professionnalisation des enseignants pourrait nous amener à évoquer des paradoxes autour de cette notion et provoquer un désintérêt envers cette dernière. Il est important de souligner qu'il n'est pas question pour nous de savoir si l'enseignement est un métier ou une profession. Nous savons tous qu'une profession peut à la fois s'accommoder du statut de salaire et d'indépendant (professions libérales). Dans ce sens, souligne Perrenoud (op.cit), « *il n'y a rien de scandaleux à se demander si les enseignants forment une profession à part entière* ». Nous partons du principe que l'enseignement est une profession à part entière et qu'il s'inscrit dans les grandes lignes des différentes définitions que nous pouvons trouver pour le concept de profession.

Dans le domaine de la formation, la question de professionnalisation des enseignants est d'actualité depuis les années 1980. Il faut, cependant, noter que cette problématique émerge à la fin du 18ème siècle avec un souci de valorisation du métier d'enseignant qui consistait à sortir ce dernier du carcan des connaissances et des pratiques empiriques. Cette approche s'inscrit dans le développement d'un courant de rationalisation des métiers qui demande à l'enseignant de réfléchir d'avantage sur la construction de l'acte pédagogique. Ainsi, tout au long du 19ème siècle, nous assistons à l'édification de la pédagogie en tant que science de l'éducation par la quête d'un corps de savoirs et de savoir-faire. Ce processus a permis la création des premières écoles normales pour rationaliser davantage le

métier d'enseignant et poser les jalons de l'identité collective et de l'esprit de corps indispensables à la professionnalisation. Cependant, cette volonté de rationalisation du métier s'avère paradoxale car elle n'associe pas les enseignants aux réflexions sur l'enseignement. En fait, des savoirs vont être élaborés par-dessus des enseignants (décideurs et formateurs prennent en main l'organisation de l'acte pédagogique) provoquant ainsi une sorte de standardisation du métier d'enseignant (élaborant des programmes définis en termes d'objectifs comportementaux à atteindre, des stratégies d'enseignement à suivre et de réponses attendues des apprenants). Les enseignants vont ainsi manquer d'autonomie et on va observer un recul dans le processus de professionnalisation. Selon Lessard (1999), ce recul dans le processus de professionnalisation a été qualifié de professionnalisation ou de prolétarisation

Comme le signale Bourdoncle (op.cit :99) les indicateurs de cette *déprofessionnalisation* commencent à être évoqués au début des années 1980 et ils vont être à l'origine d'actions d'ordre plutôt politique qui vont révolutionner le débat sur la formation des enseignants. En fait, il sera question de mettre en place des stratégies susceptibles de rendre les enseignants des acteurs à part entière dans le domaine. Nous signalons qu'en contexte français, les réflexions autour de la professionnalisation des enseignants évoquaient déjà une formation d'enseignants dans un même lien et tentaient de mettre au point une formation centrée sur l'articulation théorie- pratique.

En France, Le concept de professionnalisation des enseignants apparaît avec la création des IUFM. Avec la mise en place des IUFM dont l'existence date de 1991, il est préconisé une formation centrée sur la professionnalisation des enseignants avec la création d'une nouvelle dynamique de la formation des maîtres. Se posait alors la question suivante : comment articuler théorie et pratique en IUFM et construire les compétences professionnelles des enseignants ? Ainsi nous pouvons considérer que la problématique de la professionnalisation des enseignants émerge de facteurs liés aux dimensions pédagogiques et politiques du concept de professionnalisation. Nous observons que l'évolution des systèmes éducatifs déclenche la mise en place de politiques éducatives qui tentent de modéliser l'enseignant et la formation et nous retrouvons des travaux de recherches qui s'intéressent aux compétences d'un enseignant dit professionnel. Dans la plupart des cas, nous pouvons constater avec Perrenoud (1993 :59) que la problématique de la professionnalisation des enseignants résulte essentiellement d'une évolution des systèmes éducatifs (confrontés à de nouveaux publics et à de nouveaux défis) qui exige des enseignants la mise en œuvre de compétences nouvelles (capacités à analyser des situations complexes, capacités à résoudre en autonomie des problèmes nouveaux ...).

Nous pouvons donc remarquer que le courant de la professionnalisation des enseignants n'émerge pas des travaux de D.Shön sur la réflexivité. Cependant les travaux de Shön ont permis l'émergence d'un modèle d'enseignant qui est pris en

compte dans les processus de professionnalisation. La question de la professionnalisation de l'enseignant s'inscrit dans le domaine de la formation continue à travers la mise en place de modèles de formation centrés sur l'analyse de pratiques. Très souvent, la question de la professionnalisation des enseignants est confondue avec celle de la formation professionnelle continue des enseignants. La question de la professionnalisation des enseignants est forcement liée à celle de la formation professionnelle continue des enseignants.

La professionnalisation des enseignants s'inscrit dans un courant de rationalisation du métier d'enseignant et *« quel que soit le lieu, la dynamique de professionnalisation des enseignant, elle relève quelque part, des conceptions que l'on se fait de l'enseignement et de l'acte d'enseigner des acquis des enseignants et de la place de ces derniers dans le système éducatifs »*.Tardif et al (1998 :8. Quant à la formation professionnelle des enseignants, elle émerge d'une rationalisation de la formation *« par l'intermédiaire de la définition des besoins et des objectifs de formation »*.Claude Springer (1996 :12).

La formation professionnelle continue des enseignants émerge essentiellement de la nécessité de la prise en compte des besoins et des attentes de ces derniers dans le cadre de leur formation. Il est donc question de préparer les enseignants à, former des individus de répondre aux exigences de la société dans laquelle ils évoluent.

3- Qu'entend-on par professionnalisation des enseignants :

Nous avons tenté d'expliquer le concept de professionnalisation et de faire la lumière sur l'émergence de ce concept dans le domaine de la formation. A ce stade de notre recherche, il est temps de dire précisément ce que nous entendons par professionnalisation des enseignants. La professionnalisation des enseignants définit et modélise un certain nombre de compétences attendues de ces derniers.

Pour Perrenoud(1991*). « La professionnalisation s'accroît lorsque, dans le métier, la mise en œuvre de règles préétablies cède la place à des stratégies orientées par des objectifs et une éthique »*. C'est dans cet ordre d'idées que Michel Fabre (2001 :5) souligne que la professionnalisation des enseignants vise *« le remplacement de manières de faire intuitives ou traditionnelles par des savoirs-faire rationnels, scientifiquement fondés »*.

Les propos de Perrenoud et de Fabre montrent fort bien que la problématique de la professionnalisation des enseignants s'oppose aux pratiques enseignantes fondées sur des bases empiriques, aux pratiques enseignantes instrumentalisées qui résultent, entre autres, d'une prolétarisation de l'enseignement. Les propos de ces auteurs montrent en effet que dans le processus de professionnalisation des enseignants, il est question d'amener les enseignants à adopter une posture réflexive vis à vis de leurs pratiques. E n effet, bon nombre de chercheurs en sciences de l'éducation s'intéressent à la professionnalisation des enseignants et ils nous font

comprendre que celle-ci concerne davantage les méthodes de travail en formation d'enseignants. Il ne s'agit pas seulement de transmettre des savoirs aux enseignants, mais de les amener à prendre de la distance par rapport à ces savoirs, leur apprendre à les mobiliser sur le terrain, leur apprendre à gérer des institutions et des stratégies d'apprentissage en vue de favoriser les apprentissages.

Dans *Former des enseignants professionnels .Quelles stratégies ? Quelles compétences ?*

Paquay et Alii (2001) montrent fort bien que la professionnalisation de l'enseignant passe par la réflexion, une prise de distance par rapport aux sources théoriques qui régissent son métier et son action sur le terrain. Ces auteurs considèrent que la professionnalisation des enseignants demande davantage la mise en place de dispositifs de formation pour :

- Apprendre à observer et à analyser les pratiques ;
- Apprendre à réfléchir sur sa pratique en vue d'affronter progressivement la complexité des situations de classe.

En fait, nous considérons que pour ces auteurs, dans un processus de professionnalisation, la formation doit permettre aux enseignants d'acquérir une compétence essentielle : le savoir analyser. Nous pourrons en effet considérer que la réflexion est au cœur de la professionnalisation des enseignants. Mialaret (1994 :11-12) souligne que : *« La professionnalisation des enseignants à leur tâche comporte un important volet professionnel lié à l'observation constante et à la prise de conscience de l'action en vue de ses transformations ».* Dans le processus de professionnalisation des enseignants, la réflexion concerne la capacité d'analyser et l'appropriation de sa propre pratique en vue d y incorporer des modifications. La réflexion est donc associée à l'esprit de critique, à l'autonomie et à la capacité de l'enseignant à se remettre en question. Il importe de signaler que pour développer le *savoir analyser* chez les enseignants, le processus de professionnalisation met l'accent sur la professionnalité.

Plusieurs chercheurs (Tardif 1993, Paquay 1994, Lang1999 ....) ont en effet considéré que le processus de professionnalisation des enseignants, est centré sur la professionnalité. Comme nous l'avons vu, la professionnalité renvoie à la nature plus ou moins élevée et rationalisée des savoirs et des compétences utilisées dans l'exercice de la profession. La professionnalité concerne donc la façon dont la théorie et la pratique s'articulent dans le cadre de la profession.

Dans *Recherches sociales* (1992). F.Aballéa souligne que la professionnalité est une *« expertise complexe, et composite, encadrée par un système de références, valeurs et normes, de mise en œuvre, ou pour parler plus simplement, un savoir et une déontologie, sinon une science et une conscience ».*

Le propos de F.Aballéa (op.cit) révèle la dimension intellectuelle de la professionnalité car cette dernière s'appuie sur le rapport aux savoirs professionnels : savoirs pédagogiques, savoirs disciplinaires .....La professionnalité engage une double exigence par rapport à ces savoirs. Elle se réfère, d'une part, à la formation comme source de savoirs dont l'exigence est d'être ancrée dans les pratiques, d'autre part ,aux savoirs sur les quels se régissent ces pratiques, l'ajustement de la théorie et de la pratique est donc au centre de la professionnalité qui se concrétise, d'une manière générale, par la capacité de réflexion sur la pratique et dans la pratique au sens de D.Shön (1983).Guy le Boterf (1999 :114) explique ce que nous avons relevé jusqu'ici sur la notion de professionnalité. Pour le Boterf, la professionnalité est la *« capacité d'agir comme professionnel »* et elle regroupe les composantes suivantes :

- « Une identité professionnelle donnant un sens à la construction et au maintien des compétences.
- *Une éthique professionnelle orientant les pratiques et les décisions.*
- *Des axes de professionnalisme orientant la construction et l'organisation du corpus des connaissances et des compétences.*
- *Une variété de ressources et d'expériences permettant de disposer des schèmes opératoires mobilisables dans des situations diversifiées.*
- *Une capacité de réflexibilité et de distanciation par rapport aux représentations, aux ressources, aux façons d'agir et d'apprendre. Le savoir de la pratique est complété et orienté par le savoir sur la pratique.*
- *Une reconnaissance par le milieu professionnel. »*

Les composantes sont mises en œuvre par les enseignants de façon différente et de ce fait, on assistera à l'émergence de professionnalités différentes. Dans cet ordre d'idées, la professionnalité étant au centre de professionnalisation des enseignants, la formation mettra l'accent sur des modèles de formation soucieux de comprendre le processus d'enseignement/apprentissage et qui s'interroge davantage sur l'enseignant et sa pratique (Quelles priorités ? Quels savoirs ? Quelles compétences ? Quelles formations ?)
Enfin, pour nous, la professionnalisation des enseignants désigne un processus de construction de compétences susceptibles d'amener l'enseignant à adopter une attitude réflexive, questionnante, conceptualisante et argumentative par rapport à sa pratique (et par rapport à celles de ses paires) en vue de réussir les apprentissages.

Les recherches autour de la problématique de la professionnalisation des enseignants montrent que celle-ci met l'accent sur un modèle spécifique d'enseignant et un modèle spécifique de formation. Pour ce qui est de l'enseignant, la professionnalisation met l'accent sur le modèle d'enseignant professionnel et en ce qui concerne le modèle de formation, le processus de professionnalisation des

enseignants valorise une formation centrée sur l'analyse des pratiques. Dans le domaine de la formation, la compréhension du processus de professionnalisation des enseignants demande donc un regard sur le modèle d'enseignant professionnel et sur les modèles de formations centrées sur l'analyse des pratiques. La professionnalisation comporte cinq acceptions :

Le premier fait référence au processus de transformation d'un métier en profession.

La deuxième concerne les stratégies mises en place par un groupe pour élever le statut social de leur activité.

La troisième désigne le processus d'amélioration des compétences et de rationalisation des savoirs pour une plus grande efficacité individuelle ou collective.

La quatrième acception fait allusion à la socialisation des individus au sein de la profession et elle met l'accent sur le rapport entre l'individu, ses pairs et la profession.

Enfin, la dernière acception du concept de professionnalisation désigne la formation à une activité considérée. A ces acceptions du concept de professionnalisation s'annexent trois concepts, à savoir: les concepts de professionnalisme, de professionnalité et d'identité professionnelle.

EFL Teacher Training

Dr. Belabbas Ouerrad
Sidi Bel Abbes University

1-Introduction:

In any teaching-learning situation success depends on giving proper consideration to both human elements, such as the role of the teacher, the nature of the learners, and also to non-human elements like the textbook, the syllabus, the number of hours allotted to the subject study and the like.

With the education reform, teaching foreign languages is the core of many debates and the agenda of almost all discussions. Thus, many questions on the subject are posed: should we teach scientific subjects in French or in English? Should we introduce both of them in primary schools? At what level? But the true questions are hardly raised like the ones concerning the teacher, his qualifications and his training. Let us make no mistake about it, any tentative reform, and whatever its actions are, could not be achieved without prior action of teachers ; they are the cornerstone and the secret of any successful educational system, for they contribute to a large extent in the achievement of all objectives. Therefore, priority should be given to teachers - how to prepare them to changes, innovations and reforms that are likely to happen-.

2-Problem Identification:

The present communication aims at pointing at the educational policy of training. First, the suppression of « I.T.E » and « Ecoles Normales » has left a gap in the field of training; second, the social peace requirements have imposed temporary solutions for real problems, such as heavy recruitment of graduate students which has shown its limits and that has led in one way or another to a deficit of a pedagogical character and later professional in addition to the reduction of the training practice duration and the insufficient mastery of needs planning.

3-The Present Training context:

With the suppression of « I .T. E » and « Ecoles Normales» most universities, to some extent, have taken in charge the training of teachers. I would consider a very important problem concerning the EFL (PES) in some Algerian universities. I do not mean to assess their training because, and I must apologize for that, no assessment tools, nor was scientific evaluation of the curriculum used. However, teaching in a secondary school for two decades, supervising trainees, being a member of the CAPES commission may help to have more or less objective evaluation of the EFL teacher training. The diagnosis is unfortunately severe and negative: the departments of English in some universities do not train efficient teachers of EFL neither do they train competent "speakers" of English.

The training sessions and the great deal of conversation with the trainees have revealed some deficiencies in their initial training. The article will look into the two types of training the university is supposed to provide in order to produce teachers of EFL ready to face their pupils in the secondary school classrooms. We will attempt to detect the deficiencies and the causes that have engendered them.

4-The Linguistic Training:

The linguistic deficiencies are linked to the main modules which constitute the curriculum of the licence, and concern the language practice.

4-1.Oral Expression:

The trainees seemed to understand perfectly conversations about teaching, pupils, methodology university life; they could also express themselves with some kind of fluency. However, some deficiencies could be noticed in intonation, speech delivery, pronunciation, grammar and vocabulary.

4-2.Written Expression:

The trainees' writing skills could not be accurately evaluated through the teaching unit plans they designed because these consisted of short sentences such as instructions and the

formulation of aims, but part of the preparation of their lessons they were advised to write the final written composition to predict their pupils' language problems and needs, and what they wrote contained many flaws as far as coherence, punctuation and even capitalization were concerned.

4-3Knowledge of the Language Structure:

Here it seemed that the students had acquired rules of grammar and phonetics but were unable to put them in practice when it came to teaching. Methodology was certainly lacking but they also seemed not being able to understand the function and the nature of some rules.

As for the causes which have engendered these deficiencies, they can be traced through the way and the methods these modules are taught. Both oral and written expression are very important modules for a future teacher of English, but what is noticed is that they are the most neglected: they are taught by inexperienced teachers without any programmes a methodology or assigned objectives. Phonetics and grammar are often taught more theoretically and we could not see any impact of the acquired phonetic rules on the students' oral expression, and no impact of what had been learnt in grammar on their oral and written expression

5-The Pedagogical/Professional Training:

This is done or supposed to be done in a form of some theoretical modules such as: TEFL, Psycho-pedagogy, and Psycho-linguistics, and training period (of about five weeks) in a secondary school in the third term of the fourth year. Most of the students do not see the difference between these modules because they deal with some theoretical aspects of teaching/learning process and some of the well-known approaches to language teaching, but this remains abstract and the trainees cannot figure out their application in real classroom; for instance many trainees confessed that have never been taught what a teaching or a thematic unit is, what its different phases are: Listening, Reading, Language Manipulation and Writing, they had never received the proper training to design teaching unit plans nor even lessons, nor even methods of evaluating pupils' learning and their teaching.

The pedagogical training in secondary schools planned by the Algerian official texts has been unfortunately either cancelled in some parts of the country or neglected. First it is done in a very short period (4 to 5 weeks) -, Second, the trainees are supposed to be supervised by their university teachers, inspectors and trainers (professeurs d'application) in the secondary school. Yet it is this period where the gap between the university and the secondary school should be bridged, that it is widening, because the university teachers do not follow their students in the schools, inspectors are not even informed of the operation and the trainees go to any available teacher because the "Direction of Education" does not do its job.

The trainees find it an interesting experience and although they have not enough time to observe, to learn and apply what they have learnt, they acknowledge that they learn more about the art of teaching in a classroom than at the university. This has been proved to be true in the "CAPES" exams; most of the trainees improved not only their teaching but also their linguistic competence. This means that their training is not done on the job which also means that the university does not fully contribute to the training of a "PES", and does not even meet the needs of the secondary schools in Algeria.

In sum, all the modules that are taught during the four years are supposed to offer programmes that provide perspectives on language learning -teaching, and to strengthen the teacher language skills. However, some teachers of English comment that there is no indication of increase; most of them agree that the present training practice offers little if not anything new because it is not well-thought and achieved in non-appropriate norms.

6-The Teacher Training:

Teacher training should focus its attention on classroom practice, and should have as its primary goal the improvement of teacher's practical efforts to bring about effective learning on the part of learners. Experiences have shown that teacher development should be fostered not only in in-service training but also in initial training. The teacher training involves giving novice and experienced teachers alike ready made answers as opposed to allowing them to discover their own alternatives **(Lucas, 1988:42).**

For **Freeman (1989:39)**, he defines training as a strategy for direct intervention by the collaborator in the teacher's teaching. The intervention is focused on specific outcomes achieved through a sequence of steps within a specific period of time. It is based on the assumption that through mastery of discrete skills teachers will be effective in the classroom.

However, for **Davis and Plumb (1988:40)**, training entails a "pre-planned" agenda set by the workplace or syllabus as opposed to an "impromptu flexible agenda set by groups", "needs of workplace" as opposed to "personal needs" "qualification" as opposed to career development and "standardization" as opposed to "innovation".

7- A Suggested Plan for the Future Training :

The rapid changes happening in the world and our society are urging our educational system to quickly change, if not, it will be obsolete and non-efficient because as Rivers said:

> ***" With the passing of time, new situations arise for a nation and its people, or for a district and its school, and these establish priorities of objectives of the teachers of other languages who must be constantly aware of such changes if their teaching is to be appropriate to ,the generation before them."***
>
> **(Rivers, 1981:7-8)**

For our university, the changes are occurring quickly and at a larger scale; the new situations are imposing urgent objectives for the teaching of English. So the mission of the Department of English should be clearly stated and not wrongly interpreted as limited to the production of teachers of English for secondary schools.

From clearly stated objectives, the curriculum and the assignment methods will be reformed to train efficiently motivated students willing to become teachers of English in the Algerian schools and other university departments, and competent graduates who will use English in their work. This means, for instance, that a module of ESP must be introduced at a certain stage of the training period.

The training for a "licence" could be planned in two stages: the first stage would be a two-year study which would re-enforce would the linguistic competence acquired at the secondary school level; the students would develop their linguistic skills and be introduced to ESP in case they leave the department of English for another one to prepare for other careers like: journalism, management, tourism etc.. The plan of the first two-year study will look like:

(Table 1).

Year	Modules	Sub-Modules	Objectives
First Year	Language practice	-Written -Oral -Reading -Phonetics -Grammar	-To achieve communication in its various forms and dimensions. -To speak fluently English respecting the rules of grammar and phonology. To write correctly respecting the rules of syntax and mechanics of writing. -To understand oral messages linked to everyday activities and on various cultural, scientific and technical themes. -To understand an tackle different types of texts.
Second year	Language practice		-To master accurately the rules of grammar and phonetics transcription. -To recognize the different registers an types of discourse and to be able to use them.

	ESP		-To exploit document related to specific fields.
	British and American civilization		-To know about the history of Great Britain and the United States of America and the Commonwealth Countries, their cultures and their institutions.

At the second stage the students who obtain certain mark will be allowed to carry on the training to prepare for a career of teachers in the intermediate, secondary schools, and even at the university. The suggested plan would be as follows: see **(Table 2).**

Year	Modules	Sub-Modules	Objectives
Third Year	Language practice	-Written -Oral	-To be able to use the language appropriately and meaningfully and spontaneously in an authentic communicative situation, be it verbal or graphic.
Second year	Knowledge of language	Grammar-Linguistics -Phonetics -Phonology	-To master the theoretical and practical aspects of the English language and the rules that govern it to apply them in the teaching process.
	Civilization	-British civilization -American civilization	
	Literature	British literature -American literature	-To know about the literary works and movements in the English literature.
Fourth year	Psycho-pedagogy -TEFL -Scientific knowledge of the language		-To know about the different approaches, methods to the teaching of F.L, psychological aspects of the learning that play a role in the learning process. -To apply what has been acquired theoretically in a real classroom situation.

In the light of these training principles, and in addition to the theoretical lectures in "TEFL" and Psycho-pedagogy I believe that weekly sessions should be devoted for training practice not only to co-ordinate and associate theory with practice, but discover the classroom reality as well :some discipline problems, lack of basic equipments and audio-visual teaching aids and the like. As far as the time allotment is concerned, four hours a week could be sufficient, but right from the beginning of the academic year. The training practice could be planned as follows:

7.1 –The Observation Stage:

In this stage trainees passively undergo a period of conditioning during which the "Do's" and "Don'ts" of classroom practice are inculcated, a stage that obviously involves classroom visits. The student teachers are asked to produce elaborate step-by-step rigid plans –or a number of questions to answer. Special meetings between the trainees and the trainer are advisable to discuss the observed lessons. The observation stage lasts for about a month, duration sufficient enough for trainees to attend the different phases of a teaching unit–Listening, Reading, Language Manipulation and Writing.

7.2- The Demonstration Stage:

The trainees are rarely given a chance to perform and try out before the blocked training period. The demonstration stage is a vital element to imitate some ritual teaching behaviour. Discussion sessions are always necessary to assess trainees' performances; it is preferable to have such sessions right after the lesson practice for adjustments, additions and refinements.

7.3 – The Blocked/Long practice Stage:

A stage that lasts for about four weeks, and in which student teachers do not study at the university but respect the trainer's time table. They are supposed to plan classroom tasks and/or activities appropriate to learners and with respect to the teaching programmes and objectives and apply them in a genuine leaning context. This is the vital stage of the training process, the pivot on which all else hinges –without application there is no training.

8-The Trainer

There is no doubt that the role of the trainer in such operation is of a paramount importance, therefore the choice should be based on rigorous criteria. These teachers should be experienced, skilful and competent enough to ensure the training practice. The inspector general of English , for instance , may provide a list of trainers able to offer their experience and help for trainees .This is possible only if there is a true co-ordination

between the university , particularly the department of English and the local Direction of Education.

The trainer should focus on the trainee as a person. Like pupils, the trainee teachers have individual needs, strengths, weaknesses, varying degrees of knowledge and experience. His role as a facilitator is indispensable, he remains a full partner in the education process; he should co-ordinate with trainees in lesson planning. He has to demonstrate his patience and understanding to trainees, and encourage them by pointing out the good points, and suggesting other alternatives for less successful ones .He should also view their mistakes as a sign of learning and points to discuss in the post performance sessions, so that he can help improve or eliminate certain behaviour: lack of confidence, shyness, anxiety or an air of superiority which has negative effect of reducing rapport between the teacher and learners.The trainer teacher needs to be put at the heart the training process; he is the sole agent of effective behavioural improvement because he helps the trainees to be independent decision maker at all times.

9-Conclusion:

The heart of any successful learning programme is the informed classroom teacher. Human being is the instrument and the finality of any development. The educational system has to aim at developing mental operations that are: observation, analysis, synthesis and evaluation. We are in the twenty first century; our school should be, then, oriented towards the future. And if educating, instructing, socializing and preparing the child to acquire knowledge and a qualification constitute the essential duties of today's school, we wonder how we can achieve these goals without adequate training for teachers.

We have, then, to re-organize the training practice by establishing competitive examinations, extend the training duration, apply more strict criteria for trainers, and to motivate students the university may offer working contracts for the ten or twenty best of them.

All societies, nowadays, are entering the Internationalization Era that urges future teachers, who should have to guide our children and develop their learning desires, to have a high knowledge level and competence. Tomorrow's world relies on the real mastery and the well use of «learning»; the grey matter constitutes the plain and true richness of any country. It is up to these teachers to develop this grey matter, then.The training practice should provide the future teacher with so many qualities that can be reflected in the teaching process, and the rapport with learners. It is said that the power of the teacher can change the world, and good teachers are not born they are made.

References:

1- Barry Harley.1973."A Synthesis of Teaching Methods». McGraw-Hill Book Company: Australia.

2- Frederica L. Stoller.1996." Teaching Supervision: Moving Towards an Interactive Approach" English teaching Forum,34,2,pp2-9

3- Freeman,D.1989."Teacher Training, Development and Decision Making: A Model of Teaching and Related Strategies for Language Teacher Education". TESOL Quarterly,23,1,pp27-45.

4- Rivers,W.M(1981)Teaching Foreign Language Skills.(2nd Ed).the University of Chicago Press: Chicago.

The New Technological Tools in EFL Writing

Dr. Mohamed Melouk

Sidi Bel Abbes University

Introduction

The technological explosion of the last fifty years affected all domains of our daily life. Education makes no exception to the rule; it has not remained inflexible towards the profound changes taking place in other areas of knowledge. The impact of those changes on the educational areas is increasing and broadening. The first question that might be stand when considering whether to introduce computers into the writing classroom: do computers improve the writing of students? The answer, surprisingly, is that we are not sure, but it is worth trying.

Using Computer to Teach Writing:

In spite of the contradictory or inclusive research on the qualitative changes affected in writing any word-processing system, the computer does improve students' writing at certain more specific levels. Following are some of the advantages of using computers in writing instructions.

a- Students produce neat texts and take pride in the neatness of texts.
b- They produce, to a certain extent, more error free texts.
c- They take more initiative, spend, more time on assignments and more time on task, thus they are more involved with assignments.
d- They are eager to experiment and take risks.
e- They are more empowered and see themselves as individuals who are "in print".
f- They show more enthusiasm and more positive attitudes.
g- They display more engagement with text; they are also more aware of the recurrence and the writing process.
h- They are more able and willing to revise and read one author's writing or engage in peer review, collaborate and interact, then forge a unified class identity.
i- They develop of computer skills
j- They better communicate cross-culturally
k- They are aware of global issues & concerns

It is easier for the teacher to intervene due to the neat orderly presentation of text on a monitor. It is also much easier to reshuffle, add, modify or delete words and/or sentences without crossing out or erasing, leaving then with "neat text". Also, they remember where that paper is; instead, all they need access to that text, which is waiting in the computer.

Citing the above benefits of using computers to teach writing does not mean that computers are the panacea for all pedagogical difficulties, but a new tool that is gaining ground in our daily life. It is like the use of the calculator in education nowadays. In addition, it can be used to avoid monotonous classical writing lessons and cut down routine and some of the students' boredom in class. The writing laboratory may give more interest and motivation to learners. Yet, teachers can combine pen and paper and computers in the different writing phases (pre, while and post).

The aim of using new technologies in writing instruction is to provide a variety of perspective writing research and to facilitate the discovery and critical analysis of the possibilities of teaching language skills. Many teachers still lack computer expertise, which is now a major problem. Distance education is gaining the ground

and in a couple of years teachers might be asked to prepare online courses. Tomorrow's events have to be planed today; we have always been reluctant in making decisions and sometimes resisting to any change. The acceptance of Internet as a new communicative tool has taken more time in Algeria than some of our neighbouring countries. Then, we have spent more time and efforts to make up the delay. There is no doubt that the country is losing ground in e-learning and distance education either because policy makers and educational institutions do not dare enough or because they are not quite ready to incorporate such pedagogical tools due to their costs or other unknown concerns.

Nevertheless, applying such technological tools requires the availability of both computers and Internet connection. This implies a serious financial problem as well as the spatial limit for the computer laboratory. Another requirement is the capability of teachers to handle new technologies. Some if not many language teachers are not computer specialists and so it is reasonable to demand too advanced computing knowledge and skills from them, for computer facilities could benefit language learning. Like teachers, students need to have reasonable computer knowledge.

The Internet for Writing:

Nowadays, many researchers advocate a multimedia approach for writing. They contend that these applications add a context and purpose for writing, which are both motivational and meaningful. The Internet is another innovative way of using the computer as a communication tool in educational settings. It is a worldwide network that connects many smaller networks with a common set of procedures for sending and receiving information. **Morrison, et al (1999)** identified three educational uses for the Internet. It serves as a source of information, a place for collaboration, and a place to publish. Many schools are linked to the Internet so those students are able to access information and communicate with people in their communities and around the world.

Others as **Cummins and Saywers (1995), Gable (1997) Yost (1998) Mills (1995)** and **Donovan (1998)** maintained that it is through this medium that there can be widespread educational renewal in our schools. In using the network system of the Internet, educators can promote academic development across the content, including literacy development, critical thinking, and problem solving. They identified the computer as being motivational, a means of reinforcing learning, and a tool for the future. **Lacombe (1997)** concluded that good writing is a taught skill and a computer facilitates the execution of that skill. She emphasized the use of the computer as a tool for writing and not a solution to the problems that face students in their writing. She cautioned that as a tool the computer can ease the writing process that is acerbated by the difficulty of making revisions with pencil and paper; however, it cannot rectify writing problems that are not understood by the student.

The fast evolution and the availability of new technologies: multimedia, electronic network and the new methods of transmission and information are changing the way the educational system works slowly but steadily. The data show is

replacing the chalkboard and the flash disk the paper lesson plan documents. In other words they are broadening the array of possibilities for the limited traditional teaching-learning process.

It is not said that the machines are to replace teachers, but to support, facilitate and complete the educational objectives. A computer can not take the place /role of a teacher, i.e. a human being with a heart and mind. The effective dimension is of a great importance in the process of teaching/learning. Hence, teachers are not asked to abandon those traditional methods absolutely but to update them according to the new educational expectations. Teaching how to use computers has become a must for any learner whatever his/her special field is, for there are countless reasons to justify the implementation of such technological projects.

It is wisely impossible to predict exactly what effects the Internet, for instance, will have and bring to education, but it is becoming evident that it is here to stay and it is ready to influence society. Though we do not have a lot of experiences so far, yet it might be reasonable that it would acquire great significance. It is becoming imperative, then, that learning to work with computers and understanding new technologies is assimilated into the curriculum and into the teaching methods.

It is almost impossible to ignore the Internet; it is an invaluable source of information, which can be useful in education. Learning to work with the information highway is a prerequisite today. People speak about information and Communication Technology illiteracy (ICT), (who is ICT literate and who is not) particularly in job opportunities. It is among the responsibilities of educational institutions to help learners develop values, such as tolerance and respect for other cultures. The Internet, however, may be used to deepen our cultural understanding and lessen or eradicate stereotypes and interpretations of caricatures.

The Internet has tremendous potential as a tool for teaching EFL learners. How can we best utilize this new phenomenon, so as to enable our students to be part of the global village? How can we carry on real correspondence with other EFL learners and native speakers of English throughout the world? Experiencing the virtual classroom can make the Internet in a meaningful context. To enhance EFL students' creative writing ability, it is recommended that time has to be spent on interactive writing rather than independent and solitary writing. Online courses may be used to motivate learners and provide them with rich learning opportunities in language creative writing.

Many recent researchers reported that online courses had made writing an enjoyable task. It provided a non-threatening environment for trying out new ways for students of expressing themselves in English. Studies also showed that they were encouraged to trust their own linguistic ability. It nurtured their creativity in every way possible. The students dived into the writing task because it was exciting, challenging and fun. They felt comfortable and unthreatened, and a positive relationship with their classmates and teachers was fostered. Friendliness as a sense of humour and playfulness prevailed in the online course. When asking students to communicate with people in higher institutions they can have access to some clear.

formal native English, which is invaluable to them as EFL learners, who have few opportunities to communicate with educated English speakers by means of e-mails.

E-mail in writing lessons:

Among the new technologies "e-mail" is one of the most popular applications used on the Internet. It can be anything from an informal one-liner to a formal letter but using acceptable correct grammar and vocabulary. This can take many forms, of which teacher- students' interaction, students-students interaction and whole-class interaction are the most obvious. Teachers, nowadays, in many places of the world seem to be increasingly inclined to publicize their e-mail addresses as their preferred mode of contact with students outside of class. This would allow students to have more contact with their teachers who wish to discuss about daily or weekly assignments, ask questions, and get clarifications on assignments easily and even sent copies as e-mail attachments. On the other hand, this may create additional work for the teacher. In this case it is advisable to caution students and set time limits of online availability particularly with overcrowded classes. Using Internet to teach EFL students may be a treasure of authentic materials for teachers and students and the information used is up-to-date. Furthermore, students are more visually oriented, they are not very excited by mere textbooks, no matter how colourful they have become.

Regardless the number of the technical problems like the current cut down, disconnection and some difficulties to have access to one's e-mail account, e-mailing may be motivational for shy students to express their views more openly without fear; this may give them self-confidence and eventually improve their writing ability. According to studies done twelve years ago in some western countries, students showed positive attitudes towards e-mail as teaching-learning tool. They were highly motivated because they perceived the e-mail as a very stimulating and dynamic means to communication. Students, nowadays, feel acquainted and more familiar with a communication tool that is vital to their survival in the twenty-first century.

Research shows that e-mail is a very useful vehicle for teaching English **Lee (1998).** In addition to the cultural, social and academic information, students may feel contributing to the learning process of others while correcting and responding to others' e-mails; that what makes them feel collaborating, helping and enriching themselves and others' learning processes. With the LMD system educational institutions often claim for the students' autonomy. The use of Internet is more convenient for such objectives and the vital interaction and feedback may give them a sense of responsibility towards their own learning as well as a sense of particular freedom. Besides, e-mail can furnish teacher-student, student-teacher communications, exchange of dialogue journals and writing conferencing **Belisle, (1996).**

It is not easy for students to consult a teacher because of shyness or lack of time. Just give the students the teacher's e-mail address and let them know that questions and comments are welcome. Students can tell ask the teacher more freely

what they want without interrupting the teacher when he/she is busy. For EFL writing classes e-mail may be used to enable the teacher to monitor the process of students' writings to save class time for comments and conferencing. E-mail provides students with an excellent opportunity for real and natural communication; it can put EFL students with native speakers or other students of English around the world. Besides the writing skill, the students are supplied with a wide range of skills: how to use a personal computer, how to navigate through the immense source of the cyberspace and how to become familiar with special register of e-mail communication. Is the twenty-first literate the being who could use a computer and speak English?

As language learning is a process that involves two main concepts: language and communication, most teachers usually admit how difficult it is for students to use the target language (T.L) in classroom in a meaningful way. Introducing the computers in the writing courses may pave the way to internet use in the writing laboratory trying to create the most realistic situations to motivate students to use language effectively. No strategy or tool has been yet proved to be the one to bring the cure to all our pedagogical problems.

Teachers have to feel convinced of the benefits of such a use for language learning. First of all, teachers have to find a group of teachers sharing the teaching objectives and experimenting the same teaching tools and reflecting on ways of using them in EFL writing classroom. The group of teachers have to know what their learners will be exposed to beforehand to face the different problems they may encounter and to help them prepare more promptly and appropriately with technical problems. Another thing to regard is to select among the platforms offered "The world of education" enabling private conferences to avoid the danger of undesirable interferences. The different activities will contribute to a certain extent to learning process: autonomy and responsibility, team work, collaboration, awareness of the real world and the cultural diversity.

Teachers can first discuss with colleagues worldwide from different countries, discuss and suggest topics of common interest (personal, social, cultural or academic in nature). The teacher's role is of a paramount importance to introduce remedial strategies to encourage students to continue participating. While dividing the students into groups the teacher has to mix the students' abilities, in other words, the more fluent or computer literate peers can help and coach the weaker students. After all, it is advisable to have computing knowledge. In addition to number of advantages of using Internet as a learning tool, it allows for a better and more comprehensive awareness of the external world and generates richer language learning experiences and environment.

Conclusion:

It is believed that it is high time to think of introducing computers for teaching writing and taking profit of the new technological tools and include them in education to help prepare future citizens to survive in the information and communication era. Yet, the integration of e-learning at university level, at least the introduction of new media in EFL needs time and money. We know more or less how to use some communication tools, but do we know really how to build a new learning culture to set its bases and promote its success? Could we avoid the exclusion of those who can not manipulate and manage these rather sophisticated modern tools? The answer is not simple.

BIBLIOGRAPHY:

-BELISLE, R. (1996) "E-mail Activities in the ESL Writing Class." *The Internet TESL Journal*, Vol. II, No. 12, December 1996. Document consulted in: http://iteslj.org/Articles/Belisle-Email.html.

-BELISLE, R. (1998) "Let the E-mail Software Do the Work: Time Saving Features for the Writing Teacher." *The Internet TESL Journal*, Vol. IV, No. 4, April 1998. Document consulted in: http://iteslj.org/Techniques/Belisle-Email/.

-CUMMINS, J. & SAWYERS, D. (1995). Brave New Schools Challenging Cultural Illiteracy Through Global Learning Networks. St. Martins Press.

-DONOVAN, M. E. (1998). "Quantitative and Qualitative Dimensions of Writing in Technology and Non-technology Elementary Classrooms". Unpublished doctoral dissertation, Seattle Pacific University

-GABLE, W.R. (1997). "Writing with Different Tools: Kindergartners Use Word Processing and Handwriting to Compose". Unpublished Doctoral Dissertation, University of Texas at Austin.

-LACOMBE, M.C (1997). "Computers and Writing: Teaching Computer Skills for Writing to Fifth Grade Students." Unpublished Doctoral Dissertation. The Union Institute.

-LEE, J. (2002). "Nu Shortcuts in School R 2 Much 4 Teachers. New York Times Online Edition, September 19, 2002. Document consulted in:: http://www.learningexperts.com/McQuillan/NYTimes%20092002%20RU%20Ready.pdf

-MILLS V. (1995). "The Writing Process and Computers: Three Second grade students." Unpublished Doctoral dissertation. Pacific Lutheran University.

-MORRISON, G.R et al. (1999). Integrating Computer Technology into the Classroom. Merrill, Prentice Hall, NJ.

-YOST, N.M (1998). "Computers, kids, and Crayo-ns: A Comparative Study of One Kindergarten's Emergent Literacy Behaviours" Unpublished doctoral dissertation, The Pennsylvania State University.

Intercultural communication

Dr. MERBOUH Zouaoui
Université Djillali Liabès Sidi-Bel-Abbès

With the increase in international trade, the global economy and the globalization of English usage, more and more students are seeking to study in order to gain intercultural understanding, to achieve individual academic goals. One of the most common reasons for students wanting to study is to improve their English competence and to improve their communicative ability with other people.

One effect of the globalization of the English language is a significant increase in the number of intercultural interactions. More people than ever before are involved in interactions with foreigners and communities are becoming increasingly multilingual and multicultural to mix with people from their own community rather than interact or communicate with students from other cultural backgrounds.

An understanding of intercultural communication is crucially related to an understanding of the ways in which the spoken word may be interpreted differentially, depending on the context. The message received is not always the one intended by the speaker. Although speakers engaged in intercultural communication typically choose a single language in which to communicate, individuals typically bring their own sociocultural expectations of language to the encounter. Speakers' expectations shape the interpretation of meaning in a variety of ways. To manage intercultural interaction effectively, speakers need to be aware of the inherent norms of their own speech practices, the ways in which norms vary depending on situational factors and the ways in which speakers from other language backgrounds may have different expectations of language usage and behaviour.

So, it is important to define intercultural communication and understand the various implications of the term. There are many definitions for intercultural communication, depending on the way culture and communication are defined. Damen (1987: 23) defines it as *"acts of communication undertaken by individuals identified with groups exhibiting intergroup variation in shared social and cultural patterns. These shared patterns, individually expressed, are the major variables in the purpose, the manner, the mode, and the means by which the communicative process is affected"*.

To achieve effective intercultural communication, people should develop intercultural competence; which refers to the skills required to achieve successful intercultural communication. Jandt (1998, 2004) identifies four skills as part of intercultural competence: personality strength, communication skills, psychological adjustment and cultural awareness.

Intercultural communication, in Lustig and Koester's words (2003: 49-51), is a *"symbolic process in which people from different cultures create shared meanings"*. It occurs "when large and important cultural differences create dissimilar interpretations and expectations about how to communicate competently". Jandt (2004: 4) pointed out that intercultural communication is not only between individuals but also between *"groups of diverse cultural identifications"*. In summary, intercultural communication describes the interaction between individual and groups with different perceptions of communicative behaviour and differences in interpretations.

Studies in intercultural communication examine what happens in intercultural contacts and interactions when the communication process involves culturally diverse people (Samovar & Porter 1997). A common problem in intercultural communication arises *"when persons who describe themselves as the same nationality or ethnicity do not share ideas about how to enact their identity and disagree about the norms for interaction"* (Collier 1997: 43).

Intercultural communication obviously occurs in intercultural contact settings. These settings, and the types of people who may be involved, can be very variable. According to Fan (1994), from a language point of view, there are three main types of contact situations:

1- cognate variety situations, which involve participants who speak the same language but possess different sociocultural rules;
2- partner variety situations, which involve native speaker – nonnative speaker interaction;
3- party variety situations, in which the participants use a language that is nonnative for all of them (e.g. Algerians – Moroccan interacting in French).

However, most of the problems that EFL learners face in intercultural communication are not only communicative but also pragmatic. Teachers of EFL often choose not to stress pragmatic knowledge in their classrooms, focusing instead on linguistic knowledge. Eslami-Rasekh (2004) warns that this might result in pragmatic failure when EFL learners actually communicate with native speakers , something that is attributed to some other cause, such as rudeness. The only way to minimize pragmatic failure between native speakers and non native speakers is by acquiring pragmatic competence, that is, *"the ability to use language effectively in order to understand language in context"* (El Samaty 2005, p. 341). For example, our students find it extremely difficult to produce or sometimes understand a speech act because they are not exposed to the target community and culture .

Compliment responses are one type of speech acts that differs considerably from Arabic to English. Native speakers of English might consider the way Arabic speakers respond to compliments offending or bizarre, because they understood only the words without the cultural rules that govern them and vice versa.

A compliment is one form of speech acts and it can be defined as *"an utterance containing a positive evaluation by the speaker to the addressee"* (Liu,1997). There is an infinite number of words that could be chosen to compliment, but the set of lexical items and grammatical patterns we use in our daily interaction when complimenting and have high frequency in our daily discourse are very restricted. According to Wolfson (1986), two-thirds of English compliments use the adjectives *"nice, good, beautiful, pretty, great"*, and 90% make use of just two verbs *"like and love"* (p.116).

The lack of creativity in the form and content of English compliments is related to their function in discourse. Herbert (1986) demonstrates that compliments are used to *"negotiate solidarity with the addressee"* (p.76).

On the surface level, there is not much difference between Arabic and English cultures in the use of compliments. However, if we look at compliment responses, differences arise. When communicating with native speakers of English, Arabs may sometimes sound bizarre or offending. This is duo to some differences in the way the two cultures use compliment responses. In the Arab society, it is a deeply-rooted religious belief that humility is a virtue. Even when accepting a compliment, Arabs tend to return the compliment (which might sound insincere to native speakers), or insist on offering the object of the compliment to the speaker (something that might be embarrassing to the native speakers who did not expect this behaviour). Therefore, differences may result in serious communicative interference in cross Arabic and English culture communication. A number of contrastive studies have been conducted to compare compliment responses in different languages and language varieties. Arabic and South African English speakers were found to prefer accepting compliments rather than reject them. Speakers of Asian languages, on the other hand, were likely to reject compliments (Urano, 1998).

BIBLIOGRAPHY :

Collier, M. J. (1997). Cultural identity and Intercultural Communication. In Larry A. Samovar & Richard E. Porter (eds). Intercultural Communication: A Reader. (8th ed.), (pp. 36-44). Belmont: Wadsworth Publishing Company.0

Damen, L. (1987). Sandra J. Savignon, consulting editor. Culture learning: the fifth dimension in the language classroom. Reading: Addison-Wesley Publishing Company.

El Samaty, M. (2005). Helping foreign language learners become pragmatically competent. *Proceedings of the 10th TESOL Arabia Conference, 9*, 341-351.

Eslami-Rasekh, Z., Eslami-Rasekh, A., & Fatahi, A. (2004). The effect of explicit metapragmatic instruction on the speech act awareness of advanced EFL students. *TESL-EJ(8)*,2.

Fan, S. K. C. (1994) "Contact situations and language management", in: Multilingua 13, 237–252.

Herbert, K. (1986). Say "thank you" or something. *American Speech, 61*(1), 76-88

Jandt, F. E. (2004). An introduction to Intercultural Communication: Identities in a global community. Thousand Oaks, California; London: Sage.

Jandt, F. E. (1998). Intercultural Communication: An Introduction. Thousand Oaks, California; London: Sage.

Liu, S. (1997). Studies on negative pragmatic transfer in international pragmatics. *Guangxi Normal University Journal.*.

Lustig, M W and **Koester, J** (1996) Intercultural Competence. Interpersonal Communication across Cultures2ndedition, New York.

Samovar, L.A.and **Porter, R. E.** (1995) Communication between Cultures, Belmont, CA.

Thomas, J. (1983). Cross- cultural pragmatic failure. Applied Linguistics, 4(2) 91-112.

Thomas, J. (1995). Meaning in Interaction: an Introduction to Pragmatics. London: Longman.

Urano, K. (1998). Negative pragmatic transfer in compliment responses by Japanese learners of English. Unpublished manuscript, University of Hawai'i at Manoa, Honolulu.

Wolfson, N. (1986). Compliments in cross-cultural perspectives. In J. M. Valdes, *Culture bound: Bridging the cultural gap in language teaching* (pp. 112-120). New York: Cambridge University Press.

Interlingual Transfer of Idioms by Algerian Learners of English.

Mr.B. Benseddik

Université Djillali Liabès Sidi-Bel-Abbès

Introduction:

Interlingual transfer (i.e. transfer from the mother tongue or any other previously learned language) in foreign language learning is a major cognitive strategy that learners fall back on when their linguistic means falls short of achieving their communicative ends. Needless to say, the mother tongue is an additional source for hypothesis formation that the first language learner does not have. The influence of the mother tongue and the pervasiveness of interlingual transfer is indisputable, especially in learning situations where students' exposure to the foreign language is confined to a few hours per week of formal classroom instruction, (for more information see e.g. Mahmoud 2000). Thus, interlingual transfer is a strategy that is readily available to the learners to compensate for the inadequacies when attempting to communicate in the foreign language.

Deviations resulting from interlingual transfer have been recorded at all linguistic levels, (see e.g. Gass and Selinker, 1983, 1994; Odlin, 1989). This paper sheds light on the transfer of idiomatic expressions from Arabic into English, an area that has not received much attention so far. Very few studies (e.g. Kharma and Hajjaj, 1989; Mahmoud, 2002) touch on idioms in passing as a part of a review of the difficulties that Arab students face when learning English as a foreign language (EFL). This scarcity of studies on the transfer of idioms could be attributed to the fact that students cannot understand and use idioms unless they attain a fairly advanced level of proficiency in the foreign language. Even then, EFL students' ability to comprehend and produce idioms does not go anywhere near that of a native speaker (see Baker, 1992; James, 1998). EFL learners usually manage to express themselves in plain non-idiomatic language.

An idiom is a group of words which, as a whole, has a different meaning from the meaning of the individual words it contains. Hence, the meaning of the idiomatic expression is not the sum total of the words taken individually. Accordingly, an idiom is learned and used as a single unit of language; it should not be analyzed into its constituent elements. Idioms are sometimes referred to as 'fixed expressions' because in many cases the users should not make linguistic changes such as adding or dropping words, replacing a word with another, or changing the order of words. In some cases, slant lines and brackets are used in dictionaries to indicate alternative words and words that can be left out respectively, (see e.g. Cowie and Mackin, 1975; Seidl and McMordie, 1992; Shalati and Huda, 2000).

Like single lexical items, some idiomatic expressions are common while others are language-specific. Whether common or language-specific, their frequent, spontaneous and appropriate daily use is an indication of native or near-native command of the language. In this respect, Kharma and Hajjaj (1989: 73) say "the foreign learner of English who tries to avoid them â€¦ will immediately single himself out as a foreigner". However, the learner's non-use of idiomatic expressions could be also be due to the lack of knowledge (i.e. ignorance) rather than 'avoidance' which implies knowledge and choice to use or not, (for more information on avoidance see e.g. Hulstijn and Marchena, 1989; Laufer and Eliasson, 1993). Idiomaticity may not be expected of many foreign language learners; their non-use of idioms is attributed to their low level of proficiency in the language. Arabic-speaking learners of EFL are not different in this respect. After ten years of formal classroom instruction, many of them hardly attain an intermediate level of proficiency in EFL. The purpose of this study is to present empirical data verifying the assumption that low proficiency in the foreign language encourages interlingual transfer. Like native speakers of English, Arabic speakers use idioms when communicating in their mother

tongue. It is the intention in this study to see whether they transfer those idioms when they write in EFL.

Empirical Data

Relevant data were collected from paragraphs, essays and term papers written by Arabic-speaking second-year university students majoring in English, (academic years 1995/96 to 2000/01). Students from various batches wrote those paragraphs and essays as weekly assignments in partial fulfillment of the requirements of their reading and writing courses. A total of 124 idioms (excluding phrasal verbs and binomials) were found in 3220 pieces written by 230 students. Out of the 124 idioms detected, 25 (i.e. 20%) were grammatically, lexically and contextually correct. Upon close scrutiny, over two thirds (18 idioms) of these correctly used idioms were found to have Arabic equivalents. They were contextually, formally and semantically equivalent to the corresponding Arabic idioms. The following are examples of correct idioms:

- between the lines
- behind his back
- twist his arm
- the black list
- history repeats itself
- a white lie

The fact that these correctly produced idioms have Arabic equivalents cannot be taken as evidence of positive interlingual transfer. The remaining seven idioms out of the 25 correct idioms had no grammatical and/or lexical Arabic equivalents. Informal discussions with some students revealed that those idioms were either picked up from the teacher in or outside the classroom or deliberately taught or students learned them from dictionaries. Here are some examples :

- bury the hatchet
- between the devil and the deep blue sea
- raining cats and dogs
- In someone's shoes
- It never rains but it pours.
- call a spade a spade.

The remaining 99 (i.e. 80%) idioms were all used in the right context. However, 78 of them contained grammatical or lexical errors and the rest (21) were Arabic-specific. Spelling errors were not considered because Arabic and English are completely different in this respect. These linguistically incorrect idioms could be grouped into the following three main cross-linguistic categories:

(1) Same meaning, different form (66 idioms)

The difference in form ranged from a single grammatical or lexical item to a whole phrase. Most of the grammatical errors were in the areas of articles and prepositions.

[a] Grammatical errors

- in his face (= to his face)
- in my service (= at my service)
- hand by hand (= hand in hand)
- by any price (= at any price)
- crocodiles' tears (= crocodile tears)
- the eye by the eye (= an eye for an eye)
- the silence is from gold (= silence is golden)
- from the cover to the cover (= from cover to cover)
- a drop in an ocean (= a drop in the ocean)

[b] Lexical errors

a cat has <u>seven</u> lives (= nine)

from time to <u>another</u> (= time)

gave me the <u>red</u> eye (= evil)

The errors in this category could be attributed to negative transfer from Arabic. In all cases where the definite article "*the* " was incorrectly added, Arabic uses the definite article (al). In case of " *a drop in an ocean* , Arabic uses a zero article to indicate indefiniteness (nuqta fi moheet). The preposition errors are due to translation from Arabic where the preposition (bi) is most cases rendered as "*by* " and (fi) as "*in* ". The use of the noun (thahab) in Arabic accounts for the use of the same grammatical class of the word in English (" *silence is from gold*). In the Arabic equivalent of the English idiom "*crocodile tears* ", both nouns are plural (dumu attamaseeh). The lexical substitution in the above examples could also be attributed to negative interlingual transfer of the Arabic idioms which are identical to the English ones except for one word. A few of the incorrect idioms contained both grammatical and lexical errors reflecting the words and structure of the corresponding Arabic idioms as in :

they added the fire wood (= added fuel to the fire)

took his right by his hand (= took the law into his hands)

the chance of the age (= the chance of a lifetime)

the luck smiled to him (= fortune smiled on him)

In a number of cases of negative transfer, the error could be attributed to the fact that a completely different form is used in Arabic to express the same meaning of the English idiom as in:

- as their mothers born them (= in their birthday suits)
- a ring in her finger (= under her thumb)
- in the seventh sky (= on cloud nine)
- he was an ostrich (= chicken-hearted)
- drink from the sea (= go and fly a kite)

(2) Same form, different meaning (12 idioms)

There are cases where Arabic and English use similar words and structures to express slightly or completely different meanings. Transfer from Arabic, in this case, leads to formally correct but semantically incorrect use of idioms. The following are examples of idioms that were contextually incorrect. Most of them were related to the parts of the body.

Idiom	Meaning in English	Meaning in Arabic
day after day	every day	every other day
red-faced	embarrassed	furious
pull one's leg	(jokingly) say something untrue	let him talk
stretch one's legs	take a walk	lie down
head over heels	completely (in love)	upside down

(3) Arabic Language-specific Idioms (21 idioms)

As in any language, there are language specific idiomatic expressions in Arabic reflecting the Arab culture and environment. Transfer of such idioms to English may result in comprehension problems if the listener or reader is not familiar with the Arabic language and culture. The following are some Arabic language-specific idioms detected in the written assignments examined:

we *left the camel with the load*

- clear and *no dust on it*
- tries to *put ash in the eyes*
- as if *birds on their heads*

he paid *in spite of his nose*

it was *Osman's shirt*

Conclusion and Implications:

This paper sheds light on the interlingual transfer of idiomatic expressions, an issue which has not received much attention. The scarcity of studies in this area is justified since foreign-language students usually express themselves in non-idiomatic language, hence are not expected to use idioms unless they attain a native-like command of the language. Such a high level of proficiency is unlikely to be attained by most students even after university education in contexts where exposure to EFL is confined to classroom instruction.

This study presents empirical data related to the use of idioms by students in classroom EFL learning situations. The small number of idioms used by 230 university students (only 124 idioms in 3220 written assignments) together with the high frequency negative transfer (80%) are indicative of the problems encountered in learning and using idioms. Baker (1992) attributes the non-use of idioms by Arabic speakers to the influence of written formal Arabic where idioms are avoided. However, idioms are frequently used in non-standard spoken Arabic and some of these idioms are transferred from standard Arabic. The variety of Arabic which EFL learners transfer from is till a point of debate (see Mahmoud, 2000). In addition to the proficiency level in EFL, the students non-use of idioms may be attributed to the teachers' 'avoidance' of idioms in their attempt to facilitate comprehension or their non-use by teachers who are not native speakers of English. Students' exposure to idioms is further reduced due to the fact that the written academic or scientific discourse they read is usually not idiomatic. Thus, university students may encounter the EFL idioms only in discourse used for general purposes such as the passages they read in their language courses in the first two or three semesters. Other sources of idioms include the lists some teachers prepare for their students and books or dictionaries of idioms.

Adults use idioms fluently and frequently in their mother tongue. Therefore they are aware of the importance of idioms in learning and using EFL. They know that the use of idiomatic expressions is a mark of good English. Hence, faced with the problem of low proficiency in EFL on the one hand and the urge to achieve idiomaticity in it on the other hand, university students seem to arrive at a compromise by falling back on the interlingual transfer strategy. The pedagogical implication here is that these adult learners could be made aware of this transfer strategy and its outcome. Cases of positive and negative transfer could be discussed with them so that they know when to transfer and when not to. Needless to say, more exposure to the language through reading and listening is necessary. The language courses should aim at idiomaticity as well as fluency and accuracy. Another step that can be taken in this respect is the compilation of lists of some frequently used English-Arabic idioms divided into the following categories:

- Formally and semantically similar
- Formally similar, semantically different
- Semantically similar, formally different
  - Grammatically different
  - Lexically different
- English-specific
- Arabic-specific

Transfer studies such as this one need to be complemented, if possible, by learners' introspections since the issue of transfer is in the eye of the beholder. Exclusive reliance on correctly or incorrectly produced foreign-language forms and on linguistic similarities between two languages is nowhere near enough to suggest interlingual transfer as an underlying strategy. Further research is needed before any significant use could be made of the findings of this study. Similar studies could be conducted not only with different samples of adult Arab learners of EFL but also with learners of EFL from different first-language backgrounds.

Die Eheschließung in der algerischen Gesellschaft

Traditioneller Verlauf einer algerischen Hochzeit

M.Ghaouti Nouali

Université Djillali Liabès Sidi-Bel-Abbès

Obwohl in Algerien in den verschiedenen Regionen die unterschiedlichsten Hochzeitsbräuche gepflegt werden, sind durchaus gemeinsame Elemente zu erkennen. Ist ein junger Mann im heiratsfähigen Alter, beginnen seine Mutter oder seine weiblichen Verwandten nach einer geeigneten Braut für ihn Ausschau zu halten.

Diesbezüglich wird die Familie eines in Frage kommenden Mädchens von den sogenannten Brautschauerinnen besucht, um sich bei dieser Gelegenheit einen Eindruck von der Tochter zu verschaffen. Über das Mädchen werden Erkundigungen hinsichtlich ihrer Ehre, ihrer Gesundheit, ihres Fleißes, ihrer Geschicklichkeit und ihrer Folgsamkeit angestellt. Ebenso erkundigt sich die andere Seite über den Ruf und die finanzielle Situation der Familie des werbenden Mannes. Während die Brautschau von den Frauen vorgenommen wird, ist es Aufgabe der Männer, zumeist des Vaters oder männlicher Verwandter des Bräutigams, beim Vater des Mädchens um die Hand seiner Tochter zu werben. Meistens verhandeln die Väter über die finanziellen Leistungen und die Formalitäten der Heirat.

Nach dem 'Versprechen', findet die eigentliche Verlobungsfeier statt. Zu diesem Anlass erhält das Mädchen ein Geschenk - häufig einen Verlobungsring oder ein anderes Schmuckstück. Während der Verlobungszeit statten sich die Familien gegenseitig Besuche ab, bei denen sie gleichwertige Geschenke austauschen. Eine traditionelle algerische Hochzeit beginnt an einem Montag und endet an einem Freitag, wobei es in der Nacht von Donnerstag zu Freitag die Hochzeitsnacht stattfindet. Die so genannte Henna ist meist auch inzwischen zelebriert. Anlässlich dieser Feier werden die Handflächen und die Füße der Braut mit Henna bemalt[1]. Auch die anderen Mädchen färben sich ihre rechte Handfläche mit Henna. Die Frauen tanzen und singen, manchmal ist die Braut zum Weinen über den bevorstehenden Abschied von ihrer Familie. Die Feier, die Männer und Frauen traditionell getrennt voneinander abhalten, wird heute in städtischen Kreisen häufig von beiden Geschlechtern gemeinsam gefeiert.

Bevor die Braut in einem festlichen Umzug in das Haus ihres Mannes geleitet wird, wird ihre Aussteuer dorthin überführt. Bei der Überführung trägt die Braut einen Hochzeitsschleier, der nach algerischem Brauch weiß ist, jedoch allmählich von dem weißen und durchsichtigen Schleier abgelöst wird.
Heute findet in Städten und zunehmend „ auch in Dörfern die Hochzeitsfeier in gemieteter" *Salle des fetes*"[2] mit Musik und Tanz statt.

Bedeutung der Eheschließung in der algerischen Gesellschaft:

Hochzeiten als *rites de passage*[3] stellen einen Höhepunkt im individuellen und sozialen Leben dar. Insbesondere in algerischen Dörfern gehören sie zu den größten und kostspieligsten Festen. In der traditionellen algerischen Gesellschaft ist die Heirat nicht nur eine Vereinbarung zwischen den beiden Gatten, sondern auch eine Verbindung zwischen den zwei Familien. Die traditionelle geschlechtsspezifische Arbeitsteilung sieht ein Leben außerhalb des Familienverbandes nicht vor. Bevorzugt wurden und werden zum Teil noch Ehepartner aus der Verwandtschaft und aus der nächsten Umgebung, um den Status, die materiellen Verhältnisse und den Zusammenhalt der eigenen Familie zu stabilisieren. Da die Arbeitskraft der Tochter von der elterlichen Familie auf die Familie des Ehemannes übergeht, wird darauf geachtet, dass in dieser kein Mangel an weiblichen Arbeitskräften herrscht.
Die Notwendigkeit zur Heirat ergibt sich ferner aus dem Prinzip der Ehre,[4] welches das Geschlechterverhältnis in der algerischen Gesellschaft bestimmt. Demnach ist eine Frau, die ihre Ehre durch vor- oder außereheliche sexuelle Beziehungen 'verliert', sozial geächtet. Eine Frau, deren Ehre angezweifelt wird, kann diese wiederherstellen, indem sie den Mann, der sie 'entehrt' hat, heiratet. Anderenfalls ist Tod oder Flucht an einen Ort, wo man sie nicht kennt, die einzigen Auswege.[5] Mit Misstrauen wird Frauen begegnet, die dank eines eigenen Einkommens die Möglichkeit haben, unverheiratet und von ihrer Familie unabhängig zu leben.

Abgesehen von diesem sozialen Druck, eine Ehe einzugehen, ist das Eheleben nach Empfinden der algerischen Bevölkerung unbedingt erstrebenswert.

Formen der Eheschließung in Algerien:

Seit Ende des 18. Jahrhunderts hatte es in Algerien religiöse Opposition zur Zentralmacht in wechselnder Form gegeben. Zur Zeit der osmanischen Herrschaft waren es Marabus, und Bruderschaften, die um den Erhalt ihrer lokalen Machtbereiche kämpfen. Unter der franzosischen Kolonialherrschaft fand eine Verlagerung statt sowohl was Inhalt als auch Trägerschaft der Opposition betraf. Sie kam aus dem Umfeld der „Ulama"[6] die nach der Unabhängigkeit den religiösen Apparat des algerischen Staates übernehmen sollten, der franzosisch gebildeten Elite und der Arbeiterschicht sowie dem Kleinbürgertum. Religion war das einzig Verbindende. Die Religion erfüllt eine Funktion in jeder Gesellschaft, dem sie über Traditionsbildung und Wertetransfert die Permanenz der Identität des Individuums wie auch der Gesellschaft garantiert. Dies setzt voraus, dass das religiöse System sich in den Wandelnden Bedingungen anpassen und sich mit ihnen weiterentwickeln kann. Aus diesem Grund wurden juristische Neuerungen als Angriff auf die arabisch-islamischen Werte gesehen.
Auf dieser Basis könnte eine politische Organisationsform entstehen, die den unter franzosischer Kontrolle stehenden politischen Systemen entgegengesetzt werden konnte. Entsprechend reagieren die Franzosen: "Dass die Muslime muslimisch bleiben sollten und dass Sitten und Institutionen, ihre niedrige Stellung in der Kolonialstruktur gerechtfertigt war, die auf der kulturellen Trennung zwischen den muslimischen und Europäschen Algeriern basierte". Sie regelt die Äußeren Beziehungen des Menschen zu Gott sowie die der Menschen untereinander (muamalat). Damit sind Bereiche ‚die nach einem säkularen Rechtsverständnis zu den Religiösen ‚sozialen ‚familiären und individuellen Pflichten gehören ‚dem islamischen Recht zugeordnet. Kriterium für eine islamische Lebensführung ist die Einhaltung der religiösen gesetzte, womit die rechtlichen Aspekte und die Religiosität des Muslims sich somit über die Anwendung und Beforderung der Charia definieren.

Die standesamtliche Trauung:

Die Zivilehe wurde obligatorisch. Voraussetzungen für eine gültige Eheschließung sind nach algerischem Gesetzbuch zum einen der Ausschluss von Ehehindernissen und zum anderen die Ehemündigkeit, die Männer mit einundzwanzig und Frauen mit achtzehn Jahren erlangen[7] Die Trauung musste bei den staatlichen Behörden beantragt werden. . Die Anmeldung beim Standesamt ist nach wie vor erforderlich. Weiterhin ist die Vorlage der Geburtsurkunde, des Totenscheins des verstorbenen Ehepartners oder des Nachweises über die Scheidung notwendig. Ist einer der Eheschließenden noch nicht im ehefähigen Alter, muss die Einverständniserklärung des Vormunds eingereicht werden.

Männer und Frauen sind gleichwertige Zeugen und für die Rechtmäßigkeit der Ziviltrauung auch die Anwesenheit beider Verlobter ist erforderlich. Nach der Registrierung der Ehe im Eheregister und im Personalausweis, unterzeichnet der Beamte den Eheschein. Diese Bescheinigung ist ein wichtiges Dokument. Auch das algerische Zivilgesetz verpflichtet die Frau zum Gehorsam gegenüber ihrem Gatten, weist ihr den Platz im Haushalt zu, schreibt ihr vor, nur mit der Erlaubnis ihres Mannes einer Erwerbsarbeit nachzugehen, und räumt dem Mann das Recht der alleinigen Entscheidung über den gemeinsamen Wohnort ein.
Nach der Registrierung der Ehe im Eheregister und im Familienbuch, unterzeichnet der Beamte den Eheschein. Diese Bescheinigung ist ein wichtiges Dokument.

Die Fatiha-Ehe:

Die Charia ist das kanonische Gesetz des Islams, das dem Menschen von Gott geoffenbare ideale Recht sie ist die Hauptquelle der algerischen Verfassung geworden. Auf privater Ebene hat die Fatiha-Ehe als religiöses Zeremoniell eingebüßt. Bestehen Ehehindernisse oder liegt Kinderlosigkeit vor, gilt die Regelung nicht, sondern das Paar muss vor dem Eheschließungsbeamten standesamtlich getraut werden. Dieses Versprechen wird durch das Rezitieren der Eröffnungssure des Korans (al-Fatiha)[3] vor Zeugen bereits zu einer vorgezogenen Eheschließung.
Im Ausland nehmen die algerischen Konsulate diese Registrierungen vor.

LITERATURVERZEICHNIS :

- Abu-Nasr, J. ' Islam und die algerische Nationalidendität' in : Die Welt des Islams,3/4,
1977-78 S 178-179.
- Algerischer Gesetzestext, Erstes Buch : Von der Hochzeit und ihrer Auflösung.
- Boutefnouchet, M. Famille algérienne. Evolution et caractéristiques récentes. Algier,1982.
- Bergmann, A und Farid , M.(Hrsg.) Algerien: Internationales Ehe- und Kinderschaftsrecht:
Algerien.84.Lieferung abgeschlossen am 1.10.1985, Frankfurt/Main,S.8-27.
-Driss, Aicha: sie muss ihrem Mann gehorchen. Eine Algerierin über das neue Familienrecht .
in : Entwiklungspolitische Korrespondenz (Hamburg) , 1/1985: 2-9 .Algerien :
zur Entwicklung der Personalstatuts seit 1962 / Bettina Dennerlein
- Gieringer,Franz(1982). Islamische Feiertage,in:CIBEDO-Texte,16,17,Köln:CIBEDO.
- Le Quotidien d'Oran, journal Algérien du 27/08/2000 : Comment se mari t-on dans les Aurès.

- Rita, Breuer: Familienleben im Islam : Traditionen - Konflikte - Vorurteile / - Orig.-Ausg.,
2. Aufl. - Freiburg im Breisgau [u.a.] : Herder, 1998
- Toualbi, R.: Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne
Algier 1984.

[1] Henna ist ein rötlich-braunes Pulver, das mit Wasser zu einer Paste verarbeitet wird, mit der Haare und Haut rot gefärbt werden können.

[2] Salons für Fete

[3] *Rites de passage* sind Rituale und Zeremonien, die den Übergang eines Individuums von einem Lebensabschnitt zu einem anderen unterstreichen. Da nach traditionellen Vorstellungen für Mädchen bis zur Hochzeit das strikte Gebot der Jungfräulichkeit gilt, beinhaltet die Heirat für sie Verletzung (des Hymens). Die Bedeutung entspricht der Beschneidung der Knaben. Vgl. Petersen, A. (1985), 22.

[4] Während ein 'ehrenhafter' algerischer Mann sich durch physische Stärke, Selbstbewusstsein und die Fähigkeit, seine Familie zu ernähren und zu schützen auszeichnet, definiert sich die Ehre der Frau über ihre Keuschheit. Die Ehre des Mannes hängt von der Ehre seiner Frau, seiner Tochter oder seiner Schwester. Vgl.Schiffauer, W. (1983), 74ff.

[5] König, K. (1989), 249; Marburger, H. (1987), 308.

[6] Association des „Ulama' Musulmans Algériens deren Präsident Chaikh Abdelhamid Ibn Badis

[7] Die im Art.86 der CF erwähnten zivilrechtlichen Volljährigkeit beruht auf Art.40 des Zivilgesetzes.